موسوعة

تراجم قضاة بغداد

الخلافة العباسية - الحكم التتري

العهد العثماني - الاحتلال البريطاني

١٥٠ - ١٣٧٨هـ

٧٦٧ - ١٩٥٨م

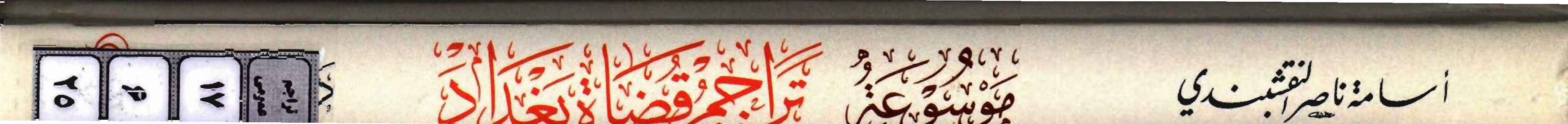
القاضي الخطاط إبراهيم عبد الغني الدروبي



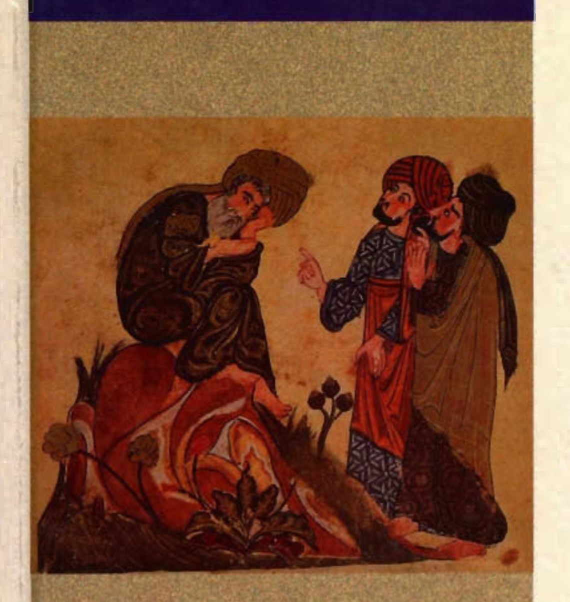
مراجعة وتقديم

أسامة ناصر النقشبندي




أسامة ناصر النقشبندي
موسوعة تراجم قضاة بغداد
تراجم
عمومي
١٧
٦
٢٥

خزانة الوثائق الشرعية الحقوقية القضائية



هذا الكتاب

كانت بغداد منذ تأسيسها ، موئل الحكمة ومحط ركاب العلماء، ومناط آمال الرجاء في حديث يُروى وشاهد يَسمع ، وقول فصل يقال. وكانت حلقات الدرس فيها مرجعاً تنضج في مناقشاتها ثمار الفكر وتغني مجالسها دواعي الرأي. وقد قصدها الرواد من العلماء والفقهاء، وشدَّ إليها الرحال طلّاب علم ينتفعون من علم علمائها، وينهلون من مواردها العذبة مايعينهم على تحقيق مقاصدهم، فأصبحت مركزاً للعلم والعلماء، وإضاءة متألقة في تاريخ العرب والمسلمين على مرِّ القرون وإلى الوقت الحاضر.

ومن الجوانب الحضارية التي تميزت بها بغداد أنها أصبحت رمزاً للعدل ومنارة لرجال القضاء ، يفصلون بين الناس بما يريده الله سبحانه وتعالى.

وآخر ما ألف عن القضاة كتاب (قضاة بغداد) الذي نقدمه للقارىء الكريم، وهو كتاب شامل جامع لكل مَنْ تولى القضاء ببغداد منذ عام ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م إلى عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م ، تناول فيه المؤلف جمهرة من قضاة بغداد ، و ذكر تراجمهم ، والمفارقات التي صاحبت توليتهم القضاء، ومواقف القضاة بين يدي الخلفاء والأمراء والسلاطين ، وجرأتهم في قول الحق ، الذي لم تأخذهم فيه لومة لائم، وأورد من تلك المواقف أن الخليفة الموفق أراد من قاضي بغداد إبراهيم بن إسحاق أبي العنبس أن يدفع إليه أموال الأيتام على سبيل القرض فأبى أن يدفعها ، و قال: لا والله ولاحبة منها، فصرفه عن الحكم وردَّه إلى قضاء الكوفة، ومن ذلك موقف القاضي أحمد بن إسحاق التنوخي مع أم المقتدر بالله ، عندما أرادت أخذ كتاب وقف لضيعة ، كان مخزوناً في ديوان القضاء؛ لتمزقه وتتملك الوقف ، فقال لها القاضي التنوخي :اتقي الله ، هذا والله ما لا طريق إليه ، أنا خازن المسلمين على ديوان الحكم ، فإن مكنتموني من خزنه كما يجب ، وإلّا فاصرفوني ... فوالله لا كان ذلك أبداً، ولو عرضت عليَّ السيف، فلما لقيه المقتدر خاطبه في ذلك ، فكشف له القاضي الصورة، فقال له المقتدر: مثلك يا أحمد مَنْ قلّد القضاء،أقم على ما أنت عليه ، بارك الله فيك.

وهنالك الكثير من قصص الشجاعة والنزاهة والورع والزهد وقول الحق.

أسامة ناصر النقشبندي



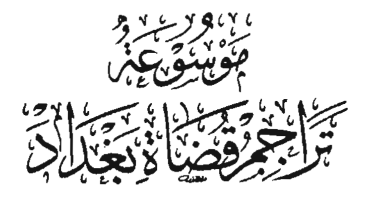
دار الوثائق - دمشق

ISBN 978-9933-9044-1-8

9789933904418

مصدر صورتي الغلاف: DAS REICH DES MAHDI-DIE KALIPHEN VON KAIRO - CH BECK


بسم الله الرحمن الرحيم


موسوعة
تراجم قضاة بغداد



LEGAL – JUDICIAL DOCUMENTS TREASURY

دار الوثائق
للدراسات والطبع والنشر والتوزيع

Al – WATHA'EQ HOUSE
STUDIES – PUBLICITY SERVICE
PRINTING PUBLISHING
DISTRIBUTION BOOK'S TRADING

ج. ع. س دمشق ص.ب: 1793
هاتف : 2456694 - 3121732 – 2221029
جوّال : 0933 369321
فاكس : 0963 – 11 – 2231975
البريد الإلكتروني: E – mail: mo-hmadeh@hotmail.com
E – mail: sabbagh@net.sy

SYRIA – DAMASCUS P.O.Box 1793
TEL: 2456694 – 3121732 – 2221029
Mob: 0933 369321
Fax: 0963 – 11 – 2231975
E – mail: mo-hmadeh@hotmail.com
E – mail: sabbagh@net.sy

مراجعة وتدقيق : د. حسين عمر حماده
تصميم الغلاف : وفاء بدر الدين
التنضيد والإشراف الفني : أحمد يزبك

دار الوثائق
للدراسات والنشر والتوزيع - دمشق

الطبعة الأولى - بغداد : 1422 هـ - 2001 م

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة - دمشق: 1430هـ - 2009م

موسوعة
تراجم قضاة بغداد

الخلافة العباسية - الحكم التتري
العهد العثماني - الاحتلال البريطاني

١٥٠ - ١٣٧٨هـ
٧٦٧ - ١٩٥٨م

القاضي الخطاط إبراهيم عبد الغني الدروبي

مراجعة وتقديم
أسامة ناصر النقشبندي

دار الوثائق للدراسات والطبع والنشر والتوزيع
الجمهورية العربية السورية
دمشق - ص.ب ١٧٩٣٢
هاتف ٢٢٢١٠٢٩٠ - ٣١٢١٧٣٢
فاكس ٢٢٣١٩٧٥٠ - ١١ - ٩٦٣٠



مُقَدِّمَة

كانت بغدادُ منذ تأسيسها موئلَ الحكمةِ ومحطَ ركابِ العلماءِ، ومناطَ آمالِ الرجاءِ في حديثٍ يُروى وشاهد يُسمع، وقولِ فَصلٍ يُقال: وكانت حلقاتُ الدرس فيها مرجعاً تتضج في مناقشاتها ثمار الفكر وتغني مجالسها دواعي الرأي. وقد قصدها الرواد من العلماء والفقهاء، وشدَّ إليها الرحال طلاّب علم ينتفعون من علم علمائها، وينهلون من مواردها العذبة ما يعينهم على تحقيق مقاصدهم، فأصبحت مركزاً للعلم والعلماء، وإضاءة متألقة في تاريخ العرب والمسلمين على مرِّ القرون وإلى الوقت الحاضر.

ومن الجوانب الحضارية التي تميزت بها بغداد أنها أصبحت رمزاً للعدل ومنارة لرجال القضاء، يفصلون بين الناس بما يريده الله سبحانه وتعالى.

وإذا كان العديد من الأعلام قد كتبوا عن معظم الجوانب التاريخية والعلمية والثقافية والأدبية، وما أنتجته بغداد من عظماء الرجال الذين خلّدهم التاريخ، من الفقهاء والأطباء، والفلكيين والفلاسفة، والمؤرخين، كذلك كانت لرجال القضاء مكانة مرموقة في المجتمع والدولة ولهم المواقف الكبيرة التي سُجِّلت في التاريخ بأحرف بارزة كانت رمز تفوق الأمة على غيرها من الأمم، ودانت لقواعدها وضوابطها معظم قوانين القضاء وأحكامه في الحضارات المتعاقبة.

والقضاء في الإسلام هو الحكم، وقضاء الشيء إحكامه، وإمضاؤه: قضى يقضي قضاءً فهو قاضٍ، إذا حكم وفصل (لسان العرب ٣/١١٣). قال تعالى: **﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾** (سورة النمل، الآية: ٧٨)، وقوله تعالى: **﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾** (سورة الزمر، الآية: ٦٩).

لقد عني الرسول (ﷺ) بالقضاء وكان من أهم الأمور التي تدور حولها الأحكام والمعاملات بين الناس، وفوض الرسول (ﷺ) مَنْ يرسله مِنْ كرام الصحابة، إلى البلاد الأخرى مَنْ يقضي بين الناس للفصل بين المتنازعين، وبعد وفاة الرسول (ﷺ) كان القضاء موضع اهتمام الخلفاء الراشدين، فكانوا لا يفوّضون القضاء إلاّ لِمَنْ يثقون به ويعتمدون على دينه وعدالته ونزاهته، وعلى معرفته ولإدارته شؤون الأمة على القواعد الشرعية المستنبطة من الكتاب والسُنَّة، ممن لا يُصانع ولا يُضارع ولا يتبع المطامع، وقد سار على هذا النهج كل مَنْ وليَّ أمر المسلمين من الخلفاء.

وقد تطور القضاء في بغداد في زمن الخلافة العباسية، وكان أول قاضٍ، هو الإمام أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة ١٨٢هـ/٧٩٨م (معجم المؤلفين ٢٤٠/١٣)، وهو أوّل مَنْ خُوطِبَ بقاضي القضاة، ثم توالى على هذا العديد من العلماء الأعلام الذين غالباً ما كانوا يتحرجون من تولي هذا المنصب خوفاً من أن تُشكل عليهم بعض الأمور ويتحملون وِزْرَ الخطأ في أحكامهم، مع أهمية هذا المنصب في دولة الخلافة الإسلامية، الذي لا يضاهيه منصب بعد الخلافة.

لقد وُضِعَتْ العديد من التآليف في رجال القضاء، كان من أقدمها كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى البصري، المتوفى سنة ٢٠٩هـ/٨٢٤م، في أخبار قضاة البصرة (معجم المؤلفين ٣٠٩/١٢)، وكتاب وكيع بن الجراح، المتوفى سنة ١٩٩هـ/٨١٤م (معجم المؤلفين ١٦٦/١٣) في أخبار قضاة الأمصار، وكتاب الكندي أبي عمرو محمد بن يوسف، المتوفى سنة ٣٥٠هـ/٩٦١م (معجم المؤلفين ١٤٢/١٢)، الولاة والقضاة الذين وُلوا قضاء مصر، وذيله لابن برد، وذيله لابن زولاق، المتوفى سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م (معجم المؤلفين ١٩٤/٣، كشف ١٣٥١/٢)، الذي سمّاه أخبار قضاة مصر، وكتاب ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، المتوفى سنة ٥٧٨ هـ/١١٨٢م (معجم المؤلفين ١٠٥/٤)، في أخبار قضاة قرطبة، وكتاب الخشني في قضاة قرطبة، وكتاب علي ابن الساعي، المتوفى سنة ٦٧٤ هـ/١٢٧٥م (معجم المؤلفين ٤١/٧)، في أخبار قضاة بغداد، وكتاب ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ/١٤٤٩م (معجم المؤلفين ٢٠/٢)، وسمّاه: «رفع الأصر عن قضاة مصر»، وكتاب محمد ابن أبي بكر بن عثمان السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢ هـ/١٤٩٧م (معجم المؤلفين ١١٣٩/٩)، وقد ذكرهم المؤلف في ديباجة كتابه.

وآخر ما أُلِّفَ عن القضاة كتاب (قضاة بغداد) الذي نقدمه للقارئ الكريم، وهو كتاب شامل جامع لكل مَنْ تولى القضاء ببغداد في الأعوام (١٥٠ -١٣٧٨هـ) (٧٦٧ -١٩٥٨م)، تناول فيه المؤلف، جمهرة من قضاة بغداد وذكر تراجمهم، والمفارقات التي صاحبت توليتهم القضاء، ومواقف القضاة بين يدي الخلفاء والأمراء والسلاطين، وجرأتهم في قول الحق الذي لم تأخذهم فيه لومة لائم، وأورد من تلك المواقف، أن الخليفة الموفق أراد من قاضي بغداد إبراهيم بن إسحاق أبي العنبس، أن يدفع إليه أموال الأيتام على سبيل القرض فأبى أن يدفعها، وقال: لا والله ولا حبّة منها، فصرفه عن الحكم، وردّه إلى قضاء الكوفة. ومن ذلك موقف القاضي أحمد بن إسحاق التنوخي مع أم المقتدر بالله عندما أرادت أخذ كتاب وقف لضيعة، كان مخزوناً في ديوان القضاء لتمزقه وتتملك الوقف، فقال لها القاضي التنوخي: اتقي الله، هذا والله ما لا طريق إليه، أنا خازن المسلمين على ديوان الحكم، فإن مكنتموني من خزنه كما يجب، وإلاّ فاصرفوني... فوالله

لا كان ذلك أبداً ولو عرضت عليَّ السيف، فلما لقيه المقتدر خاطبه في ذلك، فكشف له القاضي الصورة، فقال له المقتدر: مثلك يا أحمد مَنْ قلَّد القضاء، أقم على ما أنت عليه بارك الله فيك، وهنالك الكثير من قصص الشجاعة والنزاهة والورع والزهد وقول الحق.

لقد ذكر المؤلف بعض المصادر التي جمع منها مادة الكتاب، ونسّق المعلومات لكل قاضٍ، إلا أنه لم يرتب تراجم بعض القضاة بحسب التسلسل الزمني ووضع إشارات لذلك، فقمت بإعادة ترتيب أسماء بعض القضاة بحسب المدة التي تولوا فيها، والخلفاء الذين خدموا القضاء في عصرهم، واستمر المؤلف في تناول تراجم قضاة بغداد إلى سنة ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

مؤلف الكتاب هو إبراهيم بن عبد الغني بن محمد الدروبي البغدادي، ولد ببغداد في محلة الصدرية في منطقة باب الشيخ سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ونشأ فيها، وتعلَّم في المدارس الدينية والمساجد، ودرس على شيوخ بغداد وعلمائها علوم الفقه وأصوله، والتفسير، وآداب اللغة العربية، وحاز على الإجازة العلمية من بعض شيوخها على بعض ما أتقنه من علوم ومعارف، ومنها إجازة من مفتي بغداد ومدرِّس الصلاحية فيها السيد يوسف العطاء، ونصّها: (الحمد لله الذي علَّمَ الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة لجميع الأمم، وعلى آله وصحبه وسلَّم، وبعد: فإن الأديب الفاضل إبراهيم بن عبد الغني الدروبي، قرأ عليَّ العلوم الشرعية والعربية وقد التمس مني أن أجيزه، بما تجوز لي روايته، فأجزته بالعلوم المذكورة، كما أخذته عن أشياخي العظام ضاعف الله تعالى أجورهم ، وأوصيته العمل بتقوى الله وأن يوفقني وإياه لصالح الأعمال بمنّه وكرمه آمين، تحريراً في اليوم الخامس عشر من ربيع الأول لسنة تسع وخمسين وثلاثمائة وألف هجرية، كتبه مفتي عاصمة العراق ومدرِّس الصلاّحية ببغداد السيد يوسف العطاء.). كُتِبَتْ الإجازة بخط التعليق الدقيق وقد ذيلها المرحوم يوسف العطاء باسمه وطبعه وختمه، ووضعت بين طيات هذا الكتاب، وقرأها لي الأستاذ الدكتور همام عبد الخالق يوم كان وزيراً للثقافة والإعلام، وكان فرحاً بالكتاب، لأهميته، وبوفاء ابنة المؤلف المربية الأستاذة ساجدة إبراهيم الدروبي، التي فاضت مشاعرها وهي تقدم له الكتاب بعد أكثر من أربعين عاماً من وفاة والدها.

وإنه لشرف كبير أن يكلفني الأستاذ الدكتور همام عبد الخالق، الإشراف على طبع الكتاب وإخراجه، كما هو، حيث أن الكتاب كُتِبَ بخط المؤلف، وهو خطاط بارع، كتبه بخط الرقعة، فقد تمت المحافظة على الكتاب، واستنساخه وإرسال النسخة المستنسخة

إلى المطبعة واحتفظت دار المخطوطات في العراق بالنسخة الأصلية التي كتبها المؤلف، لتبقى شاهداً حضارياً، إلى جانب آلاف المخطوطات التي تحتفظ بها الدار.

لقد كان إبراهيم الدروبي، فضلاً عن علمه ومعارفه المتعددة، من رجال القضاء، اشتغل في الأعمال القضائية في المحاكم الشرعية منذ بداية العشرينات من القرن الماضي، كما كان خطاطاً متميّزاً، بلغت المخطوطات التي استنسخها بخطه أكثر من ٣٦٠ مخطوطاً (بحسب الإحصاء الذي ذكره الدكتور عبد الله الجبوري في رسالة خاصة بعثها لي مشكوراً)، فحفظ لنا عدداً من المخطوطات، لولاه لضاعت أصولها. وممن نسخ لهم الدروبي من أعلام العراق: محمود شكري الآلوسي، والمؤرخ عباس العزاوي، والأب أنستاس ماري الكرملي، وغيرهم، فضلاً على ما كتبه لنفسه، وتحتفظ دار صدام للمخطوطات بعدد من المحطوطات التي نسخها الدروبي أكثر من عشرين مخطوطاً تبلغ عدد صفحاتها أكثر من سبعة آلاف صفحة، فضلاً على ما تحتفظ به خزائن المخطوطات في العراق.

وضع الدروبي العديد من التآليف، فضلاً عن كتاباته في الصحف والمجلات، منها:

١- البغداديون أخبارهم ومجالسهم، وهو كتاب وثائقي مهم، طبع ببغداد في مطبعة الرابطة سنة ١٩٥٨م، وستصدر له قريباً طبعة جديدة عن دار الشؤون الثقافية.

٢-الباز الأشهب في حياة عبد القادر الكيلاني، طبع ببغداد سنة ١٩٥٥م.

٣-تاريخ شيخ الإسلام سيدنا عبد القادر الكيلاني وأولاده، طبع في كراجي في الهند.

٤-وزراء بغداد، لم يُطبع بعد (مخطوط).

٥-نساء بغداد، لم يُطبع بعد (مخطوط).

٦- تاريخ نقباء بغداد، ذكره المؤلف في كتابه (البغداديون، أخبارهم ومجالسهم).

٧-قضاة بغداد، وهو الكتاب الذي بين أيدينا .

توفي المؤلف رحمه الله تعالى ببغداد، ليلة الثلاثاء في الثاني من تشرين الثاني، سنة ١٩٥٠، ودُفن بمقبرة الغزالي .

راجياً أن أكون قد وفيت بواجبي تجاه هذا العَلَمِ الجليل من أعلام الأمة النجباء.

والله تعالى ولي التوفيق .

بغداد المحروسة

أسامة ناصر النقشبندي

٢٠٠٧/٦/٦ م

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير النبيّين وخاتمهم نبيّنا محمد صلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: لمّا اتسع نطاق الفتح الإسلامي، وازدهرت الدولة العربية الإسلامية، ودانت لها الدوَل والممالك، دخل تحت حكمها كثير من العناصر المختلفة المشارب والمذاهب المتنوعة العوائد والأعراف، فكثرت المشاكل ، وتعددت الدعاوى، وقامت الخصومات، فكان الداعي إلى إنشاء المحاكم، وتعيين القضاة للفصل بين المتنازعين، وإرشاد الناس إلى الطريق العدل بتطبيق القانون الشرعي المستنبطة أحكامه من الكتاب والسنّة، وبما كان يجري من الأحكام بين يدّي الرسول ﷺ، حيث اقتدى بها من بعده الأئمة وفضلاء القضاة. ولمّا تغلّبت الشهوة على الأنفس، وأبعدتها عن طريق الحق والصواب، وطغت موجة الجشع والشره، فنشأ التنازع والخصام، مست الحاجة فأسست المحاكم الشرعية، وأخذ القضاة يفصلون الدعاوى بشريعة مأخوذة من الكتاب والسنّة. وبرز فيما بعد أصحاب المذاهب: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، والشافعي، والأوزاعي، وداود الظاهري، فدونوا، ووطأوا، وأفتوا، وكان جلّ اجتهادهم وأسمى مقاصدهم إرشاد الناس إلى حسن السبيل المؤدي إلى ينبوع الدين وتنوير الأذهان، لتمييز الغث من السمين. فنشأت محكمة المظالم ، هذه المحكمة من المحاكم الإسلامية، فالحكم في المظالم هو أخذها من الغاصب المعتدي، وردها إلى مالكها الحقيقي، وذلك فرض واجب على الأمّة. وهكذا كان الخلفاء بصدد نصر المظلوم وإيصاله إلى حقه، ولشدة اعتناء الخليفة سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ بالمظالم، كان له كاشف بمنزلة وزير الشكايات. وهذا الكاشف هو محمد بن سلمة الأنصاري. ففي الإصابة كان محمد بن سلمة الأنصاري رسول عمر بن الخطاب في الكشف عن سعد بن أبي وقاص حين بنى القصر بالكوفة، وهو الذي تولى الكشف عن الشكايات المقدمة لعمر بن الخطاب بأمير حمص عيّاض بن غنم. وقد حصر الفقهاء النظر في عشرة أمور، **الأول**: النظر في تعدي الولاة على الرعية، والاستكشاف عن تصرفهم، وهذا هو الكشف والتفتيش الذي كان يفعله الخليفة عمر ﷺ. **الثاني**: تعدّي عمال الصدقة فيما يأخذونه من أموال الزكاة. **الثالث**: كتّاب الدواوين فيما

يرجع لكتابتهم من حيث التزوير، أو لأمانتهم من حيث الاستيفاء والقبض. **الرابع**: تظلم المسترزقة إلى أهل المرتبات، وهم موظفو الدولة. **الخامس**: رد المغصوب، إما من ولاة الجور، أو من ذوي الأيدي القوية. **السادس**: الإشراف على أمر الأوقاف والأحباس العامة والخاصة. **السابع**: ما عجز القضاة عن تفنيده من أحكامهم. **الثامن**: ما عجز عنه المحتسبون فيما أُنيطَ بهم من المصالح وغيرها. **التاسع**: مراعاة الشعائر الدينية العامة، كإقامة الجمع والأعياد، والحج، والجهاد. **العاشر**: الحكم بين المتنازعين، ويجري في حكمه على مقتضى الحق والعدالة.

وقد ترأس المحاكم القضائية أشهر مشاهير خلفاء الدولة العباسية كالمهدي، والهادي، والرشيد، والمأمون، والمعتصم، وغيرهم. ولقد كان المعتصم شديداً في هذا الأمر، حتى أنه كان ذات يوم ماراً من دار المأمون إلى داره، وكان شارع الميدان منتظماً بالخيم فيها الجند، وإذا بامرأة تبكي وتقول: ابني ابني، وإذا بعض الجند قد أخذ ابنها. فدعاه المعتصم وأمره أن يرد ابنها عليها فأبى، فاستدعاه فدنا منه فقبض عليه بيده فسمع صوت عظامه ثم أطلقه من يده فسقط، وأمر بإخراج الصبي إلى أمه. وعلى كل حال، فإن ولاية المظالم كانت بيد الخلفاء أنفسهم أو بيد أمرائهم على الأقاليم، أو بيد القضاة، وكان هذا مقتضى الأصل فيها. نعم إن الدولة العباسية قد سمّت أفراداً من أهل العلم والشهرة لهذه الولاية استقلالاً، فقد قدم لها أيام هارون الرشيد إسماعيل بن علية أحد أئمة الحديث وشيخ الإمام أحمد. وكان ابن علية من أماثل أهل زمانه علماً وديانةً، وهو أحد الأئمة الخمسة الذين كان ابن المبارك يتجر لأجلهم ويقوم بمؤنتهم لكي يتفرغوا للقيام بعلوم الشريعة، وهم: ابن عليه، وسفيان الثوري، وابن عيينة، والفضيل بن عياض، وابن السمّاك. ولكن لمّا انخرط ابن عليّة في سلك الموظف، قطع ابن المبارك عنه ما كان يصله به، فتأثر من ذلك ابن عليّة وكتب إلى ابن المبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم، أسعدك الله بطاعته، وتولاّكَ بحفظه، وحاطكَ بحياطه. قد كنت منتظراً لبرك وصلتك أتبرك بها، وجئتك أمس فلم تكلمني، ورأيتك واجماً عليَّ، فأيّ شيء رأيت مني حتى أعتذر إليك منه. فلمّا وردت الرقعة على عبد الله بن المبارك، كتب إليه:

بسم الله الرحمن الرحيم :

يـــا جاعــل العلــم لــه بازيـــاً	يــــصطاد أمـــوال المـــساكين
احتلـــت للـــدنيا ولـــذاتها	بحيلــــةِ تـــذهبُ بالـــدين
فـــصرت مجنونـــاً بهـــا بعـــدما	كنـــت دواءً للمجـــانين
أيـــن رواياتـــك في ســـردها	عـــن ابـــن عـــون وابـــن ســـيرين

أيـــن رواياتـــك فـــي ســـردها لتـــرك أبـــواب الـــسلاطين
إن قلـــت أكرهـــت فـــذا باطـــل زل حمـــار العلـــم فـــي الطـــين

فكانت هذه الأبيات سبباً لاستعفاء ابن عليّة من الوظيفة. وكانت تسند المظالم إلى القضاة، كما فعل عبد الملك بن مروان مع قاضيه أبي إدريس الخولاني، وكما فعله المأمون ليحيى بن أكثم، والمعتصم لأحمد بن أبي داود. وفي سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م أظهر المقتدر العباسي اعتناءً فائقاً بالمظالم، فأمر بأن يجلس بكل ربع من الأرباع فقيه يسمع من الناس ظلامتهم. والخلاصة أن القضاء كان كافياً في تعيين الحق عند التشاجر، بشرط عدم الخروج عما تقتضيه قواعد الشرع المبنية على العدالة(١).

وللقضاة توقيعات في صدر الأحكام التي يصدرها، فقد كانوا ينتقون لها حر الكلام، وبديع التعبير، ومراعاة البلاغة مع الإيجاز، كما ستشاهد أيها القارئ الكريم نماذج من تواقيعهم في هذا الكتاب. أما الحسبة، فقد جاءت الشريعة الإسلامية جامعة بين مصالح الدين والدنيا، فكما أمرت بإقامة قواعد الدين، والمحافظة على مسنونه ومفروضه، أوجبت عدم إهمال أمور الدنيا ومصالحها، فهي كما أمرت بحفظ الدين، أمرت بحفظ النفس والمال والنسل والعقل، وبالأخذ بما يليق من محاسن العبادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات. والتأكيد في حفظ الأموال بالمعاملات من الأمر بالكتابة للمتداينين، ومن الأمر للكاتب بالكتابة بالعدل، ومن الأمر بالاستشهاد، وقد قدم لها النبي ﷺ مَنْ ينظر فيها في حياته. ففي الاستيعاب استعمل رسول الله ﷺ سعيد بن العاص على سوق مكة. وهذه الولاية تُعرف بالحسبة ومتوليها المحتسب، وقد اعتنى بها الإمام عمر بن الخطاب، فقد أخرج ابن الجوزي عن المسيب بن دام، قال: رأيت عمر بن الخطاب يضرب حمّالاً ويقول: حملت جملك ما لا يطيق. ثم لم تكن الحسبة مقصورة على مراقبة الأسواق، بل أُنيطَ بها جميع المصالح العامة من النظر في إصلاح الطرق ومضايقتها، وإجراء المياه وإصلاحها، وترميم ما انهدم من أسوار المدينة، ومراقبة التعليم، ومنع الناس من الوقوف مواقف التهم والريب، وتأديب المجاهرين بالمحرمات من شرب الخمر والزنى والفواحش. فقد مرَّ إبراهيم بن بطحاء والي الحسبة ببغداد بدار أبي عمر بن حماد وهو يومئذٍ قاضي القضاة، فرأى الخصوم جلوساً على بابه ينتظرون جلوسه، وقد تعالى النهار والشمس على رؤوسهم، فوقف واستدعى حاجبه وقال: تقول لقاضي القضاة الخصوم جلوس على الباب والشمس على رؤوسهم فأمّا جلست لهم أو عرفت عذرك فينصرفوا ويعودوا.

---

(١) الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية، للشيخ محمد المرير شيخ المغرب.

والحسبة. هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهي جامعة بين نظر ديني شرعي، ونظر سياسي حكومي، ولمّا كان القضاء هو الخطة العليا بعد منصب الإمارة صح أن يكون نظره منسحباً على أحكام الحسبة ولما أدرجت في القضاء نجد منصوصاً في الكتب الفقهية أن للقاضي أن يولي مَنْ ينظر في الحسبة ثم فُصلت عن القضاء وجعلت مستقلة بنفسها يولي السلطان مَنْ يقوم بها على وجه الاستقلال.

ومن شروطها أنه لا يحل لأي إنسان أن يقدم على التصرف في أمر من الأمور وهو جاهل بما يقتضيه ذلك الأمر من الأحكام التي يجريها منه. ونظر المحتسب وتصرفه على نوعين أحدهما جزئي قضائي بعد الترافع والتداعي. ثانيهما نظر عمومي يرجع إلى الأمر والنهي ولا يحتاج إلى ترافع أو تداعي.

وذكر الأستاذ صلاح الدين المنجد في مقدمته على كتاب «الثغر البسام في ذكر مَنْ ولي قضاء الشام» للشيخ شمس الدين بن طولون ما نصه: «عنوان: تمهيد. كان للقضاة في الإسلام شأن وحرمة ومهابة، فعنى الأقدمون بهم أيّما عناية، وأفردوا لهم على اختلاف الأعصار والأمصار تواليف ضمن أخبارهم وحفظت سيرتهم».

من أقدم هذه التواليف كتاب أبي عبيد معمر بن المثنى المتوفى سنة ٣٠٩ للهجرة ٩٢١م، في أخبار قضاة البصرة. وكتاب وكيع المتوفى سنة ٣٠٦هـ/٩١٨م في أخبار قضاة الأمصار. وكتاب ابن الساعي المتوفى سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٥م في أخبار قضاة بغداد.

وكتاب الكندي من رجال القرن الثالث في القضاة الذين ولوا قضاء مصر. وذيله لابن بُرْد. وذيله أيضاً لابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م. وذيله رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٨م. ثم ذيله بغية العلماء للسخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م. وكتاب ابن بشكوال المتوفى سنة ٥٧٨ هـ/١١٨٢م في أخبار قضاة قرطبة. وكتاب الخشني في قضاة قرطبة وغير ذلك. وإنما ذكرنا بعض ما ألف في القضاة على سبيل المثال لا الاستقصاء . انتهى.

أمّا كتاب ابن الساعي البغدادي في قضاة بغداد فلم نعثر عليه. ولم يوجد في بغداد كتاب يخص قضاة بغداد، لهذا صممنا على إخراج كتابنا هذا فنقول:

«أما كتاب ابن الساعي البغدادي في قضاة بغداد فلم نعثر عليه. ولم يوجد في بغداد كتاب يخص قضاة بغداد لهذا صممنا على إخراج كتابنا هذا فنقول:

كيف كان يعيّن القضاة ببغداد زمن العهد العثماني ؟

كانت المشيخة الإسلامية في استانبول ترشح مَنْ يكون أهلاً للقضاء، يصدر الخليفة أو السلطان فرماناً بالتعيين، وهذا نص الفرمان مترجماً من التركية إلى العربية:

أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا فلان بن فلان زيدت فضائله :

لمّا كنتم من أصحاب الفضيلة وأهل العلم، فقد عيناكم لقضاء مدينة بغداد، ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني، يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي، وبتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم بذلك. ولتكن علامتنا الشريفة مصدر العمل . حرر في القسطنطينية.

وعند وصول القاضي بمدينة بغداد يباشر وظيفة القضاء، ويعيِّن من قبله نائباً له، وكان يلقب هذا النائب بنائب الباب، أو نائب الشرع. وهذا نص الأمر الإداري في تعيين النائب:

صاحب الفضيلة، الحائز على نصاب الشريعة، فخر النواب فلان بن فلان .

بعد التحية الصافية: بناء على السلطة المخوّلة لنا، فقد عيناكم نائباً شرعياً لتقوموا بإجراء الأحكام الشرعية، والنظر في الدعاوى التي أُحيلها إليكم وفق أحكام الشرع الشريف. حرر ببغداد في ...... توقيع .... قاضي بغداد.

ثم إن القاضي الموما إليه يفتح سجل الدعاوى بين الخصوم، وسجل الحجج الشرعية، يسجل فيه عقود النكاح، والوقف، والوصايا، والهبة، والمخالعة، والطلاق، والنفقات، والتخارج، وشهادات الحسبة، وغير ذلك. ويحرر القاضي في أول صحيفة من تلك السجلات ما هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله الذي أحكم الشرع الشريف بالقلم، وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم. والصلاة والسلام على مَنْ بُعثَ رحمة بالعلوم والحِكم: وبعد، فقد وقع الابتداء والتحرير باستعانة الملك القدير في هذين السجلين التي يسجل فيهما صور الصكوك والوثائق، لمساس الحاجة إلى صيانة الأموال، وقطع المنازعات بين الخلائق، اللهم يسِّر لنا الانتظام في جميع أمورنا الدينية والدنيوية، واجعل مقصودنا مقروناً بالخير والسعادة الأبدية. قال الله الملك العلام: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾، وأمرنا أن نحكم بين الناس بالعدل، حيث قال سيد الأنام: «عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة». والقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأفضل العبادات، خصوصاً في زماننا هذا، هو زمان جور الجبابرة وأهل البغي والفساد وعلى الله توكلنا.

ثم يوقّع القاضي ختمه أدناه، ويكتب العبارة التالية: حررته وأنا الفقير إليه عزّ شأنه فلان القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

وقد فتحت الحكومة العثمانية مدرسة للقضاة، فالمتخرج منها يعيّن للقضاء. وأخيراً اعتبر المتخرج من كلية الحقوق له حق ممارسة القضاء الشرعي أيضاً.

وقد وضعت الحكومة العراقية مادة في قانون الحكام والقضاة خلاصتها أنّ مَنْ له إلمام في الفقه، ومقدرة على استخراج النصوص والاستنباط، فله الحق أن يمتحن من قبل لجنة تعينها وزارة العدل، وعند نجاحه يعيّن للقضاء. وهذه المادة جارية أحكامها حتى في الجمهورية العراقية المحبوبة.

وها إني أشرع في تدوين تراجم قضاة بغداد من سنة ١٥٠ إلى سنة ١٣٧٨ هـ/١٩٥٩م.

وأسأل الله تعالى التيسير في العمل.

تحريراً ببغداد في محرم الحرام سنة ١٣٧٩هـ (١٩٥٨-١٩٥٩م).

القاضي

إبراهيم عبد الغني الدروبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة لجميع الامم وعلى آله وصحبه وسلم
وبعد فان الأديب الفاضل ابرهيم بن عبد الغني الدروبي قرأ عليّ العلوم الشرعية والعربية وقد التمس مني ان اجيزه بما تجوز لي روايته فاجزته
بالعلوم المذكورة كما اخذتها عن اشياخي العظام ضاعف الله تعالى اجورهم واوصيته العمل بتقوى الله وان يوفقني واياه لصالح الاعمال بمنه
وكرمه آمين تحريراً في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع الاول لسنة تسع وخمسين وثلثمائة والف هجرية

كتبه مفتي عاصمة العراق بغداد
ومدرس [illegible] ببغداد
السيد يوسف العطاء

الإجازة العلمية التي منحها السيد يوسف العطاء مفتي بغداد

إلى إبراهيم عبد الغني الدروبي

أخبار قضاة بغداد
زمن الخلافة العباسية



(١)

أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري

قاضي بغـداد

هو يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري لبن حبيب. أبو يوسف قاضي بغداد. كان صاحب حديث حافظاً، ولزم أبا حنيفة، وغلب عليه الرأي، وولّي قضاء بغداد لثلاثة خلفاء: المهدي، والهادي، والرشيد. فلم يزل حتى مات سنة ١٨٢هـ/٧٩٨م. وكان أبو يوسف هو المقدم من أصحاب الإمام أبي حنيفة وأوّل مَنْ وضعَ الكتب على مذهب أبي حنيفة. وأملى المسائل ونشرها، وبثَّ علم أبي حنيفة، وله الأمالي، والنوادر، وله كتاب الخراج. مات ببغداد يوم الخميس لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة ١٨٢هـ. وهو أوّل من خوطب بقاضي القضاة، وأوّل من غيّر لباس العلماء بهذا الزي، وذلك كله في خلافة الرشيد. ودفن في مقابر قريش جوار موسى الكاظم[1]، وعليه قبة وجامع كبير، تقام فيه الصلوات الخمس والجمع والعيدين. وقبره ظاهر يزار. جدد عمارته الوزير عمر باشا والي بغداد، وشيّد فيه مدرسة علمية يدرس فيها العلوم العقلية والنقلية. وآخر مَنْ درس فيها العلامة الشيخ عبد الرحمن القره طاغي. ثم مع الأسف الشديد ألغي التدريس في هذه المدرسة من جانب مديرية الأوقاف، وأصبحت تلعب فيها البوم، بعدما كانت تزخر بطلاب العلم.

وذكره الخطيب البغدادي في تاريخه فقال: يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة، كوفي، سمع أبا إسحاق الشيباني وغيره. روى عنه أحمد بن حنبل وغيره. وكان قد سكن بغداد. ولاّه موسى بن المهدي القضاء بها، ثم هارون الرشيد من بعده. وهو أوّل منْ دُعي بقاضي القضاة في الإسلام، ولم يختلف أحد في ثقته في النقل. وكان قد استخلف ابنه يوسف على الجانب الغربي فأقرّه الرشيد على عمله. وكان مولده سنة ١١٣ هـ/٧٣١م. عن عليّ بن حرملة التيمي، عن أبي يوسف قال: كنت أطلب

---

(١) الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي المصري، طبع حيدر أباد في الدكن.

الحديث والفقه وأنا مقل رث الحال، فجاء أبي يوماً وأنا عند أبي حنيفة، فانصرفت معه، فقال: يا بني، لا تمدّن رجلك مع أبي حنيفة، فإن أبا حنيفة خبزه مشوي، وأنت تحتاج إلى المعاش. فقصرت عن كثير من الطلب وآثرت طاعة أبي، فتفقدني أبو حنيفة وسأل عني، فجعلتُ أتعاهد مجلسه. فلما كان أول يوم أتيته بعد تأخري عنه، قال: ما شغلك عنّا؟ قلت: الشغل بالمعاش، وطاعة والدي، فجلست. فلما انصرف الناس، دفع لي صرّة وقال: استمتع بهذه. فنظرت فإذا بها مئة درهم. وقال: الزم الحلقة، وإذا نفدت هذه فاعلمني. فلزمت الحلقة، فلما مضت مدّة دفع إليَّ مئة درهم أُخرى، وقال لي: الزم الحلقة. ثم كان يتعاهدني وما أعلمته غلة قط، ولا أخبرته بنفاد معاشي، وكان كأنه يخبر بنفادها حتى استغنيت وتمولت: أخبرنا علي بن الجعد، أخبرني يعقوب بن إبراهيم القاضي، قال: توفي أبي إبراهيم بن حبيب وخلّفني صغيراً في حجر أمي فأسلمتني إلى قصّار أخدمه فكنت أدع القصّار وأمرّ إلى الحلقة، فتأخذني وتذهب بي إلى القصّار. وكان أبو حنيفة يُعنى بي لما يرى من حضوري وحرصي على التعلم، فلما كثر ذلك على أمي وطال عليها هربي قالت لأبي حنيفة: ما لهذا الصبي فساد غيرك هذا صبي يتيم لا شيء له، وأنا أطعمه من مغزلي وآمل أن يكسب دونقاً يعود به على نفسه. فقال لها أبو حنيفة: مُري يا رعناء، هذا هو يتعلّم أكل الفالوذج بدهن الفستق. فانصرفت عنه، وقالت له: أنت شيخ قد خَرفت وذهب عقلك. ثم لزمته، فنفعني الله بالعلم ورفعني حتى تقلّدتُ القضاء، وكنت أجالس الرشيد وآكل معه على مائدته، فلما كان في بعض الأيام قدم إلى هارون فالوذجة، فقال هارون: يا يعقوب كُل منه فليس يعمل لنا مثله، فقلت ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: هذا فالوذجة بدهن الفستق. فضحكت، فقال: مِمَّ ضحكت؟ فقلت: خيراً أبقى الله أمير المؤمنين. فقال: لتخبرني، وألحَّ عليَّ، فخبّرته بالقصّة من أولها إلى آخرها، فعجب من ذلك وقال: لعمري إن العلم ليرفع وينفع ديناً ودنيا، وترحم على أبي حنيفة وقال: كان ينظر بعين عقله ما لا يراه بعين رأسه.

وذكر عمر بن حمّاد أنه سمع القاضي يعقوب بن إبراهيم يقول: ما كان في الدنيا أحبّ إليَّ من مجلس أبي حنيفة، ولا قاضياً خيراً من ابن أبي ليلى. وكان أصحاب أبي حنيفة عشرة أبو يوسف، وزفر، وأسد بن عمرو البجلي، وعافية الأودي، وداود الطائي، والقاسم بن معن المسعودي، وعلي بن مسهر، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وحبان، ومندل ابنا عليّ العنزي. ولم يكن مثل أبي يوسف وزفر. وقال محمد بن الحسن: مرض أبو يوسف في زمن أبي حنيفة مرضاً خيف عليه منه، فعاده أبو حنيفة ونحن معه فلما

خرج من عنده وضع يديه على باب عتبة بابه وقال: إن يمت هذا الفتى فإنه أعلم مَنْ عليها وأومأ إلى الأرض. وكان أبو يوسف القاضي يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب وكان أقل علومه الفقه. وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة. قال أبو حنيفة يوماً أصحابنا هؤلاء ستة وثلاثون رجلاً، منهم ثمانية وعشرون يصلحون للقضاء، ومنهم يصلحون للفتوى. ومنهم اثنان يصلحان يؤديان بالقضاء والفتوى. وأشار إلى أبي يوسف وزفر. وقال النخعي: حدّثنا أبو عمرو القزويني، حدثنا القاسم بن الحكم العربي، قال: سمعت أبا يوسف عند موته يقول: يا ليتني مت على ما كنت عليه من الفقر، وإني لم ادخل في القضاء على أني ما تعمدت بحمد الله ونعمته جوراً، ولا حابيت خصماً على خصم من سلطان أو سوقة. وولي قضاء القضاة بعد أبي يوسف أبو البختري وهب بن وهب القرشي. وكان القاضي يعقوب بن إبراهيم يقول: رؤوس النعم ثلاثة، فأولها نعمة الإسلام التي لا تتم نعمة إلاّ بها. والثانية نعمة العافية التي لا تطيب الحياة إلاّ بها. والثالثة نعمة الغنى التي لا يتم العيش إلاّ بها. فأعجبني ذلك. وقال أبو حسان الزيادي: مات أبو يوسف سنة ١٨٢ اثنتين وثمانين ومئة للهجرة/٧٩٨م. وهو ابن تسع وستين سنة، فمات في شهر ربيع الأول لخمس خلون منه، وولي القضاء سنة ١٦٦ ست وستين ومئة ٧٨٢م أيام خرج موسى بن المهدي إلى جرجان. انتهى.

وهذه وصية الإمام الأعظم لأبي يوسف يعقوب القاضي بن إبراهيم أدونها في هذا الكتاب نقلاً من كتاب الأشباه والنظائر للعلامة ابن نجيم الحنفي.

نصّ الوصية

يا يعقوب، وقّر السلطان، وعظّم منزلته، وإياك والكذب بين يديه، والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك لحاجة عليّة، فإنك إذا كثرت الاختلاف إليه تهاون بك، وصغرت منزلتك عنده، فكن منه كما أنت من النار تنتفع بها وتتباعد عنها، ولا تدن منها، فإن السلطان لا يرى لأحدٍ ما يرى لنفسه. وإياك وكثرة الكلام بين يديه، فإنه يأخذ عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يديّ حاشيته. إنه أعلم منك، وإنه يخطيك فتصغر في أعين قومه. ولتكن إذا دخلت عليه تعرفه قدرك وقدر غيرك، ولا تدخل وعنده من أهل العلم مَنْ لا تعرفه فإنك إن كنت أدون حالاً منه لعلك تنحط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان. وإذا عرض عليك شيئاً من أعماله فلا تقبل منه إلاّ بعد أن تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج إلى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات.

ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب إليه فقط، وتباعد عن حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقياً، ولا تتكلم بين يدي العامة إلا بما تسأل عنه، وإياك والكلام في العامة والتجار، إلاّ بما يرجع إلى العلم كي لا يوقف حبك ورغبتك في المال، فإنهم يسيؤون الظن بك، ويعتقدون ميلك إلى أخذ الرشوة منهم. ولا تضحك ولا تتبسم بين يديه في العامة، ولا تكثر الخروج إلى الأسواق، ولا تكلم المراهقين فإنهم فتنة، ولا بأس بأن تكلّم الأطفال وتمسح رؤوسهم، ولا تمش في قارعة الطريق بين المشائخ والعامة، فإنك إن قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وإن أخرتهم ازدرى بك من حيث أنه أسنّ منك، فإن النبي ﷺ قال مَنْ لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا، ولا تقتعد على قوارع الطريق. فإذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في السوق والمساجد، ولا تشرب من السقايات، ولا من أيدي السقائين، ولا تقصد على الحوانيت، ولا تلبس الديباج والحلي وأنواع الأبرسيم، فإن ذلك يفضي إلى الرعونة. ولا تكثر لمسها ومسها. ولا تقربها إلا بذكر الله تعالى. ولا تتكلم بأمر نساء الغير بين يديها ولا بأمر الجواري، فإنها تنبسط إليك في كلامك، ولعلك إن تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الأجانب. ولا تتزوج امرأة كان لها بعل أو اب أو أُم إن قدرت ولا تتزوج إلا بشرط أن يدخل عليها أحد من اقاربك، فإن المراة إذا كانت ذا مالٍ يدعي أبوها أن جميع مالها له وأنه عارية في يدها، ولا تدخل بيت أبيها ما قدرت. وإياك أن ترضى أن تزف في بيت أبيها فإنهم يأخذون اموالك ويطمعون فيك غاية الطمع. وإياك أن تتزوج بذات البنين والبنات فإنها تدخر جميع المال لهم، وتسرق من مالك وتنفق عليهم، فإن الولد أعزّ عليها منك. ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة، ولا تتزوج إلا بعد أن تعلم أنك تقدر بجميع حوائجها. واطلب العلم أولاً، ثم اجمع المال من الحلال، ثم تزوج فإنك إن طلبت المال في وقت التزوج، عجزت عن طلب العلم ودعاك المال إلى شراء الجواري، ويجتمع عليك الولد ويكبر عيالك فتحتاج إلى القيام بمصالحهم، وتترك العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطرك، ثم اشتغل بالمال ليجمع عندك، فإن كثرة العيال والولد لتشوش البال، فإذا جمعت المال فتزوج، وعليك بتقوى الله تعالى، وأد الأمانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة، ولا تستخف بالناس، ووقّر نفسك ووقّرهم ولا تُكثر معاشرتهم إلاّ بعد أن يعاشروك، وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فإنه إن كان من أهله اشتغل بالمسائل والعلم، وإن لم يكن من أهله أحبك. وإياك أن تكلم العامة بأمر الدين فإنهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك. ومَنْ جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب إلاّ عن

سؤاله، ولا تضم إليه غيره فإنه يشوش عليه جواب سؤاله، وإن بقيت عشر سنين بغير كتب ولا قوت، فلا تُعرض عن العلم فإنك إذا عرضت عنه كانت معيشتك ضنكاً. واقبل على متفقهتك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابناً وولداً لتزيدهم رغبة في العلم، ومَنْ ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فإنه يذهب ماء وجهك، ولا تحتشم من أحد عند ذكر الحق وإن كان سلطاناً، ولا ترضَ لنفسك من العبادات إلا بأكثر ما يفعله غيرك ويتعاطاها، فالعامة إذا لم يروا منك الإقبال عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة، واعتقدوا أن عملك لا ينفعك إلاّ ما نفعهم الجهل الذي فيهم، وإذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد منهم، ليعلموا أنك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك بأجمعهم ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك وينظرون إليك بأعينهم فيصير مطعوناً عندهم بلا فائدة. وإن استفتوك في المسائل فلا تناقشهم في المناظرة والمطارحات، ولا تذكر لهم شيئاً إلا عن دليل واضح. ولا تطعن في أساتذتهم وأسانيدهم، فإنهم يطعنون فيك، وكن من الناس على حذر. وكن لله في سرك كما أنت له في علانيتك، ولا يصلح أمر العلم إلا بعد أن تجعل سره كعلانيته، وإذا ولاّك السلطان عملاً لا يصلح فلا تقبل ذلك منه إلاّ بعد أن تعلم أنه إنما يوليك ذلك لعلمك. وإياك أن تتكلم في مجلس النظر على خوف، فإن ذلك يورث الخلل في الألفاظ والكلّ في اللسان. وإياك أن تكثر الضحك فإنه يميت القلب، ولا تمشِ إلاّ على طمأنينة، ولا تكن عجولاً في الأمور. ومَنْ دعاكَ من خلفك فلا تجبه، فإن البهائم تنادي من خلفها. وإذا تكلمت فلا تكثر صياحك، ولا ترفع صوتك، واتخذ لنفسك السكون وقلّة الحركة عادة كي يعدّ الناس ثباتك، وأكثر من ذكر الله تعالى فيما بينك وبين الناس ليتعلموا ذلك منك. واتخذ لنفسك وِرداً خلف الصلوات أن تقرأ فيه القرآن وتذكر الله وتشكره على ما أودعكَ من الصبر وأولاكَ مِنَ النعم واتخذ لنفسكَ أياماً معدودة في كل شهر تصوم فيها ليقتدي غيرك بك، وراقب نفسك، وحافظ على العمل لتنتفع من دنياك وآخرتك بعملك. ولا تشترِ بنفسك، ولا تبع بل اتخذ لكَ مصلحاً يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك، ولا تطمئن إلى دنياك وإلى ما أنتَ فيه، فإن الله تعالى يسألك عن جميع ذلك، ولا تشتري الغلمان المُرد. ولا تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وإن قرّبك فإنه يرفع إليك الحوائج، فإن قمت أهانك، وإن لم تقم عابك. ولا تتبع الناس في خطاياهم، بل اتبع في صوابهم وإذا عرفت إنساناً بالشر فلا تذكره به، بل اطلب منه خيراً فاذكره به إلاّ في باب الدين فإنك إن عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كي لا يتبعوه ويحذروه. قال

عليه الصلاة والسلام: اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس، وإن كان ذا جاه ومنزلة. قال عليه الصلاة والسلام: اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس، وإن كان ذا جاه ومنزلة. والذي ترى منه الخلل في الدين، فاذكر ذلك ولا تبال من جاهه، فإن الله تعالى معينك وناصرك، وإذا فعلت ذلك مرة هابوك، ولم يتجاسر أحد على إظهار بدعة في الدين. وإن رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم، فاذكر ذلك مع طاعتك إياه، فإن يده أقوى من يدك، تقول له: أنا مطيع لك في الذي أنت فيه أنت سلطان ومسلط عليّ وسلطان على غيري، فإني أذكر من سيرتك ما لا يوافق العلم، فإذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لأنك إذا دخلت عليه ودمت لعلهم يظهرونك في ذلك فمع الدين، وإذا فعلت ذلك مرّة أو مرّتين يعرف منك الحد في الدين والحرص على غير الأمر بالمعروف، فإذا فعلت ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وناظره إن كان مبتدعاً، وإن كان سلطاناً فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ ، فإن قبل منك، وإلاّ فسل الله تعالى أن يحفظك منه، واذكر الموت، واستغفر للأستاذين ومَنْ أخذت عنهم العلم، وداوم على التلاوة وأكثر من زيارة القبور والمشائخ والمواضع المباركة، واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم في النبي ﷺ وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمقابر. ولا تجالس أحداً من أهل الأهواء إلا على سبيل الدعوة للدين، ولا تكثر اللعب والشتم، وإذا أذّن فتأهب لدخول المسجد كي لا يتقدم عليك العامة، ولا تتخذ دارك في جوار السلطان. وما رأيت على جارك فاستره عليه فإنه أمانة. ولا تظهر أسرار الناس، ومَنْ استشارك في شيء فأشر عليه بما تعلم أن يقربك إلى الله تعالى. وإياك والبخل فإنه يبغض به المرء، ولا تكن طماعاً كذاباً، ولا صاحب تخاليط، بل احفظ مروءتك في الأمور كلها. والبس من الثياب البيض في أحوالك كلها. واظهر غنى القلب حتى تعلم. واظهر من نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا، واظهر من نفسك الغنى، ولا تظهر الفقر، وإن كنت فقيراً. وكن ذا همة فإن مَنْ ضعفت همته ضعفت منزلته، وإذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يميناً وشمالاً، بل داوم النظر إلى الأرض، وإذا دخلت الحمّام فلا تقاوم في أجرة الحمّام والمجلي بل أرجح ما تعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك، ولا تسلم الأمتعة إلى الحائك وسائر الصنّاع، بل اتخذ لنفسك مَنْ يفعل ذلك، ولا تعاكس بالجبات والدوانق، ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك ليمكنك الإقبال على العلم، فذلك عند أهل العلم أحفظ لحاجتك. وإياك أن تكلّم المجانين. ومَنْ لا يعرف المناظرة والحجة من أهل العلم والذين يطلبون الجاه، ويفتخرون

بذكر المسائل فيما بين الناس، فإنهم يطلبون تخجيلك ولا يبالون منك، وإن عرفوك عن الحق. وإذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع عليهم ما لم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم أذيّة. وإذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدّموك على وجه التعظيم. ولا تدخل الحمّام وقت الظهيرة أو الغداة، ولا تخرج إلى النظارات، ولا تحضر مظالم السلاطين، إلا إذا عرفت أنك إذا قلت شيئاً ينزلون على قولك بالحق، فإنهم إن فعلوا هذا لا يحل، وانت عندهم ربما لا تملك منعهم. ويظن الناس أن ذلك حق لكونك فيما بينهم وقت الإقدام عليهم. وإيّاك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فإن القاص لا بد له أن يكذب، وإذا أردت اتخاذ مجلس لأحد من أهل العلم، فإن كان مجلس فقه، فاحضر بنفسك واذكر فيه ما تعلم كي لا يغتر الناس بحضورك فيظنون أنه على صفة العلم، وليس هو على تلك الصفة، فإن كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذلك وإلاّ فلا. ولا تقعد ليدرس بين يديك، بل انزل عنده من أصحابك أحد ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه. ولا تحضر مجالس الذكر أو مَنْ يتخذ مجلس عظة تجاهك ولا تترك تزكيتك له بل وجه أهل محلتك وعامتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من أصحابك، وفوّض أمر المناكح إلى خطيب ناحيتك. وكذا صلاة الجنائز والعيدين. ولا تنسَ من صالح دعائك، واقبل هذه الموعظة مني وإنما أوصيك بمصلحتك ومصلحة المسلمين. انتهى.

وهذا ما كتبه يعقوب بن إبراهيم القاضي
إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد

بسم الله الرحمن الرحيم، أطال الله بقاء أمير المؤمنين، وأدام له العزّ في تمام النعمة ودوام من الكرامة، وجعل ما انعم به عليه موصولاً بنعيم الآخرة الذي لا ينفد ولا يزول ومرافقة النبي ﷺ. إن أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي، وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به. وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته، والصلاح لأمرهم، وفق الله تعالى أمير المؤمنين، وسدده وأعانه على ما تولى من ذلك، وسلمه مما يخاف ويحذر، وطلب أن أبيّن له ما سألني عنه مما يريد العمل به، وافسره وأشرحه. وقد فسرت ذلك وشرحته:

يا أمير المؤمنين، إن الله له الحمد، قد قلدك أمراً عظيماً ثوابه أعظم الثواب، وعقابه أشد العقاب، قلدك أمر هذه الأمة، فأصبحت وأمسيت وانت تبني لخلق كثير قد

استرعاك الله وائتمنك عليهم وابتلاك بهمك. وولاّك أمرهم وليس يلبث البنيان إذا أُسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه، فإن القوة في العمل بإذن الله. لا تؤخر عمل اليوم إلى غدٍ فإنك إذا فعلت ذلك أضعت. إن الأجل دون الأمل، فبادر الأجل بالعمل، فإنه لا عمل بعد الأجل. إن الرعاة مؤدون إلى ربهم ما يؤدي الراعي إلى ربه، فأقم بالحق فيما ولاّك الله وقلّدك ولو ساعة من نهار، فإن أسعد الرعاة عند الله يوم القيامة راعٍ سعدت به رعيته، ولا تزيغ فتزيغ رعيتك. وإياك والأمر بالهوى والأخذ بالغضب. وإذا نظرت إلى أمرين أحدهما للآخرة والآخر للدنيا، فاختر أمر الآخرة على أمر الدنيا فإن الآخرة تبقى والدنيا تفنى. وكن من خشية الله على حذر، واجعل الناس في أمر الله سواء القريب والبعيد، ولا تخف في الله لومة لائم، واحذر فإن الحذر بالقلب وليس باللسان، واتق الله فإنما التقوى بالتوقي، ومَنْ يتقِ الله يقه. واعمل لأجل مفضوض وسبيل مسلوك وطريق مأخوذ، وعمل محفوظ، ومنهل مورود، فإن ذلك المورد الحق والموقف الأعظم الذي تطير به القلوب، وتنقطع فيه الحجج لعزة ملك قهرهم جبروته والخلق له داخرون بين يديه، ينتظرون قضاءه، ويخافون عقوبته، وكان ذلك قد كان، فكفى بالحسرة والندامة يومئذٍ في ذلك الموقف العظيم، لِمَنْ علم ولم يعمل، يوم تُزر فيه الأقدام، وتتغير فيه الألوان، ويطول فيه القيام، ويشتد فيه الحساب. يقول الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَإِنَّ يَوْماً عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾. وقال تعالى: هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين. وقال تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾. وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾. وقال: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾. فيا لها من عثرة لا تقال، ويا لها من ندامة لا تنفع، إنما هو اختلاف الليل والنهار يبليان كل جديد، ويقربان كل بعيد، ويأتيان كل موعود، ويجز الله كل نفس بما كسبت، إن الله سريع الحساب. فالله الله فإن البقاء قليل والخطب خطير، والدنيا هالكة وهالك مَنْ فيها، والآخرة هي دار القرار، فلا تلق الله غداً وأنت سالك سبيل المعتدين، فإن ديّان يوم الدين إنما يدين العباد بأعمالهم، ولا يدينهم بمنازلهم، وقد حذّرك الله فاحذر فإنك لم تخلق عبثاً، ولن تُترك سدى، وأن الله سائلك عما أنت فيه، وعما أنت فيه، وعما عملت به، فانظر ما الجواب، واعلم أنه لن تزول غداً قدما عبد بين يدي الله تبارك وتعالى، إلاّ من بعد المسألة، فقد قال ﷺ: لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه، وعن عمره فيمَ أفناه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه، وعن جسده فيمَ أبلاه. فاعدد يا أمير المؤمنين

للمسئلة جوابها، فإن ما عملت فاثبت، فهو عليك غداً يقرأ، فاذكر كشف قناعك فيما بينك وبين الله في مجمع الأشهاد. وأني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله ورعاية ما استرعاك الله، وأن لا تنظر في ذلك إلا إليه وله. فإن لا تفعل تتوعر عليك سهولة الهدى وتعمى في عينيك، وتتعفى رسومه، ويضيق عليك رحبه، وتنكر منه ما تعرف وتعرف منه ما تنكر، فخاصم نفسك من يريد الفلج لها لا عليها، فإن الراعي المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء رده عن أماكن الهلكة بإذن الله وأورده أماكن الحياة والنجاة، فإذا ترك ذلك أضاعه، وإن تشاغل بغيره كانت الهلكة عليه أسرع وبه أضر، وإذا صلح كان أسعد من هنالك بذلك، ووفاه الله أضعاف ما وفى به فاحذر أن تضيع رعيتك فيستوفي ربها حقها منك، ويُضيعك بما أضعت أجرك. وإنما يدعم البنيان قبل أن ينهدم وإنما لك من عملك ما عملت فيمن ولاك الله أمره، وعليك ما ضيّعت منه فلا تنسَ القيام بأمر من ولاّك الله أمره، فلست تُنسى ولا تغفل عنهم وعما يصنهم فليس يُغفل عنك. ولا يضيع حظك من هذه الدنيا في هذه الأيام والليالي كثرة تحريك لسانك في نفسك بذكر الله تسبيحاً وتهليلاً وتمجيداً، والصلاة على رسوله ﷺ نبي الرحمة وإمام الهدى ﷺ، وإن الله بمنه ورحمته جعل ولاة الأمر خلفاء في أرضه، وجعل لهم نوراً يضيء الرعية ما أظلم عليهم من أمور فيما بينهم، ويبيّن ما أشتبه من الحقوق عليهم، وإضاءةُ نور ولاة الأمر إقامة الحدود، ورد الحقوق إلى أهلها بالتثبت، والأمر البيّن، وإحياء السنن التي سنّها القوم الصالحون أعظم موقعاً، فإن إحياء السنن من الخير الذي يحيا ولا يموت، وجور الراعي، وهلاك الرعية، واستعانته بغير أهل الثقة، والسير هلاك للعامة. فاستتم آتاك الله يا أمير المؤمنين من النعم بحسن مجاورتها، والتمس الزيادة فيها بالشكر عليها، فإن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾. وليس شيء أحب إلى الله من الإصلاح، ولا أبغض إليه من الفساد، والعمل بالمعاصي كفر النعم. وقل مَنْ كفر قوم قط النعمة ثم لم يفزعوا إلى التوبة، إلاّ سلبوا عزهم وسلط الله عليهم عدوهم، وأني أسأل الله يا أمير المؤمنين الذي منَّ عليك بمعرفته، فيما أولاك أن لا يكلك في شيء من أمرك إلى نفسك، وأن يتولى منك ما تولى من أوليائه وأحبائه، فإنه ولّي ذلك والمرغوب إليه فيه.

وقد كتبت لك ما أمرت به وشرحته لك، وبيّنته فتفقهه وتدبّره، وردد قراءته حتى تحفظه، فإني قد اجتهدت لك في ذلك، ولم آلك والمسلمين نصحاً ابتغاء وجه الله وثوابه، وخوف عقابه. وإني لأرجو إن عملت بما فيه من البيان، أن يوفر الله خراجك من غير ظلم

مسلم، ولا معاهد، ويصلح لك رعيتك، فإن صلاحهم بإقامة الحدود عليهم، ورفع الظلم عنهم، والتظالم فيما اشتبه من الحقوق عليهم، وكتبت لك أحاديث حسنة فيها ترغيب وتحضيض على ما سألت عنه مما تريد العمل به إن شاء الله. فوفقك الله لما يرضيه عنك وأصلح بك وعلى يديك. انتهى.



(٢)

يحيى بن سعيد قاضي بغداد في خلافة المنصور

ذكره الخطيب البغدادي فقال : يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار أبو سعيد الأنصاري المديني. سمع أنس بن مالك والسائب بن يزيد وسعيد بن المسيّب وغيرهم. روى عنه هشام بن عروة وشعبة والثوري وسفيان بن عيينة وغيرهم. وكان يتولى القضاء بمدينة الرسول ﷺ فأقدمه المنصور العراق، وولاه القضاء بالهاشمية. وذكر غير واحد من أهل العلم أنه ولي القضاء بمدينة السلام وليس ثابتاً عندي، إنما وليه بالهاشمية قبل أن تبنى بغداد والله أعلم. وروي أيضاً من أبناء بغداد يحيى بن سعيد الأنصاري. وعن إسماعيل بن علي الخطبي قال: قضاة المنصور ببغداد في خلافته، أولهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، كان قاضي أبي العباس السفاح على المدينة الهاشمية بالأنبار، فأقره أبو جعفر المنصور، وقدم بغداد وهو معه على القضاء، والحسن بن عمارة على المظالم. وعن محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة، عن جده، قال: ويحيى بن سعيد الأنصاري، يُكنى أبا سعيد، وكان قاضياً لبني أمية. وقضى لبني العباس، وكان رجلاً صالحاً، وتوفي سنة ١٤٣ هـ/٧٦٠م بالهاشمية.

وذكره أيضاً وكيع القاضي ، في كتاب القضاة، ولم يذكر تاريخ وفاته.



(٣)
الحسن بن عمـارة
قاضي بغداد في خلافة المنصور

ذكره الخطيب البغدادي فقال: الحسن بن عمارة بن المغرب أبو محمد الكوفي، مولى بجيلة، حدث عن الزهري وروى عنه أبو يوسف القاضي. ولّي الحسن بن عمارة القضاء ببغداد في خلافة المنصور. جاء رجل إلى الحسن بن عمارة فقال: إن لي على مسعر بن كدام سبعمائة درهم من ثمن دقيق وغير ذلك، وقد مطلني ويقول ليس عندي اليوم، فدفعها إليه الحسن بن عمارة، وقال: اعطِ مسعراً كلما أراد وإذا اجتمع لك عليه شيء فتعال إليّ حتى أعطيك. قال: وكان مسعر والحسن يجتمعان جميعاً في موضع واحد، وكان مسعر إذا سُئل عن الحديث والحسن بن عمارة حاضر لم يحدث، وقال: اسأل أبا محمد، وكان بالكوفة رجل غريب يكتب الحديث، وكان يختلف إلى الحسن بن عمارة يكتب عنه، فجاءه، فودعه ليخرج إلى بلاده، وقال له: إن نفقتي قَلّتْ، فكتب له الحسن رقعة، وقال: اذهب إلى الفرات إلى وكيلٍ لنا هناك يبيع القار، فادفعها له. فظن الرجل أنه قد كتب له بدريهمات فإذا هو قد كتب له بخمسمائة درهم. وقد بلغ الحسن بن عمارة أن الأعشى يقع فيه، فبعث إليه بكسوة، فلما كان بعد ذلك مدحه الأعشى، فقيل له: تذمه ثم مدحته. فقال: إن خيثمة حدثني عن عبد الله عن رسول الله ﷺ ، قال: إن القلوب جُبلت على حب مَنْ أحسن إليها، وبغض مَنْ أساء إليها. وقيل لابن عيينة: أكان الحسن بن عمارة يحفظ؟ قال: كان له فضل وغيره أحفظ منه. وقد ذكر الحسن بن عمارة عند سفيان الثوري فغمزه. وقال يحيى بن بكير : مات الحسن بن عمارة سنة ١٥٣هـ/ ٧٧٠م. وذكره وكيع القاضي في كتاب القضاة، ولم يذكر تاريخ وفاته.



(٤)
عبيد الله بن محمد الجمحي
قاضي بغداد زمن المنصور

ذكره الخطيب البغدادي، فقال: هو عبيد الله بن محمد بن صفوان بن عبيد الله بن أبي خلف الجمحي، من أهل مكة. ولي قضاء بغداد في أيام المنصور، وقضاء مدينة

رسول الله ﷺ في أيام المهدي. وعن الزبير بن بكّار قال: عبيد الله بن محمد بن صفوان كان قاضياً لأمير المؤمنين المنصور بالعراق، وولاّه أمير المؤمنين المهدي المدينة ومات بها. واستخلف ابنه عبد الأعلى بن عبيد الله على المدينة. حدثنا طلحة بن محمد بن جعفر قال: عبيد الله بن محمد بن صفوان الجمحي أقدمه المنصور من مكة، فقلده القضاء بمدينة السلام، وكان عالماً أديباً، وما زال على الحكم حتى مات المنصور. فقلّده المهدي قضاء مدينة الرسول ﷺ قضاء مدينة الرسول ﷺ القضاء والحروب والصلاة ، وعزله عن قضاء بغداد. انتهى.



(٥)
عافية بن يزيد الأودي
قاضي بغداد زمن الخليفة المهدي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عافية بن يزيد بن قيس بن عافية بن شداد بن تمامة بن سلمة بن كعب بن أود بن صعب بن سعد العشيرة بن مالك بن أود بن زيد بن يشجب بن يعرب بن قحطان الكوفي. ولاّه أمير المؤمنين القضاء ببغداد في الجانب الشرقي. وحدث عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وسليمان الأعمش وطبقتهما. وكان أصحاب أبي حنيفة يذاكرونه: أبو يوسف، وزفر، وداود الطائي، وأسد بن عمرو، وعافية الأودي، والقاسم بن معن، وعلي بن مسهر، ومندل وحبّان ابنا علي، وكانوا يخوضون في المسألة، فإن لم يحضر عافية، قال أبو حنيفة لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية، فإذا حضر عافية فإن وافقهم قال أبو حنيفة أثبتوها وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة لا تثبتوها[1]. وعن محمد بن جرير الطبري في الإجارة أن المهدي استقضى بن علاثة وعافية سنة ١٦١هـ/٧٧٧م، فكانا يقضيان في عسكر المهدي وعلى الشرقية عمر بن حبيب الأودي. عن عليّ بن الجعد قال: رأيت محمد بن عبد الله، وعافية بن

---

(١) هذا المجلس يسمى اليوم ديوان التدوين القانوني، وهذه لعمرك صفحة رائعة تثبت أن التشريع للمسائل الفقهية لا تدون إلا بعد التثبت، الأمر الذي جعل لأولئكم الأئمة الذين يحضرون المساجد ديوان التدوين للتشريع بمقر الإمام أبي حنيفة، ولهم الآراء الحرة في القول والاستنباط، فكانت آراءهم مستنبطة من الكتاب والسنّة، وهي موافقة لكل عصر من العصور، ومتمشية حسب مقتضيات الزمان إلى يومنا هذا .

إبراهيم الدروبي

يزيد الأودي، وقد شرك المهدي بينهما في القضاء، يقضيان جميعاً في المسجد الجامع في الرصافة، هذا في أدناه، وهذا في أقصاه. وكان عافية أكثرهما دخولاً على المهدي. وكان عافية القاضي يتقلد للمهدي القضاء بأحد جانبي مدينة السلام مكان بن علاثة. وكان عافية عالماً زاهداً، فصار إلى المهدي في وقت الظهر في يوم من الأيام وهو خالٍ، فاستأذن عليه، فأدخله، فإذا معه قمطر ، فاستعفاه من القضاء، واستأذنه في تسليم القمطر إلى مَنْ يأمُر بذلك، فظن أن بعض الأولياء قد غض منه وأضعف يده في الحكم، فقال له في ذلك فقال: ما جرى من هذا شيء، قال: فما سبب استعفائك؟ قال: كان يتقدم إليّ خصمان من سراة وجيهان منذ شهرين في قضية مُعضلة مُشكلة وكل يدعي بينته وشهوداً ويدلي بحجج تحتاج إلى تأمل وتثبت، فرددت الخصوم رجاء أن يصطلحوا، أو يعن لي وجه فصل بينهما. قال: فوقف أحدهما من خبري على أني أحب الرطب السكر، فعهد في وقتنا، وهو أول أوقات الرطب، إلى أن جمع رطباً سكراً لا يتهيأ في وقتنا جمع مثله، إلا لأمير المؤمنين، وما رأيت أحسن منه، ورشا بوابي جملة دراهم على أن يدخل الطبق إليّ، ولا يبالي أن يرد، فلما أدخل إليَّ أنكرت ذلك وطردت بوابي، وأمرت برد الطبق، فرد. فلما كان اليوم، تقدم إليَّ مع خصمه فما تساويا في قلبي ولا في عيني، وهذا يا أمير المؤمنين ولم أقبل، فكيف يكون حالي لو قبلت، ولا آمن أن يقع عليَّ حيلة في ديني فأهلك، وقد فسد الناس، فأقلني أقالك الله، واعفني فأعفاه. عن عبد الملك بن قريب الأصمعي، قال: كنت عند الرشيد يوماً، فرفع إليه عن قاضٍ قد استقضاه يقال له عافية، فكبر عليه، فأمر بإحضاره، فأحضر. وكان في المجلس جمع كثير، فجعل أمير المؤمنين يخاطبه ويوقفه على ما رفع إليه، وطال المجلس، ثم أن أمير المؤمنين عطس فشمته مَنْ كان بالحضرة ممن قرب منه، سواه فإنه لم يشمّته. فقال له الرشيد: ما بالك لم تشمّتني كما فعل القوم؟ فقال له عافية: لأنك يا أمير المؤمنين لم تحمد الله فلذلك لم أشمتك. هذا النبي ﷺ عطس عنده رجلان فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر. فقال: يا رسول الله ما لك شمت ذلك ولم تشمتني؟ قال: لأن هذا حمد الله فشمتناه، وأنت لم تحمده فلن أشمتك؟ فقال له الرشيد ارجع إلى عملك، أنت لم تسامح في عطسة، تسامح غيرها. وصرفه منصرفاً جميلاً وزير القوم الذين كانوا رفعوا إليه، وقد خاصم أبو دلامة رجلاً إلى عافية فقال:

لقد خاصمتني غواة الرجال	وخاصمتهم سنة وافيه
فما أدحض الله لي حجة	وما خيّب الله لي قافيه

فمـــن كنـــت مـــن جـــوره خائفـــاً فلـــست أخافـــك يـــا عافيـــه

فقال له عافية: لأشكونك إلى أمير المؤمنين. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٦)
عكرمة بن إبراهيم الأزدي
قاضي بغداد زمن الخليفة المهدي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عكرمة بن إبراهيم بن عبد الله الأزدي القاضي ببغداد ، كوفي، سكن البصرة، وقدم بغداد، وحدث بها عن عبد الملك بن عمير، وهشام بن عروة وإدريس بن يزيد الأزدي. روى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث. أخبرنا عكرمة بن إبراهيم القاضي. قال موسى بن طلحة بن عبيد الله: ما رأيت أحداً أخطب من عائشة رضي الله عنها ، لقد رأيتها يوم الجمل وكان الناس إليها فقالوا: يا أُم المؤمنين أخبرينا عن عثمان وقتله، فاستجلست الناس، فحمدت الله وأثنت عليه، ثم قالت: الحرم الثلاث: حرمة الشهر الحرام، والبلد الحرام، وحرمة الخلافة، والله لعثمان كان أتقاهم وأتقاكم للرب، وأوصلهم للرحم، وأحصنهم فرجاً. أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم. قال علي بن الجعد: كان عكرمة بن إبراهيم من أهل البصرة وسمعت منه ببغداد أيام المهدي. قال : وكان ولي قضاء خراسان أيام روح بن حاتم. وكان عكرمة موصلي قلت: وكان عكرمة قاضياً ببغداد زمن المهدي ثم عزل. وقد توفي ببغداد. انتهى.



(٧)
محمد بن عبد الله بن علانة العقيلي
قاضي بغداد زمن الخليفة المهدي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن عبد الله بن علائة بن علقمة بن مالك بن عمر بن عويمر بن ربيعة بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة أبو اليسير العقيلي من أهالي حران. وهو أخو سليمان وزياد: حدّث عن هشام بن حسان والأوزاعي وعلي بن بذيمة وطبقتهم. روى عنه عبد الله بن المبارك وغيره. وكان قاضياً بالجانب الشرقي من بغداد زمن المهدي. وعن إسماعيل بن علي الخطبي قال: استقضى المهدي

محمد بن عبد الله بن علاّثة الكلابي وعافية بن يزيد جميعاً على الجانب الشرقي من مدينة بغداد السلام. وكان زياد بن عبد الله بن علاّثة يخلف أخاه على القضاء بعسكر المهدي، وكان محمد بن عبد الله بن علاثة صديقاً لسفيان الثوري، فلما وليّ القضاء أنكر عليه سفيان ذلك. عن عبد الباقي بن قانع قال: استأذن بن علاثة على سفيان الثوري بعد أن ولي القضاء، فدخل عمار بن محمد ابن أخت سفيان يستأذن له على سفيان فلم يأذن له، فلم يزل عمار حتى أذن له، فدخل علاّثة فلم يحول سفيان وجهه إليه، ثم قال له: يا ابن علاّثة ألهذا كتبت العلم؟ لو اشتريت صبراً بدرهم يعني سميكاً، ثم درت في سكك الكوفة لكان خيراً من هذا. وكان يقال لابن علاّثة قاضي الجن، وذلك أن بئراً كانت في حران وحصن مسلمة، فكان مَنْ يشرب منها خبطته الجن، فوقف عليه القاضي فقال: أيها الجن، أنّا قد قضينا بينكم وبين الأنس، فلهم النهار، ولكم الليل. فكان الرجل إذا استسقى منها بالنهار، لم يصبه شيء. وعن عليّ بن الجعد قال: كان محمد بن عبد الله بن علاّثة من أهل حران ، ولاّه المهدي ، وأظن أنه مات في سنة ١٦٣هـ/٧٧٩م أو نحو ذلك. ودفن ببغداد، وحكي ابن الجمالي عن رجل لقيه بالجزيرة من ولد بن علاّثة أنه مات سنة ١٦٨ للهجرة ثمان وستين ومائة ٧٨٤م. انتهى.



(٨)

عبد الملك بن محمد الأنصاري

قاضي بغداد زمن الخليفة هارون الرشيد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أبو طاهر الأنصاري المدني. قدم بغداد وحدث بها عن عمه عبد الله بن أبي بكر. روى عنه سريج بن النعمان الجوهري، وكان ثقة، وولاّه هارون القضاء بالجانب الشرقي من بغداد بعد الحسين بن الحسن العوفي، فمكث بعد أن وليه أياماً فمات، وصلى عليه هارون، ودفنه في مقبرة العباسية بنت المهدي. وكان قليل الحديث ، ويكنى أبا طاهر: وعن محمد بن سعد قال عبد الملك بن محمد قاضي بغداد مات سنة ١٧٦هـ/٧٩٢م ببغداد، وكان قاضياً بها لهارون الرشيد. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٩)

علي بن حرملة التيمي

قاضي القضاة ببغداد زمن هارون الرشيد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عليّ بن حرملة التيمي من تيم الرباب، كوفي. ولّي قضاء القضاة ببغداد في أيام هارون الرشيد بعد موت محمد بن الحسن، وكان من أصحاب أبي حنيفة وأبي يوسف. روى عنه عليّ بن مكنف الكوفي: أخبرنا عليّ بن المحسن أخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر عن ابن مكنف الفقيه عن علي بن حرملة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن زبيد عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾، وفي الثانية ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. قال طلحة علي بن حرملة مقدم في العلم، حسن المعرفة، وقد حمل عنه العلم كثير، وله حديث صالح وأخبار، وتقلد قضاء القضاة، وكان مع هارون الرشيد بعد محمد بن الحسن. ولم نقف على تاريخ وفاته. انتهى.



(١٠)

سعيد بن عبد الرحمن المديني الجمحي

قاضي بغداد زمن هارون الرشيد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جميل بن عامر بن جذيم بن سلامان بن ربيعة بن سعد بن جمح أبو عبد الله المديني. ولّي القضاء ببغداد في عسكر المهدي زمن هارون الرشيد. وحدث عن هشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر بن حفص عن الزبير ، قال: سأل أمير المؤمنين عبد الله بن مصعب عن سعيد بن عبد الرحمن وهو يومئذٍ قاضيه. فقال: يا أمير المؤمنين إني أحسب سعيد بن عبد الرحمن لو دخل المسجد الحرام فنظر إلى رجل وامرأة على فاحشة ما ظن بهما إلاّ خيراً لبُعده عن الأنات. وعن الزبير بن بكار قال وسعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جميل، ولي القضاء للرشيد ببغداد، وله يقول الشاعر يرثيه:

ثلمة في الإسلام موت سعيد ... شملت كل مخلص التوحيدِ

ذاك أنـــي رأيتـــه لا يبـــالي فـــي تقـى الله يـوم أهـل الوعيـدِ

وعن يعقوب بن سفيان قال وسعيد بن عبد الرحمن كان قاضياً على بغداد وهو لين الحديث. وقال الآخر لا بأس به. وعن يحيى بن أيوب قال: مات سعيد بن عبد الرحمن الجمحي سنة ١٧٤هـ/٧٩٠م وولي سبع عشر سنة ، وقيل سنة ١٧٦هـ/٧٩٢م وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

❖ ❖ ❖

(١١)

نـوح بـن دراج
قاضي الجانب الشرقي من بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: نوح بن درّاج أبو محمد الكوفي، مولى النخع. حدث عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وسعد بن طريف وسلمان الأعمش وغيرهم. وأخذ الفقه عن أبي حنيفة وزفر بن هذيل. وروى عنه سعيد بن منصور وغيره. ولى نوح بن درّاج قضاء الكوفة وولي أيضاً ببغداد قضاء الشرقية. ثم عُزل بحفص بن غياث. أخبرنا أبو زيد عمر بن شبة قال: حكم بن أبي ليلى ونوح بن درّاج حاضر فنبهه نوح فانتبه، ورجع عن حكمه ذلك فقال ابن شبرمة :

كـادت تـزل بهـا مـن حـالق قـدم لـولا تـداركها نـوح بـن درّاج
لّمـا رأى هفـوة القاضـي أخرجهـا مـن معـدن الحكـم نـوح بـن درّاج

يقال أن الحاكم كان ابن شبرمة لا ابن أبي ليلى، وأن رجلاً ادعى قراحاً فيه نخل، فأتاه بشهود شهدوا له بذلك، فسألهم ابن شبرمة: كم في القرّاح نخلة، فقالوا: لا نعلم، فردّ شهادتهم. فقال له نوح: أنت تقضي في هذا المسجد منذ ثلاثين سنة، ولا تعلم كم فيه أسطوانة، فقال للمدعي: أردد عليّ شهودك، وقضى له بالقراح وقال هذا الشعر. وكان نوح بن درّاج ضعيف الحديث، وكان له فقه. وكان أبوه بقالاً بالكوفة. وكان شريك بن عبد الله إذا قيل له في ولده أن يؤدبهم، قال: مَنْ أدب نوح درّاج أدب نوحاً. وكان درّاج حائكاً من النبط، له بنون أربعة كلهم ولي القضاء. وكان نوح بن درّاج قاضي الكوفة، فقال شاعر :

إن القيامـة فيمـا أحـسب اقتربـت إذ صـار قاضـينا نـوح بـن درّاج

وقيل لشريك بن عبد الله: قد تقلد نوح بن درّاج القضاء. فقال: ذهبت العرب الذين كانوا إذا غضبوا كفروا. عن زكريا بن يحيى الساجي قال: نوح بن درّاج كان قاضياً بالكوفة، وكان صاحب رأي ممن أخذ عن أبي حنيفة، وعن بسطام التيمي قال: كنت أختلف أنا والحسن اللؤلؤي إلى زفر بن هذيل، فرأى اللؤلؤي رؤيا كأنه على فرس هاد، ثم صار على حمار قبيح المنظر فعبرناها على رجل، فقال: تلزمان رجلاً فقيهاً نبيلاً يموت عن قليل، وتلزمان بعده رجلاً ديناً. فمات زفر، فلزمنا نوح بن درّاج بعده، فقال لي اللؤلؤي ما كان أسرع صحة الرؤيا. قال عبد الرحمن بن شيبة: مات نوح بن درّاج سنة ١٨٢ هـ/٧٩٨م وهو قاضٍ الجانب الشرقي ببغداد، ودفن فيها.



(١٢)
أسد بن عمرو البجلي
قاضي بغداد زمن الرشيد

ذكره صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنفية[١] فقال: هو أسد بن عمرو القاضي البجلي الكوفي ، صاحب الإمام أبي حنيفة، تفقه عليه ووثقه يحيى بن معين، وروى عنه أحمد بن حنبل وهو كاف في كونه ثقة، وهو أول من كَتب كُتب أبي حنيفة أسد ابن عمرو البجلي، رُوى عنه أنه تزوج بابنة هارون الرشيد الخليفة العباسي. وحج معه سنة ثمان وثمانين ومئة. وفي طبقات القاري: أسد بن عمرو بن عامر أبو المنذر القشيري البجلي الكوفي، صاحب الإمام وأحد الأعلام، سمع أبا حنيفة وتفقه عليه. ونص الطحاوي عن أسد بن الفرات قال: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دوّنوا الكتب أربعين رجلاً. وكان في العشرة المتقدمين أبو يوسف وزفر وداود الطائي وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السمني، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة. وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة. وولي القضاء بعد أبي يوسف للرشيد وحج معه. مات سنة ١٩٠ هـ/٨٠٥م. وفيه أيضاً عند ذكر تلامذة الإمام. ومنهم أسد بن عمرو بن عامر بن أسلم بن مغيث أبو المنذر البجلي الكوفي، صاحب الإمام، سمعه وغيره، وولي قضاء بغداد وواسط زمن الرشيد. ولما أنكر من بصره شيئاً فردّ عليه القمطر واعتزل عن القضاء. وكان الإمام

---

(١) لأبي محمد بن عبد القادر القرشي المصري، طبع حيدر آباد، الدكن في الهند.

أحمد يختلف إليه في مرضه الذي توفي فيه غدوة وعشية. والبَجْلي بفتح الباء وسكون الجيم نسبة إلى بجلة رهط من سليم. وأما البَجَلي بفتحتين فهو نسبة إلى جرير بن عبد الله البجلي الصحابي.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: أبو المنذر البجلي الكوفي، صاحب أبي حنيفة. تولى القضاء في الشرقية من بغداد بعد العوفي. وكان صاحب رأي، ضعيف الحديث. توفي سنة ١٨٨هـ/٨٠٣ م ثمان وثمانين ومئة وقيل سنة ١٩٠هـ/٨٠٥م.



(١٣)

يوسف بن أبي يوسف يعقوب القاضي بن إبراهيم

قاضي بغداد زمن الرشيد

هو يوسف بن يعقوب بن إبراهيم القاضي، فلما مات والده أبو يوسف القاضي، أقر هارون الرشيد ابنه يوسف على قضاء الجانب الغربي من بغداد، إلى أن مات يوسف المذكور. قال الحسن بن حماد الحضرمي: سمعت يوسف القاضي بن أبي يوسف القاضي يقول: وليت القضاء وولّي أبي قبلي، وكانت ولايتنا ثلاثين سنة، ما بلينا أن نقضي بين جد وأخ. وقال الحسن بن عبدويه الوراق قال: لما خرجت جنازة أبي يوسف القاضي كان فيمن شهدها أبو يعقوب الخزيمي. قال: فجعل الناس يقولون مات الفقيه. فأنشد أبو يعقوب:

يا ناعي الفقه إلى أهله ... إن مات يعقوب وما ندري

لم يمت الفقيه ولكنه ... حوّل من صدرٍ على صدرِ

ألقاه يعقوب إلى يوسف ... فزال من ظهرٍ إلى ظهرِ

فهو مقيم فإذا ما ثوى ... حلَّ وحلَّ الفقه في قبري

وذكره الخطيب البغدادي فقال: يوسف بن أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم، ولّي القضاء بالجانب الغربي من بغداد في حياة أبيه. وصلّى بالناس الجمعة في مدينة المنصور بأمر هارون الرشيد، ولم يزل على القضاء ببغداد إلى حين وفاته. وقد حدث شيئاً يسيراً. توفي في رجب سنة ١٩٢هـ/٨٠٧م. وروى كتاب الآثار عن أبي حنيفة وهو مجلد ضخم.

❖ ❖ ❖

(١٤)

علي بن ظبيان الجبني

قاضي بغداد زمن الرشيد

ذكره الخطيب البغداد فقال: علي بن ظبيان أبو الحسن العبسي. وقيل الجبني الكوفي، ونسبه بعض أهل العلم، فقال: علي بن ظبيان بن هلال بن قتادة بن حرب بن حارثة بن معقل بن عبيد بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن بغيص بن ريث بن عطفان بن سعد بن قيس بن غيلان بن مضر بن معد بن عدنان. تقلّد قضاء الشرقية، ثم قضاء القضاة في أيام هارون الرشيد. وكان يجلس في المسجد الذي ينسب إلى الخلد فيقضي فيه. وحدث عن عبيد الله بن عمر العمري وإسماعيل بن أبي خالد وعبد الملك بن أبي سليمان. روى عنه داود بن رشيد، وعلي بن مسلم الطوسي، وعبد الرحمن بن يونس الرقي وغيرهم. وعن ابن ثابت مولى بني عبس، كوفي. قال: كتبت إلى عليّ بن ظبيان، وهو قاضي ببغداد، أنك تجلس على بارية. وقد كان من قبلك من القضاة يجلسون على الوطاء ويتكئون فكتب إليّ: إني لأستحي أن يجلس بين يديّ رجلان حران مسلمان، على بارية وأنا على وطاء. قال طلحة: علي بن ضبيان أبو الحسن جبني، رجل جليل متواضع، ديِّن، حسن العلم بالفقه، من أصحاب أبي حنيفة. وكان حسناً في باب الحكم، تقلّد الشرقية، ثم تقلّد قضاء القضاة، ولاّه هارون الرشيد، وكان يخرجه معه إذا خرج إلى المواضع. فتوفي بقرميسين سنة ١٩٢هـ/٨٠٧م. انتهى.



(١٥)

حفص بن غياث

قاضي شرقي بغداد زمن الرشيد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو حفص بن غياث بن طلق بن عمر النخعي الكوفي، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وسمع أبا يوسف والثوري، وعنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وعامة الكوفيين، ولاّه الرشيد قضاء بغداد الشرقية، وعدل في حكمه. قال الذهبي في الميزان: أحد الثقاة، توفى سنة ١٩٤هـ/٨٠٩م، وعن أبي شيبة أنه ولّي قضاء الكوفة ثلاث عشرة سنة وقضاء بغداد سنتين، وفي أنساب

السمعاني بعد ذكره، ذكر أن النخعي نسبة إلى نخع بفتح النون والخاء المعجمة آخره عين مهملة، قبيلة من العرب، نزلت الكوفة، منها أبو عمرو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي قاضي الكوفة وبغداد.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: حفص بن غياث بن طلق أبو عمر النخعي، ولي القضاء ببغداد وحدث بها، ثم عُزل وولّي قضاء الكوفة، وكان الرشيد ولّى أبا البختري وهب بن وهب قضاء القضاة ببغداد بعد أبي يوسف، وكان على قضاء الشرقية عمر بن حبيب فعزله، وولّى حفص بن غياث ثم عزله واستقضاه على الكوفة. ولمّا جيء بحفص وابن إدريس ووكيع إلى بغداد إلى القضاء طرى حفص خضابه حين قرب من بغداد فالتفت ابن إدريس إلى وكيع فقال: أما هذا فقبل. وقال حميد بن الربيع: لما جِيء بعبد الله بن إدريس وحفص بن غياث ووكيع بن الجراح إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد ليوليهم القضاء دخلوا عليه. فأما ابن إدريس فقال: السلام عليكم، وطرح نفسه كأنه مفلوج، فقال هارون الرشيد: خذوا بيد الشيخ لا فضلَ في هذا. وأما وكيع فقال: والله يا أمير المؤمنين ما أبصرت بها منذ سنة ووضع إصبعه على عينه فأعفاه. وأما حفص بن غياث فقال: لولا غلبة الدين والعيال ما وليت، وقال حفص أيضاً حيث خرجنا إلى بغداد يجيئنا أصحاب الحديث فيقول لهم ابن إدريس: عليكم بالشعر والعربية. فقلت: ألا تتقي الله، قوم يطلبون آثار رسول الله ﷺ تأمرهم يطلبون الشعر والعربية لئن عدت لأسؤنك. وقال إبراهيم بن المهدي: سمعت حفص بن غياث وهو قاضٍ بالشرقية يقول لرجل يسأل من مسائل الفقه: لعلك تريد أن تكون قاضياً لأن يدخل الرجل إصبعه في عينه فيقتلعها فيرمي بها، خير من أن يكون قاضياً. وحدث أحمد بن قاسم عن أبي هاشم الرفاعي أن حفص بن غياث كان جالساً في الشرقية للقضاء فأرسل إليه الخليفة يدعوه، فقال له: حتى أفرغ من أمر الخصوم إذ كنت أجيراً لهم وأصير إلى أمير المؤمنين. ولم يقم حتى تفرق الحصوم.

وفي يوم خرج حفص بن غياث يريد الصلاة، فقامت امرأة حسناء فقالت: أصلح الله القاضي، زوّجني فإن لي أخوة يضيرون بي. قال: فالتفت إلى طلق بن غنام وقال: يا طلق اذهب فزوجها الذي يخطبها كفواً فإن كان يشرب النبيذ حتى يسكر فلا تزوجه، وإن كان رافضياً فلا تزوجه. قلت: أصلح الله القاضي، لِمَ قلت هذا؟ قال: أنه إن كان رافضياً فإن الثلاث عنده واحدة. وإن كان يشرب النبيذ حتى يسكر فهو يطلق ولا يدري. وكان حفص بن غياث إذا كتب كتاباً كان يقول في كتابه: أما بعد أصلحنا الله وإيّاك بما يصلح به عباده الصالحين، فإنه هو الذي أصلحهم. وكان كثير الحديث حافظاً له، ثبتاً

فيه. وكان مقدماً عند المشائخ الذين سمع منهم الحديث. وقال ابن حيان: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا وهو يحيى بن معين جميع ما حدّث به حفص بن غياث ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف، أربعة آلاف حديث من حفظه. وكان وكيع ربما يُسأل عن الشيء فيقول اذهبوا إلى قاضينا فاسألوه. وكان سخياً عفيفاً مسلماً. مات سنة ١٩٤ هـ/٨٠٩م وكانت ولادته سنة ١١٧هـ/٧٣٥م وولي القضاء سنة ١٧٧هـ/٧٩٣م وله ستون سنة. وذكره الذهبي في الميزان. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٦)

وهب بن وهب بن كثير القرشي المديني

قاضي بغداد زمن الرشيد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب أبو البختري القرشي المدني. حدّث عن عبيد الله بن عمر العمري وغيره. روى عنه، وجاء بن سهل الصغاني، وكان قد انتقل عن المدينة إلى بغداد، فسكنها، وولاّه هارون الرشيد القضاء بعسكر المهدي. ثم عزله، فولاه مدينة الرسول ﷺ. وكان جواداً، سمحاً، سخياً. ثم عزل عن المدينة، فقدم بغداد وأقام بها حتى مات. وأم أبي البختري عبدة بنت علي بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف. وأمها بنت عقيل بن أبي طالب. وذكر محمد بن نافع قال: دخل شاعر على أبي البختري وهب بن وهب فأنشد:

إذا افتر وهب خلته برق عارض ... تبعق في الأرضين أسعده السكب
وما ضر وهباً ذم مَنْ خالف الملا ... كما لا يضر البدر ينبحه الكلب
لكل أُناس من أبيهم ذخيرة ... وذخر بني فهر عقيد الندى وهب

قال: فاستهل أبو البختري ضاحكاً، وسر سروراً شديداً، ثم دعا عوناً له، فأسرّ إليه شيئاً، فأتاه بصرّة فيها خمسمائة دينار فدفعها إليه. وقال عثمان بن نهيك: كان أبو البختري إذا أعطى قليلاً أو كثيراً، أتبعه عذراً إلى صاحبه، وكان يتهلل عند طلب الحاجة إليه حتى لو رآه مَنْ لا يعرفه، فقال: هذا الذي قضيت حاجته. وكان جوّاداً سمحاً، أنشد محمد بن العباس اليزيدي، ومحمد بن السري للعطوي شعراً:

هـــــلاّ فعلـــت هــــداك المليـــــــك فينـــا كفعـل أبـــي البختـــري
تتبــــع إخوانــــه فـــي الـــبلا دِ فـــأغنى المقـــل عـــن المكثـــرِ

قال: فبعث إليه مالاً. عن محمد بن القاسم بن خلاد قال البختري: لأن أكون في قوم أعلم مني أحب إليّ من أن أكون في قوم أنا أعلم منهم. لأني إن كنت أعلمهم لم أستفد، وإن كنتُ مع مَنْ هم أعلم مني استفدت. وكان القاضي البختري من ظرفاء الناس وشعرائهم. قال: لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر النبي ﷺ في قباء أسود ومنطقة، فقال أبو البختري: حدثني جعفر بن محمد، عن أبيه قال: نزل جبريل على النبي ﷺ وعليه قباء ومنطقة مخنجر فيها بخنجر، فقال المعافي التيمي شعراً :

ويــــل وعـــول لأبـــي البختـــري إذا ثـــوى للنـــاس فـــي المحـــشرِ
مـــن قولـــه الـــزور وإعلانـــه بالكـذب فـــي النـــاس علـــى جعفـــرِ
والله مــــا جالـــسه ســـاعة للفقـــه فـــي بـــدو ولا محـــضرِ
ولا رآه النـــــاس فـــــي دهـــــره يمـــــر بـــــين القبـــــر والمنبـــــرِ
يـــا قاتـــل الله ابـــن وهـــب لقـــد أعلــــن بــــالزور وبــــالمنكرِ
يـــزعم أن المـــصطفى أحمـــداً أتـــاه جبريـــل التقـــي الـــسري
عليـــه خلـــف وقبـــا أســـود مخنجـــراً فـــي الحقـــر بـــالحنجرِ

عن إسماعيل بن جماد بن أبي حنيفة قال: قال لي عليّ بن حرملة، وكان مع هارون بالري، قال هارون لأبي البختري: أليس أخبرتني أن عمر بن الخطاب كان يقول: إذا رؤي الهلال قبل الزوال فهو ليلته الماضية، وإذا رؤي بعد الزوال فهو للمستقبل؟ فقال: لا. فقال له المأمون: بل والله لقد حدثتنا به في البستان، فقال: صدقت. حدثنا الساجي قال: بلغني أن أبا البختري دخل على الرشيد، وهو قاضٍ، وهارون إذ ذاك يطيِّر الحمام، فقال: هل تحفظ في هذا شيئاً؟ فقال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يطيِّر الحمام، فقال: أخرج عني لولا أنه رجل من قريش لعزلته. عن العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين، وذكر أبا البختري فقال: كذاب خبيث. عن محمد بن علي الآجري قال: سمعت أبا داؤد يقول: كذابوا المدينة محمد بن زبالة، ووهب بن وهب أبو البختري، بلغني أنه كان يضع الحديث بالليل في السراج. ولما بلغ عبد الرحمن بن مهدي موته قال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه. مات البختري سنة ٢٠٠هـ/٨١٥م.

وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان فقال: أبو البختري وهب بن وهب، حدث عن عبيد الله بن عمر العمري، وهشام بن عروة بن الزبير. وروى عنه رجاء. وكان متروك الحديث مشهوراً بوضعه. انتقل من المدينة إلى بغداد في خلافة هارون الرشيد، فولاّه القضاء بعسكر المهدي شرقي بغداد. وحكى أبو الفرج الأصفهاني في كتاب الأغاني في ترجمة أبي دلف العجلي قال: أخبرني أحمد بن عبد الله بن عمّار قال: كنا عند أبي العباس المبرّد يوماً وعنده فتى منه ولد أبي البختري وهب بن وهب القاضي، أمرد الوجه، حسن الوجه، وفتى من ولد أبي دلف العجلي شبيه به في الجمال. فقال المبرد لابن أبي البختري: أعرف لجدك قصة ظريفة من الكرم حسنة، لم يسبق إليها. فقال: ما هي؟ قال: دعي رجل من أهل الأدب إلى بعض المواضع فسقوه نبيذاً غير الذي كانوا يشربون منه، فقال فيهم:

نبيذان في مجلسٍ واحد	لا يثار مثر على مقترِ
فلو كان فعلك ذا في الطعام	لزمت قياسك في المسكرِ
ولو كنت تطلب شأو الكرام	صنعت صنيع أبي البختري
تتبع إخوانه في البلاد	فأغنى المقل عن المكثرِ

فبلغت الأبيات أبا البختري، فبعث إليه ثلثمائة دينار. قال ابن عمار: فقلت له فقد فعل جد ذا الفتى في مثل هذا المعنى ما هو أحسن من هذا، قال: وما فعل؟ قلت: بلغه أن رجلاً افتقر بعد ثروة، فقالت امرأته اقترض في الجند. فقال:

إليك عني قد كلفتني شططاً	حمل السلاح وقول الدارعين قفِ
أمِن رجال المنايا خلتني رجلاً	أمسى وأصبح مشتاقاً إلى التلفِ
تمشي المنايا إلى غيري فأكرهها	فكيف أمشي إليها بارز الكتفِ
حسبت أن تزال الفرق من خلقي	أو أن قلبي في جنبي أبي دلفِ

فأحضره أبو دلف، ثم قال: كم أمّلت امرأتك أن يكون رزقك ؟ قال: مئة دينار. وقال: كم أمّلت أن تعيش؟ قال: عشرين سنة. قال: فكذلك ما امّلت به امرأتك في مالنا ودون مال السلطان. وأمر بإعطائه إياه، قال: فرأيت وجه أبي دلف يتهلل، وانكسر ابن أبي البختري انكساراً شديداً. وأما الأبيات الأولى في أبي البختري فهي لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن عطية العطوي، الشاعر المشهور، ونسبته بالعطوي إلى جده عطية المذكور. وهو من البصرة من موالي بني ليث بن بكر بن مناة بن كنانة، وكان

معتزلياً وله ديوان شعر. ولأبي البختري من التصانيف كتاب الروايات، وكتاب طسم وجديس، وكتاب صفة النبي ﷺ، وكتاب فضائل الأنصار، وكتاب الفضائل الكبير ويحتوي على جميع الفضائل، وكتاب نسب إسماعيل عليه السلام، ويحتوي على قطعة من الأحاديث والقصص وأخباره ومحاسنه كثيرة. وتوفي سنة ٢٠٠هـ/٨١٥م ببغداد في خلافة المأمون. وذكره ابن قتيبة في كتاب المعارف. انتهى.

وأبو البختري مأخوذ من البخترة التي هي الخيلاء. قال: قال في القاموس الحسن، المشي، والجسم، والمختال. انتهى.



(١٧)

الحسين بن الحسن العوفي

قاضي الشرقية ببغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو الحسين بن حسن بن عطية بن سعد بن جنادة أبو عبد الله العوفي من أهل الكوفة. ولّي قضاء الشرقية بعد حفص بن غياث، ثم نقل إلى قضاء عسكر المهدي. وحدث عن أبيه وعن الأعمش. وروى عنه إسحاق بن البهلول قال: أتته امرأة ومعها صبي ورجل فقالت: هذا زوجي، وهذا ابني منه. فقال له القاضي: هذه امرأتك؟ قال: نعم. فأخذ الصبي ووضعه على عنقه وانصرف، فاستقبله صديق له خصيّ فقال له: مَنْ هذا الصبي الذي معك؟ قال القاضي: يفرق أولاد الزنا على الناس. توفي الحسين القاضي سنة ٢٠١هـ/٨١٦م معزولاً عن القضاء.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: حدث سعيد بن عمر البردعي قال: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: كنا عند العوفي، قاضي بغداد، حدّث بحديث الزهري حديث الضحاك بن سفيان عن قصة أشيم الضبابي فقال: كتب إلى النبي ﷺ أنه أورث امرأة. وسأل يحيى بن معين عن العوفي فقال: ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث. وعن عمر الشفائي قال: صلينا مع المهدي المغرب، جاء القاضي العوفي حتى قعد قبلته، فقام يتنقل، فجذب ثوبه فقال: ما شأنك؟ فقال: شيء أولى بك من النافلة. قال: وما ذاك؟ قال: سلام مولاك. قال: وهو قائم على رأسه أوطأ قوم الخيل، وغصبهم على ضيْعتهم، وقد صح ذلك عندي تأمر بردها. فقال المهدي: يصح إن شاء الله. فقال العوفي: لا إلاّ الساعة. فما أصبحوا حتى ردّت الضيعة على صاحبها.

وذكره الخطيب البغدادي فقال تحت عنوان: (طرائف من أخبار لحية العوفي)، وكان العوفي طويل اللحية تبلغ إلى ركبته، وقامت امرأة فقالت: عظمت لحيتك، فأفسدت عقلك، وما رأيت ميتاً يحكم بين الأحياء قبلك. فقال: فتريدين ماذا؟ قالت: لحيتك تفهم عني؟ فقال: بلحيته هكذا، ثم قال: تكلمي يرحمك الله. وإن من أصحاب العوفي اشترى جارية فغاضبته ولم تطعه، فشكى ذلك إلى العوفي فقال: أنفذها إليَّ حتى أكلمها. فأنفذت إليه فقال لها: يا عروب، يا لعوب، يا ذا الجلابيب، ما هذا التمنع المجانب للخيرات والاختيار للأخلاق المنشآت. فقالت: أيّد الله القاضي، ليس لي فيه حاجة، فمرّه يبيعني. فقال لها: يا منية، كل حكيم وبحاث على اللطائف عليم، أما علمت أن فرط الاعتباصات من الموبقات على طالبي المودّات والباذلين الكرائم المصوغات المنتشرات على صدور أهل الركاكات من المؤسى الحالقات. وضحكت، وضحك أهل المجلس، وكان العوفي عظيم اللحية، وقد أنشد أبو عبد الله التميمي لبعضهم :

لحيـــــة العوفــــي أبـــــدت	مـــا اختفـــى مـــن حـــسن شـــعري
هـــي لـــو كانـــت شـــراعاً	لـــذوي متجـــر بحـــري
جعـــل الـــسير مـــن الـــصيـ	ـــنِ إلينـــا نـــصف شـــهرِ
هـــي فـــي الطـــول وفـــي الــ	ـــعرضِ تعـــدّت كـــل قـــدرِ

وكان العوفي من أصحاب أبي حنيفة، وكان سليماً مفضلاً، ولاّه الرشيد القضاء ثم صرفه، وكان يجتمع في مجلسه قوم، فيتظاهرون فيدعو بدفتر فينظر فيه، ثم يلقى من المسائل ويقول لِمَنْ يلقي عليه: أخطأت وأصبت من الدفتر. توفي سنة ٢٠١ هـ إحدى ومائتين ببغداد ٨١٦ م.

❖ ❖ ❖

(١٨)

الحسن بن زياد اللؤلؤي

قاضي بغداد زمن الرشيد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: الحسن بن زياد، أبو علي اللؤلؤي، مولى الأنصار، أحد أصحاب أبي حنيفة. روى عنه محمد بن سماعة القاضي، ومحمد بن شجاع الثلجي، وشعيب بن أيوب الصريفيني. وهو كوفي نزل بغداد. عن ابن عرفة قال: توفي

حفص بن غياث سنة أربع وتسعين ومائة، فجعل مكانه يعني على القضاء الحسن بن زياد اللؤلؤي. وكان إذا جلس ليحكم ذهب عنه التوفيق حتى يسأل أصحابه عن الحكم في ذلك، فإذا قام عن مجلس القضاء، عاد إلى ما كان عليه من الحفظ. وقال الحارثي: ما رأيت أحسن خلقاً من الحسن بن زياد، ولا أقرب مأخذاً، ولا أسهل جانباً، وكان يكسو مماليكه كما يكسو نفسه. وعن محمد بن نافع أن الحسن بن زياد اللؤلؤي يرفع رأسه قبل الإمام، ويسجد قبله. قلت: أخبرنا الصيمري، أخبرنا عبد الله بن محمد الأسدي، أخبرنا أبو بكر الدامغاني الفقيه، قال: أخبرنا الطحاوي، أن الحسن بن زياد اللؤلؤي، والحسين بن أبي مالك، توفيا جميعاً في سنة ٢٠٤هـ/٨١٩م. انتهى.



(١٩)

عمر بن حبيب العدوي

قاضي بغداد زمن الرشيد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: عمر بن حبيب العدوي، من بني عدي بن عبد مناة، من أهل البصرة، حدّث عن داود بن أبي هند، وخالد الحذّاء، وسليمان التيمي، وغيرهم من طبقتهم. وكان قدم بغداد، وولي قضاء الشرقية، وولي قضاء البصرة أيضاً. عن طلحة بن محمد بن جعفر قال: كان لمحمد بن عبد الله بن علاثة أخ يسمى زياد بن عبد الله يخلف أخاه عن القضاء بعسكر المهدي، فاستعان بعمر بن حبيب العدوي ينظر في أمور الناس بالشرقية، فولاّه المهدي الشرقية رياسة، وقيل ولاه من قبل أبي يوسف، ثم ولاّه الرشيد قضاء البصرة، فقال ليحيى بن خالد: أنكم تبعثوني إلى ملك جبار لا آمنه، يعني محمد ابن سليمان، فبعث يحيى معه قائداً في مائة، فكان إذا جلس للقضاء أقام الجند عن يمينه وعن يساره سماطين، فلم يكن قاضٍ أهيب منه. وكان لا يكلم في الطريق. عن إبراهيم بن عمر بن حبيب قال: كلم يونس بن حبيب أبي في حاجة فأبطأ عليه فقعد له على الطريق فقال:

وتعزل يوم تعزل لا يساوي صنيعك في صديقك نصف مدٌّ

فقضى أبي حاجته: وبالسند عن الأزهري، حدثنا يزيد بن مرّة الزرّاع قال: حدثنا عمر بن حبيب العدوي قال: حضرت مجلس هارون الرشيد، فجرت مسألة فتنازعها

الحضور، وعلّت أصواتهم، فاحتج بعضهم بحديث يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ ، فرفع بعضهم الحديث، وزادت المدافعة والخصام، حتى قال قائلون منهم: لا يحل هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ، فإن أبا هريرة متهم فيما يرويه، وصرحوا بتكذيبه. ورأيت الرشيد قد نحا نحوهم ونصر قولهم. فقلت أنا: الحديث صحيح عن رسول الله ﷺ، وأبو هريرة صحيح النقل، صدوق فيما يرويه عن نبي الله وغيره. فنظر إليَّ الرشيد نظر مغضب، فقمت من المجلس، فانصرفت إلى منزلي، فلم ألبث حتى قيل صاحب البريد بالباب، فدخل عليَّ فقال لي: أجب أمير المؤمنين أجابه مقتول وتحنط وتكفن. فقلت: اللهم إنك تعلم أني قد دفعت عن صاحب نبيك، وأجللت نبيّك ﷺ أن يطعن على أصحابه، فسلمني منه. فأُدخلت على الرشيد وهو جالس على كرسي من ذهب، حاسر عن ذراعيه، بيده السيف، وبين يديه النطع، فلما بصرني قال لي: يا عمر بن حبيب، ما تلقاني أحد بالرد والدفع لقولي بمثل ما تلقيتني به. فقلت: يا أمير المؤمنين، إن الذي قلته وجادلت فيه إزراء على رسول الله ﷺ وعلى ما جاء به. إذا كان أصحابه كذابين، فالشريعة باطلة، والفرائض، والأحكام في الصيام، والصلاة، والطلاق، والنكاح، والحدود، كله مردود غير مقبول. فرجع إلى نفسه، ثم قال: أحييتني يا عمر بن حبيب، أحييتني يا عمر بن حبيب، أحياك الله. وأمر لي بعشرة آلاف درهم. وكان عمر بن حبيب على قضاء الرصافة لهارون الرشيد، فاستعدى عليه رجل على عبد الصمد بن عليّ، فأعداه عليه، فأبى عبد الصمد أن يحضر مجلس الحكم، فختم عمر بن حبيب قمطره وقعد في بيته، فرفع ذلك إلى هارون الرشيد، فأرسل إليه، فقال: ما منعك أن تجلس للقضاء؟ فقال: أعدي عليّ رجل فلم يحضر مجلسي. قال: ومَنْ هو؟ قال: عبد الصمد بن علي. فقال هارون: والله لا يأتي مجلسك إلا حافياً. قال: وكان عبد الصمد شيخاً كبيراً، قال: فبسطت له اللبود من قصره إلى مسجد الرصافة، فجعل يمشي ويقول: أتعبني أمير المؤمنين، أتعبني أمير المؤمنين. فلما صار إلى مجلس عمر بن حبيب، أراد أن يشاويه في المجلس، فصاح به عمر بن حبيب، وقال: أجلس مع خصمك. قال: فتوجه الحكم على عبد الصمد، فحكم عليه وسجل به، فقال عبد الصمد: لقد حكمت عليَّ بحكم لا يجاوز أصل إذنك. فقال عمر: أما أني فقد طوقتك بطوق لا يفكه عنك الحدادون قم. قلت: كذا ذكر في هذا الخبر أنه كان على قضاء الرصافة والمحفوظ أنه كان على قضاء الشرقية. وعن عمر بن حبيب العدوي قال: وفدتُ مع وفد من أهل البصرة حتى دخلنا على أمير المؤمنين المأمون، فجلسنا، وكنت أصغرهم سناً، فطلب قاضياً يولى علينا بالبصرة، بينما نحن

كذلك إذ جيء برجل مقيد بالحديد مغلولة يده إلى عنقه، فحلت يده من عنقه، ثم جيء بنطع فوضع في وسطه، ومدت عنقه، وقام السيّاف شاهراً السيف، واستأذن أمير المؤمنين في ضرب عنقه، فأذن له، فرأيت أمراً فظيعاً، فقلت في نفسي: والله لأتكلمن فلعله أن ينجو. فقلت: يا أمير المؤمنين، اسمع مقالتي. فقال لي: قل. فقلت: إن أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: إذا كان يوم القيامة، ينادي منادي من بطنات العرش ليقم مَنْ أعظم الله أجره، فلا يقوم إلاّ مَنْ عفا عن ذنبِ أخيه، فاعف عنه عفا الله عنك يا أمير المؤمنين. فقال لي الله إن أبي حدثك عن جده عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ. فقلت: الله إن أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن النبي ﷺ. فقال: صدقت، إن أبي حدثني عن جدي عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ بهذا. يا غلام أطلق سبيله. فأطلق سبيله، وأمر أن أولي القضاء: أخبرنا جعفر الخلدي، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: سنة ٢٠٧هـ سبع ومائتين ٨٢٢م فيها مات عمر بن حبيب العدوي قاضي الشرقية، وكانت وفاته بعد رجوعه من البصرة. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٢٠)

محمد بن رجاء الخراساني

قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو محمد بن رجاء الخراساني، قاضي مدينة بغداد، تفقّه على أبي يوسف، وصرّح شمس الأئمة في المبسوط بروايته عن محمد بن الحسن، قال طلحة بن جعفر: لما قدم المأمون بغداد، استقضى على الشرقية محمد بن رجاء الخراساني، وهو رجل من المتقدمين على مذهب أبي حنيفة، وهو من أصحاب ابي يوسف، حسن العلم بالحساب والدرر والمقايسة، وكانت له مسائل غلقة. ومات سنة ٢٠٧هـ سبع ومائتين ٨٢٢ م، فيما ذكره أبو سعد، فضم عمله إلى محمد بن سماعة، وهو قاضٍ على مدينة المنصور.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: محمد بن رجاء الخراساني، ولّي القضاء ببغداد أيام المأمون، وهو من أصحاب أبي يوسف، مات سنة ٢٠٧هـ يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين من جمادى الآخرة.

❖ ❖ ❖

(٢١)

محمد بن واقد أبو عبد الله الواقدي

قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن عمر بن واقد أبو عبد الله الواقدي المدني. سمع ابن أبي ذئب، وعمرو بن راشد، ومالك بن أنس، ومحمد بن عبد الله بن أخي الزهري، وغيرهم. وروى عنه كاتبه محمد بن سعد، وأبو حسان الزيادي، ومحمد بن إسحاق الصغاني. قدم الواقدي بغداد، وولي قضاء الجانب الشرقي فيها. وهو من طبّق شرق الأرض وغربها ذكره ، ولم يخف على أحد . عرف أخبار الناس أمره ، وسارت الركبان بكتبه في فنون العلم من المغازي، والسيَر، والطبقات، وأخبار النبي ﷺ، والأحداث التي كانت في وقته وبعد وفاته ﷺ . وكتب الفقه، واختلاف الناس في الحديث، وغير ذلك. وكان جلداً، كريماً، مشهوراً بالسخاء، وكان من أهل المدينة، وقدم بغداد سنة ١٨٠ هـ ثمانين ومائة للهجرة ٧٩٦م، في دين لحقه، فلم يزل بها، وخرج إلى الشام، والرقة، ثم رجع إلى بغداد، فلم يزل بها إلى أن قدم المأمون من خراسان، فولاّه القضاء بعسكر المهدي، فلم يزل قاضياً حتى مات ليلة الثلاثاء سنة ٢٠٧هـ/٨٢٢م، ودفن يوم الثلاثاء في مقابر الخيزران، وهو ابن ثمان وسبعين سنة. وكانت ولادته سنة ١٣٠هـ في آخر خلافة مروان بن محمد. وكان عالماً بالمغازي، واختلاف الناس، وأحاديثهم. وفي حديث المعافي محمد بن يحيى العنبري قال: قال الواقدي، كنت حناطاً بالمدينة، في يدي مئة ألف درهم للناس أضارب بها، فتلفت الدراهم، فشخصت إلى العراق، فقصدت يحيى بن خالد، فجلست في دهليز، وآنست الخدم والحجاب، وسألتهم أن يوصلوني إليه. فقالوا: إذا قدم الطعام إليه لم يحجب عنه أحد، ونحن ندخلك عليه ذلك الوقت. فلما حضر طعامه، أدخلوني فأجلسوني معه على المائدة، فسألني: مَنْ أنت؟ وما قصتك؟ فأخبرته، فلما رفع الطعام، وغسلنا أيدينا، دنوت منه لأقبل رأسه، فاشمأز من ذلك، فلما صرت إلى الموضع الذي يركب منه، لحقني خادم معه كيس فيه ألف دينار، فقال: الوزير يقرأ عليك السلام، ويقول لك استعن بها على أمرك، وعد إلينا في غدٍ. فأخذته وانصرفت، وعدت في اليوم الثاني، فجلست معه على المائدة، وأنشأ يسألني كما سألني في اليوم الأول. فلما رفع الطعام، دنوت منه لأقبّل رأسه، فاشمأز منه، فلما صرت إلى الموضع الذي يركب منه، لحقني خادم معه كيس فيه ألف دينار، فقال: الوزير يقرأ عليك

السلام، ويقول: استعن بهذا على أمرك، وعد إلينا في غدٍ. فأخذته وانصرفت. وعدت في اليوم الثالث، فأُعطيت مثل ما أُعطيت في اليوم الأول والثاني. فلما كان في اليوم الرابع، أُعطيت الكيس كما أُعطيته قبل ذلك، وتركني بعد ذلك أقبّل رأسه وقال: إنما منعتك ذلك لأنه لم يكن وصل إليك من معروفي ما يوجب هذا. فالآن قد لحقك بعض النفع مني. يا غلام أعطه الدار الفلانية. يا غلام افرشها الفرش الفلاني. يا غلام أعطه مائتي ألف درهم يقضي دينه بمائة ألف، ويصلح شأنه بمائة ألف. ثم قال: إلزمني وكن في داري. فقلت: أعز الله الوزير، لو أذنت لي بالشخوص إلى المدينة لأقضي للناس أموالهم ثم أعود إلى حضرتك كان ذلك أرفق بي. فقال: قد فعلت. وأمر بتجهيزي، فشخصت إلى المدينة، فقضيت ديني، ثم رجعت عليه، فلم أزل في ناحيته، واللفظ لحديث علي بن عمر. وكان الواقدي عالم دهره. وقال المأمون: ما قدمت بغداد إلا لأكتب كتب الواقدي. ولما انتقل الواقدي من الجانب الغربي إلى الجانب الشرقي، يقال أنه حمل كتبه على عشرين ومائة وقر. وكان للواقدي ستمائة قمطر كتب. وكان الواقدي يقول: ما من أحد إلا وكتبه أكثر حفظه وحفظي أكثر من كتبي. وكان يقول: ما أدركت رجلاً من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء، ولا مولى لهم، إلا وسألته: هل سمعت من أهلك أحداً يخبره عن مشهده وأين قتل؟ فإذا أعلمني، مضيت إلى الموضع فأعاينه. ولقد مضيت إلى المريسيع فنظرت إليها، وما علمت غزاة إلا مضيت إلى الموضع حتى أعاينه، أو نحو هذا الكلام. وعن ابن منيع قال: سمعت هارون القروي يقول: رأيت الواقدي بمكة ومعه ركوة، فقلت: أين تريد. فقال: أريد أن أمضي إلى حنين حتى أرى الموضع والوقعة. وكان الواقدي يقعد على أسطوانة في مسجد المدينة وهو يدرس المغازي. وعن محمد بن موسى البربري قال: قال المأمون للواقدي: أريد أن تصلي الجمعة غداً بالناس. قال: فامتنع. قال: لا بد من ذلك. فقال: لا والله يا أمير المؤمنين، ما أحفظ سورة الجمعة. قال: أنا أحفظك. قال: فافعل. فجعل المأمون يلقنه سورة الجمعة حتى يبلغ النصف منها، فإذا حفظه ابتدأ في النصف الثاني، فإذا حفظ النصف الثاني، نسي الأول، وإذا حفظته النصف الأول نسي الثاني، واستيقظ المأمون فقال لي: ما فعلت؟ فأخبرته. فقال: هذا رجل يحفظ التأويل ولا يحفظ التنزيل. سُئِلَ مالك بن أنس عن المرأة التي سمّت النبي ﷺ بخيبر، ما فعل الله بها؟ فقال: ليس عندي بها علم، وسأسأل أهل العلم. فلقيَ الواقدي فقال: يا أبا عبد الله، ما فعل النبي ﷺ بالمرأة التي سمّته بخيبر؟ فقال: الذي عندي أنه قتلها. فقال مالك: وقد سألت أهل العلم فاخبروني أنه قتلها. وعن أبي بكر الصغاني:

لقد كان الواقدي وذكر من فضله، وما يحضر مجلسه من الناس من أصحاب الحديث. وأخبرنا محمد بن أحمد الذهلي: والله لولا أن الواقدي عندي ما حدّث عنه أربعة أئمة، أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو عبيد، وخيثمة، ورجل آخر. وفي حديث علي بن المديني: قال لي أحمد بن حنبل: أعطني ما كتب عن ابن أبي يحيى. قال: قلت: وما تصنع به؟ قال: أنظر فيها أعتبرها. قال: ففتحها ثم قال: اقرأها عليَّ. قال: قلت وما تصنع به؟ قال: أنظر فيها. قال: قلت له أنا أحدّث عن ابن أبي يحيى. قال لي: وما عليك، أنا أريد أن أعرفها وأعتبرها. قال: فقال لي بعد ذلك أحمد رأيت عند الواقدي أحاديث قد رواها عن قوم من حديث ابن أبي يحيى قلبها عليهم، وما كان عند عليّ شيء أكثر من هذا. وعن عبد الله بن علي المديني قال: سمعت أبي يقول: عند الواقدي عشرون ألف حديث لم يسمع بها. وعن محمد بن إسماعيل البخاري أن محمد بن عمر الواقدي قاضي بغداد متروك الحديث، حدثنا أحمد بن منصور الرمادي قال: قدم علينا علي بن المديني بعد سنة سبع أو ثمان ومائتين، قال: الواقدي قاضٍ علينا. قال الرمادي: وكنت أطوف مع عليّ على الشيوخ الذين يسمع منهم، فقلت: تريد أن تسمع من الواقدي، وكان مرويا في السماع عنه، ثم قلت له بعد ذلك. فقال: فقد أردت أن أسمع منه، فكتبت إلى أحمد بن حنبل فذكر الواقدي، وقال: يستحيل أن تكتب عن رجل روى عن معمر حديث نبهان مكاتب له لم سلمته وهذا حديث يونس تفرد به. وعن هارون بن عبد الله الزهري قال: كان قاضي مصر قال: كتب الواقدي رقعة إلى المأمون يذكر فيها غلبة الديّن وغمه بذلك، فوقَّع المأمون على ظهرها: فيك خلّتان: السخاء والحياء. فأما السخاء، فهو الذي أطلق ما ملكت. وأما الحياء فهو الذي منعك من إطلاعنا ما أنت عليه، وقد أمرنا بكذا وكذا فإن كنا أصبنا إرادتك في بسط يدك، فإن خزائن الله مفتوحة. وأنت كنت حدثتني وأنت على قضاء الرشيد. وقال أبو عبد الله الواقدي: أضقت مرّة من المرّات وأنا مع يحيى بن خالد البرمكي، وحضر عيد، فجاءتني جارية فقالت: قد حضر العيد، وليس عندنا من النفقة شيء. فمضيت إلى صديق لي من التجّار فعرفته حاجتي إلى القرض، فأخرج إليّ كيساً مختوماً فيه ألف ومائتا درهم، فأخذته وانصرفت إلى منزلي، فما استقررت حتى جاءني صديق لي هاشمي فشكى إليّ تأخر غلّته وحاجته إلى القرض فدخلت إلى زوجتي فأخبرتها، فقالت: على أي شيء عزمت؟ قلت: على أن أقاسمه الكيس. قالت: ما صنعت شيئاً أتيت رجلاً سوقة، فأعطاك ألف ومائتي درهم، وجاءك رجل له من رسول الله ﷺ رحم ماسة تعطيه نصف ما أعطاك السوقة، ما هذا شيئاً أعطه الكيس كله. فأخرجت

الكيس كله فدفعته إليه ومضى صديقي التاجر على الهاشمي، وكان له صديقاً، فسأله القرض، فأخرج الهاشمي إليه الكيس، ولما رأى خاتمه عرفه وانصرف إليّ فخبّرني بالأمر، وجاءني رسول يحيى بن خالد يقول: إنما تأخر رسول غلتك لشغلي بحاجات أمير المؤمنين، فركبت إليه فأخبرته بخبر الكيس، فقال: يا غلام، هات تلك الدنانير. فجاء بعشرة آلاف دينار، فقال: خذ ألفي دينار لكَ، وألفين لصديقك، وألفين للهاشمي، وأربعة آلاف لزوجتك فإنها أكرمكم. مات الواقدي وهو على القضاء وليس له كفن، فبعث المأمون بكفانه، وقد توفي في ذي الحجة سنة ٣٠٧ سبع ومائتين هـ ٨٢٢م. وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان فقال: كان إماماً عالماً، له التصانيف وغيرها، وله كتاب الردّة، ذكر فيه ارتداد العرب بعد وفاة النبي ﷺ، ومحاربة الصحابة لطليحة بن خويلد الأزدي، والأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب. وتولى القضاء شرقي بغداد. وولاه المأمون القضاء بعسكر المهدي. وروى عن بشر الحافي حكاية واحدة وهي أنه سمعه يقول: ما يكتب للحمى يؤخذ ثلاث ورقات زيتون تكتب يوم السبت، وأنت على طهارة على واحدة منها، جهنم غرقى، وعلى الأخرى جهنم عطشى، وعلى الأخرى جهنم مقرورة، ثم تجعل في خرقة وتشد على عضد المحموم الأيسر. قال الواقدي: جربته فوجدته صحيحاً نافعاً هكذا. نقل هذه الحكاية أبو الفرج بن الجوزي في كتابه الذي وضعه في أخبار بشر الحافي. وقال السمعاني في كتاب الأنساب: كان قاضياً بالجانب الشرقي، وصلى عليه محمد بن سماعة التميمي، ودفن في مقابر الخيزران. ورأيت بخطي في مسوداتي أن الواقدي مات وعمره ثمان وسبعون سنة: والواقد بفتح الواو وبعد الألف قاف مكسورة، ثم دال مهملة، هذه النسبة إلى واقد وهو جد المذكور. وعسكر المهدي في المحلة المعروفة بالرصافة بالجانب الشرقي من بغداد، عمّرها أبو جعفر المنصور لولده المهدي، فنسبت إليه، وهذا يؤيد أن الواقدي كان قاضي الجانب الشرقي لا الغربي. انتهى.



(٢٢)

إسماعيل بن حمّاد بن الإمام أبي حنيفة

قاضي الجانب الشرقي من بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو إسماعيل بن حماد بن الإمام الأعظم، تفقه على أبيه وعلى الحسن بن زياد، ولم يدرك جده. ولي القضاء بالجانب الشرقي ببغداد،

وقضاء البصرة والرقة. وكان بصيراً بالقضاء، عارفاً بالأحكام والوقائع والنوازل، صالحاً دينياً، عابداً، زاهداً. صنّف الجامع في الفقه، والرد على القدرية، وكتاب الأرجاء، وعن الحلواني إسماعيل نافلة أبي حنيفة. وكان يختلف إلى أبي يوسف يتفقه عليه، ثم صار بحال يعرض عليه، ومات شاباً سنة ٢١٢هـ اثنتي عشرة مائتين/٨٢٧م. ولو عاش حتى صار شيخاً لكانت له منزلة بين الناس.

وذكره أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي فقال: إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي يكنى أبا حيان، وقيل أبا عبد الله، ولي القضاء بالجانب الشرقي من بغداد بعد محمد بن عبد الله الأنصاري فأقام مدة ثم صرف. وولي قضاء البصرة أيضاً لما عزل عنه يحيى بن أكثم. وكان إسماعيل أحد الفقهاء على مذهب جده أبي حنيفة وحدث عن أبيه. ولّي قضاء الرصافة سنة ١٩٤هـ أربع وتسعين ومائة، وهو من كبار الفقهاء. وكانت ولايته قضاء البصرة سنة ٢١٠ هـ عشر ومائتين، فأقام بها سنة، ثم عُزل بعيسى بن أبان. وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: ما ولّي القضاء من لدن عمر بن الخطاب إلى اليوم أعلم من إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة. فقال له أبو بكر الجبي: يا أبا عبد الله ولا الحسن بن أبي الحسن. قال: لا والله ولا الحسن. ولمّا ولّي قضاء البصرة، دس إليه الأنصاري يعني محمد بن عبد الله إنساناً يسأله عن مسألة. فقال: أبقى الله القاضي، رجل قال لامرأته فقطع عليه إسماعيل وقال: قل للذي دسك أن القضاة لا تفتي. وعن محمد بن القاسم قال: قال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: ما ورد عليَّ مثل امرأة تقدمت إليّ فقالت: أيها القاضي ابن عمي زوّجني من هذا ولم أعلم، فلما علمت رددت. قال: فقلت لها: ومتى رددت؟ قالت: وقت علمت. قلت: ومتى علمت؟ قالت: وقت رددت. قال: فما رأيت مثلها. وعنه أيضاً لمّا عزل إسماعيل بن حماد عن البصرة شيّعوه، فقالوا: عففت عن أموالنا، وعن دمائنا. فقال إسماعيل: وعن أبنائكم يعرّض بيحيى بن أكثم. توفي سنة ٢١٢هـ اثنتي عشرة ومائتين/٨٢٧م. انتهى.



(٢٣)

عكرمة بن طارق السلمقاني
قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو عكرمة بن طارق السلمقاني، من أصحاب أبي يوسف القاضي، وروى عن مالك. وكان على قضاء الجانب الشرقي من بغداد أيام

المأمون وعزل عن القضاء سنة ٢١٤هـ أربع عشر ومائتين. وسلمقان قرية من قرى سرخس، بفتح السين المهملة، وسكون اللام، وضم الميم، وفتح القاف، وفي آخرها نون.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عكرمة بن طارق السرخسي، ولي قضاء الشرقية ببغداد، وحدث عن أبي يوسف، وروى عنه مزاحم بن سعيد المروزي، وكان صاحب علم وحديث، وكان على قضاء الشرقية ببغداد أيام المأمون، وعزل سنة ٢١٤ هـ أربع عشر ومائتين ٨٢٩م. واستقضى أبو حيان إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، وولي مكان إسماعيل بن حماد القضاء بالشرقية والكرخ عكرمة بن طارق، وكُسي خلعتين. قلت: ولم أقف على تاريخ وفاته. انتهى.



(٢٤)

جعفر بن عيسى الحسني

قاضي الجانب الشرقي ببغداد زمن المأمون

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو جعفر بن عيسى بن عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري، ويعرف بالحسني. ولي القضاء بالجانب الشرقي من بغداد أيام المأمون والمعتصم، وحدث عن حماد بن زيد، وولي القضاء بالري وهو صدوق، وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: شَخص المأمون إلى بلد الروم ومعه يحيى بن أكثم يوم السبت لثلاث بقين من المحرم سنة ٢١٥هـ خمس عشرة ومائتين، فاستخلف يحيى بن أكثم على الجانب الشرقي جعفر بن عيسى البصري ويُعرف بالحسني، ثم أشخص المأمون الحسني إليه، فاستخلف مكانه هارون بن عبد الله أبا يحيى الزهري. ثم عزل الزهري وأعاد الحسني. وقد توفي جعفر الحسني سنة ٢١٩هـ تسع عشرة ومائتين ٨٣٤م، وهو قاضٍ لأبي إسحاق على عسكر المهدي يوم السبت لست ليالٍ بقين من شهر رمضان وأوصى أن يدفن في مقبرة الأنصار، فدفن هناك، وصلّى عليه أبو علي بن هارون أميرُ المؤمنين. وحدث القاضي جعفر الحسني فقال عن النبي ﷺ أنه قال: لا تسل الإمارة فذكر الحديث. انتهى.



(٢٥)
عيسى بن أبان
قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عيسى بن أبان بن صدقة، القاضي أبو موسى، تفقه على محمد بن الحسن، وعن الطحاوي، وعن هلال، ما في الإسلام قاضٍ أفقه من عيسى بن أبان، وله كتاب الحج وتفقه عليه أبو حازم القاضي، وقال: استخلفه القاضي يحيى بن أكثم على القضاء بعسكر المهدي وقت خروج يحيى مع المأمون إلى فم الصلح، فلم يزل على عمله إلى أن رجع يحيى، ثم تولى عيسى القضاء بالبصرة، فلم يزل عليه حتى مات. وقد أسند الحديث إلى إسماعيل بن جعفر، وهشيم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن الحسن. روى عنه الحسن بن سلام السواق. وقال محمد بن سماعة عنه: كان عيسى بن أبان حسن الوجه، وكان يصلي معنا، وكنت أدعوه أن يأتي محمد بن الحسن فيقول: هؤلاء قوم يخالفون الحديث. وكان عيسى القاضي حسن الحفظ للحديث، فصلى معنا يوماً الصبح، وكان يوم مجلس محمد، فلم أفارقه حتى جلس في المجلس، فلما فرغ محمد أدنيته إليه وقلت: هذا ابن أخيك أبان بن صدقة الكاتب، ومعه ذكاء معرفة الحديث، وأنا أدعوه إليك فيأبى، ويقول: أنّا نخالف الحديث، فأقبل عليه وقال له: يا بُنيَّ ما الذي رأيتنا نخالفه من الحديث، لا تشهد علينا، حتى تسمع منا. فسأله يومئذٍ عن خمسة وعشرين باباً من الحديث، فجعل محمد بن الحسن يجيبه عنها، ويخبره بما فيها من المنسوخ، ويأتي بالشواهد والدلائل، فالتفت إليَّ بعدما خرجنا، فقد كان بيني وبين النور ستر، فارتفع عني ما ظننت أن في ملك الله مثل هذا الرجل يظهره للناس. ولزم محمد بن الحسن لزوماً شديداً حتى تفقه عليه، وله مسائل كثيرة، واحتجاج لمذهب أبي حنيفة، وكان خيراً فاضلاً، وكاتبه هذه في شهر رمضان سنة ٢١٠ هـ عشرة ومائتين، وذكر محمد بن سعد فقال: سنة ٢١١ هـ إحدى عشرة ومائتين فيها عُزل إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن قضاء البصرة. ووليه عيسى بن أبان بن صدقة، وذلك يوم الثلاثاء لسبع ليالٍ خلون من شهر ربيع الأول. وقال أبو حازم القاضي: ما رأيت لأهل بغداد حدثاً أذكى من عيسى بن أبان، وبشر بن الوليد. وكان عيسى رجلاً سخيّاً

جداً، وكان يقول: والله لو أتيت برجل في ماله كفعلي في مالي، لحجرت عليه. قال: وقدم إليه رجل محمد بن عبّاد المهلبي، فادعى عليه أربعمائة دينار، فسأله عيسى عمّا ادعاه عليه، فأقوَّله بذلك، فقال له الرجل: احبسه لي. فقال له عيسى: أما الحبس فواجب. ولكني لا أرى حبس أبي عبد الله، وأنا أقدر على فدائه من مالي، فغرمها عنه عيسى من ماله. وعن أبي حسان الزيادي قال: سنة ٢٢١ هـ إحدى وعشرين ومائتين ٨٣٥م، مات عيسى بن أبان بن صدقة، قاضي البصرة لغرة صفر. انتهى.



(٢٦)

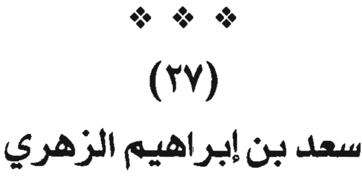
محمد بن سماعة

قاضي بغداد زمن المأمون

أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال بن وكيع بن بشر التميمي. حدّث عن الليث بن سعد، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن. وكتب النوادر على أبي يوسف ومحمد. وروى الكتب والأمالي. قال الهروي: هو من الحفّاظ. ذكره الخطيب البغدادي فقال: محمد بن سماعة، كان أحد أصحاب الرأي، وولي القضاء ببغداد، وحدّث عن الليث بن سعد. وروى عنه الحسن بن محمد بن عنبر الوشاء، وعن إسماعيل بن علي الخطي. قال استقضى الرشيد أبا يوسف، صاحب أبي حنيفة في قضاء مدينة المنصور. وتوفي على قضاء القضاة، وبقي ابنه يوسف بن أبي يوسف على قضاء مدينة المنصور حتى توفي، فولي مكانه محمد بن سماعة التميمي. قال القاضي أبو عبد الله الصيمري: ومن أصحاب أبي يوسف، ومحمد جميعاً، وروى الكتب والأمالي. وولّى القضاء ببغداد لأمير المؤمنين المأمون. فلم يزل ناظراً إلى أن ضعف بصره في أيام المعتصم فاستعفاه. قال يحيى بن معين: لو كان أصحاب الحديث يصدّقون في الحديث كما يصدّق محمد بن سماعة في الرأي لكانوا فيه على نهاية. ويقول الخطيب البغدادي: أيضاً ولي بن سماعة قضاء مدينة المنصور في سنة ١٩٢هـ بعد موت بن أبي يوسف فلم يزل على القضاء إلى أن ضعف بصره، لكن المأمون عزله لا المعتصم فضم عمله إلى إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، وتوفي بعد تركه القضاء بمدة طويلة. وعن الحسين ابن عبد الله الأبزاري قال: سمعت إبراهيم بن سعيد يقول: كنت واقفاً على رأس المأمون،

فقال لي: يا إبراهيم. قلت: لبيّك. قال: عشرة من أعمال البر لا يصعد إلى الله والله منها شيء. قال: قلت نبئني ما هي يا أمير المؤمنين. قال: بكاء إبراهيم بن برهة على المنبر، وخشوع عبد الرحمن بن إسحاق، وتقشُف بن سماعة، وصلاة بن جبغويه بالليل، وصلاة عياش الضحى، وصيام ابن السندي الاثنين والخميس، وحديث أبي رجاء، وقصص مرجي، وصدقة حفصويه، وكتاب اليتامى لعلي بن قريش. وعن عمر الضبي قال: سمعت محمد بن سماعة القاضي قال: مكثت أربعين سنة لم تفتني التكبيرة الأولى إلاّ يوماً واحداً، ماتت فيه أمي، ففاتتني صلاة واحدة في جماعة، فقمت فصلّيت خمساً وعشرين صلاة، أريد بذلك التضعيف، فغلبتني عيني فأتاني آتٍ فقال لي: يا محمد صلّيت خمسة وعشرين صلاة، ولكن كيف لك بتأمين الملائكة؟ قال طلحة: توفي بن سماعة في سنة ٢٣٣هـ ثلاث وثلاثين ومائتين ٨٤٧م. وله مائة سنة وثلاث سنين. وكان مولده سنة ١٣٠هـ ٧٤٧م. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٢٧)

سعد بن إبراهيم الزهري

قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أبو إسحاق الزهري، سمع أباه، وأبو عبيدة بن أبي رائطة. روى عنه أحمد بن حنبل، وخلف بن سالم، وكان صدوقاً. ولي قضاء عسكر المهدي ببغداد، وهو أخو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وكان أسن من يعقوب. عن سليمان بن الأشعث قال: سمعت أحمد بن حنبل قيل له سعد بن إبراهيم أهو يعقوب، قال: لم يكن به بأس، وكان يعقوب أقرأ للكتب، وأحر رأساً منه. عن يحيى بن معين سعد بن إبراهيم ثقة. وكان سعد تقلد قضاء واسط، ويكنى أبا إسحاق، وولّي قضاء واسط في خلافة هارون الرشيد، ثم ولي قضاء عسكر المهدي في أول خلافة المأمون وهو بخراسان، وكان يروي كتب أُبيه، وسمع منه بعض البغداديين، ثم عزل عن القضاء ببغداد، فلحق بالحسن بن سهل، وهو بفم الصلح، فولاّه قضاء عسكره، وتوفي بالمبارك سنة ٢٠١هـ/٨١٦م. وهو ابن ثلاث وستين سنة.

❖ ❖ ❖

(٢٨)

يحيى بن أكثم التميمي الصيفي

قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره الخطيب البغدادي فقال: يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن بن سمعان بن مشيخ، من ولد أكثم بن صيفي، يكنى أبا محمد، وهو مروزي، سمع عبد الله بن المبارك، والفضل بن موسى السيناني وغيرهم. روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو حاتم الرازي، وكان عالماً بالفقه، بصيراً بالأحكام. وولاّه المأمون القضاء ببغداد. وبالخبر عن وكيع أخبره أبو بكر محمد بن علي وراق المخرمي قال: حدثني قاسم بن الفضل قال: قرأت كتاباً ليحيى بن أكثم بخطه إلى صديق له:

جفوت وما فيما مضى كنت تفعل ... وأغفلت مَنْ لم تلفه عنك يغفل

وعجلت قطع الوصل في ذات بيننا ... بلا حدث أو كدت في ذاك تعجل

فأصبحت لولا أنني ذو تعطف ... عليك بودي صابر متحمل

أرى جفوة أو قسوة من أخي ندى ... إلى الله فيها المشتكى والمعول

فأقسم لولا أن حقك واجب ... عليّ وإني بالوفاء موكل

فكنت عزوف النفس عن كل مدبر ... وبعض عزوف النفس عن ذاك أجمل

ولكنني أرعى الحقوق وأستحي ... وأحمل من ذي الود ما ليس يحمل

فإن مصاب المرء في أهل وده ... بلاء عظيم عند مَنْ كان يعقل

أخبر بعض الأدباء عن بكر بن أحمد البزاز النضري، أنه دخل على يحيى بن أكثم، فقال له: أيها القاضي، أتأذن لي في الكلام، فإن مجلسك مجلس حكم. فقال له: قل. فأنشأ يقول:

ماذا تقول كلاك الله في رجلٍ ... يهوى عجوزاً أراها بنت تسعين

قال: فنكت القاضي في الأرض، ورفع رأسه وأنشأ يقول:

يبكي عليه وقد حق البكاء له ... أن العجوز لها حين من الحين

وحدث أبو إسحاق الهجيمي قال: سمعت أبا العيناء يقول: تولى يحيى بن أكثم ديوان الصدقات على الأضراء فلم يعطهم شيئاً، فطلبوه وطالبوه فلم يعطهم، فاجتمعوا. فلما انصرف من جامع الرصافة من مجلس القضاء، سألوه وطالبوه، فقال: ليس لكم عند

أمير المؤمنين شيء. فقالوا: لا تفعل يا أبا سعيد. فقال: الحبس الحبس. فأمرهم فحبسوا جميعاً، فلما كان الليل ضجوا، فقال المأمون: ما هذا؟ فقالوا: الأضراء حبسهم يحيى بن أكثم. فقال: لِمَ حبسهم؟ فقالوا: كنوه فحبسهم. فدعاه فقال له: حبستهم على أن كنوك. فقال: يا أمير المؤمنين، لم أحبسهم على ذلك، إنما حبستهم على التعريض، قالوا لي يا أبا سعيد، يعرضون بشيخ لائط في الخريبة. حدّث أبو العباس أحمد بن يعقوب قال: كان يحيى بن أكثم يحسد حسداً شديداً، وكان مفتناً، فكان إذا نظر إلى رجل يحفظ الفقه، سأله عن الكلام ليقطعه ويخجله، فدخل إليه رجل من أهل خراسان ذكي حافظ، فناظره، فرآه مفتناً، فقال له: نظرت في الحديث. قال: نعم. قال: فما تحفظ من الأصول؟ قال: أحفظ عن شريك، عن أبي إسحاق، عن الحارث، أن علياً رجم لوطياً، فأمسك، فلم يكلمه بشيء. وحدّث علي بن مسلم الكاتب قال: دخل علي يحيى بن أكثم ابنا مسعدة، وكانا على نهاية الجمال، فلما رآهما يمشيان في الصحن، أنشأ يقول:

يا زائرينا من الخيام	حياكما الله بالسلام
لم تأتياني وبي نهوض	إلى حلال ولا حرام
يحزنني إن وفقتماني	وليس عندي سوى الكلام

ثم أجلسهما بين يديه وجعل يمازحهما حتى انصرفا: قال أبو بكر: سمعت من شيوخنا يحكى أن يحيى عزل بسبب هذه الأبيات التي أنشدها لمّا دخل عليه ابنا مسعدة، وقد أنشد أبو صخرة الرياشي في يحيى بن أكثم:

أنطقني الدهر بعد إخراسي	لنائبات أطلن وسواسي
يا بؤس للدهر لا يزال كما	يرفع من ناس يحط من ناسِ
لا أفلحت أمة وحق لها	بطول نكس وطول اتعاسِ
ترضى بيحيى يكون سائسها	وليس يحيى لها بسواسِ
يحْكم للأمرد الغرير على	مثل جرير ومثل عباسِ
فالحمد لله كيف قد ذهب العد	ل وقلَّ الوفاء في الناسِ
لو صلح الدين واستقام لقد	قام على الناس كل مقياسِ
لا أحسب الجور ينقضي وعلى الـ	أمة قاضٍ من آل عباسِ

قلت: ليست هذه الأبيات للرياشي، إنما هي لأحمد بن أبي نعيم. وحدث إسماعيل ابن إسحاق قال: سمعت يحيى بن أكثم يقول: اختصم إليَّ ههنا في الرصافة الجد

الخامس يطلب ميراث ابن ابن ابن ابنه: أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري: قال يحيى بن أكثم: كان من أئمة العلم ومَنْ نظر في كتاب التنبيه عرف تقدمه في العلوم. وقال: طلحة بن محمد بن جعفر، ويحيى بن أكثم، أحد أعلام الدنيا، ومن قد اشتهر أمره، وعرف خيره، ولم يُستر عن الكبير والصغير من الناس فضله وعلمه ورياسته لأمره وأمر أهل زمانه من الخلفاء والملوك، واسع العلم بالفقه، كيّس الأدب حسن المعارضة، قائم بكل معضلة . وغلب على المأمون حتى لم يتقدمه أحد عنده من الناس جميعاً. وكان المأمون ممن برع في العلوم، فعرف من حال يحيى بن أكثم، وما هو عليه من العلم والعقل ما أخذ بمجامع قلبه، حتى قلّده قضاء القضاة، وتدبير أهل مملكته. فكانت الوزراء لا تعمل في تدبير الملك شيئاً، إلا بعد مطالعة يحيى بن أكثم، وابن أبي دؤاد. قلت: وكان يحيى سليماً من البدعة، ينتحل مذهب أهل السنّة. عن منصور بن إسماعيل: ولّي يحيى ابن أكثم قضاء البصرة وهو شاب ابن إحدى وعشرين سنة، فاستزرى به مشائخ البصرة، واستصغروه، فامتحنوه، فقالوا: كم سن القاضي؟ قال: سن عتّاب بن أسيد حين ولاّه رسول الله ﷺ على مكة. قال الصولي عن محمد بن منصور واللفظ لأبي العيناء، قال: كنا مع المأمون في طريق الشام، فأمر فنودي بتحليل المتعة، فقال لنا يحيىٰ بن أكثم: بكرا غداً إليه، فإن رأيتما للقول وجهاً فقولا، وإلاّ فاسكتا إلى أن أدخل. قال: فدخلنا إليه وهو يستاك، ويقول وهو مغتاظ: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ، وعلى عهد أبي بكر، وأنا أنهي عنهما، ومَنْ أنت يا أحول حتى تنهى عما فعله النبي ﷺ وأبو بكر؟ فأومأت إلى محمد بن منصور أن أمسك رجل يقول في عمر بن الخطاب ما يقول نكلّمه نحن، فأمسكنا. وجاء يحيى فجلس وجلسنا، فقال المأمون ليحيى: مالي أراكَ متغيراً؟ قال: هو غمّ يا أمير المؤمنين لما حدث في الإسلام. قال: وما حدث فيه؟ قال: النداء بتحليل الزنا. قال: الزنا ! قال: نعم، المتعة زنا. قال: ومن أين قلت هذا؟ قال: من كتاب الله، وحديث رسول الله ﷺ ، قال الله تعالى: **﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾** إلى قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۞ إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۞ فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاء ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾** . يا أمير المؤمنين، زوجة المتعة ملك اليمين؟ قال: لا. قال: أفهي الزوجة التي عنى الله، ترث وتورث، ويلحق الولد، ولها شرائط؟ قال: لا. قال: فقد تجاوز هذين من العادين. وهذا الزهري يا أمير المؤمنين، روى عن عبد الله، والحسن ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب، قال: أمرني رسول الله ﷺ بأن أنادي بالنهي عن المتعة وتحريمها بعد أن كان أمر بها،

فالتفت إلينا المأمون ، فقال: محفوظ هذا عن الزهري، فقلنا: نعم يا أمير المؤمنين، رواه جماعة منهم مالك. فقال: أستغفر الله، نادوا بتحريم المتعة. فنادوا بها. وكان المتوكل على الله لمّا استخلف، صيّر يحيى بن أكثم في مرتبة أحمد بن أبي داؤد، وخلع عليه خمس خلع، وولّى يحيى وعزله مدة، ثم جعله في مرتبته جعفر بن عبد الواحد الهاشمي. ولمّا عُزل يحيى بن أكثم عن القضاء بجعفر بن عبد الواحد، جاء وكاتبه، فقال: سلّم الديوان. فقال: شاهدان عدلان على أمير المؤمنين إنه أمرني بذلك، فأخذ منه الديوان قهراً، وغضب عليه المتوكل فأمر بقبض أملاكه، ثم أُدخل مدينة السلام وأُلزم منزله: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرفة قال: سنة اثنتين وأربعين مات أبو محمد يحيى بن أكثم التميمي ودفن بالربذة.

وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان فقال: كان فقيهاً، عالماً بالفقه، بصيراً بالأحكام، ذكره الدار قطني في أصحاب الشافعي. وذكر الفقيه أبو الفضل عبد العزيز ابن علي بن عبد الرحمن الأشنهي، الملقب زين الدين في كتاب الفرائض في آخر مسائل الملقبات، وهي الرابعة عشر المعروفة بالمأمونية وهي: أبوان وابنتان لم تقسم التركة، حتى ماتت إحدى البنتين وخلفت من في المسألة سميت بالمامونية، أراد أن يولّي رجلاً على القضاء، فوصف له يحيى بن أكثم، فاستحضره، فلما حضر دخل عليه، وكان ذميم الخلق، فاستحقره المأمون لذلك ، فعلم ذلك يحيى، فقال: يا أمير المؤمنين، سلني إن كان القصد علمي لا خَلقي. فسأله عن هذه المسألة فقال: يا أمير المؤمنين، الميت الأول رجل أم امرأة؟ فعرف المأمون أنه قد عرف المسألة، فقلده القضاء. وهذه المسألة إن كان الميت الأول رجلاً تصح المسألة من ثمانية عشر سهماً، ورأيت في بعض المجاميع أن يحيى بن أكثم مازح الحسن بن وهب، وهو يومئذٍ صبي فلاعبه، ثم خمشه، فغضب الحسن فأنشد يحيى:

أيا قمراً خمشته فتغضبا ... وأصبح لي من تيهه متجنبا
إذا كنت للتخميش والعض كارهاً ... فكن أبداً يا سيدي متنقبا
ولا تظهر الأصداغ للناس فتنة ... وتجعل منها فوق خديك عقربا
فتقتل مسكيناً وتفتن ناسكاً ... وتترك قاضي المسلمين معذبا

وقد توفي سنة ٢٤٦هـ/٨٦٠م في الربذة. والربذة بفتح الراء والباء الموحدة والذال المعجمة، بعدها هاء ساكنة، وهي قرية من قرى المدينة على طريق الحج ينزلونها عند عبورهم . انتهى.

(٢٩)

سوار بن عبد الله العنبري

قاضي رصافة بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة ابن عنبرة بن نقب بن عمرو بن الحارث بن مُجفِر بن كعب بن العنبر بن عمرو بن تميم بن مرة بن اد بن طانجة بن الياس بن مضر أبو عبد الله العنبري البصري، نزل بغداد وولّي قضاء الرصافة. وحدّث عن أبيه وعن عبد الوارث بن سعيد ، ومعمر بن سليمان، وعبد الرحمن بن المهدي وطبقتهم. وروى عنه علي بن سهل البزاز، وعن إسماعيل بن علي الخطي قال: ولّي سوار بن عبد الله قضاء الجانب الشرقي من مدينة السلام سنة ٢٣٧هـ/٨٥١م. دخل سوار بن عبد الله القاضي على محمد بن عبد الله بن طاهر فقال: أيها الأمير، إني جئتكَ في حاجة رفعتها إلى الله قبل رفعها إليك، فإن قضيتها حمدنا الله وشكرناك، وإن لم تقضها، حمدنا الله وعذرناك. فقضى جميع حوائجه. وكان سوار القاضي قد خامره شيء من الوجد فقال:

سلبتِ عظامي لحمها فتركتها ... عوادي في أجلادها تتكسرُ
وأخليتِ منها مخها فكأنَّها ... قوارير في أجوافها الريح تصفرُ
خذي بيدي ثم ارفعي الثوب فانظري ... بلى جسدي لكنني أتسترُ

سُئلَ أحمد بن حنبل عن سوار القاضي فقال: ما بلغني عنه إلاّ خيراً. وعن الخطيب ابن عبد الله القاضي قال: ناولني عبد الكريم، وكتب لي بخطه قال: سمعت أبي يقول: سوار بن عبد الله بن سوار قاضي بغداد ثقة. ومات سوار بن عبد الله القاضي سنة ٢٤٥هـ/٨٥٩م. وقرأت على الحسن بن أبي بكر، عن أحمد بن كامل القاضي قال: وتوفي سوار بن عبد الله بن سوار العنبري، القاضي بالجانب الشرقي من بغداد، بعد أن كف في شوال سنة ٢٤٥ هـ. وكان فقيهاً، أديباً، شاعراً، عظيم الجاه. انتهى.



(٣٠)

عبد الرحمن بن إسحاق القاضي الضبي

قاضي بغداد زمن المأمون

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن سلمة الضبي مولاهم. وكان يتولى القضاء على الرقة، ثم ولي القضاء بمدينة المنصور بالشرقية. وكان من أصحاب أبي حنيفة، حسن الفقه، وتقلّد الحكم في أيام المأمون، وما زال إلى آخر أيام المعتصم. ولمّا عزل المأمون بشر بن الوليد، ضم عمله إلى عبد الرحمن ابن إسحاق، وكان على قضاء الشرقية، فصار على الحكم بالجانب الغربي وحده بأسره. قلت قول طلحة، وكان من أصحاب أبي حنيفة، يعني به أنه كان ينتحل في الفقه مذهب أبي حنيفة، ولم يرَ أبا حنيفة ولا أدركه.

عن الحسن الدار قطني عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن سلمة مولى بني ضبّة، كان على قضاء مدينة الشرقية، وكان من أصحاب الرأي، وكان مترفاً جمّاعاً للمال، وكان قد ولّي قبل ذلك قضاء الرقة، ثم قدم بغداد فولاّه المأمون قضاء الجانب الغربي، وكان عبد الله بن طاهر سبب ولايته، فولّى عبد الرحمن وكتب له كتب أصحاب الرأي. وعنى بعد ذلك بحفظ الحديث، فحفظ منه شيئاً صالحاً، إلى أن عزل في صفر سنة ٢٢٨هـ/٨٤٢م.

وقال أحمد بن يونس الضبي: سنة ٢٣٢هـ/٨٤٦م مات فيها عبد الرحمن بن إسحاق، بقيد في توجهه إلى مكة في ذي القعدة، ودفن بها. انتهى.



(٣١)

قتيبة بن زياد الخراساني

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: قتيبة بن زياد الخراساني، ولي القضاء بالجانب الشرقي من بغداد أيام فتنة إبراهيم بن المهدي، وبقي على القضاء مدّة. عن محمد بن سعد قال: في سنة ٢٠١ للهجرة ٨١٦م، فيها عسّكر منصور بن المهدي بكلواذا، وسمّى المرتضى، ودعا له على المنابر، وسلّم عليه بالخلافة، فأبى ذلك وقال: أنا خليفة أمير

المؤمنين حتى يقدم أو يولي مَنْ يحبب، وعزل سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن قضاء الجانب الشرقي، وولاّه قتيبة بن زياد، وأقر محمد بن سماعة على قضاء الجانب الغربي. وكان قتيبة بن زياد الخراساني رجل من أهل الفقه على مذهب أبي حنيفة، وله فهم ومعرفة، كان قاضياً على الجانب الشرقي في أيام المنصور، وإبراهيم بن المهدي. وفي أيامه هاجت العامة على بشر المريسي، وسألوا إبراهيم بن المهدي أن يستتيبه، فأمر إبراهيم قتيبة بن زياد أن يحضره مسجد الرصافة. عن محمد بن عبد الرحمن الصيرفي قال: شهدت مسجد الجامع بالرصافة وقد اجتمع الناس، وجلس قتيبة بن زياد للناس، وأقيم بشر على صندوق من صناديق المصاحف عند باب الخدم، وقام المستمليان أبو مسلم عبد الرحمن بن يونس مستملي بن عيينة وهارون بن موسى مستملي يزيد بن هارون يذكران أمير المؤمنين إبراهيم بن المهدي أمر قاضيه قتيبة بن زياد، أن يستتيب بشر بن غياث المريسي من أشياء عددها فيها ذكر القرآن وغيره، وأنه تائب، قال: فرفع بشر صوته يقول: معاذ الله إني لست بتائب، وكثر الناس حتى كادوا يقتلونه، فأُدخل إلى باب الخدم، وتفرق الناس. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٣٢)

أحمد بن أبي داؤد

قاضي بغداد زمن المعتصم

ذكره الخطيب البغدادي فقال: أحمد بن أبي داؤد بن جرير أبو عبد الله القاضي الأيادي. وقد ولّي قضاء القضاة للمعتصم، ثم للواثق. وكان موصوفاً بالجود والسخاء، وحسن الخلق، ووفور الأدب، غير أنه أعلن بمذهب الجهمية، وحمل السلطان على الامتحان بخلق القرآن. وكان يقال: إن أبا دؤاد لولا ما وضع به نفسه من محبة المحنة لاجتمعت الألسن عليه، وكان من قبيلة يقال لهم بنو زهر. وذكر أبو تمام الطائي هذا في خطابه لابن أبي دؤاد فقال:

فألفيت من زهر سحابة رأفة ... والركن من شيبان طود حديد

وحدث أبو العيناء: قال: سمعت أحمد بن أبي دؤاد يقول: ولدت بالبصرة سنة ١٦٠هـ ستين ومائة. وقيل لم يكن لقاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد أخ من الإخوان إلاّ بنى له دار على قدر كفايته، ثم وقف على ولد الإخوان ما يغنيهم أبداً، ولم يكن لأحد من إخوانه

ولد إلا من جارية هو وجهّاله. قال الصولي: دخل أبو تمام على أحمد بن أبي دؤاد، وقد شرب الدواء فأنشده شعراً:

أعقبـــك الله صـــحة البـــدن مـــا هتفـت الهاتفـات فـي الغصنِ

كيـف وجـدت الـدواء أوجـدك ا لله شـفاء بـــه مـدى الـــزمنِ

لا نــزع الله عنـــك صـــالحة أبلتهـا مــن بلائـك الحســنِ

لا زلـت تزهـى بكـل عافيـة مجنبــاً مــن معــارض الفــتنِ

إن بقـاء الجـواد أحمـد فـي أعناقنــا منّــة مــن المــننِ

لــو أن أعمارنــا تطاوعنــا شــاطره العمــر ســادة الــيمنِ

قال محمد بن يحيى: من مختار مدائح أبي تمام أحمد بن أبي دؤاد، قوله:

أأحمــد إن المحاســن كثيــرُ ومالــك إن عــدّ الكــرام نظيــرُ

حللـت محــلاً فاضــلاً متقادمــاً مـن المجـد والفخـر القـديم فخـورُ

فكــل غنــي أو فقيــر فإنــه إليــك وإن نــال الســماء فقيــرُ

إليـك تنـاهى المجـد مـن كـل وجهـه يـصير فمـا يعـدوك حيـث يـصيرُ

وبــدر إيــاد أنــتَ لا ينكرونــه كــذاك إيــاد للأنــام يــدورُ

فمــا مــن نــدى إلا إليــك محلــه ولا رفعــة إلا إليــك تــشيرُ

حدثنا أبو الخليفة الفضل بن الحباب قال: كان في جوارنا رجل حدّاد، فاحتاج في أمر له أن يتظلم أيام الواثق، فشخص إلى (سرّ مَنْ رأى) (سامراء) ثم عاد، فحدثنا أنه رفع قصته إلى الواثق، فأمر بردّ أمره إلى ابن أبي داؤد، وأمر جماعة من المتظلمين. قال: فحضرت فنظر في أمور الناس وتشوّفت لينظر في أمري، ورفعني بين يديه، فأومأ إليَّ بالانتظار، فانتظرت حتى لم يبقَ أحد، فدعاني فقال: أتعرفني؟ قلت: ولا أنكر القاضي أعزه الله. فقال: ولكني أعرفك، مضيت يوماً في الكلأ، فانقطعت نعلي وأعطيتني شسعاً لها، فقلت لك إني أحبوك بثواب ذلك، فكرهت قولي وقلت ما مقدار ما فعلت، امضِ في حفظ الله. ثم قال لي: والله لأصلحن نعلي، ثم وقع في ظلامتي ووهب لي خمسمائة دينار، وقال: زرني كل وقت. قال: فرأيناه متسع الحال بعد أن رأيناه مضيقاً.

عن جرير بن أحمد بن أبي داؤد: قال الواثق يوماً لأبي ضجراً بكثرة حوائجه، حدثنا يا أحمد قد اختلت بيوت الأموال بطلباتك للائذين بك، والمتوسلين إليك. فقال: يا أمير المؤمنين، نتائج شكرها متصلة بك، وذخائر أجرها مكتوبة لك، ومالي من ذلك إلا عشق اتصال الألسن بحلو المدح فيك. فقال: يا أبا عبد الله، لا منعناك ما يزيد في عشقك ويقوي من همتك، فتناولنا بما أحببت. عن الحارث بن أبي أسامة قال: أمر الواثق لعشرة من بني هاشم بعشرة آلاف درهم على يد ابن أبي داؤد، فدفعها إليهم، فكلمه نظراؤهم ففرق فيهم عشرة آلاف درهم لعشرة مثل أولئك من عنده على أنها من عند الواثق، فبلغه ذلك، فقال له: يا أبا عبد الله، مالنا أكثر من مالك، فَلِمَ تُغرم وتضيف ذلك إلينا؟ فقال: والله يا أمير المؤمنين لو أمكنني أن أجعل ثواب حسناتي لك وأجهد في عمل غيرها لفعلت، فكيف أبخل بمالٍ أنت ملكتنيه على أهلك الذين يكثرون الشكر، ويتضاعف فيهم الأجر، قال: فوصله بمائة ألف درهم ففرق جميعها في بني هاشم. وعن محمد بن عمرو الرومي قال: ما رأيت قط أجمع رأياً من ابن أبي داؤد، ولا أحضر حجة. قال له الواثق: يا أبا عبد الله، رفعت إلينا رقعة وفيها كذب كثير، زعموا فيها أنك وليتَ القضاء رجلاً ضريراً، قال: قد كان ذلك، وأمرته أن يستخلف، ولست عازماً على عزله حتى أصيب بصره، فبلغني أنه عمي من بكائه على أمير المؤمنين المعتصم. قال: ما كان ذلك ولكن أعطيته دونها، وقد أناب رسول الله ﷺ كعب بن زهير الشاعر. وقال في آخر : اقطع عني لسانه، وهذا شاعر طائي مدّاح لأمير المؤمنين يصيب بحسن لو لم أدع له إلا قوله للمعتصم صلوات الله عليه في أمير المؤمنين أعزه الله.

واشدد بها دون الخلافة أنه ... سكن لوحشتها ودار قرارِ

ولقد علمت بأن ذلك معصم ... ما كنت تتركه بغير سوارِ

قال: فوصل أبا تمام بخمسمائة دينار. وقال الصولي: قال أبو تمام حبيب بن أوس:

أيسليني ثراء المال ربي ... واطلب ذاك من كف جمادِ

زعمت إذاً بأن الجود أمسى ... له رب سوى ابن أبي دؤادِ

ذكر ابن الأعرابي. قال: سأل رجل قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد أن يحمله على عير. فقال: يا غلام اعطه عيراً وفرساً وجارية. ثم قال: أما والله لو عرفت مركوباً غير هذا لأعطيتك. فشكر له الرجل وقاد ذلك كله ومضى.

وحدّث محمد بن عبد الملك الزيان قال: كان رجل من دار عمر بن الخطاب لا يلقى ابن أبي دؤاد في محفل وحده إلاّ لعنه، ودعا عليه وابن أبي دؤاد لا يرد عليه. قال محمد : فعرضت لذلك الرجل حاجة إلى المعتصم فسألني أن أرفع قصته إليه، فماطلته وأتيت ابن أبي دؤاد، واغتنمتُ غيبة ابن أبي دؤاد، رفعت قصته إليه فهو يقرأها، قرأها ودفعها إلى ابن أبي دؤاد، فلما نظر إليها واسم الرجل في أولها، قال: يا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، يا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، يا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، يا أمير المؤمنين، ينبغي أن تقضي لولده كل حاجة له، فوقع له أمير المؤمنين بقضاء الحاجة. قال محمد بن عبد الملك: فخرجت والرجل جالس فدفعتُ إليه القصة، وقلت له: تشكر لأبي عبد الله القاضي، فهو الذي أعتق قصتك. وسأل أمير المؤمنين في قضاء حاجتك. قال: فوقف ذلك الرجل حتى خرج ابن أبي دؤاد فجعل يدعو له، ويتشكر له، فقال له: اذهب عافاك الله، فإني إنما فعلت ذلك لعمر بن الخطاب لا لك. حدث عون ابن محمد الكندي فقال: لعهدي بالكرخ ببغداد وإن رجلاً لو قال ابن أبي دؤاد مسلم، لقتل في مكانه. حدثني جرير بن أحمد بن أبي دؤاد، حدثني علي بن الحسين الإسكافي قال: اعتلَّ أبوك فعاده المعتصم، وكان معه بَغَا، وكنت معه لأني كنت أكتب لبَغَا، فقام فتلقاه وقال له: قد شفاني الله بالنظر إلى أمير المؤمنين. فدعا له بالعافية، فقال له: قد تمم الله شفائي، ومحق دائي بدعاء أمير المؤمنين، فقال له المعتصم: إني نذرت إن عافاك الله أن أتصدق بعشرة آلاف دينار. فقال له: يا أمير المؤمنين فاجعلها لأهل الحرمين، فقد لقوا من غلاء الأسعار عنتاً فقال: نويت أن أتصدق بها ها هنا وأنا أطلق لأهل الحرمين مثلها. ثم نهض فقال له: أمتع الله الإسلام وأهله ببقائك يا أمير المؤمنين، فإنك كما قال النمري لأبيك الرشيد:

إن المكـــارمَ والمعـــروف أوديـــة	أحلـــك الله منهـــا حيـــث تجتمـــعُ
مَـــنْ لـــم يكـــن بـــأمين الله معتـــصماً	فلـــيس بالـــصلوات الخمـــس ينتفـــعُ

حدّث إسحاق بن محمد بن أبان النخعي قال: أنشدني منشد لمروان بن أبي حفصة في ابن أبي دؤاد لمّا نالته العلّة الباردة شعر:

لـــسان أحمـــد ســـيف مـــسّه طبـــع	مـــن علّـــة فجلاهـــا عنـــه جاليهـــا
مـــا ضـــرّ أحمـــد بـــاقي علّـــة درســـت	والله يـــذهب عنـــه رســـم باقيهـــا

موسى بن عمران لم ينقص نبوته ... ضعف اللسان به قد كان يمضيها

قد كان موسى على علاّت منطقه ... رسائل الله تأتيه يؤدّيها

وكان ابن أبي دؤاد مألفاً لأهل الأدب من أي بلد كانوا، وكان قد ضم إليه جماعة يعولهم ديونهم، فلما مات اجتمع ببابه جماعة منهم، فقالوا: يدفن مَنْ كان على ساقة الكرم وتاريخ الأدب، ولا يتكلم فيه إن هذا وهن وتقصير، فلمّا اطلع سريره قام ثلاثة نفر منهم فقال أحدهم:

اليوم مات نظام الفهم واللسن ... ومات مَنْ كان يستدعي على الزمنِ

وأظلمت سبل الآداب إذ حجبت ... شمس المعارف في غيم من الكفنِ

وتقدم الثاني وقال:

ترك المنابر والسرير تواضعاً ... وله منابر لو يشا وسرير

ولغيره يُجبى الخراج وإنما ... تُجبى إليه محامد وأجور

وقام الثالث فقال:

وليس نسيم المسك ريح حنوطه ... ولكنه ذاك الثناء المخلف

وليس صرير النعش ما يسمعونه ... ولكنها أصلاب قوم تقصف

حكى ابن ثعلبة الحنفي، عن أحمد بن المعدل أنه قال: كتب ابن أبي دؤاد إلى رجل من أهل المدينة، يتوهم أنه عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد، إن بايعت أمير المؤمنين في مقالته، استوجبت منه حسن المكافأة، وإن امتنعت لم تأمن مكروهه. فكتب إليه: عصمنا الله وإياك من الفتنة. وكأنه إن يفعل فأعظم به نعمة، وإلا فهي الهلكة، نحن نرى الكلام في القرآن بدعة يشترك فيها السائل والمجيب، فتعاطى السائل ما ليس له، وتكلف المجيب ما ليس عليه، ولا يعلم خالقاً إلا الله، وما سواه فمخلوق، والقرآن كلام الله، فانته بنفسك ومخافتك إلى اسمه الذي سمّاه الله به، وذر الذين يلحدون بأسمائه سيجزون ما كانوا يعلمون، ولا تسم القرآن باسم من عندك، فتكون من الضالين. فلما وقف على جوابه أعرض عنه فلم يذكره. حدثنا علي بن سليمان الأخفش قال: أنشدني أبو العباس ثعلب قال: أنشدني أبو الحجاج الأعرابي:

نكست الدين يا ابن أبي دؤاد فأصبح مَنْ أطاعك في ارتداد

زعمت كلام ربك كان خلقاً أما لك عند ربك من معاد

كلام اللهِ أنزله بعلمٍ وأنزله على خير العبادِ

ومَنْ أمسى ببابكَ مستفيقاً كمَنْ حلَّ الغلاة بغير زادِ

لقد أطرقت يا ابن أبي دؤاد بقولك أنني رجل أيادِ

ولبعضهم يهجو بن أبي دؤاد:

لو كنت في الرأي منسوباً إلى رشدِ أو كان عزمك عزماً غير توفيقِ

لكان في الفقه شغل لو قنعت به عن أن تقول كتاب الله مخلوقِ

ماذا عليك وأصل الدين يجمعهم ما كان في الفرع لولا الجهل والموقِ

حدثنا الحسن بن ثواب قال: سمعت أحمد بن حنبل عمن يقول القرآن مخلوق. قال: كافر. قلت: فإن ابن أبي دؤاد قال: كافر بالله تعالى العظيم. قلت: بماذا كفر؟ قال: بكتاب الله تعالى. قال الله تعالى: **﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ﴾** فالقرآن من علم الله فمَنْ زعم أن علم الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم .

أخبرنا أبو جعفر محمد بن إسماعيل الصائغ فقال: هذا شعر قاله ابن شراعة البصري في ابن أبي دؤاد حين بلغه أنه فلج فقال:

أفلت سعود نجومك يا ابن أبي دؤاد وبدت نحوسك في جميع إيادِ

فرحت بمصرعك البرية كلها مَنْ كان منها موقناً بمعادِ

لم يبقَ منك سوى خيال لامع فوق الفراش ممهداً بوسادِ

وخبت لدى الخلفاء نار بعدما قد كنت تقدحها بكل زنادِ

أطغاك يا ابن أبي دؤاد ربنا فجريت في ميدان إخوة عادِ

لم تخشَ من ربِّ السماءِ عقوبة فسننت كل ضلالة وفسادِ

كم من كريمة معشر أرملتها ومحدّث أوثقت بالأقيادِ

كم من مساجد قد منعت قضائها من أن يعدل شاهد برشادِ

كـم مـن مـصابيح لهـا أطفأتهـا ... كيمـا تـزل عـن الطريـق الهـادي

إن الأسـارى فـي السجون تـضرجوا ... لمـا أتتـك مواكـب العـوادِ

وغـدا لمصرعك الطبيـب فلـم يجـد ... لعـلاج مـا بـك حيلـة المرتـادِ

لا زال فالجـك الـذي بـك دائمـاً ... ومحقـت قبـل المـوت بـالأولادِ

وأبـا الوليـد رأيـت فـي أكنافـه ... سـوط الخليفـة مـن يـدي جـلادِ

ورأيـت رأسـك فـي الجسور منوطـاً ... فـوق الـرؤوس معلمـاً بـسوادِ

ذكر عبد العزيز بن يحيى المكي يقول: دخلت على أحمد بن أبي دؤاد وهو مفلوج فقلت: إني لم آتك عائداً، ولكني جئت لأحمد الله على أنه سجنك في جلدك. توفي أحمد بن أبي دؤاد سنة ٢٤٠ هـ/٨٥٤م. قال الصولي: دفن في داره ببغداد، وصلى عليه ابنه العباس.

وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان فقال: هو أبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد، كان معروفاً بالمروءة والعصبية، وله مع المعتصم في ذلك أخبار مأثورة. ذكره أبو عبيد الله المرزباني في كتاب المرئد في أخبار المتكلمين فقال: قيل أن أصلهم من قرية بقنسرين والجزيرة إلى الشام وأخرجه، واتجر أبوه وهو حدث. نشأ أحمد في طلب العلم، وخاصة الفقه والكلام، حتى بلغ ما بلغ، وكان من أصحاب واصل بن عطاء، فصار إلى الاعتزال. وحدث الجاحظ أن المعتصم غضب على رجل من أهل الجزيرة الفراتية، وأحضر السيف والنطع. فقال له المعتصم: فعلت وصنعت. وأمر بضرب عنقه، فقال له ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين، سبق السيف العذل، فتأنَّ في أمره فإنه مظلوم. قال: فسكن قليلاً، قال ابن أبي دؤاد: وغمرني البول فلم أقدر على حبسه، وعلمت أني إن قمت، قتل الرجل، فجعلت ثيابي رطبة. فقال: يا أبا عبد الله، كأن تحتك ماء؟ فقال: لا يا أمير المؤمنين، ولكنه كان كذا وكذا. فضحك المعتصم ودعا لي وقال: أحسنت بارك الله عليك. وخلع عليه وأمر له بمائة ألف درهم. وقال أحمد بن عبد الله الكلبي: أن ابن أبي دؤاد روح كله من قرنه إلى درنه. وكان ابتداء اتصال ابن أبي دؤاد بالمأمون أنه قال: كنت أحضر مجلس القاضي يحيى بن أكثم مع الفقهاء، فإني عنده يوماً إذا جاءه رسول المأمون فقال له: يقول لك أمير المؤمنين انتقل إلينا وجميع مَنْ معك من أصحابك. فلم يحبب أن أحضر معه، ولم يستطع أن يؤخرني، فحضرت مع القوم وتكلمنا بحضرة المأمون، فأقبل المأمون

ينظر إليّ إذا شرعت في الكلام ويتفهم ما أقول ويستحسنه. ثم قال لي: مَنْ تكون فانتسبت له فقال: ما أخرك عنا؟ فكرهت أن أحيل على يحيى فقلت: حبست بالقدر وبلوغ الكتاب أجله. فقال: لا أعلمن ما كان لنا من مجلس إلاّ حضرته. فقلت: نعم يا أمير المؤمنين. ثم اتصل الأمر وقيل: قدم يحيى بن أكثم قاضياً على البصرة من خراسان من قبل المأمون في آخر سنة اثنتين ومائتين، وهو حدث سنة نيف وعشرون سنة، فاستصحب جماعة من أهل العلم والمروءات، منهم ابن أبي دؤاد، فلما قدم المأمون بغداد سنة أربع ومائتين. قال يحيى: اختر لي من أصحابك جماعة يجالسوني، ويكثرون الدخول إليّ فاختار منهم عشرين فيهم ابن أبي دؤاد، فكثروا على المأمون، فقال: اختر منهم فاختار عشرة فيهم ابن أبي دؤاد، قال: اختر منهم. فاختار خمسة فيهم ابن أبي دؤاد. واتصل أمره وأسند المأمون وصية عند الموت إلى أخيه المعتصم، وقال فيها وأبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد لا يفارقك الشركة في المشورة في كل أمرك، فإنه موضع ذلك، ولا تتخذن بعدي وزيراً. ولما ولّي المعتصم الخلافة، جعل بن أبي دؤاد قاضي القضاة وعزل يحيى بن أكثم، وخص به أحمد حتى كان لا يفعل فعلاً باطناً ولا ظاهراً إلاّ برأيه، وامتحن ابن أبي دؤاد الإمام أحمد بن حنبل وألزمه بالقول بخلق القرأن الكريم، وذلك في شهر رمضان سنة عشرين ومائتين. ولما مات المعتصم، وتولى بعد ولده الواثق بالله، حسنت حال ابن أبي دؤاد عنده. ولما مات الواثق بالله وتولى أخوه المتوكل فلج ابن أبي دؤاد في أول خلافته، وذهب شقه الأيمن، فقلد المتوكل ولده محمد بن أحمد القضاء مكانه. ثم عزل محمد بن أحمد عن المظالم في سنة ست وثلاثين ومائتين. وقلد يحيى ابن أكثم، وكان الواثق قد أمر أن لا يرى أحدٌ من الناس محمداً بن عبد الملك الزيات الوزير إلاّ قام لهِ، فكان ابن أبي دؤاد إذا رآه قام واستقبل القبلة يصلي، فقال ابن الزيات:

صلّى الضحى لما استفادِ عداوتي	وأراه ينسك بعدها ويصومُ
لا تعد من عداوة مسمومة	تركتك تقعد تارة وتقومُ

ومدحه جماعة من شعراء عصره، قال علي الرازي، رأيت أبا تمام الطائي عند ابن أبي دؤاد ومعه رجل ينشد قصيدة منها:

لقد أنست مساوي كل دهر	محاسن أحمد بن أبي دؤادِ

وما سافرت في الآفاق إلا ... ومن جدواك راحلتي وزادي

فقال له ابن أبي دؤاد: هذا المعنى تفردت به أو أخذته. فقال: هو لي وقد ألممت فيه بقول أبي نؤاس:

وإن جرت الألفاظ منا بمدحه ... لغيرك إنساناً فأنت الذي نعني

ودخل أبو تمام عليه يوماً وقد طالت أيامه في الوقوف ببابه ولا يصل إليه، فعتب عليه مع بعض أصحابه، فقال له ابن أبي دؤاد: أحسبك عاتباً يا أبا تمام. فقال: إنما يعتب عليَّ واحد وأنت الناس جميعاً، فكيف يعتب عليه؟ فقال له: من أين لكَ هذا يا أبا تمام؟ فقال: من قول الحانق، يعني أبا نؤاس في الفضل بن الربيع:

ليس على الله بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحدِ

ولما ولّي ابن أبي دؤاد المظالم، قال أبو تمام قصيدة يتظلم إليه من جملتها قوله:

إذا أنت ضيعت القريض وأهله ... فلا عجب أن ضيعته الأعاجم

فقد هزّ عطفيه القريض ترفعاً ... بعدلك مذ صارت إليك المظالم

ولولا خلال سنّها الشعر ما درى ... بغاة العلى من أين تؤتى المكارم

قلت: ومدحه أبو تمام أيضاً بقصيدته التي أولها:

أرأيت أي سوالف وخدود ... عنت لنا بين اللوى وزرود

ومن ألطف قوله فيها:

وإذا أراد اللّه نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت ... ما كان يعرف طيب عرف العود

ومدحه مروان بن أبي الجنوب بقوله:

لقد حازت نزار كل مجد ... ومكرمة على رغم الأعادي

فقل للفاخرين على نزار ... ومنهم خندق وبنو إيادِ

رسول الله والخلفاء منا ... ومنا أحمد بن أبي دؤاد

وليس كمثلهم في غير قومي ... بموجود إلى الخيرات هادي

ولما سمع هذا الشعر أبو هفان المهزمي قال:

فقل للفاخرين على نزار ... وهم في الأرض سادات العبادِ

رسول الله والخلفاء منا ... ونبرأ من دعيّ بني إيادِ

وما منا إياد إن قوت ... بدعوة أحمد بن أبي دؤادِ

فقال ابن أبي دؤاد: ما بلغ أحد ما بلغ مني هذا الغلام المهزمي لولا أني أذكره أن ابنه عليه، لعاقبته عقاباً لم يعاقب أحداً بمثله، جاء في منقبة كانت لي، فنقضها عروة، وكان ابن أبي دؤاد كثيراً ما ينشد، ولم يذكر أنهما له أو لغيره.

ما أنت بالسبب الضعيف وإنما ... نجح الأمور بقوة الأسبابِ

فاليوم حاجتنا إليك وإنما ... يُدعى الطبيب لشدة الأوصابِ

وكان بين القاضي أحمد بن أبي دؤاد، وبين الوزير ابن الزياد منافسات وشحناء، حتى أن شخصاً كان يصحب القاضي المذكور ويختص بقضاء حوائجه، منعه الوزير من التردد إليه، فبلغ ذلك القاضي، فجاء الوزير وقال له: والله ما أجيئك مستكثراً بك من قلة، ولا متعززاً بك من ذلة، ولكن أمير المؤمنين رتبك مرتبة. ثم نهض من عنده. وكان فيه من المكارم والمحامد ما يستغرق الوصف. وهجا بعض الشعراء الوزير ابن الزيات بقصيدة عدد أبياتها سبعون بيتاً، فبلغ خبرها القاضي أحمد فقال:

أحسن من سبعين بيتاً هجا ... جمعك معناهن في بيتِ

ما أحوج الملك إلى مطرة ... تغسل عنه وضر الزيتِ

فبلغ ابن الزيات ذلك. ويقال أن بعض أجداد القاضي أحمد كان يبيع القار فقال:

يا ذا الذي يطمع في هجونا ... عرضت بي نفسك للموتِ

الزيت لا يزري بأحسابنا ... أحسابنا معروفة البيتِ

قيرتم الملك فلم ننقه ... حتى غسلنا القار بالزيتِ

وأصابه الفالج لست خلون من جمادى الآخرة سنة ٢٣٣هـ/٨٤٧م بعد موت عدوه الوزير المذكور بمائة يوم وأيام. فقال فيه إبراهيم بن العباس الصولي:

عفت مساوٍ تبدت منك واضحة ... على محاسن أبقاها أبوك لكا

فقد تقدمت أبناء الكرام بهِ   كما تقدم أبناء اللئام بكا

واستمر القاضي أحمد على مظالم العسكر والقضاء إلى سنة منْ ٢٣٧هـ/٨٥١م فسخط المتوكل على القاضي أحمد وولده محمد وأمر المتوكل على ضياعه لخمس بقين من صفر من السنة المذكورة، وصرفه عن المظالم، ثم صرفه عن القضاء يوم الخميس لخمس خلون من شهر ربيع الأول من السنة ، وأخذ من الولد مائة وعشرين ألف دينار. وفوض القضاء بيحيى بن أكثم الصيفي. وتوفي القاضي بمرض الفالج في المحرم سنة ٢٤٠هـ/٨٥٤م، ونقل عنه قال: ولدت سنة ١٦٠هـ/٧٧٦م بالبصرة. وقيل: أنه كان أسنّ من القاضي يحيى بن أكثم بنحو عشرين سنة. ودؤاد بضم الدال المهملة وفتح الواو بعد الألف دال ثانية مهملة. والأيادي بكسر الهمزة وفتح الياء المثناة من تحتها وبعد الألف دال مهملة نسبة إلى باد بن نزار بن معد بن عدنان. انتهى.



❖ ❖ ❖

(٣٣)

بشر بن الوليد الكندي

قاضي بغداد زمن المعتصم

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو بشر بن الوليد بن خالد الكندي القاضي، أحد أصحاب أبي حنيفة. روى عنه كتبه وأماليه. وولي القضاء ببغداد في زمن المعتصم. مات سنة ٢٣٨هـ ثمان وثلاثين ومائتين ٨٥٢م. وروى عن الحافظ أبو نعيم الموصلي ونحوه. وفي ميزان الاعتدال للذهبي: بشر بن الوليد الكندي الفقيه، سمع مالك بن أنس وتفقه بأبي يوسف. وروى عنه البغوي، وأبو يعلي، وحامد بن شعيب، وولي قضاء مدينة المنصور سنة ٢١٣هـ/٨٢٨م. وكان واسع الفقه، متعبداً، وقد سعى به رجل إلى الدولة أنه يقول بخلق القرآن، فأمر المعتصم أن يحبس. فلما ولّي المتوكل أطلقه. والكندي نسبة إلى كِندة بكسر الكاف، قبيلة مشهورة باليمن، ذكره السمعاني في الأنساب. وقد دفن بشر في مقابر باب الشام.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: كان بشر بن الوليد جميل المذهب، حسن الطريقة، وولي القضاء بعسكر المهدي من جانب بغداد الشرقي لمّا عُزل عنه محمد بن عبد الرحمن المخزومي، وذلك في سنة ٢٣٨هـ، فأقام على مكانه سنين، ثم عُزل وولّي قضاء

مدينة المنصور في سنة عشر، فلم يزل يتولاه إلى أن صرف عنه سنة ٢١٣ ثلاث عشرة ومائتين. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: لمّا عَزل المأمون إسماعيل بن حماد بن ابي حنيفة، استقضى على مدينة المنصور أبا الوليد بشر بن الوليد الكندي، وكان بشر علماً من أعلام المسلمين، وكان عالماً ديناً خشناً، في باب الحكم واسع الفقه، وهو صاحب أبي يوسف، ومن المقدمين عنده، وحمل الناس عنه من الفقه والمسائل ما لا يمكن جمعه. وأن يحيى بن أكثم شكى بشر بن الوليد إلى المأمون وقال: إنه لا ينفذ قضائي، وكان يحيى قد غلب على المأمون حتى كان عنده أكبر من ولده فقال له: ما ليحيى يشكوك ويقول أنك لا تنفذ أحكامه. قال: يا أمير المؤمنين، سألت عنه بخراسان فلم يُحمد في بلده، ولا في جواره. فصاح به المأمون وقال: اخرج. فخرج بشر، فقال يحيى: يا أمير المؤمنين، قد سمعت فاصرفه. فقال: ويحك هذا لم يراقبني فيك كيف أصرفه ولم يفعل. وعن أحمد ابن الصلت قال: سمعت بشر القاضي يقول: كنا عند ابن ُعيينة فكان إذا وردت عليه مسألة مشكلة يقول ها هنا أحد أصحاب أبي حنيفة فيقال بشر فيقول أجب فأجيب فيقول التسليم للفقهاء سلامة في الدين. وكان بشر يصلي كل يوم مائتي ركعة، وكان يصليها بعدما فلج. أنشدني الحسن بن علي الجوهري عن أبي عبيد الله المرزباني لربيعة بن ثابت الرقي يمدح بشر بن الوليد قاضي بغداد:

بـــشر يجـــود بمالـــه ... جـــود الـــسحابة بالديـــم
وأبـــو الوليـــد حـــوى النـــدى ... لمـــا ترعـــرع واحتلـــم
وأعـــزّ بيـــت بيتـــه ... بيـــت بنتـــه لـــه ادم
عمرتـــه كنـــدة دهرهـــا ... وبنـــى فـــأتقن مـــا انهـــدم
بـــشر يجـــود برفـــده ... عفـــواً ويكـــشف كـــل غـــمّ
بـــشر يقـــول إذا قـــصد ... ت تريـــد جـــدواه هلـــم
مـــا قـــال لا فـــي حاجـــة ... لا بـــل يقـــول نعـــم نعـــم
وهـــو العفـــو عـــن المـــسـ ... ـــيء وعـــن قبـــائح مـــا اجتـــرم
نـــام القـــضاة عـــن الأنـــا ... م وعـــين بـــشر لـــم تـــنم
وحكـــيم أهـــل زمانـــه ... فيمـــا يـــدير ولا حكـــم

وكأنَّـــــــه القمــــــــر المنيـــــــــــ ـــــــــر إذا بـــــدا جلـــى الظلـــم

وكأنَّـــــــه البحــــــــر الخـــضــ ـــــــمّ إذا تقـــــاذف والــــــتطم

وكأنَّـــــــه زهــــــــر الربيـــــــــــ ـــــــع إذا تفـــــتح أو نجـــــم

خـــــتم الإلـــــــه لبـــــشرنا بـــــــالخير منــــــه إذا خـــــتم

قال أبو قدامة: لا أعلم ببغداد رجلاً من أهل الأهواء من أهل الري والرافضة، إلا كانوا معينين على أحمد بن حنبل، ما خلا بشر بن الوليد الكندي، رجل من العرب قال أبو العيناء: ادعى خمسة من القضاة أنهم من العرب ابن أبي ليلى، وأبو يوسف، وأبو البختري، وبشر بن الوليد، وابن أبي دؤاد. وعن محمد بن سعد قال بشر بن الوليد الكندي: روى عن أبي يوسف القاضي كتبه وإملاءه. وولي القضاء ببغداد في الجانبين جميعاً، فسعى به رجل وقال أنه لا يقول القرآن مخلوق، فأمر به أمير المؤمنين أبو إسحاق يعني المعتصم أن يحبس في منزله، فحبس، ووكل ببابه الشرط، ونهى عن أن يفتى أحد بشيء، فلما ولي ابن أبي إسحاق الخلافة أمر بإطلاقه أن يفتي الناس ويحدّثهم فبقي حتى كبرت سنه. وتكلم بالوقف، فأمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه. وقال عنه سليمان بن الأشعث: لم يكن ثقة. وقال عنه صالح بن محمد بن جزرة: الحافظ صدوق إلا أنه من أصحاب الرأي، وأنه لا يعقل ما يحدث به كان قد خرف. وقال ابن قانع أن بشر بن الوليد مات ببغداد في ذي القعدة سنة ٢٣٨هـ ثمان وثلاثين ومائتين ٨٥٢م. وعن أحمد بن كامل القاضي قال: مات بشر بن الوليد الكندي القاضي المفلوج، صاحب أبي يوسف سنة ٢٣٨هـ/٨٥٢م، وبلغ سبعاً وتسعين سنة، ودفن في مقابر باب الشام. انتهى.



(٣٤)
شعيب بن سهل الرازي المعروف بشعبوبة
قاضي رصافة بغداد زمن المعتصم

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو شعيب بن سهل بن كثير أبو صالح الرازي، ويعرف بشعبوبة، ولي قضاء الرصافة بعد موت جعفر بن عيسى الحسني في أيام المعتصم وحدث عن الصباح بن محارب. روى عنه ابن أخيه محمد بن كثير. عن

إسماعيل بن علي الخطبي قال: وَلّى المعتصم القضاء أول خلافته شعيب بن سهل الرازي. وجعل إليه الصلاة بالناس في مسجد الرصافة في أيام الجمع والأعياد، وعلى قضاء القضاة أحمد بن أبي دؤاد وخليفته ابنه أبو الوليد. وعن الحارث (بن أبي أسامة) قال: سنة ٢٢٧ للهجرة فيها وثب قوم يوم الجمعة لثلاث ليالٍ بقين من شهر ربيع الأول في مسجد الرصافة على رجلين من الجهمية، فضربوهما، وأذلوهما، ثم مضوا إلى مسجد شعيب بن سهل القاضي، يريدون محو كتاب كان كتبه على مسجده يذكر فيه أن القرآن مخلوق فأشرفه عليهم خادم لشعيب، فرماهم بالنشاب، فوثبوا، فأحرقوا باب شعيب، وانتهب ناس منزله فيما بلغنا، وكان يقول قول جهم مبغضاً لأهل السنّة، متحاملاً عليهم، منتقصاً لهم، لا يقبل لأحدهم صرفاً ولا عدلاً. وكان الحارث أيضاً سنة ٢٢٨ للهجرة فيها عزل عبد الرحمن بن إسحاق القاضي عن الجانب الغربي. وعزل شعيب بن سهل عن الجانب الشرقي، وفي سنة ٢٤٦ للهجرة ٨٦٠م مات أحمد بن إبراهيم الدورقي والقاضي شعيب بن سهل الرازي. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٣٥)

عبيد الله الحاجبي

قاضي بغداد زمن الواثق بالله

هو عبيد الله بن أحمد بن عساكر القاضي الحاجبي. وكانت ولادته في سنة ثمانين ومائة. كان قاضياً من جهة الواثق. ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه فقال: هو عبيد الله بن أحمد بن غالب مولى الربيع الحاجب. ولي القضاء بعسكر المهدي في أيام الواثق. وكان أبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد على قضاء القضاة في أيام المعتصم، فاستخلف ابنه أبا الوليد على عمله. وكان سعيد بن شعيب على قضاء بغداد من قبله، ثم استقضي بعده عبيد الله بن أحمد بن غالب الذي تنسب إليه سويقة غالب، وكان فيه كبر وتجبر. وفي سنة ٢٢٨ هـ ثمان وعشرين ومائتين ٨٤٢م عزل الواثق عبد الرحمن بن إسحاق وشعيب بن سهل وولي الحسن بن علي بن الجعد. وكان عبد الرحمن على الغربي. وولّي عبيد الله بن محمد الخلنجي الشرقية. وولّي الجانب الشرقي عبيد الله ابن أحمد بن غالب مولى الربيع، وكان فقيهاً، عالماً على مذهب أهل العراق، وكان من أصحاب ابن أبي دؤاد، وهو خال عمر بن غالب، وكان مولده سنة ١٨٠ هـ ثمانين ومئة، ولم يزل على القضاء إلى أن عزله جعفر المتوكل في سنة ٢٣٤هـ أربع وثلاثين ومائتين.

وكان مذموم الولاية، سيء السيرة، قبيح الطريقة. عن أبي عبيد الله المرزباني قال: وجدت بخط أبي بكر الصولي. وثب عبيد الله بن أحمد بن غالب على مسجد يصلي فيه طائفة من المسلمين فجعله حانوتاً يستغله الطفيف فكتب إليه عتاهية بن أبي عتاهية:

قلت الذي لم يرع عماً ووالداً ... وإن كان مفقوداً إذا كان شاهدا
جعلت له ذكراً وإن كان خاملاً ... وألزمته وسماً على الدهر خالدا
إذا استغلق المعنى عليّ بسبة ... كفتني مخازيه الفضاح القصائدا
متى يتقي الله الذي لا يخافه ... إذا كان يوماً يستغل المساجدا

قال وله في ابن غالب:

أبكي وأندب بهجة الإسلام ... إذ صرت تقعد مقعد الحكام
إن الحوادث ما علمت كثيرة ... وأراك بعض حوادث الأيام

قال وله فيه:

قُل لي وسوف تلوكك الأقوال ... من أين عندك هذه الأموالُ
اليوم أنت معظّم ومبجّل ... وغداً بجورك تضرب الأمثالُ
لم تأتِ أرملة لتحرز مالها ... إلا وأنت لمالها محتالُ
تقضي وفوك من المدامة ساطع ... ويميل رأسك عطفك الميالُ
آل الربيع بني عبدكم طغى ... ما كان يفعل فعله الدجالُ

وله فيه عند عزله:

فضحتك عند الحكم حال تتشر ... والحشر أفضح والقيامة أكبرُ
ما كنت تحسب أن عزلك كائن ... أن الشقي لامن ما يحذرُ
بلغ الكتاب مداه عند بلوغه ... فعرفت ذلك والأمور تؤخرُ
ليس الأمور إلى العباد وانها ... لَمَنْ السماء تكون حين تقدرُ
نزل البلاء بغالبٍ وبأهله ... فهم حديث والحديث يخبرُ
حكى الزمان عليهم بهوانه ... فهوت نجومهم وساء المنظرُ

ولم أقف على تاريخ وفاته. انتهى.

(٣٦)

الحسين بن علي الجوهري
قاضي بغداد زمن الواثق بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: الحسن بن عليّ بن الجعد بن عبيد الجوهري مولى أم سلمة المخزومية زوجة أبي العباس السفاح. ولي القضاء مدينة المنصور بعد عبد الرحمن بن إسحاق الضبي. أخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر قال: عزل الواثق عبد الرحمن بن إسحاق سنة ثمان وعشرين ومائتين، واستقضى الحسن بن علي بن الجعد. وكان سرياً ذا مروءة. وكان من العلماء بمذهب أهل العراق، أخذ عن أبيه، وولي القضاء في حياة أبيه. وقد سُئِلَ أحمد بن حنبل عن الحسن بن علي بن الجعد فقال: كان معروفاً عند الناس بأنه جهمي مشهوراً بذلك، ثم بلغني عنه الآن أنه قد رجع عن ذلك. قرأت على الحسن بن أبي بكر عن أحمد بن كامل قال: توفي الحسن بن علي بن الجعد قاضي مدينة المنصور في رجب سنة ٢٤٢هـ/٨٥٦م. وقال طلحة: توفي الحسن بن علي، وأبو حسان الزيادي في وقت واحد، وكل واحد منهما قاضٍ كان أحدهما على المدينة، والآخر على الشرقية في سنة ٢٤٣هـ في أيام المتوكل. قال محمد بن خلف: أنشدني ابن أبي حكيم لنفسه:

سر بالكرخ والمدينة قوم ... مات في جمعة لهم قاضيانِ

لهف نفسي على الزيادي منهم ... ثم لهفي على فتى الفتيانِ

قلت: والصحيح أن موتهما كان في سنة ٢٤٢ للهجرة. انتهى.



(٣٧)

عبد الله بن محمد الخلنجي
قاضي بغداد زمن الواثق بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد الله بن محمد بن أبي يزيد الخلنجي، أحد أصحاب الرأي. ولي قضاء الشرقية في أيام الواثق. عن إبراهيم بن محمد بن عرفة قال: وفي هذه السنة يعني سنة ٢٢٨هـ/٨٤٢م عزل الواثق عبد الرحمن بن إسحاق،

وشعيب بن سهل، وولّى الحسن بن علي الجعد مكان عبد الرحمن بن علي الغربي، وولّى عبد الله بن محمد الخلنجي الشرقية، وكان الخلنجي من المجودين للقول بخلق القرآن المعلنين به. عن طلحة بن محمد بن جعفر قال: عزل الواثق عبد الرحمن بن إسحاق واستقضى عبد الله بن أبي يزيد الخلنجي، وكان من أصحاب أبي عبد الله بن أبي دؤاد حاذقاً بالفقه على مذهب أبي حنيفة واسع العلم ضابطاً. وكان يصحب بن سماعة، وتقلد المظالم بالجبل، فأخبر ابن أبي دؤاد أنه مستقل، عالم بالقضاء ووجوهه، فسأل عنه ابن سماعة فشهد له فكلم ابن أبي دؤاد المعتصم، فولاه قضاء همدان فأقام نحواً من عشرين سنة لا يشكي، وتلطف له محمد بن الجهم في مال عظيم فلم يقبله. ولما ولّي الشرقية ظهرت عفته وديانته لأهل بغداد. وكان فيه كبر شديد. وكتب إليه المعتصم في أن يمتحن الناس فكان يضبط نفسه، فتقدمت إليه امرأة فقالت: إن زوجي لا يقول بقول أمير المؤمنين بالقرآن، ففرق بيني وبينه. فصاح عليها، فلما كان في سنة سبع وثلاثين ومائتين في جمادى عزله المتوكل، وأمر أن يكشف ليفضحه بسبب ما امتحن الناس في خلق القرآن: عن علي بن الفرات قال: لمّا تولى الخلنجي قضاء الشرقيّةَ كثر مَنْ يطالبه بفك الحجر، فدعا بالأمناء، فقال لهم. مَنْ كان في يده منكم مال ليتيم فليشتر له منه مراً وزنبيلاً يكون قبله، وليدفع إليه ماله، فإن أتلفه عمل بالمر والزنبيل. انتهى.



(٣٨)

إسماعيل بن إسحاق الأزدي
قاضي بغداد زمن المتوكل

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الأزدي، مولى آل جرير بن حازم من أهل البصرة. سمع محمد ابن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وسليمان بن حرب الواشجي وغيرهم من طبقتهم. روى عنه موسى بن هارون الحافظ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو القاسم البغوي وغيرهم من طبقتهم. وكان إسماعيل فاضلاً ، عالماً، متقناً، فقيهاً على مذهب مالك بن أنس، شرح مذهبه ولخصه واحتج له، وصنف المسند وكتباً عدة في علوم القرآن ، وجمع حديث مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب السختياني،

واستوطن بغداد، وولي القضاء بها، فلم يزل يتقلده إلى حين وفاته. وكان قد صنف في الاحتجاج لمذهب مالك، والشرح له. وانضاف إلى ذلك علمه بالقرآن، فإنه ألف في القرآن كتباً تتجاوز كثيراً من الكتب المصنفة فيه. كتابه في أحكام القرآن، وهو كتاب لم يسبقه إليه أحد من أصحابه مثله، ومنها كتاب في القراءات، وهو كتاب جليل القدر عظيم الخطر، ومنها كتابه في معاني القرآن. وهذان الكتأبان يشهد بتفضيله فيهما واحد الزمان، ومَنْ انتهى إليه العلم بالنحو واللغة في ذلك الأوان، وهو أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد، وبلغ من العمر ما صار واحداً في عصره في علو الإسناد لأن مولده كان سنة ١٩٩ للهجرة ٨١٤م. فحمل الناس عنه من الحديث الحسن ما لم يحمل عن كبير أحد، وكان الناس يصيرون إليه فيقتبس منه كل فريق علماً لا يشاركه فيه الآخرون، فمن قوم يحملون الحديث، ومن قوم يحملون علم القرآن والقراءات والفقه، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. فأما سداده في القضاء، وحسن مذهبه، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره فشيء شهرته تغني عن ذكره. وكان في أكثر أوقاته، وبعد فراغه من الخصوم ، متشاغلاً بالعلم لأنه اعتمد على كاتبه أبي عمر محمد بن يوسف، فكان يحمل عنه أكثر أمره من لقاء السلطان، وينظر له في كل أمره، وأقبل هو على الحديث والعلم، وكان نيفاً وخمسين سنة على القضاء ما عزل عنه إلا سنتين. وهو أول ما ولي القضاء في خلافة المتوكل لمّا مات سوار بن عبد الله، وكان قاضي القضاة (بسر مَنْ رأى) جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، فأمره المتوكل أن يولي إسماعيل قضاء الجانب الشرقي من بغداد، وجمع له قضاء الجانبين بعد ذلك بسبع عشرة سنة. عن أبي العباس المبرد، لمّا توفيت والدة إسماعيل بن إسحاق القاضي، ركبت إليه أعزيه وأتوجع له، فألفيت عنده الجلّة من بني هاشم والفقهاء والعدول ومستوري مدينة السلام، ورأيت من ولهه ما أبداه، ولم يقدر على ستره وكلاً يعزيه، وقد كاد لا يسلو، فلما رأيت ذلك منه ابتدأت بعد التسليم وأنشدته:

لعمري لأن غال ريب الزما ... ن فينا لقد غال نفساً حبيبه

ولكن علمي بما في الثو ... اب عند المصيبة ينسى المصيبه

فتفهم كلامي واستحسنه، ودعا بدواة وكتبه، ورأيته بعد أن انبسط وجهه وزال عنه ما كان فيه من تلك الكآبة وشدة الجزع، أنشدنا إبراهيم بن حماد قال: أنشدني عمي إسماعيل القاضي:

همـــم المــــوت عاليــــات فمَــــنْ … تم تخطـــى إلـــى لبـــاب اللبـــاب

ولهـــذا قبـــل الفــــراق أخـــو المـــو … ت لإقدامـــــه علــــى الأحبــــاب

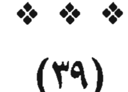
حدثنا نفطويه قال: كنتُ عند المبرد، فمرّ به إسماعيل بن إسحاق القاضي، فوثب إليه وقبّل يده، وأنشد:

فلمـــــا بـــــصرنا بـــــه مقـــــبلاً … حللنـــــا الجنـــــى وابتـــدرنا القيامـــا

فـــــلا تنكـــــرن قيـــــامي لـــــه … فـــــإن الكـــــريم يجـــــلّ الكرامـــــا

وكان مولد القاضي سنة ٢٠٠ مائتين وتوفي عن اثنين وثمانين ومائتين وهو قاضٍ على الجانبين جميعاً فجأة وقت صلاة العشاء الآخرة ليلة الأربعاء لثمان بقين من ذي الحجة سنة ٢٨٢هـ/٨٩٥م وأمه وأم أخيه حماد اسمها شامة بنت معاذ السدوسية. وأخبر أبو أحمد ابنه أن أم إسماعيل وحماد أخيه أم ولد اسمها شحيمة. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٣٩)

الحسين بن علي الكرابيسي البغدادي
قاضي بغداد

ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان فقال: أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي، صاحب الإمام الشافعي وأشهرهم بانتياب مجلسه وأحفظهم لمذهبه، وله تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه. وكان متكلماً عارفاً بالحديث، وصنَّف أيضاً في الجرح والتعديل وغيره، وأخذ عنه الفقه خلق كثير. وتوفى سنة ٢٤٥هـ/٨٥٩م وهو أشبه بالصواب. والكرابيسي بفتح الكاف والراء وبعد الألف باء موحدة مكسورة، ثم باء مثناة من تحتها ساكنة، وبعدها سين مهملة، هذه النسبة إلى الكرابيس وهي الثياب الغليظة واحدها كرباس بكسر الكاف، وهو لفظ فارسي عُرِّب، وكان يبيعها فنسب إليها.

❖ ❖ ❖

(٤٠)

محمد بن عبد الله المؤذن

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن عبد الله بن المؤذن. كان أحد أصحاب الرأي، وولي القضاء بمدينة السلام. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: لمّا توفي حيّان ابن بشر استقضي محمد بن عبد الله المؤذّن من أهل السواد. وكان صالحاً من أصحاب أبي حنيفة في الفقه ولا أعلمه حدّث بشيء، وحدّث مَنْ حضر القاضي بن المؤذن وهو يموت، فقال: انقلوني من هذا الموضع، فنقل. فجاء عصفور بحبة من حنطة، فرمى بها على صدره، فما زال يقرضها حتى فرغ منها، ثم مات. وكان ممن يحسن الثناء عليه. وقد سُئِلَ أحمد بن حنبل ابن المؤذن فقال: كان مع أبي دؤاد وفي ناحيته، ولا أعرف رأيه اليوم. انتهى.



(٤١)

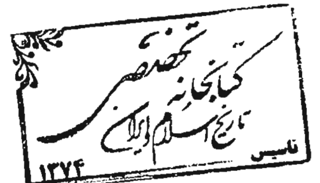
عبد السلام بن عبد الرحمن أبو الفضل الوابصي

قاضي بغداد زمن المتوكل

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن بن وابصة بن معبد أبو الفضل الأسدي الرقي. سمع أباه. وروى عنه محمد بن إسحاق الصاغاني، وأبو الأصبغ محمد بن عبد الرحمن القرقساني. وكان قاضي الرقة، ثم ولّي القضاء ببغداد في أيام المتوكل، حيث عزل المتوكل عبيد الله بن أحمد بن غالب في سنة ٢٣٤هـ واستقضى عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر، ويعرف بالوابصي. وكان قبل ذلك على قضاء الرقة، وبعد أن صرف عن بغداد، ولّي قضاء الرقة أيضاً. وكان رجلاً جميل الطريقة. وكان أهل بغداد قد ضجوا من أصحاب ابن أبي دؤاد، وقالوا: بعد أن عزل عبيد الله بم أحمد بن غالب، لا يلي علينا إلاّ مَنْ نرضى به، فكتب المتوكل العهد مطلقاً ليس عليه اسم واحد، وأنفذه من (سر مَنْ رأى) مع يعقوب قوصرة أحد الحجاب الكبار وقال: أحضر عبد السلام والشيوخ واقرأ العهد، فإن رضوا به قاضياً فوقع على العهد اسمه. فقدم قوصرة، ففعل ذلك فصاح الناس: ما نريد غير الوابصي، فوقع في

الكتاب اسمه وحكم من وقته بالرصافة. ذكر ابن كامل القاضي أن عبد السلام كان يتولى القضاء ببغداد فصرفه يحيى بن أكثم، ثم كتب المتوكل عهداً مطلقاً بالقضاء. والظاهر من هذا أن الوابصي ولّي قضاء بغداد مرتين. وأن المتوكل قال ليحيى بن أكثم: لِمَ صرفت الوابصي؟ فذكر له شيئاً أراه ضعفه في الفقه. وعن الحارث بن محمد قال: سنة ٢٣٥هـ فيها ولّي القضاء ببغداد عبد السلام بن عب الرحمن بن صخر، وهو من ولد وابصة من معبد.

وعزل عبد السلام سنة ٢٣٧هـ. وقد سُئِلَ أحمد بن حنبل عن عبد السلام الرقي قاضي الجريرة فأحسن القول فيه وقال: ما بلغني عنه إلاّ خيراً. وعن محمد بن سعيد الحراني. قال: مات عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر القاضي بالرقة سنة ٢٤٧ للهجرة ٨٦١م، وقيل سنة ٢٤٩ للهجرة ٨٦٣م. انتهى.





(٤٢)
الحسن بن عثمان الزيادي
قاضي بغداد الشرقية زمن المتوكل

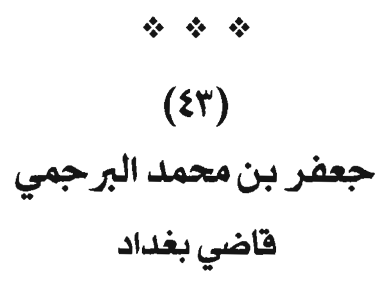
ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسن بن عثمان بن حماد بن حسان بن عبد الرحمن بن يزيد أبو الحسن الزيادي، سمع شعيب بن صفوان، ولي قضاء الشرقية بعد محمد بن عبد الله بن المؤذن في خلافة المتوكل. وقال طلحة بن محمد بن جعفر، قال:استقضى المتوكل أبا حسان الزيادي بعد ابن المؤذن فيما أخبرني محمد بن جرير سنة ٢٤١ إحدى وأربعين ومائتين ٨٥٥م. وكان أبو حسان صالحاً، ديناً، فهماً، قد عمل الكتب، وكانت له معرفة بأيام الناس، وله تاريخ حسن، وكان كريماً، واسعاً، مفضالاً. حدثنا ابن أبي الدنيا قال: كنت في الجسر واقفاً، وقد حضر أبو حسان الريادي القاضي، وقد وجه إليه المتوكل من (سر مَنْ رأى) بسياط جدد في منديل وتبقى مختومة، وأمره أن يضرب عيسى بن جعفر بن محمد بن عاصم. وقيل أحمد بن محمد بن عاصم، صاحب خان عاصم ألف سوط، لأنه شهد عليه الثقات وأهل الستر أنه شتم أبا بكر وعمر، وقذف عائشة، فلم ينكر ذلك، ولم يتب منه، وكانت السياط بثمارها فجعل يضربه بحضرة القاضي وأصحاب الشرط قيام، فقال القاضي: قتلتني. فقال له أبو حسان:

قتلكَ الحق لقذفك زوجة الرسول، ولشتمك الخلفاء الراشدين المهديين. قال طلحة: وقيل لمّا ضُر، تُرك في الشمس حتى مات، ثم رُمي به في دجلة. وقد سُئلَ أحمد بن حنبل عن المعروف بأبي حسان الزيادي فقال: كان مع ابن أبي دؤاد وكان من خاصته، ولا أعرف رأيه اليوم. وعن أبي سهل الرازي عن أبي حسان الزيادي قال: ضقت ضيقة بلغت فيها إلى الغاية، حتى ألح عليّ القصاب والبقال والخباز وسائر المعاملين، ولم تبقَ لي حيلة فإني ليوماً على تلك الحالة وأنا مفكر في الحيلة إذ دخل عليّ الغلام، فقال: حاجي خراساني بالباب يستأذن. فقلت له: أذن له. فدخل الخراساني، فسلّم وقال: ألست أبا حسان؟ قلت: نعم. فما حاجتك؟ قال: أنا رجل غريب وأريد الحج ومعي عشرة آلاف درهم، واحتجت إلى أن تكون قبلك، إلى أن أقضي حجي وارجع. فقلت: هاتها. فأحضرها وخرج بعد أن وزنها وختمها. فلما خرج فككت الخاتم على المكان، ثم أحضرت المعاملين، فقضيت كل مَنْ كان له عليّ دين، واتسعت، وأنفقت وفاداً من هذا المال للخراساني إلى أن يجيء يكون قد أتى الله بفرج من عنده، فكنت يومي ذلك في سعة، وأنا لا أشك في خروج الخراساني، فلما أصبحت من غد ذلك اليوم دخل إليَّ الغلام. فقال الخراساني الحاجي بالباب يستأذن، فقلت: أذن له. فدخل فقال: إني كنت عازماً على ما أعلمتك. ثم ورد عليَّ الخبر بوفاة والدي وقد عزمت على الرجوع إلى بلدي، فتأمر لي بالمال الذي أعطيتك أمس. فورد عليّ أمر لم يرد عليّ مثله قط، وتحيرت، فلم أدرِ ما أجيبه، وفكرت فقلت: ماذا أقول للرجل. ثم قلت له: نعم، عافاك الله، منزلي هذا ليس بالحريز، ولمّا أخذت مالك وجهت به على مَنْ هو قبله، فتعود في غدٍ لتأخذه، فانصرف. فبقيت متحيراً، لا أدري ما أعمل، إن حجته قدمني واستحلفني، وكانت الفضيحة في الدنيا والآخرة، والهتك، وإن دافعته صاح وهتكني، وغلظ الأمر عليَّ جداً، وأدركني الليل، وفكرت في بكور الخراساني إليَّ فلم يأخذني النوم، ولا قدرت على الغمض، فقمت إلى الغلام فقلت: أسرج البغلة. فقال: يا مولاي، هذه العتمة بعد وما مضى من الليل شيء. قال: أين تمضي. فرجعت إلى فراشي، فإذا النوم ممتنع، فلم أزل أقوم إلى الغلام وهو يردني، حتى فعلت ثلاث مرات وأنا لا يأخذني القرار وطلع الفجر، وأسرج البغلة وركبت وأنا لا أدري أين أتوجه، وطرحت عنان البغلة، وأقبلت أفكر وهي تسير حتى بلغت الجسر، فعدلت إليه فتركتها، فعبرت ثم قلت: أين أسير؟ وإلى أين أمضي؟ ولكن إن رجعت وجدت الخراساني على بابي أدعها تمضي حيث شاءت. ومضت البغلة فلما عبرت الجسر أخذت به يمنة ناحية دار المأمون، فتركتها إلى أن قاربت باب

المأمون والدنيا بعد مظلمة، فإذا فارس قد تلقاني، فنظر في وجهي، ثم سار وتركني، ثم رجع إليّ فقال: ألست بأبي حسان الزيادي؟ قلت: بلى. قال: أجب الأمير الحسن بن سهل. فقلت بنفسي: وما يريد الحسن بن سهل مني، فسرت معه حتى صرنا إلى بابه، واستأذن لي عليه فدخلت. فقال أبا حسان: ما خبرك؟ وكيف حالك؟ ولِمَ انقطعت عنا؟ فقلت: لأسباب، وذهبت لأعتذر، فقال دع هذا عنك، أنت في لوثة أو في أمرٍ، فما هو؟ فإني رأيت البارحة في النوم تخليط كثير. فابتدأت، فشرحت له قصتي من أولها إلى أن لقيني صاحبه، ودخلت عليه فقال: لا يغمك الله يا أبا حسان قد فرج الله عنك، هذه بدرة للخراساني في مكان بدرته وبدرة أخرى لك تتسع بها وإذا نفدت أعلمنا. فرجعت من مكاني، فقضيت الخراساني واتسعت وفرّج الله والحمد لله. أخبرنا طلحة بن محمد ابن جعفر قال: ومات أبو حسان الزيادي في رجب سنة ٢٤٢ وله تسع وثمانون سنة وأشهر، ومات وهو والحسن بن الجعد في وقتٍ واحد، وأبو حسان على الشرقية، والحسن بن علي على مدينة المنصور.

وقد ذكره ياقوت في إرشاد الأريب فقال: الحسن بن عثمان بن حماد بن حسان بن عبد الرحمن بن يزيد أبو حسان الزيادي البغداد القاضي، من أعيان أصحاب الواقدي، وروى عن الهيثم، وكان أديباً فاضلاً، نسّابة، أخبارياً، جواداً، كريماً، سمحاً. مات سنة ٢٤٢ هـ أو سنة ٢٤٣هـ عن تسع وثمانين سنة. وكان الزيادي يصنف الكتب ويُصنف له. وكانت له خزانة كتب حسنة كثيرة. وله من الكتب على ما ذكر محمد بن إسحاق كتاب عروة بن الزبير كتاب طبقات الشعراء. كتاب الآباء والأمهات. وقال الحافظ أبو القاسم: سمع بدمشق الوليد بن مسلم، ثم روى قصة الخراساني، وذكر أن الذي دفع إليه الدراهم هو دينار بن عبد الله. وفي سنة ٢١٨هـ/٨٣٣م كتب المأمون من الثغر إلى إسحاق بن إبراهيم المصعبي والي بغداد في امتحان القضاة والشهود والفقهاء والمحدثين بالقرآن، فمن أقرّ أنه مخلوق خلي سبيله، ومن أبي عليه أعلمه به ليأمر فيه برأيه، فأحضر الزيادي مع مَنْ أحضر، فأدخلوا على إسحاق، فقرأ عليهم كتاب المأمون مرتين، حتى أفهموه، ثم كلم رجلاً منهم فيجيبه بما يغالط به أو يصرح، حتى قال لأبي حسان الزيادي ما عندك، وقرأ عليه كتاب المأمون، فأقر بما فيه، ثم قال: القرآن كلام الله، والله خالق كل شيء، وأمير المؤمنين إمامنا وبسببه سمعنا عامة العلم، وقد سمع ما لم نسمع، وعَلِم ما لم نعلم، وقد قلده الله أمرنا، فصار يقيم حجنا وصلاتنا، ونؤدي إليه زكاة أموالنا، ونجاهد معه، ونرى إمامته، فإن أمرنا ائتمرنا وإن نهانا انتهينا. قال: القرآن مخلوق.

فأعاد مقالته، قال إسحاق: فإن هذه مقالة أمير المؤمنين. قال: قد تكون مقالته ولا يأمر بها الناس. وإن أخبرتني أن أمير المؤمنين أمرك أن أقول. قلت: أمرتني به فإنك الثقة فيما أبلغتني عنه. قال: أمرني أن أبلغك شيئاً. قال أبو حسان: وما عندي إلا السمع والطاعة فأمرني أئتمر. قال: ما أمرني أن آمرك، وإنما أمرني أن أمتحنكم. والتفت إلى أحمد بن حنبل فسأله. قال الحافظ أبو القاسم: وليس كما يظنه الناس أن أبا حسان الزيادي من ولد زياد بن أبيه، وإنما تزوج أجداده أُم ولد الزياد، فقيل له الزيادي، قال ذلك أحمد بن أبي طاهر صاحب كتاب بغداد. انتهى.



❖ ❖ ❖

(٤٣)

جعفر بن محمد البرجمي

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو جعفر بن محمد بن عمار البرجمي من أهل الكوفة، ولي قضاء القضاة (بسر مَنْ رأى). وكان أيوب بن حسن بن موسى بن جعفر بن سليم عاملاً على الصلاة بالكوفة وأحداثها للمتوكل، وجعفر بن محمد بن عمار على قضائها، فكان ربما أمره بالصلاة بهم إذا اعتل، وكان كثير العلل من نقرس كان به، فكان جعفر يصلي بهم، ويدعو لأيوب على المنبر. فقال محمد بن نوفل التميمي:

فما عجب أن تطلع الشمس بكرة ... من الغرب إذ تعلو على ظهر منبرِ

ولولا أناة الله جلَّ ثناؤه ... لأصبحت الدنيا بخزي مدمرِ

إذا جعفر دام الفخار فقل له ... عليك ابن ذي موسى بموساك فافخر

فقد كان عمار إذا ما نسبته ... إلى جده الحجام لم يتكبر

ثم عزل جعفر بن محمد عن قضاء الكوفة، وحمل إلى (سر مَنْ رأى)، فولى قضاء القضاة، إلى أن مات (بسر مَنْ رأى). انتهى.

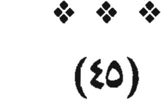
❖ ❖ ❖

(٤٤)

محمد بن أحمد بن أبي دؤاد

قاضي بغداد زمن المتوكل

ذكره الخطيب البغدادي فقال: محمد بن أحمد بن أبي دؤاد أبو الوليد الأيادي القاضي، وهو أخو حرين بن أحمد ولاّه أمير المؤمنين المتوكل على الله قضاء بغداد والأعمال، بعد أن فلج أبوه ومات في حياة أبيه، وكانت وفاته ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٣٩هـ/٨٥٣م . ذكر ذلك إسماعيل بن عليّ الخطبي، وكان المتوكل يوجب لأحمد بن أبي دؤاد، ويستحي أن ينكبه، وإن كان يكره مذهبه لما كان يقوم به من أمره أيام الواثق، وعقد الأمر له والقيام به من بين الناس، فلما فلج أحمد بن أبي دؤاد في جمادى الآخرة سنة ٢٣٣هـ أوّل ما ولّى المتوكل الخلافة ولّى المتوكل ابنه محمد بن أحمد أبا الوليد القضاء ومظالم العسكر مكان أبيه، ثم عزله عنها يوم الأربعاء لعشر بقين من صفر سنة ٢٤٠هـ، ووكل بضياعه وضياع أبيه، ثم صولح على ألف ألف دينار، وأشهد عليّ بن أبي دؤاد وابنه بشراء ضياعهم، وحدرهم إلى بغداد، وولى يحيى بن أكثم ما كان إلى ابن دؤاد. ومات أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد ببغداد في ذي القعدة سنة ٢٤٠هـ/٨٥٤م. ومات أبوه أحمد بعده بعشرين يوماً.



(٤٥)

حيّان بن بشر بن المخارق الأسدي

قاضي بغداد زمن المتوكل

ذكره الخطيب البغدادي فقال: حيّان بن بشر بن المخارق أبو بشر الأسدي، سمع هشيم بن بشر وأبا يوسف القاضي ويحيى بن آدم وأبا معاوية الضرير. روى عنه بشر بن موسى – وهو ابن أخته – وإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي. وكان قد ولي القضاء بأصبهان في أيام المأمون، ثم عاد إلى بغداد فأقام بها، إلى أن ولاّه المتوكل على الله قضاء الشرقية. وكان حيّان وأبوه أصبهانيين، وقد ولي قضاء بغداد وقضاء أصبهان أيضاً. وكان من جملة أصحاب الحديث. فروى يوماً أن عرفجة قطع أنفه يوم الكلاب، فأمر بحبسه، فدخل الناس إليه وقالوا: ما دهاك؟ قال: قطع أنف عرفجة في الجاهلية

وامتحنت أنا به في الإسلام. عن عليّ بن الحسين بن حبّان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده، سألت أبا زكريا عن حيّان بن بشر فقال: ليس لي به بأس، كان معنا في البيت بالري أربعة أشهر، ما رأيت منه إلا خيراً. قلت: إنهم يقولون أنه يقول بقول جهم. فقال: معاذ الله، هذا باطل وكذب، لو كان من هذا شيء، لم يخف علينا إلا أنه من أصحاب الرأي، رأي أبي حنيفة لا بأس به وادع ساكن. إن المتوكل أشخص يحيى بن أكثم من بغداد إلى (سر مَنْ رأى؟ بعد القبض على ابن أبي دؤاد فولاه قضاء القضاة في سنة ٢٣٧هـ سبع وثلاثين ومائتين، وعزل عبد السلام يعني الوابصي، وولى مكانه سوار بن عبد الله بن سوار العنبري، ويكنى أبا عبد الله، على الجانب الشرقي، قلد حيّان بن بشر أبا بشر الأسدي الشرقية، وخلع عليهما في يوم واحد، وكانا أعورين، فأنشدني عبيد الله بن محمد الكاتب لدعبل:

رأيت من الكبائر قاضيين	هما أحدوثة في الخافقين
قد اقتسما العمى نصفين قرما	كما اقتسما قضاء الجانبين
وتحسب منهما مَنْ هزّ رأساً	لينظر في مواريث ودين
كأنك قد جعلت عليه دنا	فتحت بزاله من فرد عين
هما فألا الزمان بهلك يحيى	إذا افتتح القضاء بأعورين

قال طلحة بن محمد بن جعفر: ذكر محمد بن جرير الطبري الأبيات ولم يذكر الثالث ولا الرابع. وقال: الشعر للمجاز والذي أنشدني قال لي لدعبل. توفي حيّان بن بشر بن المخارق سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين، وذكر ابن قانع بن حيّان بن بشر قاضي الشرقية مات سنة ٢٣٧هـ/ ٨٥١م.

❖ ❖ ❖

(٤٦)

محمد بن يزيد الكوفي

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سماعة أبو هشام الرفاعي الكوفي. ولي القضاء ببغداد بعد موت أبي حسان الزيادي.

وحدّث عن عبد الله بن إدريس، وحفص بن غياث، وابن فضيل وطبقتهم. وكان عالماً بالأحكام وحافظاً للقرآن. روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: استقضى أبو هشام الرفاعي يعني ببغداد في سنة اثنتين وأربعين ومائتين، وهو رجل من أهل القرآن والعلم والفقه والحديث، وله كتاب في القراءات، قرأ علينا ابن صاعدة أكثره وحدّث بحديث كثير. وعن أبي مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم، حدثني أبي قال: أبو هشام الرفاعي، كوفي، لا بأس به، وهو صاحب قرآن، وهو ثقة. وعن أحمد بن محمد بن بكر: مات الرفاعي القاضي سنة ٢٤٨ للهجرة ببغداد، وكان قاضياً عليها آخر يوم من شعبان سنة ٢٤٨هـ/٨٦٢م.



(٤٧)

إبراهيم بن محمد التيمي

قاضي بغداد زمن المتوكل

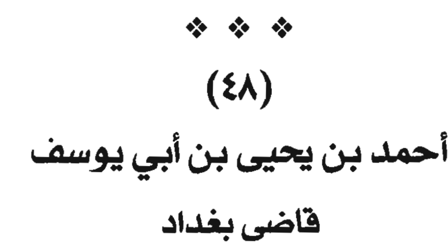
ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو إبراهيم بن محمد أبو إسحاق التيمي، قاضي البصرة. ورد بغداد لمّا شخصه المتوكل ليوليه القضاء. وحدث (بسر مَنْ رأى) عن سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما. وعن ابن عرفة قال: وأشخص إبراهيم بن محمد التيمي، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، فلما حضر دار المتوكل أمر بإدخال ابن أبي الشوارب، فلما دخل عليه قال: إني أريدك للقضاء. فقال: يا أمير المؤمنين، لا أصلح له. فقال: تأبون يا بني أمية إلاّ كبراً. فقال: والله يا أمير المؤمنين ما بي كبر، ولكني لا أصلح للحكم. فأمر بإخراجه، وكان هو وإبراهيم التيمي قد تعاقدا أن لا يتولى واحد منهما القضاء. فدعي بإبراهيم فقال له المتوكل: إني أريدك للقضاء؟ فقال: على شريطة يا أمير المؤمنين. فقال: وما هي؟ قال: أن تدعو لي دعوة. قال: دعوة الإمام العادل مستجابة. فولاّه وخرج على ابن أبي الشوارب في الخلع. وعن عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان قال: أمر المتوكل بمسألة أحمد بن حنبل عمَّن يتقلد للقضاء. فأجابه أحمد في ذلك عن العتابي قال: أنشدنا الجمّاز شعراً :

بنـــو تيـــم بنـــو تيـــم ... لهـــم شـــأن مـــن الـــشانِ

ففي السلم أبو بكر ... وفي الشرك ابن جدعانِ

وهذا اليوم قاضينا ... فهاتوا هل له ثانِ

وعن محمد بن خلف بن وكيع أن إبراهيم بن محمد التيمي ولي القضاء بالبصرة سنة ٢٣٩ للهجرة ٨٥٣م، ثم ولّي القضاء ببغداد، ثم عزل، فولّي قضاء البصرة مرة أخرى، قال: ومات في ذي الحجة سنة ٢٥٠ خمسين ومائتين للهجرة ٨٦٤م وهو على القضاء.



❖ ❖ ❖

(٤٨)

أحمد بن يحيى بن أبي يوسف

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن يحيى بن أبي يوسف بن إبراهيم القاضي، ولي القضاء بمدينة السلام بعد إبراهيم بن أبي العنبس الكوفي في سنة ٢٥٤ للهجرة ٨٦٨م. وكان متوسطاً في أمره شديد المحبة للدنيا. وكان صالح الفقه على مذهب أهل العراق، ثم عزل واستقضى ثانية وعزل، وولي الأهواز ثم وجه به إلى خراسان فمات بالري. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٤٩)

أحمد بن محمد بن سماعة

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن محمد بن سماعة القاضي، تفقه على أبيه، وتخرج به، ولاّه جعفر المتوكل قضاء مدينة المنصور في سنة ٢٤٣ للهجرة بعد وفاة الحسن بن علي بن الجعد. وكان الحسن يتولى القضاء بها، فلم يزل ابن سماعة قاضياً على مدينة المنصور وما يليها، إلى أن صرف بإبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس الزهري الكوفي. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: لمّا توفي الحسن بن علي الجعد استقضى على مدينة المنصور أحمد بن محمد بن سماعة. وهذا الرجل من أهل الدين والعلم، قريب الشبه بأبيه. عفيف في نفسه. وصرف عن مدينة المنصور سنة ٢٥٣ للهجرة ٨٦٧ م.

(٥٠)

القاسم بن منصور الجسمي

قاضي بغداد زمن المهتدي بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو القاسم بن منصور التميمي. ولي قضاء الجانب الشرقي من بغداد في أيام المهتدي بالله، ولم يحمل عنه من العلم إلا أخبار عن أبي محلم وغيره. وقال الحارث بن محمد: فلم يزل إسماعيل بن إسحاق على القضاء حتى ولي المهتدي الخلافة فعزله، وولى مكانه القاسم بن منصور التميمي، فلم يزل القاسم بن منصور على القضاء حتى قتل المهتدي، فرد إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد على القضاء بالجانب الشرقي. قلت: وكان قتل المهتدي بالله سنة ٢٥٦ للهجرة ٨٦٩م.



(٥١)

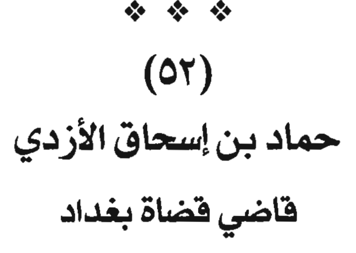
أحمد بن عمر الخصاف

قاضي قضاة بغداد زمن المهتدي بالله

ذكره صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنفية فقال: هو أحمد بن عمرو، وقيل عمر بن مهير، وقيل مهران الشيباني الإمام أبو بكر الخصاف. وذكره صاحب الهداية في الوديعة بلقبه الخصاف. روى عن أبيه. وحدث عن أبي عاصم النبيل وأبي داود الطيالسي وغيرهما. وذكره ابن النديم في فهرست العلماء، فقال: كان فاضلاً، فارضاً، حاسباً، عارفاً بمذهب أصحابه. وكان مقدماً عند المهتدي بالله، وصنّف للمهتدي كتاباً في الخراج، فلمّا قُتل المهتدي نهب الخصاب وذهب بعض كتبه، ومن جملتها كتاب علمه في المناسك لم يكن خرج للناس. وقال ابن النديم: وله من المصنفات كتاب الحيل في مجلدين، وكتاب الوصايا، كتاب الشروط الكبير، كتاب الشروط الصغير، كتاب الرضاع، كتاب المحاضر والسجلات، كتاب أدب القاضي، كتاب النفقات على الآداب، كتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض، كتاب أحكام الوقف، كتاب العصير وأحكامه، كتاب ذرع الكعبة

والمسجد الحرام والقبر. قال ابن النجار : وذكر بعض الأئمة أن الخصاف كان زاهداً ورعاً، يأكل من كسب يده. قال: سمعت أبا سهل محمد بن عمر يحكي عن بعض مشائخ بلخ قال: دخلت بغداد وإذا على الجسر رجل ينادي ثلاثة أيام يقول: ألا أن القاضي أحمد ابن عمر الخصاف استفتى في مسألة كذا فأجاب بكذا وهو خطأ، والجواب كذا وكذا، رحم الله مَنْ بلغها صاحبها، وساق بسنده أيضاً إلى أبي عمر وعبد الوهاب بن محمد بن مندة الأصبهاني. قال أحمد بن عمر وأبو بكر الخصاف صاحب الشروط حدث ومات ببغداد سنة ٢٦١ للهجرة ٨٧٤م رحمه الله تعالى. قال شمس الأئمة الحلواني: الخصاف رجل كبير في العلم، وهو مَنْ يصح الافتاء به. وذكره الشيخ قاسم بن قطلوبغا في كتاب تاج التراجم. وقال كان قاضي قضاة بغداد. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٥٢)

حماد بن إسحاق الأزدي

قاضي قضاة بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد ابن درهم أبو إسماعيل الأزدي أخو إسماعيل بن إسحاق وهو بصري. ولي القضاء ببغداد وحدث بها عن مسلم بن إبراهيم وعبد الله بن مسلمة القعبني وطبقتهما. وروى عنه إبراهيم بن حماد وكان ثقة. توفي حماد بالسوس سنة ٢٦٤ للهجرة ٨٧٧م. وكان فصيحاً حسن القيام بمذهب مالك، الاعتلال له كثير التصنيف لفنون من العلوم الإسلامية. وكان مولده في آخر سنة ١٩٩ للهجرة بالبصرة. وكان يقضي في جوانب بغداد في داره كثيراً. وكان قد أخذ عن أحمد بن المعدل، وقد بلغ السبعين.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم في وفيات سنة ٢٦٧ للهجرة فقال: حماد بن إسحاق ابن حماد بن زيد الأزدي. ولد سنة ١٩٩ للهجرة، وولي القضاء ببغداد، وروى عنه الحسين المحاملي، وكان ثقة، فصيحاً، يعرف مذهب مالك، كثير التصانيف في فنون. وتوفي بالسوس في هذه السنة. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٥٣)

علي بن محمد بن أبي الشوارب

قاضي بغداد زمن المعتز والمهتدي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب أبو الحسن الأموي البصري، قاضي (سر مَنْ رأى) وبغداد. سمع أبا الوليد الطيالسي وأبا عمر الحوضي وسهل بن بكّار وأبا سلمة النبوذكي وغيرهما وكان ثقة. روى عن أبي الوليد عن شعبة عن عمرو بن دينار، قال: سمعت بن عمر يحدّث عن النبي ﷺ قال: مَنْ لم يجد النعلين، فليلبس الخفين وليقطعهما عند الكعبين. هذا حديث غريب تفرد بروايته ابن أبي الشوارب. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: لمّا مات إسماعيل بن إسحاق، مكثت بغداد بغير قاضٍ ثلاثة أشهر وستة عشر يوماً فاستقضى يوم الخميس لعشر خلون من شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٣ للهجرة ٨٩٦م علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، كان يكنى بأبي الشوارب بن محمد بن عبد الله بن أبي عثمان بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس على قضاء المدينة، يعني مدينة المنصور، مضافاً إلى ما كان يتقلّد من القضاء (بسر مَنْ رأى) وأعمالها. وقيل: كان على قضاء القضاة (بسر مَنْ رأى) في أيام المعتز والمهتدي. فلما توفي الحسن، وجّه المعتمد بعبيد الله بن يحيى بن خاقان إلى علي بن محمد، فعزّاه بأخيه وهنأه بالقضاء، فامتنع من قبول ذلك، فلم يبرح الوزير عبيد الله بن يحيى من عنده حتى قبل، وتقلّد قضاء القضاة، ومكث يدعى بذلك حتى توفى. وعلي بن محمد القاضي، رجل صالح، صفيق الستر، عظيم الخطر، متوسط في العلم بمذهب أهل العراق، كثير الطلب للحديث، ثقة أمين، لا مطعن عليه في شيء، حسن التوقي في الحكم على طريقة الشيوخ المتقدمين، متواضع مع جلالته حمل الناس عنه حديثاً كثيراً. توفى القاضي علي بن محمد بمدينتنا في الجانب الغربي منها، ليلة السبت، وصلى عليه يوم السبت بين الظهر والعصر، لعشر خلون من شوال سنة ٢٨٣ للهجرة، تولى الصلاة عليه يوسف بن يعقوب. ثم حمل إلى (سر مَنْ رأى)، وهناك تربته.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم فيمن توفي سنة ٢٨٣هـ/٨٩٦م. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٥٤)

الحسن بن محمد القرشي

قاضي قضاة بغداد زمن المعتمد العباسي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسن بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي ثم الأموي. ولّي القضاء (بسر مَنْ رأى) في أيام جعفر المتوكل وبعده. وعن ابن عرفة قال: سنة ٢٠٤ أربع ومائتين للهجرة فيها، ولّي جعفر بن عبد الواحد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب قضاء القضاة، واستخلف على القضاء (بسر مَنْ رأى) الحسن بن محمد بن أبي الشوارب. وكان أفتى فقيه وقاضي. وكان من السخاء وإظهار المروءة والكرم على حالة لم يرَ عليها حاكم قط. ولم يزل في أهل هذا البيت إمارة وقيادة ورياسة منهم عتاب بن أسيد، ولاّه رسول الله ﷺ مكة وله سبع وعشرون سنة. ومنهم خالد بن أسيد وهو جد أبي الشوارب. قال ابن عرفة: وأخبرني مَنْ حضر محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وقد ورد عليه كتاب ابنه الحسن بولايته القضاء فكتب إليه: وصل إليّ كتابك بتوليك القضاء، وحاشا لوجهك الحسن يا حسن من النار. وكان المعتز يقول: ما رأيت أفضل من الحسن بن محمد بن أبي الشوارب، ولا أحسن وفاء، ما حدثني قط فكذبني، ولا ائتمنته قط على شيء من سر أو غيره فخانني فيه. وأني لأرى حسن بن محمد يستوحش من ذكره القبيح قال: ويحسن عليه الثناء. من محمد بن العباس قال: قرئ على ابن المنادي وأنا أسمع. قال: ودخل إلى مدينة السلام الحسن بن محمد بن أبي الشوارب، قاضي القضاة للمعتمد، فتوفى بمدينة السلام لثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة ٢٦١هـ/٨٧٤م، وصلى عليه في مدينة أبي جعفر، صلى عليه يوسف بن يعقوب. قلت: وبلغني أن مولده كان في سنة ٢٠٧هـ. وذكر محمد بن جرير الطبري في تاريخه أنه توفى بمكة بعد أن قضى حجه. انتهى.



(٥٥)

محمد بن محمد القاضي الجذوعي

قاضي بغداد زمن المعتمد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن محمد بن إسماعيل بن شداد أبو عبد الله الأنصاري القاضي المعروف بالجذوعي ، بصري، سكن بغداد ، وحدّث بها عن مسدد

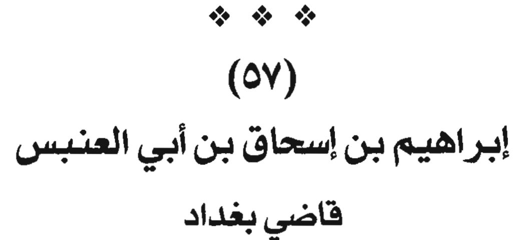
ابن مسرهد وعلي المديني، وكان ثقة، وأن القضاة والشهود بمدينة السلام أدخلوا على المعتمد على الله للشهادة عليه في دين كان قد اقترضه عند الإضافة بالإنفاق على صاحب الزنج، فلما مثلوا بين يديه، قرأ عليهم إسماعيل بن بلبل الكتاب ثم قال: إن أمير المؤمنين أطال الله بقاءه، يأمركم أن تشهدوا عليه في هذا الكتاب، فشهد الجذوعي القاضي ببغداد، فأخذه بيده، وتقدم إلى السرير فقال: يا أمير المؤمنين، أشهد عليك بما في هذا الكتاب. فقال: إشهد. فقال: إنه لا يجوز أن أشهد أو تقول نعم فأشهد عليك. قال: نعم. فشهد في الكتاب ثم خرج. فقال المعتمد: مَنْ هذا؟ فقيل: الجذوعي البصري. فقال: وما إليه. فقالوا: ليس إليه شيء. فقال: مثل هذا لا ينبغي أن يكون مصروفاً، فقلِّدوه واسطاً. فقلّده إسماعيل وانحدر. فاحتاج الموفق يوماً إلى مشاورة الحاكم فيما يشار في مثله، فقال: استدعوا القاضي فحضر، وكان قصيراً، له دبة طويلة، فدخل في بعض الممرات ومعه غلام له، فلقيه غلام كان للموفق، وكان شديد التقدم عنده، وكان مخموراً أو سكران، فصادفه في مكان خالٍ من الممر، فوضع يده في دبيبته حتى غاص رأسه فيها، وتركه ومضى. فجلس الجذوعي في مكانه، وأقبل غلامه حتى فتقها وأخرج رأسه منها، وثنى ردائه على رأسه، وعاد إلى داره وأحضر الشهود فأمرهم بتسليم الديوان ورسل الموفق يترددون. وقد سترت الحال عنه، حتى قال بعض الشهود لبعض الرسل الخبر، فعاد إلى الموفق فأخبره بذلك، فأحضر صاحب الشرطة وأمره بتجريد الغلام، وحمله إلى باب دار القاضي، وضربه هناك ألف سوط. وكان والد هذا الغلام من جلّة القواد، ومحله محل مَنْ لو همَّ بالعصيان لأطاعه أكثر الجيش، فلم يقل شيئاً، وترجل القواد وصاروا إليه وقالوا: أمرنا بأمرك. فقال: إن الأمير الموفق أشفق عليه مني. فمشى القواد بأسرهم مع الغلام إلى باب الجذوعي، فدخلوا إليه، وضرعوا له، فأدخل صاحب الشرطة والغلام، فقال: لا تضربه لا أقدم على خلاف الموفق. فقال: إني أركب إليه وأزيل ذلك عنه، فركب، فشفع له، وصفح عنه. وحدث إسماعيل بن علي الخطبي قال: مات أبو عبد الله محمد بن محمد الجذوعي القاضي في جمادى الآخرة سنة ٢٩١ للهجرة ٩٠٣م يوم السبت لتسع خلون من جمادى الآخرة ببغداد. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٥٦)
محمد بن حماد الأزدي
قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد ابن زيد بن درهم الأزدي القاضي: حدّث عن سليمان بن عبد العزيز بن عقدة عن عمر ابن جعفر المزني عن محمد بن حماد، بلغني عن محمد بن خلف وكيع، قال: استقضى محمد بن حماد بن إسحاق على البصرة قبل يوسف بن يعقوب القاضي والد أبي عمر. قال: وكان محمد شاباً، عفيفاً، سرياً، قد كتب علماً كثيراً وفهم، وضم إليه قضاء واسط وكور دجلة، وكان يلزم الموفق بالله حيث كان يستخلف على البصرة محمد بن أسيد رجلاً من أهل البصرة، ثم توفى محمد بن حماد سنة ٢٧٦ للهجرة ٨٨٩م وذكر أنه استقضي ببغداد أيضاً.

❖ ❖ ❖



(٥٧)
إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس
قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس أبو أسحق الزهري القاضي الكوفي. سمع جعفر بن عون العمري وإسحاق بن منصور السلولي. وروى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا. ولي قضاء مدينة المنصور بعد أحمد بن محمد بن سماعة، وكان ثقة خيراً فاضلاً ديناً صالحاً. وقال محمد بن خلف وكيع: كتبت عنه وهو على قضاء مدينة المنصور سنة ٢٥٣ للهجرة. وعن ابن عرفة قال سنة ٢٥٣هـ ثلاث وخمسين ومائتين فيها. ولّي ابن ابي العنبس قضاء مدينة السلام بعد ابن سماعة. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: صرف أحمد بن محمد بن سماعة، واستقضى مكانه إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبس، وذلك في ثلاث وخمسين ومائتين. وقد تقلّد قضاء الكوفة، وهذا رجل جليل القدر، صالح العلم، حسن الدين، ومن أصحاب الحديث، حمل الناس عنه حديثاً كثيراً، وكان سبب صرفه أن الموفق أراد منه أن يدفع إليه أموال الأيتام على سبيل القرض، فأبى أن يدفعها. وقال: لا والله ولا حبة منها. فصرفه عن الحكم

سنة أربع وخمسين ومائتين وردّ إلى قضاء الكوفة. عن أحمد بن محمود بن صبيح أنه قال: مات إبراهيم بن أبي العنبس قاضي الكوفة سنة ٢٧٧هـ وذلك يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ربيع الآخر، وبلغ من العمر ثلاثاً وتسعين سنة. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٥٨)

أحمد بن محمد أبو العباس البرتي

قاضي بغداد زمن المعتضد بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر أبو العباس البرتي القاضي، ولّي القضاء ببغداد بعد وفاة أبي هشام الرفاعي. وكان قد أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني صاحب محمد بن الحسن. وكتب الحديث، وصنف المسند، وحدّث عن مسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي وغيرهما. روى عنه عبد الله بن محمد البغوي وغيره. أخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر قال: مات أبو هشام سنة ٢٤٩ للهجرة، فاستقضى أحمد بن محمد بن عيسى البرتي، وكان رجلاً من خيار الناس المسلمين، ديّناً عفيفاً على مذهب أهل العراق. وكان من أصحاب يحيى بن أكثم. وكان قبل ذلك تقلّد واسطاً وقطعة من أعمال السواد. وروى كتب محمد بن الحسن وعن محمد بن يوسف القاضي قال: ركبت يوماً من الأيام مع إسماعيل بن اسحق القاضي إلى أحمد بن محمد بن عيسى البرتي وهو ملازم لبيته، فرأيته شيخاً مصفاراً، أثرُ العبادة عليه، ورأيت إسماعيل أعظمه إعظاماً شديداً، وسأل عن نفسه وأهله وعجائزه وجلسنا عنده ساعة، ثم انصرفنا فقال لي إسماعيل: يا بني تعرف هذا الشيخ؟ قلت: لا. قال: هذا البرتي القاضي لزم بيته واشتغل بالعبادة. هكذا تكون القضاة لا كما نحن. توفي البرتي القاضي أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر بالجانب الغربي من مدينتنا سنة ٢٨٠ ثمانين ومائتين ليلة السبت في ذي الحجة لتسع عشرة ليلة ببغداد ودفن فيها. وذكره صاحب الجواهر المضية فقال: ذكره الصيمري في طبقة الخصاف وأحمد بن عمران. قال: وكان إليه أحد الجانبين من بغداد والجانب الآخر إلى إسماعيل بن إسحاق ثم استعفى في أيام المعتضد، ورد عليهم العهد، ولزم بيته، واشتغل بالعبادة حتى مات، وقد سماه بالزينبي. انتهى. والبرتي بكسر الباء الموحدة وسكون الراء، وفي آخرها التاء المثناة من فوق نسبة إلى برت قرية بنواحي بغداد. انتهى.

(٥٩)
عبد الحميد بن عبد العزيز أبو خازم الحنفي
قاضي بغداد زمن المعتضد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد الحميد بن عبد العزيز أبو خازم القاضي الحنفي، أصله من البصرة، وسكن بغداد وحدث بها شيئاً يسيراً. روى عنه مكرم بن أحمد القاضي وغيره، وكان ثقة، وقد ولي القضاء بالشام والكوفة والكرخ. وحدث القاضي أبو خازم عن رجال ذكرهم وعن ابن عمر. قال: قال رسول الله ﷺ : شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له النار. أخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر قال: استقضى المعتضد بالله على الشرقية سنة ٢٨٣ للهجرة أبا خازم عبد الحميد بن عبد العزيز وكان رجلاً دينا ورعاً، عالماً بمذهب أهل العراق، والفرائض، والحساب، والذرع، والقسمة، حسن العلم بالجبر والمقابلة، وحساب الدور، وغامض الوصايا والمناسخات. قدوة في العلم بصناعة الحكم، ومباشرة الخصوم، وأحذق الناس بعمل المحاضر والسجلات والإقرارات. أخذ العلم عن هلال بن يحيى الرازي. وكان هذا أحد فقهاء الدنيا من أهل العراق، وأخذ عن بكر العمى ومحمود الأنصاري وغيرهما، حتى كان جماعة يفضلونه على هؤلاء، فأما عقله فلا نعلم أحداً رآه فقال أنه رأى أعقل منه. وعن أبي بريرة الحاسب قال: لا أعرف في الدنيا أحسب من أبي خازم، فكنا نتعمده قاضياً، ونتقدم إليه في الخصومات. فما مضت الأيام والليالي حتى صار قاضياً وصرنا زراعة. قال أبو الحسين: وقد بلغ من شدته في الحكم أن المعتضد وجّه إليه بطريف المخلدي فقال له: إن لي على الضبعي بيع كان للمعتضد ولغيره مال، قد بلغني أن غرمائه أثبتوا عندك، وقد قسطت لهم من ماله، فاجعلنا كأحدهم. فقال له أبو خازم: قل لأمير المؤمنين أطال الله بقاءه ذاكراً لما قال لي وقت ما قلدني، أنه قد أخرج الأمر من عنقه، وجعله في عنقي، ولا يجوز لي أن أحكم في مال رجل لمدعٍ إلا ببينه، فرجع إليه طريف فأخبره فقال: قل له فلان وفلان يشهدان، يعني لرجلين جليلين كانا في ذلك الوقت فقال: يشهدان عندي وأسأل عنهما، فإن زكيا قبلت شهادتهما، وإلا أمضيت ما قد ثبت عندي، فامتنع أولئك من الشهادة فزعاً، ولم يدفع إلى المعتضد شيئاً. عن وكيع القاضي قال: كنت أتقلد لأبي خازم وقوفاً في أيام المعتضد منها وقوف الحسن بن سهل، فلا أستكثر المعتضد من عمادة القصر المعروف بالحسني، أدخل إليه بعض وقوف الحسن بن سهل،

التي كانت في يدي ومجاورة للقصر، وبلغت السنة آخرها، وقد جبيت مالها إلا ما أخذه المعتضد، فجئت إلى أبي خازم فعرفته اجتماع مال السنة واستأذنته في قسمته في سبله، وعلى أهل الوقف، فقال لي: وهل جبيت ما على أمير المؤمنين قلت له: ومَنْ يجسر على مطالبة الخليفة فقال: والله لا قسمت الارتفاع أو تأخذ ما عليه والله لئن لم ترج العلة لا وليت له عملاً. ثم قال: أمض إليه الساعة وطالبه. فقلت: مَنْ يوصلني فعرفه ما قلت لك فجئت، فقلت لصافي ذلك، وكان آخر النهار، فلما مثّلت بين يدي الخليفة ظن أن أمراً عظيماً قد حدث، وقال: هيه، قل كأنه متشوّق. فقلت له: أني إلى لعبد الحميد قاضي أمير المؤمنين وقوف الحسن بن سهل، وفيها ما قد أدخله أمير المؤمنين إلى قصره، ولما جبيت مال هذه السنة امتنع من تفريقه إلى أن أجبي ما على أمير المؤمنين، وأنفذ في الساعة قاصداً بهذا السبب، وأمرني أن أقول: أني حضرت في مهم. قال فسكت ساعة مفكراً ثم قال: أصاب عبد الحميد، يا صافي هات الصندوق. قال: فأحضره صندوقاً لطيفاً. فقال: كم يجب لك. فقلت: الذي جبيت عام أول من ارتفاع هذه العقارات أربعمائة دينار. قال: كيف حِذقك بالنقد والوزن؟ قلت: أعرفهما. قال: هاتوا ميزاناً. فجاءوا بميزان حراني حسن عليه حلية، وأخرج من الصندوق دنانير عيناً، فوزن منها أربعمائة دينار، فوزنتها بالميزان وقبضتها، وانصرفت إلى أبي خازم فقال: أضفها إلى ما اجتمع من الوقف عندك، وفرقه في غدٍ في سبله، وللآخر ذلك. ففعلت ذلك، فكثر شكر الناس بأبي خازم بهذا السبب وإقدامه على الخليفة بمثل ذلك، وشكرهم للمعتضد في إنصافه. عن أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر قال: بلغني أن أبا خازم القاضي جلس في الشرقية وهو قاضيها للحكم، فارتفع إليه خصمان، فأخبر أحدهما بحضرته بما أوجب التأديب وأدب، فمات في الحال، فكتب إلى المعتضد من المجلس: اعلم يا أمير المؤمنين أطال الله بقاءه أن خصمين حضراني، فاجترأ أحدهما بما أوجب عليه معه الأدب عندي، فأمرت بتأديبه فأدب فمات. فإذا كان المراد به مصلحة المسلمين فمات في الأدب، فالدية واجبة في بيت المسلمين، فإن رأي أمير المؤمنين أطال الله بقاءه أن يأمر بحمل الدية إليك، وحمل إليه عشرة آلاف درهم، فأحضر ورثة المتوفى ودفعها إليهم. عن عكرمة بن بكر، وكان من فضلاء الرجال وعلمائهم، قال: كنت في مجلس أبي خازم القاضي، فتقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث، فادعى الشيخ عليه ألف دينار عيناً ديناً، فقال له: ما تقول؟ فقال الشيخ: ما تشاء. قال: حبسه. فقال للغلام: قد سمعت فهل لكم في أن تنقده البعض وتسأله انتظارك؟ فقال:

لا . فقال الشيخ: إن رأى القاضي أن يحبسه. قال: فتفرس أبو خازم فيهما ساعة ثم قال: تلازما إلى أن أنظر بينكما في مجلس آخر. قال: فقلت لأبي خازم وكانت بيننا أنسة: لِمَ أخر القاضي حبسه؟ فقال: ويحك إني أعرف في أكثر الأحوال في وجه الخصوم، وجه المُحِق من المبطل، وقد صارت لي بذلك دربة، لا تكاد تخطئ، وقد دفع لي أن سماحة هذا بالإقرار هي عن بلية وأمر يبعد عن الحق، وليس في تلازمهما بطلان حق، ولعل ينكشف لي من أمرهما ما أكون معه على وثيقة مما أحكم به بينهما. أما رأيت قلّة تعاصيهما في المناظرة، وقلة خلافهما، وسكون طباعهما مع عظم المال مما أحكم به، وما جرت عادة الأحداث بفرط التوديع، حتى يفرّ مثل هذا طوعاً حجلاً بمثل هذا المال. قال: فنحن كذلك نتحدث إذا استؤذن علي أبي خازم لبعض وجوه الكرخ من مياسير التجار، فأذن له، فدخل وسلّم وسبب لكلامه فاحسن، ثم قال: قد بليت بابن ابن لي حدث، يتفاين ويتلف كل ما يظفر به من مالي في القيان عند فلان المعين، فإذا منعته احتال بحيل تضطرني إلى التزام عزم له، وإن عددت ذلك طال، وأقربه أنه قد نصب المقين اليوم ليطالبه بألف دينار عيناً ديناً حالاً، وبلغني أنه تقدم إلى القاضي فيقر له بها، فيحبس، وأقع مع أمه فيما ينغص عيشي، إلى أن أزن ذلك عنه للمقين، فإذا قبضه المقين حاسبه به من الجذور. ولما سمعت بذلك بادرت إلى القاضي لأشرح له الأمر فيداويه بما يشكره الله له، فجئت فوجدتهما على الباب . قال: فحين سمع أبو خازم ذلك تبسم وقال لي: كيف رأيت؟ قال: فقلت لهذا ومثله فضل الله القاضي، وجعلت أدعو له، فقال: عليَّ بالغلام والشيخ. فدخلا، فأرهب أبو خازم الشيخ، ووعظ الغلام، قال: فأقرّ الشيخ بأن الصورة كما بلغ القاضي، وأنه لا شيء له عليه، وأخذ الرجل بيد ابنه وانصرفا. أنشدني أبو خازم القاضي:

أذل فأكرم به من مذل ... ومن شادن لدمي يستحل

إذا ما تعزَّز قابلته ... بذل وذلك جهد المقل

قال علي بن عمر: زادني فيه أحمد بن أبي طاهر الكسائي الفقير:

وأسلمت خدي له خاضعاً ... ولولا ملاحته لم أذل

مات أبو خازم القاضي واسمه عبد الحميد بن عبد العزيز في جمادى الأولى ٢٩٢هـ/٩٠٤م. وقد ذكره ابن قطلوبغا في تاج التراجم أيضاً.

(٦٠)
موسى بن إسحاق الخطمي
قاضي بغـداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو موسى بن إسحاق بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد أبو بكر الأنصاري الخطمي. سمع أباه وأحمد بن يونس اليربوعي وعلي بن الجعد الجوهري وأحمد بن حنبل وغيرهم من طبقتهم. وكان مولد موسى بن إسحاق بالكوفة سنة ٢١٠ للهجرة، وولي قضاء الري وقضاء الأهواز. وكان عفيفاً، ديناً، فاضلاً، فصيحاً، ثبتاً في الحديث، كثير السماع، محموداً. وكان إليه القضاء بكور الأهواز، وكان يظهر انتحال مذهب الشافعي. وكان لا يُرى مبتسماً قط. فقالت له امرأة: أيها القاضي، لا يحل لك أن تحكم بين الناس، فإن النبي ﷺ قال: لا يحل للقاضي أن يحكم بين الناس وهو غضبان. فتبسّم. وكان يقول: وفي سنة ٢٨٦ للهجرة في قضاء الري، حضرت امرأة، فادعى وليها على زوجها خمسمائة دينار مهراً، فأنكر. فقال القاضي: شهودك. قال: قد أحضرتهم. فاستدعى بعض الشهود أن ينظر إلى المرأة ليشير إليها في شهادته، فقام الشاهد وقال للمرأة: قومي. فقال الزوج: تفعلون ماذا؟ قال الوكيل: ينظرون إلى امرأتك وهي مسفرة لتصح عندهم معرفتها. فقال الزوج: وإني أشهد أيها القاضي أن لها عليّ هذا المهر الذي تدعيه، ولا تسفر وجهها. فردت المرأة وأخبرت بما كان من زوجها، فقالت المرأة: فإني أشهد أيها القاضي إني قد وهبت له هذا المهر وأبرأته منه في الدنيا والآخرة. فقال القاضي: يكتب هذا في مكارم الأخلاق. عن إسماعيل بن علي الخطبي قال: مات أبو بكر موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي بالأهواز وهو قاضٍ عليها، وكانت وفاته سنة ٢٩٧ للهجرة ومولده سنة ٢١٠ للهجرة، فكان له على ذلك ست وثمانون سنة. وكان أقرأ الناس للقرآن، وكان له ثماني عشرة سنة، في درب صالح على نهر موسى من الجانب الشرقي من مدينتنا وأنه استقضى وله ثمان وعشرون سنة، كتب الناس عنه فأكثروا، ومات على ستره. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٦١)

عبد الله بن علي بن أبي الشوارب

قاضي بغداد زمن المكتفي بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب أبو العباس الأموي، ولي القضاء بمدينة السلام. وكان من سروات الرجال. وله قدر وجلالة استقضاه المكتفي بالله على مدينة المنصور في جمادى الآخرة سنة ٢٩٢ هـ. فإن المقتدر نقله إلى القضاء بالجانب الشرقي، وتوفى بالسكتة سنة ٢٩٨ للهجرة. وقيل توفي يوم الثلاثاء لسبع بقين من رجب سنة ٣٠١ للهجرة، ودفن بالقرب من مقابر الشام ببغداد. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٦٢)

أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن عمرو بن سريج أبو العباس القاضي، إمام أصحاب الشافعي في وقته شرح المذهب ولخصه وعمل المسائل في الفروع، وصنّف الكتب في الرد على المخالفين من أهل الرأي وأصحاب الظاهر، وحدث شيئاً يسيراً عن الحسن بن محمد الزعفراني وعباس بن محمد الدوري وغيرهما. روى عنه سليمان بن أحمد الطبراني وأبو أحمد الغطريفي. عن أبي بكر الدارمي قال: تناظر ابن سريج وابن الأصبهاني في مسألة، فطال بينهما الكلام، واتسع فقال أحدهما لصاحبه: ترضى بأول مَنْ يطلع. قال: نعم. فإذا هم بابن الرومي قد أقبل فتحاكما إليه، فأنكر ساعة، ثم قال:

غموض الحق حيث تذب عنه ... يقلل ناصر الخصم المحقِ

تجل عن الدقيق فهوم قوم ... فتقضي للمجل على المدقِ

أنشدنا الحسن بن أبي طالب قال: أنشدني بعض أصحابنا لأبي العباس بن سريج القاضي :

ولـو كلمـا كلـب عـوى ملـت نحـوه　　أجاوبـــه إن الكـــلاب كثيـــرُ
ولكـن مبـالاتي بمَـنْ صـاح أو عـوى　　قليـــل لأنـــي بـــالكلام بـــصيرُ

وعن الحسين بن الفتح قال: كان ببغداد جمع للقضاة والمعدلين والفقهاء، فقاموا ليمضوا إلى موضع فاتفقوا على أن يتقدمهم أبو العباس بن سريج، ومنهم مَنْ هو في سن أبيه، فقال لهم: ما أتقدم إلا على شريطة إن تقدمت فمطرق، وإن تأخرت فمبذرق. قال شيخ من أهل العلم لأبي العباس بن سريج: ابشر أيها القاضي، فإن الله بعث عمر ابن عبد العزيز على رأس المائة، فأظهر كل سُنّة وأمات كل بدعة، ومنَّ الله على رأس المائتين بالشافعي، حتى أظهر السُنَّة، وأخفى البدعة، ومنَّ الله علينا على رأس الثلثمائة بك حتى قويت كل سُنَّة وضعفت كل بدعة، وقد قيل في ذلك شعراً:

أثنـان قـد مـضيا فبـورك فيهمـا　　عمـر الخليفـة ثم حلـف الـسؤددِ
الـشافعي الألمعـي المرتـضى　　خيـر البريـة وابـن عـم محمـدِ
أرجـو أبـا العبـاس أنـك ثالـث　　مـن بعـدهم سـقياً لتربـة أحمـدِ

عن الحسن الدار قطني قال: أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي الفقيه الشافعي، سمع الحسن بن محمد الزعفراني، وأحمد بن منصور الرمادي، والناس بعد، وجالس داود الأصبهاني وناظره، وكان يحضر مع ابنه محمد بن داود في مجالس النظر، فيناظره، ويستظهر عليه له مصنّفات في الفقه على مذهب الشافعي، وله ردود على المخالفين والمتكلمين، وله رد على عيسى بن ابن العراقي في الفقه. توفي سنة ٣٠٦ للهجرة. وذكر إسماعيل بن علي الخطبي: توفى أبو العباس أحمد بن عمر القاضي ببغداد لخمس بقين من جمادى الأولى سنة ٣٠٦ للهجرة ٩١٨ م.

قلت وبلغت سنه فيما بلغني سبعاً وخمسين سنة وستة أشهر، ودفن بحجرة في سويقة غالب. انتهى.



(٦٣)

بدر بن الهيثم أبو القاسم اللخمي

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو بدر بن الهيثم بن خلف بن خالد بن راشد بن الضحاك بن النعمان بن محرق بن النعمان بن المنذر أبو القاسم اللخمي القاضي الكوفي. نزل بغداد، وحدث بها عن أبي كريب محمد بن العلاء وغيره. روى عنه محمد ابن إسحاق القطيعي وغيره، وكان ثقة من المعمرين، وسمع الحديث بعد أن مضى له من عمره أربعون سنة، وقد بلغ من العمر مائة وست عشرة سنة، وكان نبيلاً، وقد أدرك أبا نعيم الفضل بن دكين، وما كتب عنه. قال: ودخل على الوزير علي بن عيسى، فرفعه وقال له: كم سن القاضي؟ فقال: ما أدري كم سني، ولكن كان قد ظهر بالكوفة أعجوبة، فركبت مع أبي سنة ٢١٥هـ وكان بين الركبتين مائة سنة: مات بدر بن الهيثم القاضي سنة ٣١٦ للهجرة. وقيل توفي لعشر خلون من شوال سنة ٣١٧هـ/٩٢٩م وحمل إلى الكوفة ودفن فيها. وذكره **ابن الجوزي** في **المنتظم** أنه توفي سنة ٣١٧هـ.



(٦٤)

أحمد بن إسحاق القاضي التنوخي

قاضي بغداد زمن المعتضد والمقتدر

ذكره **ابن الجوزي** في **المنتظم**، **والخطيب البغدادي**، **وياقوت في معجم الأدباء**، وفي **الجواهر المضية**، فقالوا: هو أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان أبو جعفر التنوخي أنباري الأصل. ولي قضاء مدينة المنصور عشرين سنة، وحدث حديثاً كثيراً، وسمع أباه إسحاق بن البهلول وغيره من طبقته، وكان ثقة، وكان من جملة الشيوخ الثقاة. وذكر في تسميته قضاة بغداد من أهل الأنبار عظيم القدر، واسع الأدب، تام المروءة، حسن الفصاحة، حسن المعرفة بمذهب أهل العراق، ولكنه غلب عليه الأدب، وكان لأبيه إسحاق مسند كبير حسن وحمل الناس عن جماعة من أهل هذا البيت منهم البهلول بن حسان، ثم ابنه إسحاق، ثم أولاد إسحاق. حدّث منهم بهلول بن إسحاق، وحدّث القاضي أحمد بن إسحاق وابنه محمد، وحدّث ابن أخي القاضي وداود الهيثم بن إسحاق، وكان

أسنَّ من عمه القاضي داود بن الهيثم، وكان من جملة الكتّاب. ولم يزل أحمد بن إسحاق البهلول على قضاء المدينة من سنة ٢٩٦ للهجرة إلى شهر ربيع الآخر ٣١٦هـ ثم صُرف. وكانت ولادته بالأنبار سنة ٢٣١هـ في المحرم ومات في شهر ربيع الآخر سنة ٣١٧هـ/٩٢٩م. وكان ثبتاً في الحديث، ثقة، مأموناً، جيد الضبط لما حدث به. وكان متفنناً في علوم شتى، منها الفقه على مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وربما خالفهم في مُسَيئلات صغيرة، وكان تام العلم باللغة، حسن القيام بالنحو على مذهب الكوفيين، وله فيها كتاب ألفه. وكان واسع الحفظ للشعر القديم والحديث والأخبار الطوال والسير والتفسير. وكان شاعراً كثير الشعر جيداً، حسن الخطابة والتفوه بالكلام، لَسِناً صالح الحفظ من الترسل في المكاتبة والبلاغة في المخاطبة. وكان ورعاً متخشناً في الكلام، وتقلد القضاء في الأنبار وهيت وطريق الفرات من قبل الموفق بالله الناصر لدين الله سنة ٢٧٦ للهجرة، ثم تقلده للناصر دفعة أخرى، ثم تقلده للمعتضد ، ثم تقلد بعض كور الجبل للمكتفي سنة ٢٩٢ للهجرة بعد فتنة ابن المعتز، ثم تولى القضاء بمدينة المنصور وطسوجي قطربل وسكر والأنبار وهيت وطريق الفرات، ثم أضاف له إلى ذلك بعد سنين القضاء بكور الأهواز مجموعة لمّا مات قاضيها محمد بن خلف المعروف بوكيع، فما زال على هذه الأعمال إلى أن صرف عنها في سنة ٣١٧ ثلاثمائة وسبع عشر. عن محمد بن يوسف القاضي قال: كنت أحضر دار المقتدر وأنا غلام حدث، فكنت أرى في بعض المواكب القاضي أبا جعفر يحضر بالسواد، فإذا رآه أبي عدل إلى موضعه فجلس عنده يتذاكران بالشعر والأدب والعلم، حتى يجتمع عليهما من الخدم عدد كثير، كما يجتمع على القصاص استحساناً لما يجري بينهما. عن أبي الحسين علي بن محمد بن أبي جعفر بن البهلول، قال: طلبت السيدة أم المقتدر من جدي كتاب وقف بضيعة كانت ابتاعتها. وكان كتاب الوقف مخزوناً في ديوان القضاء، وأرادت أخذه لتخرقه وتتملك الوقف، ولم يعلم الجد بذلك، فحمله إلى الدار وقال للقهرمانة: قد أحضرت الكتاب، فأي شيء ترسم؟ فقالوا: نريد أن يكون عندنا. فأحس بالأمر فقال لأم موسى القهرمانة: تقولين لأم المقتدر السيدة اتقي الله، هذا والله ما لا طريق إليه أبداً، أنا خازن المسلمين على ديوان الحكم، فإن مكنتموني من خزنه كما يجب وإلا فاصرفوني وتسلموا الديوان دفعة واحدة، فاعملوا فيه ما شئتم، وأما أن يفعل شيء من هذا على يدي فوالله لا كان ذلك أبداً ولو عرضت علي السيف. ونهض والكتاب معه، وجاء إلى طيارة وهو لا يشك في الصرف، فصعد إلى ابن الفرات وحدثه بالحديث، فقال له: ألا دافعت عن الجواب

وعرفتني حتى أكتب وأملي في ذلك، والآن أنت مصروف، فلا حيلة لي مع السيدة. قال: وأدت القهرمانة الرسالة إلى السيدة، فشكت إلى المقتدر، فلما كان يوم الموكب خاطبه المقتدر شفاهاً في ذلك فكشف له الصورة وقال مثل ذلك القول والاستعفاء، فقال له المقتدر: مثلك يا أحمد مَنْ قلد القضاء، أقم على ما أنت عليه، بارك الله فيك، ولا تخف أن ينثلم محلك عندنا. قال: فلما عاودت السيدة قال لها المقتدر: الأحكام ما لا طريق إلى اللعب به، وابن البهلول مأمون علينا، محب لدولتنا، ولو كان هذا شيء يجوز لما منعك إياه. فقالت السيدة: كأن هذا لا يجوز. فقال لها: لا هذه حيلة من أرباب الوقف على بيعه، وأعلمها كاتبها ابن عبد الحميد شرح الأمر، وأن الشراء لا يصح بتخريق كتاب الوقف. وأن هذا لا يحل، فارتجعت المال، وفسخت الشراء، وعادت تشكر جدي، وانقلب ذلك أمراً جميلاً عندهم. فقال جدي بعد ذلك: مَنْ قدّم أمر الله على أمر المخلوقين كفاه الله شره. توفى أبو جعفر ابن البهلول في ربيع من سنة ٣١٨ هـ/ ٩٣٠ م.



(٦٥)

محمد بن يوسف أبو عمرو

القاضي ببغداد زمن المقتدر

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو عمرو القاضي الأزدي، مولى آل جرير بن حازم، سمع محمد ابن الوليد اليسري وغيره وطبقتهم. وكان ثقة فاضلاً. روى عنه أبو بكر الأبهري الفقيه وغيره، وكان مولد القاضي مجمد بن بيوسف بالبصرة لتسع خلون من رجب سنة ٢٤٣ هـ، وفي سنة ٢٨٤هـ/٨٩٧م ولي قضاء مدينة المنصورة والأعمال المتصلة بها، والقضاء بين أهل بزرج سابور والمراذانين وسكرود وقطربل، وجلس في المجلس الجامع بالمدينة. وأبو عمرو محمد بن يوسف في الحكام لا نظير له عقلاً، وحلماً، وذكاءً، وتمكناً، واستيفاءً للمعاني الكثيرة باللفظ اليسير مع معرفته بأقدار الناس ومواضعهم، وحسن التأني في الأحكام، والحفظ لما يجري على يده، ثم استخلف لأبيه يوسف على القضاء بالجانب الشرقي، فكان يحكم بين أهله بمدينة المنصور رياسة، وبين أهل الجانب الشرقي خلافة إلى سنة ٢٩٧هـ، ثم صرف ووالده يوسف عن جميع ما كان إليهما، وتوفى والده سنة ٢٩٧ هـ، وما زال أبو عمر ملازماً لمنزله إلى سنة ٣٠١ هـ، فإن أبا الحسن علي بن عيسى تقلد الوزارة فأشار على المقتدر به، فرضي عنه، وقلّده الجانب

الشرقي والشرقية، وعدة نواحٍ من السواد والحرمين واليمن وغير ذلك. وقلده القضاء سنة ٣١٧ هـ، وحمل الناس عنه علماً واسعاً من الحديث، وكتب الفقه التي صنفها إسماعيل يعني إسحاق، وقطعة من التفسير، وعمل مسنداً كبيراً قرأ أكثره على الناس، ولم يرَ الناس ببغداد أحسن من مجلسه للحديث. وعن يمينه أبو القاسم بن منيع، وهو قريب من أبيه في الحسن والإسناد، وابن صاعد على يساره. وأبو بكر النيسابوري بين يديه، وسائر الحفّاظ حول سريره، وتوفى في شهر رمضان سنة ٣٢٩ هـ. عن أبي إسحاق إبراهيم بن جابر الفقيه الذي تقلّد بعد ذلك القضاء، لمّا ولي أبو عمرو محمد بن يوسف القضاء، طمعنا في أن نتبعه بالخطأ لما كنا نعلم من قلة فقهه، فكنا نستفتى فنقول: امضوا إلى القاضي ثم تجنبنا الفتاوى في تلك القصص فنخاف أن نخرج إن لم نفت فنفتي الفتاوى إليه فيحكم بما يفتى به الفقهاء فاعثرنا عليه بخطأه. حدثنا القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد الأسدي قال: قال لي أبي دخلت يوماً على القاضي أبو محمد ابن يوسف وبين يديه ابن ابنه أبو نصر وقد ترعرع فقال لي يا أبا بكر شعراً:

إذا الرجال ولدت أولادها ... واضطربت من كبر أعضادها

وجعلت أعلالها تعدادها ... فهي زروع قد دنى حصادها

فقلت يبقي الله القاضي. توفي أبو عمر القاضي يوم الأربعاء لخمس بقين أو لسبع بقين من شهر رمضان سنة ٣٢٠ للهجرة ودفن في داره ببغداد.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم بما نصه: قلده المقتدر قضاء القضاة سنة ٣١٧ هـ وتوفى في سنة ٣٢٠ هـ/٩٣٢م وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بداره رحمه الله.



(٦٦)

الحسن بن عبد الله أبو محمد الأموي

قاضي بغداد في زمن المقتدر

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب أبو محمد الأموي. ولي قضاء مدينة المنصور بعد عزل أبي الحسين بن الأشناني عنها، وكانت ولاية ابن الأشناني لها ثلاثة أيام فحسب. وبعد الثلاثة أيام التي تقلّد فيها ابن الأشناني مدينة المنصور استقضى المقتدر على مدينة المنصور أبا محمد الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب

في يوم الاثنين لست بقين من شهر ربيع الآخر سنة ٣١٦ للهجرة ٩٢٨م، وهذا رجل حسن السيرة، جميل الطريقة، قريب الشبه من أبيه وجده على طريقتهم في باب الحكم والسداد. ولم يزل والياً على المدينة إلى يوم النصف من شهر رمضان سنة ٣٢٠ للهجرة، ثم صرفه المقتدر، ومات يوم عاشوراء من سنة ٣٢٥ للهجرة ٩٣٦م.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم ناقلاً ترجمته من الخطيب البغدادي، ولم يزد شيئاً.



(٦٧)

عمر بن أبي عمر أبو الحسين الأزدي

قاضي بغداد زمن المقتدر

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عمر بن أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو الحسين الأزدي. ولي القضاء بمدينة السلام في حياة أبيه نيابة عنه، ثم مات أبوه فأقر على القضاء إلى آخر عمره. وكانت المدة من ابتداء خلافته لأبيه إلى يوم توفي سبع عشرة سنة وعشرين يوماً. وعن طلحة بن أبي جعفر قال: واستقضى المقتدر بالله في يوم النصف من سنة ٣١٠هـ/٩٢٢م أبي الحسين عمر بن أبي عمر، وكان قبل هذا يخلف أباه على القضاء بالجانب الشرقي والشرقية وسائر ما كان إلى قاضي القضاة أبي عمر، وذلك أنه استخلفه وله عشرون سنة، ثم استقضى بعد استخلاف أبيه أبي عمر، وهذا رجل يستغني باشتهار فضله عن الأطناب في وصفه لأنا وجدنا البلغاء قد وصفوه وقصروا، والشعراء قد مدحوه، فأكثروا، وكل يطلبون أمره فيعجزون، إذ كان الله جعله نسيجاً وحده، ومفرداً في عصره ووقته، حفظ القرآن والعلم بالحلال والحرام، والفرائض، والكتاب، والحساب، والعلم باللغة والنحو والشعر، والأحاديث، والأخبار، والنسب، وأكثر ما يتعاطاه الناس من العلوم، وأعطاه من شرف الأخلاق وكرم الأعراق، والمجد المؤثل، والرأي المحصل، والفضل، والنجابة، والفهم، والإصابة، والقريحة الصافية، والمعرفة الثاقبة، والتفرّد بكل فضل وفضيلة، والسمو إلى كل درجة رفيعة نبيلة من محمود الخصال والفضل والكلام ما يطول شرحه. وكان فقيهاً على مذهب مالك وأهل المدينة، مع معرفته بكثير من الاختلاف في الفقه. وكان صنّف مسنداً ورأيت بعضه، وكان في نهاية الحسن، وكان يذاكر به، وكان يحفظ عن جده يوسف أحاديث. ولم يزل على قضاء القضاة إلى يوم توفى رحمه الله. عن محمد بن

عبد الله النصيبي أن جعفر بن ورقاء حدثهم قال: عدت من الحج أنا وأخي، فتأخر عن تهنئتنا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف وابنه أبا الحسين عمر، فكتبت إليهما:

أأستجفى أبا عمر وأشكو ... أو أستجفى فتاه أبا الحسين

بأيّ قضية وبأي حكم ... ألحا في قطيعة واصلين

فما جاءا وما بعثا بعذرٍ ... ولا كانا لحقي موجبين

فإن نمسك ولا نعتب تمادى ... جفاؤهما لأخلص مخلصين

فإن نعتب فحق غير أنّا ... نجل عن العتاب القاضيين

فوصلت هذه الأبيات إلى أبي عمر وهو على شغل، فأنفذها إلى أبي الحسين وأمره بالجواب عنها، فكتب إليَّ:

تجن واظلم فلست منتقلاً ... عن خالص الود إليها الظالم

ظننت بي جفوة عتبت لها ... فخلت أني لحبكم صارم

حكمت بالظن والشكوك ولا ... يحكم بالظن والهوى حاكم

تركت حق الوداع مطرحاً ... وجئت تبغي زيارة القادم

أمران لم يذهبا على فطن ... وأنت بالحكم فيهما عالم

وكان هذا مقال ذي ثقة ... وقلبه من جفائه سالم

وكان أبو عمر يقول: ما زلت مروعاً عن مسألة تجيئني من السلطان حتى نشأ أبو الحسين. وكتب علي بن عيسى إلى بعض إخوانه في بعض نكباته:

إن آن نلتقي دريناً ... من منّ من أهلنا علينا

قال فوجه إليه أبو الحسين بن أبي عمر بمال ورفعت وكتب إليه:

وترك مواساتي أخلاي في الندى ... تنال يدي ظلم لهم وعقوق

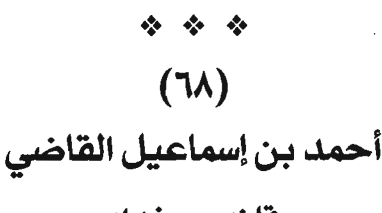
وأني لأستحي من الله أن أرى ... بعين اتساع والصديق مضيق

حدثنا أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد قال: دخلت على أبي الحسين بن أبي عمر القاضي، معزياً له عن أبيه، فلما وقع طرفي عليه قلت:

وما مات مَنْ تبقى له بعد موته ... ولا غاب مَنْ أمسى له منك شاهد

قال فكتبه في الوقت ولم يشغله الحال. توفي قاضي القضاة يعني أبا الحسين عمر ابن يوسف يوم الخميس لثلاث عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة ٣٢٨هـ/٩٣٩م، وصلى عليه ابنه أبو نصر، ودفن جنب أبي عمر محمد بن يوسف في دار إلى جنب داره. وذكره ابن الجوزي في المنتظم فيمَنْ توفى من الرجال سنة ٣٢٣هـ/٩٣٤م. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٦٨)

أحمد بن إسماعيل القاضي

قاضي ببغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن إسماعيل القاضي ببغداد، ولي المظالم بهراة، وحدث بها عن علي بن عاصم. روى عنه أبو معشر الفضل بن العباس الهروي، وعن علي بن عاصم عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : مَنْ عزى مصاباً فله مثل أجره. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٦٩)

الحسين بن إسماعيل المحاملي

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسين بن إسماعيل بن سعيد بن أبان أبو عبد الله الضبي المحاملي، سمع أبا يوسف بن موسى القطان، وأبا هشام الرفاعي وغيرهما من طبقتهما. وروى عنه دعلج بن أحمد ومحمد بن عمر الحبابي، وكان فاضلاً، صادقاً، ديناً، وأول سماعه الحديث في سنة ٢٢٠ للهجرة، وله عشر سنين، وشهد عند القضاة وله عشرون سنة. وولي قضاء الكوفة ستين سنة. ومات سنة ٣٣٠ للهجرة ٩٤١م.

حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي قال: كنت عند أبي الحسن بن عبدون وهو يكتب لبدر، وعنده جمع فيهم أبو بكر الداودي، وأحمد بن خالد الماوراني، فذكر قصة مناظرته مع الداودي في التفضيل إلى أن قال. فقال الداودي: والله ما نقدر نذكر

مقامات علي مع هذه العامة، قلت: أنا والله أعرفها، مقامه ببدر، وأُحد، والخندق، ويوم حنين، ويوم خيبر. قال: فإن عرفتها ينفعني أن تقدمه على أبي بكر وعمر. قلت: قد عرفتها، ومنه قدمت أبا بكر وعمر عليه. قال: من أين قلت أبو بكر كان مع النبي ﷺ على العريش يوم بدر، مقامه مقام الرئيس، والرئيس ينهزم به الجيش، وعلي مقامه مقام مبارز، والمبارز لا ينهزم به الجيش. وجعل يذكر فضائله، وذكر فضائل أبي بكر. قلت: كم تكثر هذه الفضائل لهما حق، ولكن الذين أخذنا عنهم القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ قدموا أبا بكر فقدمناه لتقديمهم، فالتفت أحمد بن خالد وقال: ما أدري لِمَ فعلوا هذا؟ فقلت: إن لم تدرِ فأنا أدري. قال: لِمَ فعلوا؟ فقلت: إن السؤدد والرياسة في الجاهلية كانت لا تعدوا منزلتين. إمّا رجل كانت له عشيرة تحميه. وإمّا رجل كان له مال يفضل به، ثم جاء الإسلام، فجاء باب الدين، فإن النبي ﷺ قال: ما نفعني مال قط ما نفعني إلا أبي بكر. ولم تكن يتم لها مع عبد مناف ومخزوم تلك الحال، وإذا بطل اليسار الذي به كان رئيس أهل الجاهلية لم يبق إلاّ باب الدين، فقدموه له، فأفحم ابن خالد. انتهى.

عن عبد الله بن عبد الله الكاتب قال: أملى علينا أبو عبد الله المحاملي في يوم الأحد الاثنى عشر خلون من شهر ربيع الآخر سنة ٣٣٠ هـ ، وهو آخر مجلس أملاه، ومرض أبو عبد الله بعد أن حدّث بهذا اليوم أحد عشر يوماً. وتوفى يوم الأربعاء قبل المغرب، ودفناه يوم الخميس وقت العصر لثمانٍ بقين من شهر ربيع الآخر سنة ٣٣٠ هـ/٩٤١م. وقد ذكره ابن الجوزي في المنتظم ناقلاً ترجمته من الخطيب البغدادي.



(٧٠)

عمر بن الحسن الأشناني الشيباني

قاضي بغداد زمن المقتدر بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عمر بن الحسن بن علي بن مالك بن أشرس بن عبد الله بن منجاب أبو الحسين الشيباني المعروف بابن الأشناني، حدث عن أبيه وعن محمد بن عيسى بن حبان المدائني وغيره. روى عنه أبو العباس ابن عقدة وغيره. وكان يتولى القضاء بنواحي الشام، ووليه ببغداد ثلاثة أيام فحسب، ثم عزل. وقيل أن مولده كان ببغداد في سنة تسع وخمسين أو في ستين ومائتين، وحدث القاضي الأشناني في

منزله في رجب سنة ٣٣٩هـ بالسند المسلسل عن همام عن حذيفة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: لا يدخل الجنة قتَّات. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: صرف المقتدر بالله أبا جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول يوم الخميس لعشر بقين من شهر ربيع الآخر سنة ٣١٦ عن القضاء بمدينة المنصور، واستقضى في هذا اليوم أبا الحسين عمر بن الحسن ابن علي بن مالك بن أشرس بن عبد الله بن منجاب الشيباني المعروف بابن الأشناني وخلع عليه. ثم جلس يوم السبت لثمان بقين من هذا الشهر للحكم وصرف من غدٍ في يوم الأحد لسبع بقين منه، فكانت ولايته ثلاثة أيام. وهذا رجل من جلّة الناس. ومن أصحاب الحديث الموجودين وأحد الحفّاظ له، وحسن المذاكرة بالأخبار. وكان قبل هذا يتولى القضاء بنواحي الشام ويستخلف الكفاة، ولم يخرج عن الحضرة، وتقلد الحسبة ببغداد. وقد حدث حديثاً كثيراً، وحمل الناس عنه قديماً، وقد سئل الدار قطني عن القاضي الأشناني فقال: صدوق. مات القاضي في سنة ٣٣٩ للهجرة ٩٥٠م يوم الخميس لإحدى عشر بقيت من ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وثلثمائة للهجرة.



(٧١)

علي بن محمد التنوخي

قاضي بغداد زمن الراضي العباسي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو علي بن محمد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول ابن حسان أبو الحسن التنوخي القاضي. ولد ببغداد في شوال سنة ٣٠١ للهجرة، وتوفى بها في شهر ربيع الأول سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م. وكان حافظاً للقرآن، وتفقه على مذهب أبي حنيفة، وتقلّد القضاء بالأنبار وهيت من قبل أبيه في سنة ٣٢٠ هـ، ثم ولّي من قبل الراضي بالله سنة ٣٢٧هـ القضاء بطريق خراسان، ثم صرف بعد مدة ولم ينفذ شيئاً، إلا أن قلّده أبو السائب عتبة بن عبيد الله في سنة ٣٤١هـ وهو يومئذٍ قاضٍ بالأنبار وهيت، وأضاف له إليهما بعد مدة الكوفة، ثم أقره على ذلك أبو العباس بن أبي الشوارب، لما ولّي قضاء القضاة مدة وصرفه بعد. ثم لما ولّي أبو بشر عمر بن أكثم قضاء القضاة، قلّده عسكر مكرم وايذج ورامهرمز مدة ثم صرفه.

❖ ❖ ❖

(٧٢)
يوسف بن عمر الأزدي
قاضي بغداد زمن الراضي العباسي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو يوسف بن عمر بن أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن نصر الأزدي. ولي القضاء بمدينة السلام في حياة أبيه وبعد وفاته. أخبرنا التنوخي، أخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر قال: لما كان في المحرم سنة ٣٢٧هـ خرج الراضي إلى الموصل، وأخرج معه قاضي القضاة وأبا الحسين، يعني عمر بن محمد بن يوسف، وأمره أن يستخلف على مدينة السلام بأسرها أبا نصر بن يوسف بن عمر، لمّا علم أنه لا أحد بعد أبيه يجاريه، ولا إنسان يساويه، فجلس في يوم الثلاثاء لخمس بقين من المحرم سنة ٣٢٧ هـ في جامع الرصافة، وقرأ عهده وحكم فتبين للناس من أمره ما بهر عقولهم، ومضى في الحكم على سبيل معروفة ولسلفيه، وما زال أبو نصر يخلّف أباه على القضاء بالحضرة من الوقت الذي ذكرنا إلى أن توفي قاضي القضاة في يوم الخميس لثلاث عشرة ليلة بقين من شعبان سنة ٣٢٨هـ/٩٣٩م، وصلى عليه ابنه أبو نصر، ودفن إلى جنب أبي عمر محمد بن يوسف في دار إلى جنب داره، فلما كان في يوم الخميس لخمس بقين من شعبان، خلع الراضي على أبي نصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف وقلّده قضاء الحضرة بأسرها الجانب المشرقي والمغربي المدينة والكرخ، وقطعة من أعمال السواد، وخلع عليه وعلى أخيه أبي محمد الحسين بن عمر بقضاء أكثر السواد والبصرة وواسط. قال طلحة: وما زال أبو نصر منذ نشأ فتىً نبيلاً، فطنا، جميلاً، عفيفا، متوسطاً في عمله بالفقه، حاذقاً بصناعة القضاء، بارعاً في الأدب والكتابة، حسن الفصاحة، واسع العلم باللغة والشعر، تام الهيبة، اقتدر على أمره بالنزاهة والتصرف والعفة، حتى وصفه الناس من ذلك بما لم يصفوا به أباه وجده، مع حداثة سنه، وقرب ميلاده من رياسته، ولا نعلم قاضياً تقلّد هذا البلد أعرق في القضاء منه ومن أخيه الحسين، لأنه يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب. وكل هؤلاء تقلدوا الحضرة غير يعقوب فإنه كان قاضياً على مدينة الرسول ﷺ ، ثم تقلد فارس ومات بها، وما زال أبو نصر والياً على بغداد بأسرها إلى صفر سنة ٣٢٩ للهجرة، فإن الراضي صرفه عن مدينة المنصور بأخيه الحسين، وأقره على الجانب الشرقي والكرخ. ومات الراضي في

هذه السنة. قلت: وصُرف أبو نصر بعد وفاة الراضي عن عمله على القضاء ببغداد، وولى ذلك محمد بن عيسى المعروف بابن أبي موسى الضرير. حدثني التنوخي قال: أنشدنا أبو الحسن أحمد بن علي البتي قال: أنشدنا أبو نصر يوسف بن عمر بن محمد القاضي لنفسه:

يـــا محنـــة الله كفـــي ... إن لـــم تكفـــي فعفـــي

مـــا آن أن ترحمينـــا ... مـــن طـــول هـــذا التـــشفي

ذهبـــت أطلـــب بختـــي ... فقيـــل لـــي قـــد توفـــي

ثـــور ينـــال الثريـــا ... وعـــالم متخفـــي

الحمـــد لله شـــكراً ... علـــى نقـــاوة حرفـــي

مات القاضي أبو نصر يوسف بن عمر بن محمد يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٣٥٦هـ/٩٦٦م وكان مولده سنة ٣٠٥هـ/٩٠٧م.

❖ ❖ ❖

(٧٣)

عبيد الله بن أحمد بن معروف

قاضي بغـــداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبيد الله بن أحمد بن معروف أبو محمد، ولي قضاء القضاة ببغداد بعد أبي بشر بن عمر بن أكثم. وحدّث عن يحيى بن صاعد وغيره من طبقته، وكان عبيد الله ثقة. ولد في سنة ٣٠٦ للهجرة ٩٠٨م، وكان من أجلاء الرجال والبّآء الناس، مع تجربة، وحنكة، ومعرفة، وفطنة، وبصيرة ثاقبة، وعزيمة ناصبة، ضارباً في الأدب بسهم وطلاقة في مجلسه، وبلاغة في خطابه، وعفة عن الأموال، ونهوضاً بأعباء الأحكام، وهيبة في قلوب الرجال. سمعت القاضي أبا القاسم التنوخي يقول: كان الصاحب أبو القاسم بن عباد يقول: كنت أشتهي أن أدخل بغداد، فأشاهد جرأة محمد ابن عمر العلوي، وتنسك أبي أحمد الموسوي، وظرف أبي محمد بن معروف. وقال لي التنوخي: بلغني أن أبا محمد بن معروف جلس يوماً للحكم في جامع الرصافة، فاستدعى أصحاب القصص إليه، فتتبعها، ووقع على أكثرها، ثم نظر في بعضها، فإذا

فيها ذكر له بالقبيح، وموافقته على وضاعته وسقوط أصله، ثم تنبيهه وتذكيره لأحوال غير جميلة، وتعديد ذلك عليه، فقلب الرقعة وكتب على ظهرها:

العالم العاقل ابن نفسه ... أغناه جنس علمه عن جنسه

كن ابن مَنْ شئت وكن كيساً ... فإنما المرء بفضل كيسه

كم بين مَنْ تكرمه لغيره ... وبين مَنْ تكرمه لنفسه

من إنما حياته لغيره ... فيومه أولى به من أمسه

وأنشد قاضي القضاة أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف لنفسه ببغداد مضمناً البيت الأخير:

اشتاقكم اشتياق الأرض وابلها ... والأم واحدها والغائب الوطنا

أبيت أطلب أبيات السلو فما ... ظفرت إلا ببيت شفى وغنى

أستودع الله قوماً ما ذكرتهم ... إلا تحدّر من عيني ما خزنا

أنشدني علي بن أبي عليّ قال: أنشدني أبي: أنشدني قاضي القضاة أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف لنفسه:

يا بؤس للإنسان في الد ... نيا وإن نال الأمل

يعيش مكتوم العلل ... فيها ومكتوم الأجل

بينا يرى في صحة ... مغتبطاً قبل اعتلل

وبينما يوجد فيـ ... ـها ثاوياً قبل انتقل

فأوفر الحظ لَمَنْ ... يتبعه حسن العمل

قلت وقد أنشدني الصوري الأبيات التي قد ضمن ابن معروف منها شعره البيت الآخر وهي:

يا صاحبي سلِ الأطلال والدمنا ... متى يعود إلى عسفان مَنْ خلعنا

إن الليالي التي كنا نُسرُّ بها ... أبداً تذكرها في مهجتي حزنا

كان الزمان بنا غراً فما برحت ... أيدي الحوادث حتى فطنته بنا

أخبرنا العتيقي قال: سنة ٣٨٤ للهجرة فيها توفي قاضي القضاة أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف يوم السبت لسبع خلون من صفر. وكان مولده سنة ٣٠٣هـ. هكذا قال العتيقي وهو خطأ. وكان القاضي عفيفاً في القضاء، لم نرَ مثله في نزاهته وعفته، صلى عليه في داره أحمد الموسوي، وكبر عليه جميعاً، ثم حمل تابوته إلى جامع المنصور، وصلى عليه ابنه وكبر أربعاً، وحمل إلى داره على شاطئ دجلة ودفن فيها. وقد حضر أبو القاسم عيسى بن علي بن عيسى الوزير عزاءه، فقال للقاضي أبي الحسين ابنه:

علـــى مثلـــه يُنـــاح ويُبكـــى وتُـشَـق القلـوبُ قبـــل الجيـوب

وقد ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: إن أبا الحسين محمد بن قاضي القضاة أبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف، قلد ما كان إلى أبي بكر من الأعمال وقرئ عهده ذلك بحضرة أبيه، في دار الشطانية بمشهد الأشراف والقضاة والفقهاء والوجوه. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٧٤)

أحمد بن عبد الله الخرقي

قاضي بغداد زمن المتقي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن عبد الله بن إسحاق أبو الحسن الخرقي، تقلد القضاء بواسط والبصرة ومصر والمغرب. ثم ولي قضاء بغداد في أيام المتقي لله. أخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر قال، وقلّد المتقي بغداد بأسرها الجانب الشرقي ومدينة المنصور والكرخ أبا الحسن أحمد بن عبيد الله بن إسحاق الخرقي مضافاً إلى ما كان قلده قبل الحضرة من القضاء بمصر والمغرب والرملة والبصرة وواسط وكور دجلة وقطعة من السواد وخلع عليه في سنة ٣٣٠ للهجرة/٩٤١م. وكان هذا رجلاً من وجوه التجار البزازين بباب الطاق هو وأبوه وعمومته. وكانوا يشهدون عند القضاة بتمكنهم من خدمة ريدان قهرمانة المقتدر ومعاملتهم لها، واتصلت معاملة أحمد ابن عبد الله بعد المقتدر بحاشيته وولده. وكان المتقي يرعى له خدمته في حياة أبيه، فلما أفضت الخلافة إليه أحب أن ينوه باسمه ويبلغه إلى حال لم يبلغها أحد من أهله، فقلده القضاء، ولم تكن له خدمة للعلم ولا مجالسة لأهله، فعجب الناس لذلك وقدّروا

أنه سيستعمل الكفاة على هذه الأمور العظام، فلم يفعل، ونظر في الأمور بنفسه وظهرت منه رحلة وكفاية، وجرت أحكامه وقضاياه على طريق صالحة وبان من عفته وتنزه نفسه وارتفاعها عن الدنس ما تمكنت حاله من نفوس الناس، ورضي مكانة أهل الجلالة والخطر، ولم يتعلق عليه بشيء وارتفعت عنه الكلفة، ولم يلحقه عتب في أيامه. وأنه خرج إلى الشام بعد سنة ٣٣٣ هـ/٩٤٤م ومات هناك. انتهى.



(٧٥)

محمد بن عيسى

قاضي بغداد زمن المتقي بالله

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو عبد الله يعرف بابن أبي موسى الأعمى الفقيه على مذهب العراقيين. ولاه المتقي بالله القضاء ببغداد، ثم عزله وأعاده المستكفي بالله، وكان له علم غزير وسمت حسن ووقار. وكان ثقة مشهوراً بالفقه، لا يطعن عليه في شيء من ولايته، فكبس اللصوص داره، وأخذوا جميع ما كان في منزله. ولم يكن شيئاً مذكوراً، وكانوا يقدّرون أن له مالاً، وضربوه ضربة أثخنته وهرب إلى السطوح، ورمى بنفسه على ما يجاوره، فسقط ومات، وذلك في شهر ربيع الأول سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥م.

وذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن عيسى أبو عبد الله، ولاه أمير المؤمنين المتقي بالله القضاء ببغداد، ثم عزله، وأعاده المستكفي بالله : أخبرنا أبو طلحة ابن محمد بن جعفر قال: أبو عبد الله محمد بن عيسى المعروف بأبي موسى من أهل العلم بمذهب أهل العراق، وأبوه كان أحد المتقدمين في هذا المذهب، وتلاه أبو عبد الله في التمسك به، والذب عنه، والكلام للمخالفين له، وكان له سمت وحسن وقار تام، وكان ثقة عند الناس، مشهوراً بالصدق والغفر، حافظاً لنفسه، لا مطعن عليه يتولاه وينظر فيه، ولم أسمع منه حديثاً، لكن حدّثني عبد الباقي عن أبي حازم القاضي عن شعيب الصيريفيني عن شعيب بن حرب عن محمد بن الفرات عن محارب بن وتار عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يبشر بالنار. عن إسماعيل بن علي قال: قلد محمد بن عيسى المعروف بابن أبي موسى الضرير قضاء الجانب الشرقي من مدينة السلام. وقلد محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن أبي الشوارب قضاء

الجانب الغربي من مدينه السلام كله الشرقية والمدينة سنة ٣٣٣ للهجرة ٩٤٤م. عن طلحة بن محمد قال: استخلف المستكفي بالله في صفر سنة ٣٣٣ للهجرة وقُلد الجانب الشرقي أبا عبد الله محمد بن عيسى المعروف بأبي موسى، فلم يزل والياً على الجانب الشرقي إلى ليلة السبت لثلاث بقين من شهر ربيع الأول سنة ٣٣٤ هـ فإن اللصوص كبسوه في داره فقتلوه وأخذوا جميع ما كان له في منزله ولعياله، وقدروا أنه عنده شيئاً له قدر فوجدوه فقراً، ودفن يوم السبت.

وذكره صاحب الجواهر المضية، ناقلاً ترجمته من الخطيب البغدادي. انتهى.



(٧٦)
محمد بن أحمد أبو الطاهر الذهلي
قاضي بغداد زمن المتقي بالله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجير ابن عبد الله بن صالح بن أسامة أبو الطاهر الذهلي القاضي. سمع أبا شعيب الحراني. ويوسف بن يعقوب القاضي وغيرهما. وولي القضاء بمدينة المنصور بالشرقية، وحدّث ببغداد شيئاً يسيراً، نزل مصر وحدّث بها وأكثر، وكتب عنه عامة أهلها، وسمع منه أبو الحسن محمد بن الحسين المعروف بابن الطفال المصري. وعن إسماعيل بن علي الخطي قال: صرف الحسين بن عمر بن محمد القاضي عن قضاء مدينة المنصور، وولي مكانه أبو الطاهر محمد، وله تقدم عنده وخاصية به، ثم ولاه القضاء بواسط وأقام بها مدة طويلة يلي القضاء بين أهلها، إلى أن توفى عمر بن محمد وهو على ذلك. وأقام بعده مدة على ولايته، ثم عزله بجكم عند دخوله إلى واسط، ونكبه وصار إلى بغداد، فأقام في منزله، ثم ولّي قضاء المدينة وأعمالها ببغداد ونواحيها، وكان حسن السيرة، جميل الأمر. عن طلحة بن محمد بن جعفر قال: واستقضى المتقي بالله على مدينة المنصور في جمادى الآخرة سنة ٣٢٩ للهجرة ٩٤٠م أبا طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، وله أبوّه في القضاء، شديد المذهب، متوسط الفقه على مذهب مالك، وكان له مجلس يجتمع إليه المخالفون ويتناظرون بحضرته، فكان يتوسط بينهم ويكلمهم كلاماً سديداً، ويجري معهم فيما يجرون فيه على مذهب محمود وطريقة حسنة. ثم صرف أبو

طاهر بعد أربعة أشهر من هذه السنة في شوال، ثم استقضى المستكفي أبا الطاهر على الشرقية، في صفر سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م فكانت ولايته أقل من خمسة أشهر. توفي أبو الطاهر القاضي سنة ٣٦٧ للهجرة ٩٧٧م، ومولده سنة ٢٧٩ هـ/٨٩٢م. وكان قاضياً بمصر، ثم استعفى من القضاء قبل موته بيسير، وبمصر مات، وكان فاضلاً ذكياً متقناً لما حدث. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٧٧)

محمد بن الحسن الأموي بن أبي الشوارب
قاضي بغداد زمن المستكفي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد ابن عبد الملك بن أبي الشوارب أبو الحسن القرشي ثم الأموي. ولي القضاء بمدينة السلام، وحدث عن أحمد بن محمد بن سروق الطوسي، روى عنه الحسين بن محمد بن سليمان الكاتب. عن طلحة بن محمد بن جعفر قال: استخلف المستكفي بالله في صفر سنة ٣٣٣ ثلاث وثلاثين وثلثمائة / ٩٤٤م فاستقضى على مدينة المنصور والشرقية أبا الحسن محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك أبي الشوارب، كان رجلاً واسع الأخلاق، كريماً، جواداً طلاّبة للحديث، قال: ثم قبض عليه في صفر سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥م، فلما كان في رجب من هذه السنة، قبض على المستكفي واستخلف المطيع، فقلد أبا الحسن الشرقية والحرمين واليمن ومصر، و(سر مَنْ رأى) وقطعة من أعمال السواد. وبعض أعمال الشام، وسقى الفرات وواسط، ثم صُرف عن جميع ذلك في رجب سنة ٣٣٥هـ/٩٤٦م. وعن إسماعيل بن علي قال: وعُزل محمد بن الحسن بن أبي الشوارب عن جميع ما كان يتقلده من أعمال القضاء، وأمر أمير المؤمنين المستكفي بالله القبض عليه، ففعل ذلك في يوم الثلاثاء لخمس خلون من صفر سنة ٣٣٤. وكان قبيح الذاكرة فيما يتولاه من الأعمال، منسوباً إلى الاسترشاء في الأحكام والعمل فيما لا يجوز، قد شاع ذلك عنه وكثر الحديث به. قرأت في كتاب أبي عمران أبي الحسن القاضي، ولد في آخر سنة ٢٩٢ هـ/٩٠٤م وتوفي في رمضان سنة ٣٤٧هـ سبع وأربعين وثلثمائة للهجرة / ٩٥٨م.



(٧٨)

محمد بن صالح بن أم شيبان

قاضي بغداد زمن المستكفي والطايع

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن صالح بن علي بن يحيى بن عبد الله أبو الحسن الهاشمي المعروف بابن أُم شيبان أخو أبي الحارث وهو الأكبر. وأصله من الكوفة. ولي أبو الحسن القضاء ببغداد وحدث بها عن محمد بن محمد بن عقبة الشيباني. وعبد الله بن زيدان البجلي. روى حديث قوله ﷺ : أفضلكم مَنْ تعلَّم القرآن وعلّمه. ولما نقل المستكفي بالله أبا السائب عن القضاء بمدينة المنصور، وذلك في يوم الاثنين مستهل شهر ربيع الأول سنة ٣٤٤ ، قلد في هذا اليوم أبا الحسن محمد بن صالح بن علي بن يحيى بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ويعرف هو وأهله ببني أُم شيبان، وهي والدة يحيى بن عبد الله جد أبيه، وهي المكناة أُم شيبان، ولها كنيتها وهي بنت يحيى ابن إسماعيل بن محمد بن يحيى بن زكريا بن طلحة بن عبد الله، صاحب رسول الله ﷺ. وأم زكريا بن طلحة أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وأم أبيه صالح بن علي فاطمة بنت جعفر بن محمد بن عمار البرجمي قاضي القضاة (بسر مَنْ رأى). قال طلحة: فقد ولده ثلاثة من صحابته من قريش، وله ولادة في البراجم من العرب. والقاضي أبو الحسن محمد بن صالح من أهل الكوفة، وبها ولد ونشأ، وكتب الحديث، وقدم بغداد سنة ٣٠١هـ مع أبيه، ثم تكرر دخوله إياها، ثم دخل سنة ٣٠٧هـ فقرأ على أبي بكر بن مجاهد، ولقي الشيوخ، ثم انتقل إلى الحضرة فاستوطنها في سنة ٣١٦هـ ، وصاهر قاضي القضاة أبا عمر محمد بن يوسف على بنت بنته. قال طلحة: وأبو الحسن رجل عظيم القدر، وافر العقل، واسع العلم، كثير الطلب للحديث، حسن التصنيف، مدمن الدرس والمذاكرة، ينظر في فنون العلم والأدب، متوسط في الفقه على مذهب مالك، ولا أعلم قاضياً تقلد القضاء بمدينة السلام من بني هاشم غيره. ثم قلّده المطيع قضاء الشرقية مضافاً إلى مدينة المنصور، وذلك في رجب سنة ٣٣٥ هـ/٩٤٦م، فصار على الجانب الغربي بأسره في شهر ربيع الآخر سنة ٣٣٦ هـ/٩٤٧م فإن بغداد جمعت لأبي السائب عتبة بن عبيد الله. وقلد القاضي أبو الحسن مصر وأعمالها، والرملة وقطعة من أعمال الشام. عن علي بن علي البصري قال: سمعت أبي قال: عضد الدولة يوماً

وأنا حاضر وقد جرى ذكر أهل بغداد وكان يذمهم كثيراً ويثلبهم ما وقعت عيني في هذا البلد على أحد يستحق التفضيل أو أن يسمى برجلٍ غير نفسين ولمّا ميزتهما علمت أنهما ليسا من أهل بغداد. قال أبي: فتشوقت لمعرفتهما، ولم أسأله عنهما، وبان له ذلك في وجهي فقال: أما أحدهما وأولاهما بالتفضيل فأبو الحسن بن أم شيبان. والآخر محمد ابن عمر وهما كوفيان. قال محمد بن أبي الفوارس : مات القاضي أبو الحسن فجأة في جمادى الأولى سنة ٣٦٩هـ، وكان مولده سنة ٢٩٣ وقيل مولده يوم عاشوراء سنة ٢٩٤هـ.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: وفيها سنة ٣٦٣ تقلد أبو الحسن محمد بن صالح بن أم شيبان الهاشمي قضاء القضاة صارفاً لأبي محمد بن معروف. وكان أبو محمد طولب ببيع دار أبي منصور الشرابي على أبي بكر الأصبهاني الحاجب، فامتنع. فقيل له أن الوكيل الذي نصبه المطيع يبيع ذلك، وليس يراه منك إلاّ سماع الشهود واسجال بها، فامتنع وأغلق بابه، وسأل الإعفاء عن القضاء، فخوطب أبو الحسن بن أُم شيبان، فامتنع فألزم فأجاب وشرط لنفسه شروطاً منها أنه لا يرتزق على الحكم، ولا يخلع عليه، ولا يأمر ما لا يوجبه الحكم، ولا يشفع إليه في إنفاق حق، وفعل ما لا يقتضيه شرع، وترد لكاتبه في شهر ثلثمائة درهم، ولحاجبه مائة وخمسون درهم، وللفارض على بابه مائة درهم، ولخازن دار الحكم والأعوان ستمائة درهم، وركب إلى دار المطيع حتى سلّم عليه عهده وركب من غدٍ إلى المسجد فقريء فيه عهده وتولى إنشاءه أبو منصور أحمد بن عبد الله الشيرازي، وهو يومئذٍ صاحب ديوان الرسائل ونسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما عهده عبد الله الفضل الإمام المطيع لله أمير المؤمنين إلى محمد بن صالح الهاشمي، حين دعى إلى ما لا يتولاه القضاء في مدينة المنصور والمدينة الشرقية من الجانب الغربي والجانب الشرقي من مدينة السلام والكوفة وشقي الفرات وواسط وكوخي وطريق الفرات ودجلة، وطرفي خراسان وقرميسين، وحلوان وديار مضر، وديار ربيعة، وديار بكر، والموصل، والحرمين، واليمن، ودمشق، وحمص، وجند، وقنسرين، والعواصم، ومصر، والإسكندرية، وجندي فلسطين والأردن، وأعمال ذلك كلها وما يجري مع ذلك من الإشراف على ما يختاره لنقابة العباسيين بالكوفة، وشقي الفرات وأعمال ذلك، وما قلّده إياه من قضاء القضاة، وتصلح أحوال الحكام واستشراف ما يجري عليه أمر الحكام من سائر النواحي والأمصار، والبلاد والأقطار التي تشتمل على المملكة، وتنتهي إليها الدعوة وإقرار مَنْ يحمد هديه وطريقته، واستبدال مَنْ يذم سمته وسجيته، نظراً من الكافة واحتياطاً للخاصة

والعامة، وحنواً على الملة والذمة عن علم أنه المقدم في بيته وشرفه المبرز في عفافه وظلفه المزكى في دينه وأمانته الموصوف في ورعه ونزاهته المشار إليه بالعلم والحجى المجمع عليه في الحُلم والنهى البعيد عن الأدناس اللابس من النقاء أجمل لباس النقي الحبيب المحبور بصفاء الغيب العالم بمصالح الدنيا، العارف بما يفيد سلامة العقبى، أمره بتقوى الله فإنها الجنة الواقية وأن يجعل كتاب الله في كل ما يعمل فيه رويته، ويرتب عليه حكمه وقضيته أمامه، الذي يفزع إليه، وعماده الذي يعتمد عليه وأن يتخذ سنة محمد ﷺ مطلوباً يقصده ومثالاً يتبعه. وأن يراعي الإجماع، وأن يقتدي بالأئمة الراشدين، وأن يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة، ولا إجماع، وأن يحضر مجلس قضائه مَن يستظهر بعلمه ورأيه، وأن يسوي بين الخصمين إذا تقدما إليه في لحظه ولفظه، ويوفي كلاً منهما نصيبه من إنصافه وعدله، حتى يأمن الضعيف من حيفه وييأس القوي من ميله وأمره وأن يشرف على أعوانه وأصحابه، ومَن يعتمد عليه من أمنائه وأسبابه إشرافاً يمنع من التخطي إلى السيرة المحظورة، ويدفع عن الإشفاق إلى المكاسب المحظورة، فذكر من هذا الجنس كلاماً كثيراً. انتهى العهد المذكور.



(٧٩)

عتبة بن عبد الله أبو السائب الهمداني

قاضي بغداد زمن المطيع لله العباسي

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عتيبة بن عبد الله بن موسى بن عبيد الله أبو السائب الهمداني، ولّي القضاء بمدينة المنصور من الجانب الغربي، ثم نقل إلى الجانب الشرقي، ثم تولى قضاء القضاة، وذلك في أيام الخليفة المطيع لله. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: قبض المستكفي على محمد بن الحسن بن أبي الشوارب، وكان قاضياً على الجانب الغربي بأسره. قلد مدينة أبي جعفر القاضي أبا السائب عتبة بن عبد الله بن موسى بن عبيد الله، وذلك في صفر سنة ٣٣٤ هـ، ثم قتل أبا عبد الله محمد بن عيسى اللصوص، وكان قاضياً على الجانب الشرقي، وذلك يوم الاثنين مستهل شهر ربيع الآخر من هذه السنة. والقاضي أبو السائب رجل من أهل همدان. وكان أبوه عبيد الله تاجراً مستوراً ديّناً، وكان إماماً في مسجد همدان فوق الثلاثين سنة. ونشأ

أبو السائب يطلب العلم، وغلب عليه في ابتداء أمره علم التصوف والميل إلى الزهد في الدنيا، ثم خرج عن بلده وسافر ودخل الحضرة في أيام الجنيد، ولقي العلماء وعنى بفهم القرآن، وكتب الحديث وتفقه على مذهب الشافعي، وتقلد الحكم، واتصلت أسفاره فدخل المراغة، وبها عبد الرحمن الشيزي، وكان صديقه، فقلد الحكم بالمراغة، وغلب على أبي القاسم الساج، وتقلد عتبة جميع أذربيجان مع المراغة، وعظمت حاله، ثم تقلد همدان، ثم عاد إلى بغداد، فقطن بها، وتقدم عند السلطان، وعرف الرؤساء فضله، وعقله، وتقلد أعمالاً جليلة في الكوفة، وديار مصر والأهواز، وتقلّد عامة الجبل وقطعة من السواد، وتقدم عند قاضي القضاة أبي الحسين بن أبي عمر، وسمع شهادته واستشاره في كثير من أموره، ثم ما زال على أمر جميل وفعل حميد إلى رجب سنة ٣٣٨هـ فإنه تقلد قضاء القضاة، وله أخبار حسان، وعلقت عنه أشياء كثيرة وجوابات في مسائل القرآن عجيبة. وذكر لي أن عامة كتبه بهمدان. أخبرنا علي بن المحسن عن أبي المحسن بن علي القاضي، حدثنا قاضي القضاة أبو السائب عتبة بن عبيد الله بن موسى من حفظه، مُذاكرة في مجلسه ببغداد، حدثنا أبو عثمان سعيد بن جابر الأبهري، حدثنا علي بن نصر الجهضمي. حدثنا محمد بن يزيد خنيس العابد قال: دخلت مع سعيد بن حسان على سفيان الثوري نعوده، فقال: كيف الحديث الذي حدثتني به؟ فقلت : حدثتني أم صالح قالت: حدثتني صفية بنت شيبة قالت: حدثتني أُم حبيبة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ : كل كلام ابن آدم عليه، إلا أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر، أو الصلح بين الناس. قال: فقال ما أعجب هذا الحديث، امرأة عن امرأة عن النبي ﷺ. قال: قلت وما يعجبك من ذلك، وهو في كتاب الله موجود. قال الله تعالى: لا خير في كثير من نجواهم إلا مَنْ أمر بصدقة أو معروف، وإصلاح بين الناس. وقال: **﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾**. قال طلحة: وأخبرني قاضي القضاة (يعني أبا السائب) أيضاً، أنه سمع ابن أبي حاتم قال: سمعت محمد بن الحسين النخعي قال: سمعت محمد بن الحسين البرجلاني يقول: قال الرشيد لابن سمّاك: عظني. فقال: يا أمير المؤمنين، إنك تموت وحدك، وتغسل وحدك، وتكفن وحدك، وتقبر وحدك، يا أمير المؤمنين إنما هو دبيب من سقيم، فيؤخذ بالكظم، وتزل القدم، ويقع الغوث والندم، فلا توبة تنال، ولا عثرة تقال، ولا يقبل فداء بمال. توفى السائب عتبة بن عبيد الله قاضي القضاة في يوم الاثنين لسبع بقين من شهر ربيع الأول سنة ٣٥٠ للهجرة ٩٦١م ومولده في سنة ٢٦٤هـ/٨٧٧م،

(٨٠)
أحمد بن كامل القاضي الشجري
قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة بن منصور القاضي الشجري البغدادي. قال السمعاني: كان عالماً بالأحكام والقرآن، وأيام الناس، والأدب والتواريخ، وله فيها مصنفات. ولي قضاء الكوفة، وحدث عن محمد بن الجهم الصيمري وأبي قلابة الرقاشي وغيرهما. روى عنهُ الدارقطني وأبو عبيد الله المرزباني وغيرهما. مات في المحرم سنة ٣٥٠ للهجرة ٩٦١م وكان متساهلاً في الحديث. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٨١)
عمر بن أكثم أبو بشر
قاضي بغداد زمن المطيع لله

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عمر بن أكثم بن أحمد بن حيان بن بشر أبو البشر الأسدي. ولى القضاء ببغداد أيام المطيع لله من قبل أبي السائب عتبة بن عبيد الله. ثم ولي قضاء القضاة بعد ذلك. وكان ينتحل مذهب الشافعي، ولم يل قضاء القضاة من الشافعيين قبله غير أبي السائب فقط. وعن طلحة بن محمد بن جعفر قال: افتتح المطيع لله والأمير معز الدولة أحمد بن بويه البصرة، في شهر ربيع الآخر سنة ٣٣٦هـ/٩٤٧م خرج القاضي أبو السائب عتبة بن عبيد الله إلى البصرة مهنئاً لهما، وكان يكتب لهما على الحكم أبو بشر عمر بن أكثم بن أحمد بن حبان بن بشر الأسدي، وحبّان رجل من جلة المسلمين، تقلد القضاء في نواحي كثيرة. وتقلد أصبهان، ثم قلد الشرقية، وأبو بشر رجل من سروات الرجال، فنشا نشوءاً حسناً على حال صيانة تامة ومعرفة ثاقبة، فقبل أحكام شهادته، ثم كتب للقضاة فاستخلفه القاضي أبو السائب عند خروجه على الجانب الشرقي، ثم جمع البلد لأبي السائب، وهو بالبصرة مع المطيع، فكتب بذلك إلى الحضرة، واستخلفه على باب بأسرها، فتحمل القضاء بموضعه، وأجرى الأمور

مجاريها، وأصدرها مصادرها، وواصل الجلوس، ولم يحتجب عن الخصوم، وأجهد نفسه في الصبر على كبار الأمور، غير بَرِم، ولا ضجر، فظهر منه خشونة، فانحسم عنه الطمع، واعتقد أهل الأقدار موته، وبثوا في الناس شكره وذكره، ثم أصعد القاضي أبو السائب إلى الحضرة ونظر في الأمور نفسه، وعاد أبو بشر إلى كتابته. قال طلحة: نظرت في التاريخ فإذا القاضي أبو بشر عمر بن أكثم بن أحمد بن حبان قد جلس في الشرقية في الموضع الذي جلس فيه حبان بن بشر جد أبيه بعد مائة سنة.

قلت: لم يزل عمر بن أكثم على كتابة أبي السائب، إلى أن مات أبو السائب، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة ٣٥٠ للهجرة، فأقر عمر بن أكثم على خلافته، إلى أن قلد قضاء القضاة أبو العباس بن أبي الشوارب، في شعبان من هذه السنة. وقلد أبو بشر قضاء القضاة في رجب سنة ٣٥٢ هـ/٩٦٣م، فلم يزل يتولاه إلى أن صرف عنه في شعبان سنة ٣٥٦هـ/٩٦٦م، ولازم منزله إلى أن توفي فكانت مدة تقلده قضاء القضاة إلى أن صُرف عنه أربع سنين وأياماً، ذكر ذلك لي التنوخي، وقال لي هلال بن المحسن: مات القاضي أبو بشر عمر بن أكثم يوم الأربعاء لخمس خلون من جمادى الآخرة سنة ٣٥٧هـ/٩٦٧م، ومولده سنة ٢٤٨ للهجرة. انتهى.



(٨٢)
محمد بن إسماعيل أبو بكر
القاضي ببغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن إسماعيل بن محمد بن موسى أبو بكر القاضي. سمع أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، والحسن بن الطيب الشجاعي. روى حديثاً عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء رسول الله ﷺ إلى العباس يعوده، فدخل عليه والعباس على سرير له، فأخذ بيد النبي ﷺ فأقعده في مكانه، فقال له النبي ﷺ: رفعك الله يا عم. توفى أبو بكر محمد بن إسماعيل القاضي في سنة ٣٥٨ للهجرة ٩٦٨م.



(٨٣)
محمد بن عبد الرحمن بن قريعة
قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن عبد الرحمن أبي بكر القاضي المعروف بابن قُريعة. ولاه أبو السائب عتبة بن عبيد الله القاضي قضاء السندية وغيرها من أعمال الفرات، وكان كثير النوادر، حسن الخاطر، عجيب الكلام، يسرع بالجواب المسجوع المطبوع من غير تعمل له، ولا تعمق فيه، وله أخبار مستفيضة ظريفة ولا أعلمه أسند الحديث، وقال لي القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي: ورد الأمر باختيار واسطاً في سنة ٣٦٠ للهجرة ومعه القاضيان أبو محمد بن معروف، وأبو بكر بن قريعة، فسمعنا من ابن قريعة أخباراً أملاها علينا أبو بكر الأنباري وغيره، قال أبو العلاء: وكان ابن معروف وابن قُريعة يوماً يتسايران بواسط، فدخلا درب الصاغة، فتأخر بن قريعة، وقدم ابن معروف ثم قال: إن تقدمت فحاجب، وإن تأخرت فواجب. عن القاضي أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن قريعة: حدّثني علي بن موسى الكاتب قال: اتفقت أنا وأبو العيناء الضرير بمربعة الخرسي، فسلّمت عليه فقال لي: أحب أن تساعدني إلى سوق الدواب. فتوجها فزحمه حمار عليه راكب فأنشأ يقول:

يا خالق الليل والنهار	صبراً على الذل والصغار
كم من جوادٍ بلا حمار	ومن حمارٍ على حمار

ذكر محمد بن محمد السنجي الكاتب أن أباه حدثني قال: كان الوزير أبو محمد المهلبي، تقدم إلى القاضي ابن قريعة أن يشرف على البناء في داره، وأمر أن لا يطلق بشيء من النفقة إلا بتوقيع القاضي. قال: وكنت جالساً مع جماعة في دار المهلبي بقرب الموضع الذي كان القاضي يجلس فيه، فحضر رجل من العامة، فوقف بين يديه وادّعى أن له ثمن ثلاثين بيضة أخذها منه الوكيل لتزويق السقوف، ولم يعطِ ثمنها، فقال له: بين يدي عافاك الله ورعاك وأفصح عن نجواك، فمن البيض نعامى وبطى وهندي ونبطي وحمامي وعصافيري، حتى أن السمك يبيض والدود يبيض فمن أي أجناسه لك. فقال الرجل أنا أبيع بيض النعام لتزويق السقوف لي ثمن ثلاثين بيضة من بيض الدجاج النبطي، فقال له: الآن حصص الحق، ما كنيتك؟ فقال: أنا عمر أبو حفص. فقال للكاتب

البناء: اكتب بورك فيك إلى الوكيل محمد بن عاصم حضرنا تولاك الله أبو حفص عمر البيضي، فذكر أن له ثمن ثلاثين بيضة دجاجياً لا بطياً ولا هندياً، أخذت على شرط الإنصاف منه، ثم أخذ ثمنها عنه، فارجع أكرمك الله إلى موجب كتابك، وما أثبته باسم عمر هذا حسابك، فإن كان صادقاً فله ما للصادقين من البر والإكرام، وإعطاء الثمن على الوفاء والتمام، وإن كان كاذباً فعليه ما على الكاذبين من اللعن والزجر، وقل له موبخاً باعدك الله من حريمه، ما أقل وقارك لشيبك وحسبك، وصلِّ على نبيّك وادفع له التوقيع إليه، فلما أخذه الرجل وضعه في جيبه وقال: ثمن البيض عليّ أربعة دوانق، وأنا والله لا أبيع هذه الرقعة بدرهمين ومضى. حدثني أبو أحمد الماسح قال: كانت الحسبة ببغداد إلى ابن قريعة فوافاه أبو عبد الله الزبيري الدعاء للسلطان في المواكب فشكى إليه خياطاً سلّمه جبة خزّ ليفصلها، فسرق منها خرقة كبيرة، وهربها عليه، فكتب ابن قريعة إلى خليفته بباب الشام رقعة نسختها بسم الله الرحمن الرحيم، أنا إليك مشوق، وإلى رؤيتك متوق، وما بهذا وعدتني، ولا عليه وافقتني، ومما أخبرك أن أبا عبد الله الزبيري ابتاع جبّة خزّ سوداء ليجعل بها الدين ويخدم بها سلطان المسلمين، ويجعل فاضلها مقنعة للموفقة الصالحة زوجته، فسلمها إلى خياط أمره فيها بالاحتياط، ففعل بها ما لا تفعله الأعراب المغيرون، ولا الأكراد المبيرون، ولا المقاولة الأزادقة، أن يأخذوا من ثوب خمسة فيحصل صاحبه مأتمه وخياطة عرسه، إنّ هذا الأمر عظيم، وخطب في الإسلام جسيم، فإن رأيت أن تحضر هذا العاص وتوعده بالإبراق والإغلاظ، وتركبه جملاً عالياً بعد أن تضربه ضرباً عاتياً، وتطيف به في باب الشام ليكون عبرة الأنام فلعله يرتدع ويقطع ويرجع.

وكتب ابن قريعة أيضاً إلى صاعد الأكار في ضيعته لمّا سرق من الدولاب طوقه وزجه، بلغني يا صاعد حد الله بوجهك إلى جهنم ولا أصعدها، وعن جميع الخيرات أبعدها، أن عاتياً عتا على الدولاب في غفلة الرقباء والأصحاب، فسلبه منطقه وزجه من غير معرفة ولا حجة، فإنا لله وإنا إليه راجعون، لقد هممت بالدعاء عليه وقلت اللهم إن كان أخذه من حاجة فبارك له، واغنه عن المعاودة إلى مثله، وإن كان أخذه فساداً وإضراراً، فابتز عمره، واكف المسلمين شره يا أرحم الراحمين. فكتب إليه صاعد: قد عمرت الدولاب من عندي والسلام. حدثني محمد بن الحسن قال: أنشدني أبو العباس أحمد بن علي النحوي الكسائي بمكة قال: سمعت ابن قريعة القاضي ينشد:

لــي حيلــة فـــي مَـــنْ يَنِــ ـــمَ ولــيس فـــي الكـــذاب حيلـــه

مَـــنْ كـــان يخلـــق مـــا يقـــو ل فحيلتـــي فيـــه قليلـــه

توفى ابن قريعة يوم السبت لعشر بقين من جمادى الآخرة سنة ٣٦٧ هـ/٩٧٧م زاد هلال عن خمس وستين سنة. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٨٤)

الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي النحوي قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسن بن المرزبان أبو سعيد السيرافي النحوي، سكن بغداد، وحدّث بها عن محمد بن أبي الأزهر البوشجي وغيرهما، وكان يسكن بالجانب الشرقي. وولي القضاء ببغداد، وكان أبوه مجوسياً اسمه بهزاد فسمّاه أبا سعيد. وكان أبو سعيد السيرافي يدرس القرآن والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والكلام، والشعر، والعروض، والقوافي، والحساب، وعلوماً سوى ذلك. وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، وينتحل في الفقه مذهب أهل العراق، وقرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، ودرس عليه جميع النحو، وقرأ على أبي بكر السراج، وعلى أبي بكر المبرمان النحو، وقرأ عليه أحدهما القرآن، ودرس عليه الآخر الحساب. قال: وكان زاهداً لا يأكل إلاّ من كسب يده. توفي القاضي أبو سعيد السيرافي في يوم الاثنين الثاني من رجب سنة ٣٦٨ للهجرة ٩٧٨م عن أربع وثمانين سنة، ودفن في مقبرة الخيزران بعد صلاة العصر.

وذكره ياقوت في معجم الأدباء فقال: أبو سعيد النحوي القاضي السيرافي. وسيراف بليد على ساحل البحر من فارس، رأيته أنا وبه أثر عمارة قديمة وجامع حسن، إلاّ انه الآن الغالب عليه الخراب. وكان قد ولي القضاء على بعض الأرباع، ومات يوم الاثنين ثاني رجب سنة ٣٦٨هـ في خلافة الطائع لله، ودفن في مقابر الخيزران، وصنّف كتباً منها شرح كتاب سيبويه: وقال أبو الفرج عليّ بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني يهجو أبا سعيد السيرافي :

لـست صـدراً ولا قـرأت علـى صـد ر ولا علمـــك البكـــي بكـــافِ

لعن اللهُ كلَّ شعر ونحو وعروض يجيئ من سيرافِ

وللقاضي السيرافي كتاب شرح سيبويه، الفات القطع والوصل، كتاب أخبار النحويين البصريين، وكتاب شواهد كتاب سيبويه، في ثلاثة آلاف ورقة بخطه، في السليماني، كتاب الوقف والابتداء، كتاب صنعة الشعر والبلاغة، كتاب المدخل إلى كتاب سيبويه، كتاب جزيرة العرب. قال أبو حيّان وأنشدنا أبو سعيد السيرافي في الشيب:

تفكرت في شيب الفتى وشبابه فأيقنت أن الحق للشيب واجب

يصاحبني شرخ الشباب فينقضي وشيبي إلى حين الممات مَصاحب

ثم قال : ما رأيت أحداً كان أحفظ لجوامع الزهد نظماً ونثراً، وكان ديّناً، ورعاً، تقيّاً، زاهداً، عابداً، خاشعاً، وكان ينشدنا ويورد علينا من أمثاله ما كنا نستعين به ونستفيد منه، ما نجعله حظ يومنا، ورأيته يوماً ينشد ويبكي:

حنا الدهر من بعد استقامته ظهري وأفضى إلى تنغيص عيشته عمري

ودبَّ البلى في كل عضوٍ ومفصل ومَنْ ذا الذي يبقى سليماً على الدهرِ

قال: ووصى يوماً بعض أصحابه، وكان يقرأ عليه شرح الفصيح لابن درستويه، كن كما قال الخليل بن أحمد اجعل ما في كتبك رأس مالك، وما في صدرك للنفقة. قال: وأنشدنا :

وذي حيلة للشيب ظل يحوطه يقرضه حيناً وحيناً ينتف

وما لطف للمشيب حلية عالم من الناس إلا حلية الشيب ألطف

وكان أبو سعيد حسن الخط، ولقد أراده الصيمري أبو جعفر على الإنشاء والتحرير، فاستعفى، وقد أراد بيع كتاب استكتبه بعض تلامذته حرصاً على النفع منه، ونظراً إلى دق المعيشة، كتب في آخره وإن لم ينظر في حرف منه. قال الحسن بن عبد الله، قد قريء هذا الكتاب عليّ وصح ليشتري بأكثر من الثمن مثله، وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان، وفي الجواهر المضيّة، وفي الأنساب للسمعاني ترجمة وافية. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٨٥)

محمد بن إبراهيم

قاضي دير العاقول

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن إبراهيم بن حمدان بن إبراهيم بن يونس بن نيطرا أبو بكر قاضي دير العاقول. حدث ببغداد عن جده حمدان ، وعن أبيه إبراهيم وغيرهما. وسألت الخلال والأزهري عنه فقالا : ثقة. حدثني الأزهري قال: جاءنا الخبر من دير العاقول أن ابن نيطرا توفى في شهر ربيع الأول من سنة ٣٨٠ للهجرة. وقد ذكره ابن الجوزي في المنتظم في مَنْ توفى من الأكابر سنة ٣٨٠ هـ/٩٩٠ م ناقلاً ترجمته من الخطيب البغدادي،



(٨٦)

عبد العزيز بن أحمد الخرزي

قاضي الجانب الشرقي من بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد العزيز بن أحمد أبو الحسن الخرزي، ولي القضاء بالجانب الشرقي من حد المخرّم إلى آخر باب الأزج. وكان فاضلاً، فقيه النفس، حسن المنظر، جيد الكلام، ينتحل مذهب داود بن علي الظاهري. وقال لي التنوخي: سمعت أبا بكر بن موسى الخوارزمي يقول: ما رأيت الخرزي كلّم خصماً له قط وناظره فانقطع. توفى القاضي أبوالحسن الخرزي في يوم الجمعة الخامس من جمادى الآخرة سنة ٣٩١ هـ/١٠٠٠م. وذكر ابن الجوزي في المنتظم فقال: وممن توفى من الأكابر سنة ٣٩١ هـ عبد العزيز بن أحمد الخرزي القاضي، كان يقضي بالمخرْم، وحريم دار الخلافة، وباب الأزج والنهروانات، وطريق خراسان، وكان على مذهب داود الأصفهاني، وتقدم إليه وكيلان في حكومة فاختصما، فبكى أحدهما، فقال القاضي: أرني الوكالة. فأراه إياها، فتأملها ثم قال: ما رأيت فيها أنه جعل إليك أن تبكي عنه، فنهض الوكيل وضحك الحاضرون.



(٨٧)

الحسين بن هارون الضبي

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسين بن هارون بن محمد أبو عبد الله الضبي، ولي القضاء بربع الكرخ من مدينة السلام، ثم أضيف إليه القضاء بمدينة المنصور وقضاء الكوفة، وسقي الفرات بأسره، وحدث عن أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدمي، والحسين بن إسماعيل المحاملي وغيرهما. وكان قد ذهب كتبه ولم يبقَ من سماعاته القديمة سوى جزأين، أحدهما عن أحمد بن محمد الآدمي، والآخر كتاب الولاية عن ابن عقدة وكل ما يرويه سوى ذلك فهو إجازة.

أنبأنا عبد الكريم بن محمد بن أحمد المحاملي قال: والقاضي أبو عبد الله الحسن ابن هارون بن علي بن موسى بن أبي جابر واسمه عمر بن جابر بن يزيد بن جابر بن عامر بن أسيد بن سالم بن تميم بن صبح بن ذهل بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبّة بن أد، غاية في الفضل والدين والنزاهة والعفة، عالم بالأقضية والأحكام، وماهر بصنعة المحاضر والسجلات والترسل والمكاتبات، فطن، متيقظ، سديد موفق في أحواله كلها، صحب قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي إلى أن توفي. ثم صحب قاضي القضاة أبا الحسن محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف أحسن الصحبة، وناب عنه أحسن النيابة، واستخلفه على الحكم والقضاء بالمدينة الشرقية وأعمالها، فنهض بذلك وقام به أحسن القيام، وحسنت آثاره فيه وخلائقه، وحمدت سيرته. وكانت ولادته في سنة ٣٢٠ للهجرة/٩٣٢م، ومات بالبصرة في السادس عشر من شوال سنة ٣٩٨هـ/١٠٠٧م.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم في مَنْ توفي من الأكابر سنة ٣٦٨هـ ناقلاً ترجمته من الخطيب البغدادي باختصار.



(٨٨)

أبو بكر محمد بن طيب الباقلاني

قاضي بغداد

هو أبو بكر محمد بن طيب بن الباقلاني البغدادي الأصولي المتكلم علاّمة العلوم كلها، كان كل ليلة إذا قضى ورده كتب خمسين ورقة تصنيفاً. دخل يوماً على ابن المعلم الرافضي فقال ابن المعلم: جاء الشيطان، فقال القاضي: قال الله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا**﴾. فبهت ابن المعلم. توفى سنة ٤٠٣ هـ/١٠١٢م.

❖ ❖ ❖

(٨٩)

عبد الله بن محمد الأكفاني

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن عليّ بن جعفر بن عامر أبو محمد الأسدي المعروف بابن الأكفاني، حدّث عن القاضي المحاملي، وأحمد بن علي الجورجاني وغيرهما. وبالسند إلى التنوخي. قال لي أبو إسحاق الطبري: مَنْ قال أن أحداً أنفق على أهل العلم مائة ألف دينار غير أبي محمد الأكفاني فقد كذب. وقال لي التنوخي: ولي ابن الأكفاني قضاء مدينة المنصور، ثم ولي قضاء باب الطاق، وضم إليه سوق الثلاثاء، ثم جمع له قضاء جميع بغداد في سنة ٣٩٦هـ عن العتيقي، قال: سنة ٤٠٥ هـ فيها توفى القاضي أبو محمد الأكفاني في صفر ليلة الجمعة لعشر خلون منه، ومولده يوم السبت السادس من ذي القعدة سنة ٣٠٨ هـ، وهذا القول وهم، والصواب ما قاله التنوخي: قال لنا ابن الأكفاني مولدي لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٣١٦هـ. وتوفي ليلة الجمعة لعشر بقين من صفر سنة ٤٠٥ هـ/١٠١٤م. قال الخلال: ودفن بداره بنهر البزازين.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم أيضاً .

❖ ❖ ❖

(٩٠)

محمد بن أحمد المحاملي

قاضي القضاة

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان أبو الحسين الضبي القاضي المعروف بابن المحاملي. سمع إسماعيل بن محمد الصفّار، وأبا عمرو بن السمّاك وغيرهما. وكان ثقة، صادقاً، خيراً، فاضلاً، حضرت مجلسه غير مرة، وسمعت منه، ولم يحصل عندي عنه شيء. عن الدارقطني قال محمد بن أحمد المحاملي الفقيه الشافعي الشاهد، حفظ القرآن والفرائض وحسابها والدرر، ودرس الفقه على مذهب الشافعي، وكتب الحديث، ولزم العلم، ونشأ فيه وهو عندي ممن يزداد خيراً كل يوم. مولده سنة ٣٣٢ هـ، ومات يوم الخميس العاشر من رجب سنة ٤٠٧هـ.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم فيمن توفيَ من الأكابر سنة ٤٠٧ سبع وأربعمائة للهجرة ١٠١٦م.



(٩١)

الحسن بن الحسن أبو القاسم القاضي

قاضي بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسن بن الحسن بن علي بن المنذر أبو القاسم القاضي، سمع إسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمر الرزاز، وغيرهما من هذه الطبقة، كتبنا عنه، وكان صدوقاً، ضابطاً، صحيح النقل، كثير الكتاب، حسن الفهم. وذكر ابنه يحيى أنه الحسن بن الحسن بن علي بن المنذر بن عفان بن علي بن عيسى بن الوليد ابن ديمي بن المز الفارسي. وكان حسن العلم بالفرائض وقسمة المواريث، وخلّف القاضي أبو عبد الله الحسين بن هارون الضبي عن القضاء ببغداد، ثم خرج إلى ميافارقين فتولى القضاء هناك سنين كثيرة، ثم عاد بآخره إلى بغداد. وأقام يحدث بها إلى حين وفاته. ومات في يوم الأربعاء الثامن عشر من شعبان سنة ٤١١ هـ/١٠٢٠م ودفن من الغد في مقبرة جامع المنصور. وكان مولده في يوم الأربعاء مستهل جمادى الآخرة سنة ٣٣١ هـ.

(قلت) وذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: وممن توفى من الأكابر سنة ٤١١ هـ الحسين بن الحسين أبو القاسم القاضي. أما الخطيب البغدادي فقد سماه الحسن بن الحسن. والظاهر أن الاسم الصحيح هو ما ذكره الخطيب البغدادي لأنه كان قريباً من عصره، كما أن ابن الجوزي نقل ترجمته عن الخطيب البغدادي. هذا ولعل الناسخ كتب مكان اسم الحسن الحسين والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(٩٢)

أحمد بن محمد بن أبي الشوارب
قاضي القضاة ببغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: أحمد بن محمد بن عبد الله بن العباس بن محمد ابن عبد الملك بن أبي الشوارب أبو الحسن القرشي الأموي. ولي قضاء القضاة بعد أبي محمد بن الأكفاني، ولم يزل على القضاء إلى حين وفاته. وكان ينزل على شاطئ دجلة بالجانب الغربي. وكان عفيفاً نزيهاً. وقد سمع من أبي عمر الزاهد، وعبد الباقي بن قانع إلا أنه لم يحدث عن القاضي أبي العلاء الواسطي. قال: أنشدني أبو الحسن أحمد بن محمد قاضي القضاة قال: أنشدني أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد. قال أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى :

عجبت لِمَنْ يخاف حلول فقر ... ويأمن ما يكون من المنونِ
أتأمن ما يكون بغير شك ... وتخشى ما ترجمه الظنونِ

وحدثني أبو العلاء الواسطي قال: روى أن المتوكل دعا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وأحمد بن المعدل، وإبراهيم التيمي من البصرة، وعرض على كل واحد منهم قضاء البصرة، فاحتج محمد بن عبد الملك بالسن العالية وغير ذلك، واحتج أحمد بن المعدل بضعف البصر وغير ذلك. وامتنع إبراهيم التيمي فقال: لم يبقَ غيرك، وجزم عليه فولي ، فنزلت حال إبراهيم عند أهل العلم وعلت حال الآخرين. قال أبو العلاء: فيرى الناس أن بركة امتناع محمد بن عبد الملك دخلت على ولده فولي منهم أربعة وعشرون قاضياً منهم ثمانية تقلَّد قضاء القضاة آخرهم أبو الحسن أحمد بن محمد، وما رأينا مثله جلالة ونزاهة وصيانة وسروا. قلت وبلغني أنه ولد في اليوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ٣٢٩هـ وولي قضاء البصرة قديماً. حدثني القاضي أبو الحسن علي بن

محمد بن حبيب البصري قال: كان بيني وبين القاضي أبي الحسن بن أبي الشوارب بالبصرة أنس كثير وامتزاج شديد، وكان بالبصرة رجل من وجوهها واسع الحال كثير المال جداً يعرف بأبي نصر بن عبدويه، فقال لي : دخلت عليه عائداً له في علة الموت في صدري سر وأريد اطلاعك عليه. لمّا ولي القاضي أبو الحسن القضاء بالبصرة في أيام بهاء الدولة وكان بيني وبينه مودة، مضيت إليه وخاطبته وقلت له قد علمت أن هذا الأمر الذي تقلدته يحتاج فيه إلى مؤونة كثيرة، وقد أحضرت لك مائتي دينار، وتعلم أني ممن لا يطيب لي قضاء ولا شهادة، ولا بيني وبين أحد خصومة احتاج فيها إلى الترافع إليك وأسألك أن تقبض مني هذه الدنانير تستعين بها على أمرك، فإن قبلتها بسبب المودة التي بيننا، فأنت في حلٍّ منها في الدنيا والآخرة، وإن كرهت قبولها على هذا الوجه فهي قرض لي عليك. فقال : إعلم أن الأمر كما ذكرته ووالله إني لمحتاج إليها، ولكن لا يراني الله تعالى قد قبلت إعانة على هذا الأمر، وأسألك بالله إن أطلعك أحداً على هذا السر ما دمت في الدنيا. قال ابن عبدويه: فوالله ما ذكرت لأحد هذا السر قبل هذا الوقت، ومات من يومه ذلك. مات القاضي بن أبي الشوارب في ليلة الخميس الثامن عشر من شوال سنة ٤١٧ هـ/١٠٢٦م، وكانت ولايته قضاء القضاة في رجب سنة ٤٠٥ هـ. وقد ذكره ابن الجوزي في المنتظم ناقلاً ترجمته عن الخطيب البغدادي. انتهى.



(٩٣)

محمد بن عبد الله البيضاوي

قاضي ربع الكرخ ببغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد أبو عبيد الله البيضاوي الفقيه. سكن بغداد في درب السلولي، وكان يدرس الفقه ويفتي على مذهب الشافعي، وولي القضاء بربع الكرخ، وحدّث شيئاً يسيراً عن أبي بكر بن مالك القطيعي والحسين بن محمد بن عبيد العسكري، كتبت عنه وكان ثقة صدوقاً، ديناً سديداً. مات القاضي أبو عبيد الله البيضاوي فجأة في ليلة الجمعة الرابع عشر من رجب سنة ٤٢٤هـ/١٠٣٢م. ودفن صبيحة تلك الليلة في مقبرة باب حرب.

❖ ❖ ❖

(٩٤)

أحمد بن محمد الفقيه الأبيوردي

قاضي الجانب الشرقي من بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد أبو العباس الأبيوردي، أحد الفقهاء الشافعيين، من أصحاب أبي حامد الأسفرائيني، سكن بغداد، وولي القضاء بها على الجانب الشرقي بأسره. ومدينة المنصور في أيام ابن الأكفاني، ثم عزل ورد ابن الأكفاني إلى عمله، وكان يدرس في قطيعة الربيع، وله حلقة للفتوى في جامع المنصور. وذكر لي أنه سمع الحديث ببلاد خراسان، ولم يكن معه من مسموعاته غير شيء يسير كتبه بالري وبهمدان. وكان القاضي الأبيوردي حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، ثابت القدم في العلم، فصيح اللسان، يقول الشعر، وكان يصوم الدهر، وإن غالب إفطاره كان على الخبز والملح. وكان فقيراً ومكث شتوة كاملة لا يملك جبة يلبسها. وكان مولده سنة ٣٥٧ هـ، ومات يوم السبت السادس من جمادى الآخرة سنة ٤٢٥ هـ/١٠٣٣ م ودفن من الغد في مقبرة باب حرب.



(٩٥)

الحسين بن علي الصيمري

قاضي بغداد (قاضي ربع الكرخ)

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسين بن علي بن محمد بن جعفر أبو عبد الله القاضي الصيمري، سكن بغداد، وكان أحد الفقهاء المذكورين من العراقيين، حسن العبارة جيد النظر. ولي قضاء المدائن في أول أمره. ثم ولي بآخره القضاء بربع الكرخ، ولم يزل يتقلده إلى حين وفاته. وحدث عن أبي بكر المفيد الجرجاني، وأبي الفضل الزهري، وأبي بكر بن شاذان، كتبت عنه وكان صدوقاً وافر العقل، جميل المعاشرة، عارفاً بحقوق أهل العلم، وسمعته يقول: حضرت عند أبي الحسن الدارقطني، وسمعت منه أجزاء من كتاب السنن الذي صنفه. مات القاضي الصيمري في ليلة الأحد، ودفن بداره بدرب الزرادين من الغد، وهو يوم الأحد الحادي والعشرين من شوال سنة ٤٣٦ هـ/١٠٤٤م وكان مولده في سنة ٣٥١هـ.

وقد ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: أبو عبد الله الصيمري منسوب إلى نهر من أنهار البصرة يقال له الصيمر، عليه عدة قرى، ثم نقل أخباره باختصار عن الخطيب البغدادي. وذكره صاحب الجواهر المضية ناقلاً عن أبي الوليد الباجي. كان الصيمري إمام الحنفية ببغداد، وكان قاضياً عالماً خيراً. والصَيمري بفتح الصاد نسبة إلى موضعين، أحدهما موضع نهر من أنهار البصرة عليه عدة قرى. والثاني إلى بلدة بين ديار الجبل وخوزستان. وله كتاب مجلد ضخم في أخبار أبي حنيفة وأصحابه. انتهى.



(٩٦)

الحسين بن علي بن ماكولا

قاضي بغداد زمن القادر والقائم

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو الحسين بن علي بن جعفر بن علكان بن محمد بن دلف بن أبي دلف العجلي أبو عبد الله المعروف بابن ماكولا من أهل جرباذقان. ولي القضاء بالبصرة من قبل أبي الحسن بن أبي الشوارب إلى أن مات أبو الحسن في سنة ٤١٧ هـ ببغداد، ولم يول أحد مكانه إلى سنة ٤٢٠هـ فاستحضر ابن ماكولا وولاه القادر بالله ببغداد قضاء القضاة في سنة ٤٢٠ هـ، ولما مات القادر بالله وولي القائم بأمر الله الخلافة أقرّ ابن ماكولا على ولايته إلى حين وفاته. وكان نزهاً صيناً عفيفاً لم نر قاضياً أعظم نزاهة ولا أظلف نفساً منه. وسمعته يذكر أنه سمع الحديث بأصبهان من أبي عبد الله بن مندة الحافظ، وأن كتبه التي فيها سماعاته ببلده. ومات في ليلة الثلاثاء الثامن عشر من شوال سنة ٤٤٧ للهجرة، ودفن يوم الثلاثاء في داره بحريم دار الخلافة، قريباً من باب العامة. وقيل أن مولده كان في سنة ٣٦٨هـ. وكان ينتحل مذهب الشافعي، ومكث يتولى قضاء القضاة من سنة عشرين إلى سنة سبع وأربعين وأربعمائة، ولاية متصلة لم يعزل في وقت منها البتة.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: الحسين بن علي بن جعفر بن علكان بن محمد ابن دلف العجلي أبو عبد الله المعروف بابن ماكولا، من أهل جرباذقان، ولد سنة ٣٦٨ وولي القضاء بالبصرة من قبل أبي الحسن بن أبي الشوارب، ثم استحضره القادر بالله،

فولاه قضاء القضاة في سنة عشرين وأربعمائة، فلما ولي القائم أقره على ولايته إلى حين وفاته، فمكث يتولى قضاء القضاة سبعاً وعشرين سنة، وكان يقول: سمعت من أبي عبد الله بن مندة، وكان ينتحل مذهب الشافعي، وكان يقول الشعر. أنشدنا قاضي القضاة أبو عبد الله الحسين بن عبد الله بن ماكولا لنفسه:

تصابى نزهة من بعد شيب ... فما أغنى مع الشيب التصابي
وسود عاضيه بلون خضر ... فلم ينفعه تسويد الخضابِ
وأبدى للأحبة كل لطف ... فما ازدادوا سوى فرط اجتنابِ
سلام الله عوداً بعد بدءٍ ... على أيام ريعان الشبابِ
تولى غير مذموم وأبقى ... بقلبي حسرة تحت الحجابِ

حكى ابن عبيد المالكي وكان يتوكل للقائم بأمر الله قال: أمرني الخليفة أن أحمل ببقاعين عليه في مراكز النقيبين وقاضي القضاة ابن ماكولا والي جماعة، ففعلت فكلمهم قبل غير ابن ماكولا فاجتهدت فلم يفعل. توفي ابن مأكولا في شوال سنة ٤٤٧ هـ/١٠٥٥ م، وصلى عليه أبو منصور ودفن في داره بالحريم قريباً من باب العامة.

❖ ❖ ❖

(٩٧)

أبو بكر أحمد بن سيّار

قاضي الجانب الشرقي من بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: وفي يوم الخميس لسبع خلون من شعبان سنة ٣٥٦هـ/٩٦٦م، خلع على القاضي أبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف. وقلّد القضاء بالجانب الغربي من بغداد ومدينة المنصور وحريم دار السلطان. وقلّد القاضي أبو بكر أحمد بن سيّار القضاء، فيما بقي من الجانب الشرقي ببغداد، وخلع عليهما. وبعد مدّة قلّد القاضي أبو محمد بن معروف الإشراف على الحكم والحكام. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٩٨)

محمد بن علي أبو عبد الله الدامغاني

قاضي قضاة بغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو محمد بن علي بن محمد أبو عبد الله الدامغاني، سكن بغداد، ودرس بها فقه أبي حنيفة على أبي الحسن القدوري، وعلى القاضي أبي عبد الله الصَيمري، وبرع في العلم، ودرس وأفتى وقبل قاضي القضاة ابن ماكولا شهادته، ثم ولي قضاء القضاة بعد موت بن ماكولا، وذلك في ذي القعدة سنة ٤٤٧ هـ/١٠٥٥م، وكان عفيفاً، وانتهت إليه الرياسة في مذهب العراقيين، وكان وافر العقل كامل الفضل، مكرماً لأهل العلم، عارفاً بمقادير الناس سديد الرأي، وجرت أموره في حكمه على السداد. وكان مولده في سنة ٣٩٨هـ. وذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو محمد بن علي بن الحسين بن عبد الملك بن عبد الوهاب الدامغاني الكبير أبو عبد الله قاضي القضاة الإمام العلاّمة تفقه على الصيمري ببغداد، روى عنه عبد الوهاب الأنماطي وغيره، وأصحابه كثيرون لا يحصون وأولاده وأقاربه. قال ابن عقيل الحنبلي: ومن مشائخي الطود الشامخ، والجبل الراسخ، قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني، حضرت مجالس درسه للزيادات والخلاف ومجالس النظر. وقال غيره: كان مثل القاضي أبي يوسف حشمة وجاهاً وسؤدداً وعقلاً. وبقي في القضاء مدة ثلاثين سنة، وإمامان لم يتفق لهما الحج أبو إسحاق الشيرازي، وأبو عبد الله الدامغاني. ذكره السمعاني في ترجمة الشيرازي، قال القاضي أبو بكر بن العربي إن قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني كان يمشي في الموكب وحوله القضاة والعدول، فيمر بالروشن فيقف عنده، ويقول: يرحمك الله يا فلان، كنت حارس هذا الدرب بقراريط معلومة، فإذا عتم الليل جلست تحت هذا الروشن أدرس الليل كله، وكانت امرأة في روشنها تغزل الليل كله، فإذا دهمت وتوقفت في الدرس تقول لي ليس هكذا المتكبرين يا أبا محمد، وليس لتوقفك معنى. وقد درست قبل هذا على كذا وكذا فأتذكره بها يخجل بذلك المتكبرين ويسلي المتواضعين. ذكره في سراج المريدين. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٩٩)

طاهر بن عبد الله أبو الطيب الطبري

قاضي ربع الكرخ ببغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبري الفقيه الشافعي. سمع بجرجان من أبي أحمد الغطريفي، وبنيسابور من أبي الحسن السرخسي، وعليه درس الفقه، وسمع أيضاً غيره من شيوخ نيسابور. وقدم بغداد، وسمع من موسى بن جعفر بن عرفة، واستوطن بغداد، وحدث ودرس وأفتى بها، ثم ولي القضاء بربع الكرخ، بعد موت أبي عبد الله الصيمري، فلم يزل على القضاء إلى حين وفاته، اختلف إليه وعلقت عنه الفقه سنين عدّة، وسمعته يقول: ولدت بآمل في سنة ٣٤٨ هـ، وخرجت إلى جرجان للقاء أبي بكر الإسماعيلي، والسماع منه، فوصلت إلى البلد في يوم الخميس، فاشتغلت بدخول الحمام. ولمّا كان من الغد رأيت أبا سعيد بن أبي بكر الإسماعيلي، فأخبرني أن أباه قد شرب دواء لمرضٍ كان به، وقال لي تجيء في صبيحة غد لتسمع منه. فلما كان في بكرة يوم السبت، عذرت للموعد، وإذا الناس تقول مات أبو بكر الإسماعيلي، فنظرت وإذا به قد توفي في تلك الليلة. سمعت أبا حامد الأسفرائيني يقول: أبو الطيب الطبري أفقه من أبي محمد الباقي. وكان أبو الطيب الطبري ثقة، صادقاً، ديّناً، ورعاً، عارفاً بأصول الفقه وفروعه، محققاً في علمه، سليم الصدر، حسن الخلق، صحيح المذهب، جيد اللسان، يقول الشعر على طريقة الفقهاء. ومن شعره ما أنشدنيه لنفسه:

ما زلت أطلب علم الفقه مصطبراً ... على الشدائد حتى أعقب الجبرا

فكان ما كدّ من درس ومن سهر ... في عظم ما نلت من عقباه مغتفرا

صنَّفت في كل نوع من مسائله ... غرائب الكتب مبسوطاً ومختصرا

أقول بالأثر المروي متبعاً ... وبالقياس إذا لم أعرف الأثرا

إذا انتضيت بناني عن غوامضه ... حسرت عنها قناع الملبس فانحسرا

وإذا تحريت طرف الحق مجتهداً ... وصلت منها إلى ما أعجز الفكرا

وكنت ذا ثروة لما عنيت به ... فلم أدع ظاهراً منها ومدخرا

وما أبالي إذا ما العلم صاحبني ... ثم التقى فيه أن لا أصحب اليسرا

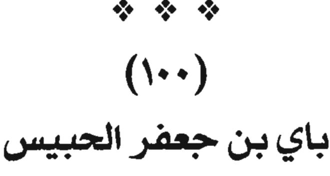
ثنت عناني عنه همة طمحت ... إلى الهدى فاستطابت عنده الصبرا

أصدى فلا أتصدى للئيم ولا ... أبيت دون الغنى خزيان منكسرا

إذا ضقت سألت الله مقتنعاً ... كفايتي فأطاب الورد والصدرا

مات القاضي أبو الطيب الطبري في يوم السبت لعشر بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٥٠ هـ/١٠٥٨م ودفن من الغد في مقبرة باب حرب. وحضرت الصلاة عليه في جامع المنصور. وكان إمامنا في الصلاة عليه أبو الحسن بن المهتدي بالله الخطيب. وبلغ من السن مائة سنة وسنتين. وكان صحيح العقل ثابت الفهم ويفتى إلى حين وفاته. انتهى.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: أخبرنا محمد بن ناصر عن المولى بن أحمد. قال: سمعت أبا إسحاق الشيرازي يقول: كان عالماً بأصول الفقه، وتوفي في السنة المذكورة. انتهى.



❖ ❖ ❖

(١٠٠)

باي بن جعفر الحبيس

قاضي باب الطاق ببغداد

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو باي بن جعفر باي أبو منصور الجيلي الفقيه، سكن بغداد ودرس الفقه الشافعي على أبي حامد الأسفرائيني، وسمع من أبي الحسن ابن الجندي وأبي القاسم بن الصيدلاني وغيرهما. كتبنا عنه، وكان ثقة، وولي القضاء بباب الطاق، وبحريم دار الخلافة، ومات في أول المحرم من سنة ٤٥٢هـ/١٠٦٠م: وذكره ابن الجوزي في المنتظم فيمن توفي من الأكابر في هذه السنة.



(١٠١)

أبو الفرج المعافي

قاضي بغداد بباب الطاق

ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان فقال: القاضي أبو الفرج المعافي ابن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود المعروف بابن طرار الجويري النهراني. كان فقيهاً، شاعراً، عالماً بكل من ولّي القضاء ببغداد بباب الطاق نيابة عن ابن صير القاضي، وروى عن جماعة من الأئمة منهم أبو القاسم البغوي، وأبو بكر بن داود وغيرهما. وأخذ الأدب عن أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه وغيره. وروى عنه جماعة من الأئمة أيضاً منهم أبو القاسم الأزهري وغيره. وذكر أحمد بن عمر بن روح أن أبا الفرج المذكور حضر في دار لبعض الرؤساء، وكان هناك جماعة من أهل الأدب فقالوا له: في أي نوع من العلوم نتذاكر؟ فقال أبو الفرج لذلك الرئيس: خزانتك قد جمعت أنواع العلوم وأصنافها الأدب، فإن رأيت أن تبعث غلاماً إليها تأمره أن يفتح بابها ويضرب بيده إلى أي كتاب منها، فيحمله ثم يفتحه وينظر في أي العلوم هو فنتذاكره ونتجارى فيه. قال ابن روح: وهذا يدل على أن أبا الفرج كان إنشاء بسائر العلوم. وكان أبو محمد الباجي يقول: إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلها. وقال لو أوصى رجلٌ بثلث ماله لأعلم الناس لوجب أن يدفع إلى أبي الفرج المعافي، وكان ثقة مأموناً في روايته، وله شعر حسن في ذلك ما رواه عنه القاضي أبو الطيب الطبري الفقيه الشافعي وهو:

ألا قُل لِمَنْ كان لي حاسداً ... أتدري على مَنْ أسأت الأدب

أسأت على الله في فعله ... لأنك لم ترضَ لي ما وهب

فجازاك عنه بأن زادني ... وسد عليك وجوه الطلب

وذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتاب طبقات الفقهاء وأثنى عليه ثم قال: وأنشدني قاضي بلدنا أبو علي الداودي. قال أنشدني أبو الفرج لنفسه:

أأقتبس الضياء من الضبابِ ... وألتمس الشراب من السرابِ

أريد من الزمان النذل بذلاً ... دارياً من جنى سلع وصاب

أرجي أن ألاقي لاشتياقي ... خيار الناس في زمن الكلاب

ومن شعره أيضاً:

مالــك العــالمين ضــامن رزقــي فلمــاذا أملــك الخلــق رقــي

قــد قـضي لـي بمـا علـيّ ومـا لـي خــالقي جـلّ ذكـره قبـل خلقـي

صــاحب البـذل والنـدى فـي يساري ورفيقـي فـي عسرتي حسن رفقـي

فكمــا لا يــرد عجــزي رزقــي فكــذا لا يجــر رزقــي حــذقي

وذكر أنه عملها في معنى قول علي بن الجهم:

لعمــرك مــا كــل التعطــل ضــائر ولا كـل شـغل فيـه للمـرء منفعـه

إذا كانـت الأرزاق فـي العـزب والنـوى عليـك سـواء فـاغتنم راحـة الدعـه

ومن غريب ما اتفق له ما حكاه أبو عبد الله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين قال: قرأت بخط أبي الفرج المعافي بن زكريا النهرواني حججت سنة، وكنت بمنى في أيام التشريق، فسمعت منادياً ينادي: يا أبا الفرج. فقلت له: لعله يريدني.ثم قلت في الناس خلق كثير ممن أبا الفرج، ولعله ينادي غيري فلم أجب، فلما رأى أنه لا يجيبه أحد نادى: يا أبا الفرج المعافي، فهممت أن أجيب، ثم قلت: قد يتفق أن يكون آخر اسمه المعافي، ويكنى أبا الفرج فلم أجبه، فنادى: يا أبا الفرج المعافي بن زكريا النهرواني، فقلت: لم يبقَ شك في مناداته إياي وذكر اسمي وكنيتي واسم أبي وبلدي الذي أُنسب إليه، فقلت: ها أنا ذا فما تريد؟ قال: لعلك من نهروان الشرق. فقلت: نعم. فقال: نحن نريد نهروان الغرب. فعجبت من اتفاق الاسم والكنية واسم الأب وما انتسب إليه، وعلمت أن بالمغرب موضعاً يسمى النهروان غير النهروان الذي بالعراق. ولأبي الفرج المذكور عدة تصانيف ممتعة في الأدب وغيره. وكتاب الجليس الأنيس تصنيفه أيضاً، وكانت ولادته يوم الخميس لسبع خلون من شهر رجب سنة ٣٠٥ هـ، وتوفي يوم الاثنين الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٣٩٠ هـ/٩٩٩م بالنهروان رحمه الله: وطرازي بفتح الطاء المهملة والراء بعد الألف راء ثانية مفتوحة ثم ألف مقصورة، وبعضهم يكتبها بالهاء بدلاً من الألف، فيقول: طرازه والجريري نسبة إلى الإمام محمد بن جرير الطبري. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٠٢)

أحمد بن محمد بن أبي جعفر السِمناني

قاضي باب الطـاق

ذكره الخطيب البغدادي فقال: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمود أبو الحسين بن أبي جعفر السمناني، سكن بغداد، وسمع بها من الحسن بن الحسين التنوخي، والحسن بن القاسم الخلال وغيرهما، كتبت عنه شيئاً يسيراً، وكان صدوقاً، تقلد القضاء بباب الطاق، وتولى أيضاً قطعة من السواد، روى حديثاً بعد أن أورد رجال الحديث آخرهم عن عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه عن عائشة قالت: ربما انقطع شسع رسول الله ﷺ فيمشي في نعل حتى يصلح الأخرى. ولد السمناني بسمنان في شعبان سنة ٣٨٤ سنة للهجرة.

وذكره محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي المصري في الجواهر المضية، فقال: هو أحمد بن محمد أبو الحسن بن أبي جعفر السمناني بكسر السين المهملة، وسكون الميم وفتح النون، وفي آخرها نون أخرى نسبة إلى سمنان مدينة من مدن قوس بين الدامغان وجوار الري ينسب إليها الخلق الكثير. أما أبو الحسن وأبوه فهما من سمنان العراق. ولد أحمد بسمنان في شهر شعبان سنة ٣٨٤هـ، وتفقّه على والده، وسمع محمد بن علي بن مهدي الأنباري الإمام وأبا الحسين المحاملي، وسمع منه أبو الفتوح عبد الغافر بن الحسين الألمعي الكاشغري. قال السمعاني في ذيله: قرأ على أبيه أبي جعفر طرفاً من الكلام والفروع على مذهب أبي حنيفة. وصاهره قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني على ابنته وولاه نيابة القضاء بنواحي شاطئ دجلة والفرات وكان كبيراً نبيلاً وقوراً جليلاً ، حسن الخَلق والخُلق، متواضعاً من ذوي الهيئات، وكان ثقة جيد الأصول. توفي يوم الاثنين العشرين من جمادى الأولى سنة ٤٦٦ للهجرة، ودفن يوم الثلاثاء. وقال غيره: دفن في داره شهراً، ثم نقل إلى تربة بشارع المنصور، ثم نقل إلى تربة بالخيزرانية. وجاء ذكره في المنتظم فيمن توفي سنة ٤٦٦ للهجرة ١٠٧٣م. انتهى.

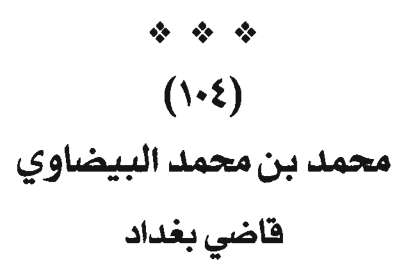
❖ ❖ ❖

(١٠٣)

محمد بن الحسين البغدادي

قاضي بغداد

ذكره ابن العماد في شذرات الذهب فقال: أبو يعلى بن الفراء، شيخ الحنابلة، القاضي البحر محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي صاحب التصانيف، وفقيه العصر، كان إماماً لا يدرك قراره ولا يشق غباره، عاش ثمانياً وسبعين سنة، وحدّث عن الحربي المخلص وطبقتهما، وأملى عدة مجالس، وولي قضاء الحريم، وتوفي في تاسع عشر رمضان سنة ٤٥٨ هـ ١٠٦٥ م وتفقه على أبي عبد الله ابن حامد وغيره، وجميع الطائفة معترفون بفضله ومغترفون من بحره قاله في العبر.



❖ ❖ ❖

(١٠٤)

محمد بن محمد البيضاوي

قاضي بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله أبو عبد الله بن أبي الحسن البيضاوي، والد شيخنا أبي الفتح، حدث بشيء يسير عن أبي القاسم عمر بن الحسين الخفاف. وكان فقيهاً على مذهب الشافعي. تولى القضاء بربع الكرخ، وتوفي في شهر ربيع الأول من هذه السنة، وهي سنة ٤٧٠ للهجرة ١٠٧٧ م، ودفن إلى جانب أبيه في مقبرة باب حرب.



❖ ❖ ❖

(١٠٥)

محمد بن علي الدامغاني

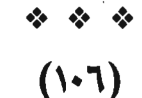
قاضي قضاة بغداد زمن القائم بأمر الله

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الملك بن عبد الوهاب بن حمويه أبو عبد الله الدامغاني، ولد في ليلة الاثنين ثامن

ربيع الآخر سنة ٣٩٨ هـ بدامغان، وتفقه ببلده، ثم دخل إلى بغداد يوم الخميس سادس عشرين رمضان سنة ٤١٩هـ فتفقه على أبي عبد الله الحسين بن علي الصيمري وأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، وسمع منهما الحديث وبرع في الفقه، وخص بالعقل الوافر والتواضع، فارتفع وشيوخه أحياء، وانتهت إليه الرياسة في مذهب العراقيين. وكان فصيح العبارة، كثير النشوار في درسه، سهل الأخلاق، روى عنه شيوخنا، وعانى الفقر في طلب العلم، وربما استضوأ بسراج الحراس، وحكى عنه أبو الوفاء ابن عقيل أنه قال: كان لي من الحرص على الفقه في ابتداء أمري أني كنت آخذ المختصرات وأنزل إلى دجلة أطلب أفياء الدور الشاطئية والمسنيات، فأنظر في الجزء وأعيده، ولا أقوم إلاّ وقد حفظته، فأدى بي السعي إلى مسناة الحريم الطاهري، فجلست في فيئها الثخين وهوائها الرقيق، واستغرقني النظر، فإذا شيخ حسن الهيئة قد اطلع عليّ ثم جاءني بعد هنيئة فراش فقال لي: قم معي. فقمت معه حتى جاء بي إلى باب كبير وعليه جماعة حراس، فدخل بي إلى دار كبيرة، وفيها دست مضروب ليس فيها أحد فناداني منه وإذا بذلك الشيخ الذي طلع عليّ قد خرج فاستدناني منه، وسألني عن بلدي، فقلت دامغان وكان عليّ قميص خام وسخ عليه آثار الحبر، فقال: ما مذهبك؟ وعلى من تقرأ؟ فقلت: حنفي. قلت: منذ سنين وأقرأ على الصيمري وابن القدوري. فقال: من أين مؤونتك؟ قلت: لا جهة أتمون منها. فقال: ما تقول في مسألة كذا من الطلاق وبسطني ثم قال: تجيء كل خميس إلى ههنا. فلما جئت أقوم أخذ قرطاساً وكتب شيئاً ودفعه إليّ فقال: تعرض هذا على من فيه اسمه، وخذ ما يعطيك. فأخذته ودعوت له. فأُخرجت من باب آخر غير الذي دخلت منه، وإذا عليه رجل مستند إلى مخدة، فتقدمت إليه فقلت: مَنْ صاحب هذه الدار؟ فقال: هذا ابن المقتدر بالله. فقال: ما معك؟ فقلت: شيء كتبه لي، فقال: بخطه، أين كان الكاتب؟ فقلت: على من هذا. فقال: على رجل من أهل باب الأزج عشر كارات دقيق سمين فائق، وكانت الكارة تساوي ثمانية دنانير، وكتب لك بعشرة دنانير. فسررت ومضيت إلى الرجل فأخذ الخط ودهش وقال: هذا خط مولانا الأمير. فبادر فوزن الدنانير وقال: كيف تريد الدقيق جملة أو تفاريق؟ فقلت: أريد كارتين منها وثمن الباقي. ففعل، فاشتريت كتباً فقهية بعشرين وكاغداً بدينارين، وشهد عند أبي عبد الله بن ماكولا قاضي القضاة في يوم الأربعاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٤٤١ هـ فلما توفي ابن ماكولا قال القائم بأمر الله لأبي منصور ابن يوسف قد كان هذا الرجل يعني ابن ماكولا قاضياً حسناً، نزهاً، ولكنه كان خالياً من العلم، ونريد قاضياً عالماً ديناً،

فنظر ابن يوسف إلى عبد الملك الكندري هو المستولي على الدولة، وهو الوزير، وهو شديد التعصب لأصحاب أبي حنيفة، فأراد التقرب إليه، فاستدعى عبد الله الدامغاني، فولى قاضي القضاة يوم الثلاثاء تاسع ذي القعدة سنة ٤٤٧ هـ ، وخلع عليه، وقرئ عهده، وقصد خدمة السلطان طغرلبك في يوم الأربعاء عاشر ذي القعدة، فأعطاه دست ثياب وبغلة، واستمرت ولايته ثلاثين سنة، ونظر نيابة عن الوزارة مرتين، مرة للقائم بأمر الله، ومرة للمقتدي، وكان يوصف بالأكل الكثير، فروى الأمير فاتكين بن عبد الله الزعيمي قال: حضرت طبق الوزير فخر الدولة ابن جهير وكان يحضره الأكابر، فحضر قاضي القضاة محمد بن علي، فأحببت أن أنظر إلى أكله فوقفت بإزائه، فأبهرني أكثر أكله، حتى جاوز الحد. وكان من عادة الوزير أن ينادم الحاضرين على الطبق ويشاغلهم حتى يأكلوا، ولا يرفع يده إلاّ بعد الأكل، فلما فرغ الناس من الأكل، قدمت إليهم أصحن الحلوى، وقدم بين يدي قاضي القضاة صحن فيه قطايف البسكر وكانت الأصحن كبار، يسع الصحن منها ثلاثين رطلاً فقال له الوزير يداعبه: هذا برسمك. فقال: هلا أعلمتموني. ثم أكله حتى أتى على آخره. مرض أبو عبد الله الدامغاني سابع عشر رجب، وكان الناس يدخلون فيعودونه إلى آخر يوم الأربعاء الرابع والعشرين من رجب سنة ٤٧٨هـ ١٠٨٥م وقد ناهز الثمانين، فنزع الفقهاء طيلسانهم يوم موته، وصلى عليه ابنه أبو الحسين، ودفن بداره بنهر القلائين، ثم نقل إلى مشهد أبي حنيفة. انتهى.

❖ ❖ ❖



(١٠٦)

محمد بن علي هبة الله بن القاضي

قاضي بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو محمد بن علي بن المهتدي أبو الحسن الخطيب، ولد سنة ٤١٩ للهجرة، وروى عن البرقاني وغيره. وكان إليه القضاء بعد أبيه، وخرج أيام الفتنة بين أهل الكرخ، ومات بالبصرة، فوقع فيه سهم فمات، فدفن يوم الجمعة تاسع عشر صفر سنة ٤٧٩ للهجرة ١٠٨٦م عند أبيه خلف القبة الخضراء. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٠٧)

علي بن محمد البسطامي

قاضي بغداد بباب الطاق

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: علي بن محمد بمن محمد البسطامي، تفقه على الصيمري. قال ابن النجار: حصل طرفاً صالحاً من الفقه على مذهب أبي حنيفة، وتولى القضاء بباب الطاق. مات سنة ٤٨٢ للهجرة ١٠٨٩م ، ومولده سنة ٤٠٠ هـ.

❖ ❖ ❖

(١٠٨)

أحمد بن محمد بن صاعد

قاضي القضاة ببغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد بن نصر الأستواني، قاضي القضاة الزينبي، شيخ الإسلام، مولده سنة ٤١٠ هـ. ذكره أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في السياق، سمع مع جده عماد الإسلام صاعد بن محمد، ومن أبيه محمد بن صاعد، وعن عمه أبي الحسن إسماعيل بن صاعد. وروى عند إسماعيل بن محمد الحافظ. وزاهر بن طاهر. قال عبد الغافر في السياق: شيخ الإسلام ، وصدر المحافل، المقدم العزيز من وقت صباه في بيته وعشيرته، الفائق أقرانه بوفور حشمته، ربي في حجر الإمام، وكان من أوحد الأحفاد عند القاضي الإمام الصاعد. قال أبو نصر: دخلت على المتوكل أمير المؤمنين، وهو يمدح الرفق، فأكثر في مدحه، فقلت: يا أمير المؤمنين، أنشدني الأصمعي ببيتين، فقال: هاتهما. فقلت:

لم أرَ مثل الرفق في لينه ... قد أخرج العذراء من خدرها

من يستعن في الرفق في أمره ... يستخرج الحية من حجرها

قال: فكتبهما الخليفة بيده. مات ليلة الثلاثاء قبل الصبح الثامن من شهر شعبان المكرم سنة ٤٨٢ هـ، ودفن في مقبرة أسلافه. انتهى. وذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو أحمد بن محمد بن صاعد بن محمد بن أحمد أبو نصر النيسابوري، وذكر من

أخذ منهم وأخذوا عنه. وذكر أنه كان في صباه من أجمل الشباب، أملى الحديث. وتوفى في شعبان سنة ٤٨٢ هـ ١٠٨٩ م، ودفن بنيسابور . انتهى.

❖ ❖ ❖

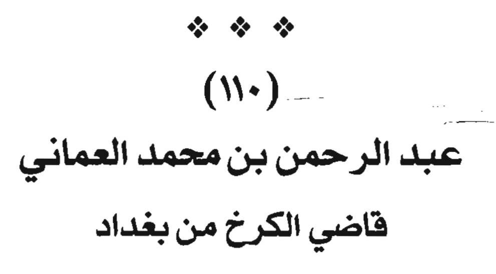
(١٠٩)

ربيعة بن أسد الهروي

قاضي الكرخ من بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو ربيعة بن أسد الهروي بن أحمد محمد الهروي أبو سعد، قاضي الكرخ، فاضل، معروف من هراة، لم أقف على تاريخ ولادته ووفاته.

❖ ❖ ❖



(١١٠)

عبد الرحمن بن محمد العماني

قاضي الكرخ من بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو عبد الرحمن بن محمد أبو محمد العماني، كان يتولى قضاء ربع الكرخ ببغداد، ثم ولّي قضاء البصرة، وتوفي في رمضان سنة ٤٨٥ هـ ١٠٩٢م . انتهى.

❖ ❖ ❖

(١١١)

محمد بن المظفر الشامي

قاضي ربع مدينة بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو محمد بن المظفر بن بكران الحموي الشامي، ولد سنة ٤٠٠ للهجرة وحج في سنة ٤١٧ هـ، وتفقه ببلده بعد حجه، ثم قدم إلى بغداد فتفقه على أبي الطيب الطبري، وسمع من أبي القاسم بن بشران وغيره. وشهد عند قاضي القضاة أبي عبد الله الدامغاني في ربيع الأول سنة ٤٥٢هـ، وزكّاه

القاضي أبو يعلى بن الفراء وأبو الحسن بن السمناني، وناب عنه في القضاء بربع المدينة، وكان حسن الطريقة خشن، وفيه حدة، وكان ثقة، عفيفاً، نزهاً، لا يقبل من سلطان عطية ولا من صديق هدية، وقد لازم مسجداً بقطيف أم الربيع، يؤم أهله، ويدرس ويقرأ عليه الحديث زائداً عن خمس وخمسين سنة. ولمّا مات أبو عبد الله الدامغاني، أشار به الوزير أبو شجاع علي المقتدي، فقلّده قضاء القضاة في رمضان سنة ٤٧٨هـ وخلع عليه، وقرئ عهده، ولم يرتزق على القضاء شيئاً، ولم يغيّر ملبسه ومأكله وأحواله قبل القضاء. وكان يتولى القضاء بنفسه، ولا يستتيب أحداً، ولا يحابي مخلوقاً، فلما أقام الحق نفرت منه قلوب المبطلين، ولفقوا له معايب لم يلصق به منها شيء، وكان غاية تأثيرها أنه سخط عليه الخليفة، ومنع الشهود من اتيان مجلسه وامتناع عزله، فقال: لم يطرأ عليّ فسق استحق به العزل، فبقي كذلك سنتين وشهوراً، وأذن لأبي عبد الله محمد بن عبيد الله الدامغاني في سماع البينة، فنفذ من العسكر بأن الخبر وصل إلينا، فوقع الإمساك عنه، ثم صلح رأي الخليفة فيه، وأذن للشهود في العود إلى مجلسه، فاستقامت أموره، وحمل إليه يهودي جحد مسلماً ثياباً ادعاها عليه، فأمر ببطحه وضربه، وعوقب فعاقبه الوزير أبو شجاع على ذلك، واغتنم أعداؤه الفرصة في ذلك، فصنّف أبو بكر الشاشي كتاباً في الرد عليه سماه: الرد على من حكم بالفراسة وحققها بالضرب والعقوبة. وقد ذكر أن الذي فعله له وجه ومستند من كلام الشافعي. قال المصنف: نقلت من خط أبي الوفاء ابن عقيل قال: أخذ قوم يعيبون على الشامي ويقولون أنه كان يقضي بالفراسة ويواقعه، فضرب كردياً حتى أقر بمال أخذه غصباً، وكان ضربه بجريدة من نخلة داره، فقلت: أعرف دينه وأمانته ما كان ذاك بالفِراسة لكن بأمارات. وإذا تأملتم الشرع وجدتم أنه يجوز التعويل على مثلها، فإنه إذا رأى صاحب كلالجات ورعونة يقال أنه رجم سطحاً لأجل طائر، فكسر جرة وكان عنده خبر أنه يلعب بالطيور فقال : بل هذا الشيخ رجم. وقد ذهب مالك إلى التوصل إلى الإقرار بما يراه الحاكم على ما حكاه بعض الفقهاء، وذلك يستند إلى قوله. ﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ**﴾ ومن حكمنا بعقد الأزج وكثرة الخشب ومعاقد الغمط، وما يصلح للمرأة، وما يصلح للرجل، والدباغ، والعطار إذا تخاصما في جلد، وهل اللوث في القسامة إلاّ نحو هذا، وحمل يوماً إلى دار السلطان ليحكم في حادثة، فشهد عنده المشطب بن محمد بن أسامة الفرغاني الإمام. وكان فقيهاً من فحول المناظرين، فرد شهادته، فقال: ما أدرى لأي علّة رد شهادتي. فقال الشامي: قولوا له كنت أظن أنك عالم فاسق، والآن أنت

جاهل فاسق، أما تعلم أنك تفسق باستعمال الذهب، وكان يلبس خاتم الذهب والحرير، وادعى عنده بعض الأتراك على رجل شيئاً، فقال: أَلَكَ بيّنة؟ قال: نعم. قال: من قال فلان والمشطب، فقال: لا أقبل شهادته لأنه يلبس الحرير. فقال التركي: السلطان ملك شاه ووزيره نظام الملك يلبسان الحرير. فقال الشامي: ولو شهدا عندي في باقة بقل ما قبلت شهادتهما. توفي الشامي يوم الثلاثاء عاشر شعبان سنة ٤٨٧ هـ ١٠٩٤م ودفن بتربة له عند قبر أبي العباس بن سريج على باب قطيعة الفقهاء من الكرخ. انتهى.



(١١٢)

عزيزي بن عبد الملك الملقب بابن شيذلة

قاضي باب الأزج من بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو عزيزي بن عبد الملك بن منصور أبو المعالي الجيلي القاضي يلقب بشيذلة. ولي القضاء بباب الأزج، وسمع الحديث من جماعة، وكان شافعياً لكنه كان يتظاهر بمذهب الأشعري، وكانت فيه حدة وبذاءة لسان. توفي في صفر سنة ٤٩٤ هـ، ودفن في مقبرة باب أبرز مقابل تربة أبي إسحاق. وسر أهل باب الأزج بوفاته، سمع يوماً رجلاً يقول: من وجد لنا را، فقال: يدخل باب الأزج ويأخذ من شاء. وقال يوماً بحضرة نقيب النقباء طراد لو حلف أنه لا يرى إنساناً فرأى أهل باب الأزج لم يحنث فقال النقيب: أيها الثالب، من عاشر قوماً أربعين يوماً صباحاً كان منهم. انتهى ما ذكره ابن الجوزي في المنتظم ألف كتاب لوامع أنوار البينات في التصوف كتاب مهم مخطوط عندي نسخة بخطي .



(١١٣)

أحمد بن محمد بن الصباغ

قاضي ربع الكرخ من بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو أحمد بن محمد بن عبد الواحد الصباغ أبو منصور، سمع الحديث من الجوهري وابي الطيب الطبري، وتفقه عليه وعلى عمه أبي

نصر بن الصباغ، وشهد عند قاضي القضاة أبي عبد الله الدامغاني سنة ٤٦٦ هـ، وكان ينوب في القضاء بربع الكرخ عن القاضي أبي محمد الدامغاني، وولي الحسبة بالجانب الغربي، وكان فاضلاً في الفقه، وكان يصوم الدهر، ويكثر الصلاة، وتوفي في المحرم سنة ٤٩٤ هـ ١١٠٠ م انتهى.

❖ ❖ ❖

(١١٤)

عبيد الله بن محمد أبو محمد الدامغاني

قاضي ربع الكرخ من بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو عبيد الله بن محمد بن طلحة بن الحسين أبو محمد الدامغاني ابن أخت قاضي القضاة أبي عبد الله محمد بن علي الدامغاني، شهد عند خاله يوم الثلاثاء السادس والعشرين من يوم ربيع الآخر سنة ٤٥٢ فقبل شهادته، ثم ولاه قضاء بربع الكرخ تاسع عشر رجب سنة ٤٧٠هـ وكان صالحاً، ورعاً، عفيفاً، سمع أبا القاسم علي بن المحسن التنوخي. قال ابن النجار: قرأت على المرتضى ابن حاتم بمصر عن السلفي، قال: ذكر لي عبيد الله ابن محمد الدامغاني أن مولده بالدامغان سنة ٤٢٣ هـ كذا في الأصل. قرأت في كتاب أبي غالب شجاع بن فارس: مات القاضي أبو محمد بن عبيد الله بن محمد بن طلحة الدامغاني في ليلة الاثنين ٢٧ صفر سنة ٥٠٢ هـ ١١٠٨ م ودفن من الغد بمقبرة الخيزران عند قبر أبي حنيفة.

❖ ❖ ❖

(١١٥)

علي بن محمد الأنباري

قاضي بغداد بباب الطاق

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو علي بن محمد بن علي أبو منصور الأنباري، سمع الحديث من ابن عيلان والجوهري وأبي يعلي بن الفراء وتفقه عليه وأفتى ووعظ بجامع القصر وجامع المنصور وجامع المهدي، وشهد عند أبي عبد الله الدامغاني، ولي قضاء باب الطاق، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٥٠٧ هـ ١١١٣ م.

❖ ❖ ❖

(١١٦)

علي بن محمد الدامغاني

قاضي باب الطاق ببغداد ثم قاضي القضاة

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن ابن عبد الملك بن حمويه الدامغاني أبو الحسن بن أبي عبد الله قاضي القضاة بن قاضي القضاة. ولد في رجب سنة ٤٤٩ هـ، وشهد عند أبيه أبي عبد الله في سنة ٤٦٦ هـ، وفوض إليه القضاء بباب الطاق، وما كان إلى جده أبي أمه القاضي أبي الحسن أحمد بن أبي جعفر السمناني من القضاء، وكان يوم تقلد القضاء وعدل ابن ست عشرة سنة. ولم يسمع أن قاضياً تولى القضاء أصغر من هذا. وولي القضاء لأربعة خلفاء القائم والمقتدي إلى أن مات أبوه. ثم ولي الشافعي فعزل نفسه وبعث إليه الشامي يقول له: أنت على عدالتك وقضائك فنفذ إليه يقول. أما الشهادة فإنها استشهدت، وأما القضاء فقضي عليه، وانقطع عن الولاية، واشتغل بالعلم، فقلده المستظهر قضاء القضاة في سنة ٤٨٨ هـ، وكان عليه اسم قاضي القضاة وهو معزول في المعنى بالسيبي والهروي، ولم يكن إليه إلاّ سماع البيّنة في الجانب الغربي، لكنه كان يتطرى جاهه بالأعاجم ومخاطبتهم في معناه. ثم ولي المسترشد فأقره على قضاء القضاة لخمسة خلفاء وإن كان مستناباً، المستظهر، والمسترشد، والراشد، والمتقي والمستنجد. وناب أبو الحسن الدامغاني عن الوزارة في الأيام المستظهرية والمسترشدية بمشاركة غيره معه، وتفرد بأخذ البيعة للمسترشد. وكان فقيهاً متديناً، ذا مروءة وصدقات وعفاف. وكان له بصر جيد بالشروط والسجلات. وسمع الحديث من القاضي أبي يعلى بن الفراء، وأبي بكر الخطيب والصريفيني، وابن النقور، وحدّث وكان قد تقدم إليه المستظهر بسماع قول بعض الناس فلم يره أهلاً فلم يسمع قوله. وقد خاطب الخليفة قائلاً له: يا أمير المؤمنين إذا كان يوم القيامة جيء بديوان ديوان، فسأُلتَ عنه فإذا جيء بديوان القضاء كفاك أن تقول: وليته لذاك المدبر بن الدامغاني، فتسلم أنت وأقع أنا. قال: فبكى الخليفة وقال: افعل ما تريد. وكتب ابن عقيل إلى القاضي يوبخه على تقصير في حقه من عذيري، فمن خص الأحكام وقضاء القضاة والحكم في جميع بلاد الإسلام، فكان أحق الناس بالإنصاف. والإنصاف لا يختص بأحكام الشرع، بل حقوق الناس التي توجبها قوانين السياسة وآداب الرياسة، مما يقتضي إعطاء كل ذي حق حقه، ويجب أن يكون هو المعيار

لمقادير الناس، لا سيما أهل العلم الذي هو صاحب منصبهم. انتهى : توفي أبو الحسن الدامغاني ليلة الأحد رابع عشر محرم سنة ٥١٢هـ عن ثلاث وستين سنة وستة أشهر. ولي منها قضاء القضاة عشرين سنة وخمسة أشهر وأياماً، وصلى عليه وراء مقبرة الشونيزية. تقدم في الصلاة عليه ابنه أبو عبد الله محمد، وحضر النقيبان والأكابر، ودفن في داره بنهر القلائين في الموضع الذي دفن فيه أبوه، ثم نقل الأب إلى مشهد أبي حنيفة. انتهى: وذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو علي بن محمد قاضي القضاة أبو الحسن الدامغاني، تفقه على أمه وأخيه طريقة الخراسانية فحفظها، واشتغل بها، وناظر فيها. ولمّا توفي والده حج مع خليع الطويل ودرس بالقلعية بمسجد أبي عبد الله الجرحاني، ولي قضاء القضاة، قتله الطبيب فان جوفه جلت وظنوا أنه استسقاء، فأشاروا عليه بتناول الحرارات، وكان في جوفه مادة ودواؤها، البقلة فلم يمكنوه من شرب الماء، ولمّا أحس من نفسه بالموت جعل ينشد شعراً:

والنـــاس يلومـــون الطبيـــب وإنمـــا غلـــط الطبيـــب إصـــابة الأقـــدار

مات في رابع عشر المحرم سنة ٥١٢هـ/١١١٩م وعمره ثلاث وستون سنة وستة أشهر. ودامغان مدينة من بلاد فارس، ومات في هذه السنة أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي.



❖ ❖ ❖

(١١٧)

المبارك بن علي أبو سعد المخرمي

قاضي بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو المبارك بن علي بن الحسين أبو سعد المخرمي، ولد في رجب سنة ٤٤٦ هـ، وسمع الحديث من أبي الحسين بن المهتدي وابن المسلمة وجابر بن ياسين وغيرهم، ثم تفقه على أبي جعفر الشريف ثم على يعقوب البرزبيني، وأفتى، ودرّس، وجمع كتباً كثيرة، وشهد عند أبي الحسن الدامغاني في سنة ٤٨٩ هـ، وناب في القضاء من السيبي والهروي، وكان حسن السيرة، جميل الطريقة، شديد الأقضية، وبنى مدرسة بباب الأزج، ثم عزل عن القضاء في سنة ٥١٢هـ، ووكل في الديوان على حساب وقوف الترب، فادى مالاً ثم توفي في ثامن عشر محرم سنة ٥١٣هـ ١١١٩ م، ودفن إلى جانب أبي بكر الخلال عند رجلي الإمام أحمد بن حنبل. انتهى.

(١١٨)

محمد بن نصر بن منصور الهروي

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو محمد بن نصر بن منصور الهروي أبو سعد البشكاني من أهل هراة، قال ابن النجار: كان من دهاة الرجال يرجع إلى معرفة الفقه على مذهب أبي حنيفة. وله يد في العربية والأصول، ويكتب خطاً حسناً. قَدم بغداد والموصل حتى اتصل بخدمته دار الخلافة المعظمة وكان ينفذ في الرسائل إلى الأقطار حتى ارتفع جاهه وعلا مقدراه، وتولى القضاء ببغداد في سادس ذي القعدة سنة ٥٠٢هـ، للإمام المستظهر بالله على حرم دار الخلافة، وما يليه من النواحي والأقطار وديار مضر وربيعة وغير ذلك، وخوطب بأقضى قضاة دين الإسلام، وأقر الشهود بحضور مجلسه، والشهادة عنده وعليه فيما يسجله، وخلع عليه، وقرئ عهده على الناس واستناب في القضاء أبا سعد المبارك بن علي المخرمي الحنبلي بباب المراتب، وأبا محمد الحسن بن محمد بن أحمد بن علي الأسترابادي الحنفي بباب النوى، ولم يزل على ذلك حتى عزل في التاسع عشر من شوال سنة ٥٠٤هـ، واتصل بخدمة السلاطين السلجوقية إلى أن قتل بهمدان، وله شعر حسن منه:

البحـر أنـت سـماحة وفـصاحةٌ ... والـدر ينثـر مـن يـديك وفيـك

والبـدر أنـت صـباحه وملاحـه ... والخيـر مجمـوع لـديك وفيـك

ولم يزل في السعاية بين السلاطين إلى الأقطار نحو مصر والشام وخراسان والعراق، إلى أن قتل بجامع همدان شهيداً في شعبان سنة ٥١٨هـ ١١٢٤م. قال ابن النجار فيما حكاه السمعاني قال: ورأيت للعمري فيه شعراً:

تبـاً لإسـلام غـدا ... والأعـور الهـروي زينـه

أيـزين الإسـلام مـن ... عميـت بـصيرته وعينـه

ومولده سنة ٤٥٨ هـ، وقتل معه ابنه بجامع همدان والبشكاني نسبة إلى بشكان من قرى هراة.

❖ ❖ ❖

(١١٩)

عبد الله بن محمد أبو جعفر الدامغاني

قاضي باب الطاق ببغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو عبد الله بن محمد بن علي بن محمد أبو جعفر الدامغاني، سمع الصريفيني وابن المسلمة وابن النقود، وشهد عند أبيه قاضي القضاة أبي الحسن، ثم ترك ذلك، وخلع الطيلسان، وولى حجابة باب النوبي، ثم عزل، وكان دمث الأخلاق، عتيداً بالرياسة، وتوفي ليلة الثلاثاء ثاني جمادى الأولى سنة ٥١٨هـ ودفن بالشونيزية عند قبر ابن أخيه أبي الفتح السامري. وذكره ابن النجار فقال: هو عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الدامغاني أبو جعفر ابن قاضي القضاة أبي عبد الله، شهد عليه والده فقبل شهادته، وولاه أخوه قاضي القضاة أبو الحسن علي بن محمد القضاء بباب الطاق ومن أعلى بغداد إلى الموصل وغيرها من البلاد، في اليوم الذي تولى فيه قضاء القضاة وهو الثالث والعشرون من شعبان سنة ٤٨٨هـ، ثم أنه ترك العدالة والقضاء، وخلع الطيلسان، وتولى حجابة باب النوبي والنظر في المظالم، وإقامة الحدود في شهر رمضان سنة ٥٠٠ هـ، وعزل في يوم عيد الفطر سنة ٥٠٠ هـ، وكانت مدة نظره سنة وأياماً، ثم وليها ثانياً في رجب سنة ٥١٢هـ وعُزل في الخامس من ذي الحجة من السنة المذكورة. وكان شيخاً جليلاً، سلس الأخلاق، عبقاً بالرياسة، متطلعاً إلى قضاء حوائج الناس من الطراز الأول. سمع الحديث من أبي جعفر محمد بن مسلمة والخطيب وحدّث باليسير. روى عنه أبو المعمر الأنصاري وغيره، قرأت في كتاب بعض الفضلاء بخطه، قال: ولد أبو جعفر الدامغاني في ربيع الأول سنة ٤٥٨ هـ، وقرأت في كتاب أبي الفضل أحمد بن صالح بن شافع الجيلي بخطه أن مولد أبي جعفر سنة ٤٥٦هـ رأيت بخطه في موضع آخر والله أعلم، قرأت بخط الأنماطي توفي مهذب الدولة أبو جعفر عبد الله بن محمد الدامغاني في ليلة الثلاثاء ثاني جمادى الأولى سنة ٥١٨ هـ ١١٢٤م ودفن يوم الثلاثاء في الشونيزية. وترجمه صاحب الجواهر المضية أيضاً .

❖ ❖ ❖

(١٢٠)

أحمد بن سلامة أبو العباس الرطبي

قاضي بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو أحمد بن سلامة بن عبد الله بن مخلد بن إبراهيم أبو العباس ابن الرطبي الكرخي من كرخ جدان، تفقه على أبي إسحاق الشيرازي وأبي نصر بن الصباغ، ثم أخرج إلى أصبهان فتفقه على محمد بن ثابت الخجندي، وسمع الحديث من أبي القاسم ابن اليسري، وولي القضاء بالحريم والحسبة أيضاً، وكان له قرب إلى خدمة الخليفة، وكان يؤدب أولاده، وتوفي ليلة الاثنين مستهل رجب سنة ٥٢٧ هـ ١١٣٢ م وصلى عليه بجامع القصر، ودفن عند أبي إسحاق بباب أبرز. وقال رفيقنا موسى بن غريب بن شبابة التبريزي، وكان صاحب القاضي أبي العباس، دخلت عليه وهو في الموت، وهو يأمر بتجهيزه وتكفينه وموضع دفنه وما على قلبه من مزعج، كان ينتقل من دار إلى دار . انتهى.



(١٢١)

الحسن بن سلامة بن ساعد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو الحسن بن سلامة بن ساعد أبو علي الفقيه، من أهل منبج، قدم بغداد واستوطنها إلى حين وفاته، وشهد عند قاضي القضاة بنهر عيسى بن علي الهاشمي، سمع الشريف أبا نصر الزينبي، وأبا طاهر أحمد بن الحسين الكرخي وغيرهما. روى عنه أبو القاسم بن عساكر الحافظ في معجم شيوخه وتفقه عليه ابنه أحمد. قال ابن النجار: أنبأنا أبو البركات الترمذي عن أبي الفرج صدقة ابن الحسين بن الحداد الفقيه، قال: سنة ٥٣٣هـ يوم السبت ثماني جمادى الآخرة، مات المنبجي الفقيه، ودفن في الشونيزية، وكان إماماً مفتياً مدرساً حنفياً. قال أبو سعد السمعاني وكان له يد باسطة في المتفق والمختلف. انتهى.



(١٢٢)

أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين الدامغاني

قاضي بغداد في الجانب الغربي وباب الأزج

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين الدامغاني، ولد قاضي القضاة أبي الحسن: سمع الحديث من أبي طلحة النعالي وطراد وغيرهما، وولي القضاء بالجانب الغربي وباب الأزج. وتوفي في جمادى الآخرة من سنة ٥٤٠ هـ، ودفن إلى جانب قبر أبيه بنهر القلائين، وذكره صاحب الجواهر المضية أيضاً فقال: هو أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الملك بن عبد الوهاب بن حموية بن حسنوية القاضي الدامغاني أبو الحسين قاضي القضاة أبي الحسن ابن قاضي القضاة أبي عبد الله، سأله السمعاني عن مولده فقال: في غرة سنة ٤٨٣هـ، ذكره في ذيله. وقد كان فاضلاً من بيت العلم والقضاء، ورأيته لازماً بيته أول ورودي ببغداد، ثم فوض إليه قضاء ربع الكرخ ثم الجانب الغربي بأسره، ثم ضم إليه قضاء باب الأزج، وجرت أموره في قضائه على السداد. قرأ عليه السمعاني جزءاً فيه من حديث المحاملي. مات القاضي ليلة الأربعاء حادي عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٤٠ هـ ١١٤٥م، نقله ابن سعد وتابعه ابن النجار وزاد وصلى عليه طاهر الشونيزية، ودفن على أبيه بدار البيعة.



(١٢٣)

علي بن أبي طالب بن القاسم عرف بالأكمل

قاضي بغداد زمن المسترشد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو علي بن أبي طالب الحسين بن نظام بن الخضر بن محمد الزينبي قاضي القضاة أبو القاسم، عرف بالأكمل، تفقه على أبيه الحسين، ودرس في حياة أبيه بمشهد أبي حنيفة رضي الله عنه، ودرس به بعد وفاته، وتولى القضاء للمسترشد بالله. مات سنة ٥٤٣هـ ١١٤٨م،



(١٢٤)

محمد بن طاهر بن محمد الخوارزمي أبو علي

قاضي بغداد بباب الطاق

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو محمد بن طاهر بن محمد الخوارزمي أبو علي قاضي واسط من أهل باب الطاق، شهد عند قاضي القضاة علي بن الحسين الزينبي في ذي الحجة سنة ٥٣٣ هـ فقبل شهادته. وولي القضاء بباب الطاق في سابع المحرم سنة ٥٤٦هـ، ثم عُزل وولي القضاء بواسط في ذي الحجة سنة ٥٤٦هـ، فأقام بها حاكماً إلى سنة ٥٥٢هـ، ثم عُزل عن القضاء في تاسع رجب، وعاد إلى بغداد. سمع من أبي القاسم علي بن أحمد البزار والقاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، وحدث بواسط، وتوفي ليلة الأربعاء ثاني عشر رمضان سنة ٥٥٢هـ ١١٥٧م، ودفن بمقبرة باب الطاق رحمه الله. انتهى.



(١٢٥)

الحسن بن علي بن محمد بن علي الدامغاني

قاضي بغداد ربع الكرخ

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو الحسن بن علي بن محمد بن علي الدامغاني أبو النصر ابن قاضي القضاة أبي عبد الله. كان ينوب عن أخيه أبي الحسين أحمد في القضاء بربع الكرخ، سمع عن والده، حدّث باليسير، سمع منه القاضي أبو المحاسن عمر بن علي القرشي. قال ابن النجار: قرأت بخط. توفي أبو نصر بن الدامغاني في ليلة الجمعة حادي عشر شوال سنة ٥٥٥هـ/١١٦٠م.

❖ ❖ ❖

(١٢٦)

عبد الواحد بن أحمد الثقفي

قاضي القضاة زمن المستنجد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن حمزة الثقفي، قاضي القضاة وقاضي الكوفة. قال أبو سعد: سألته عن مولده، فقال: في صفر سنة ٤٧٩هـ بالكوفة، سمع من والده وغيره. وقدم بغداد في صباه وسمع بها، قاله ابن النجار وشهدها عند قاضي القضاة أبي الحسن بن علي الدامغاني سنة ٥٠٣هـ فقبل شهادته. تولى القضاء بالكوفة إلى أن عزله قاضي القضاة علي بن الحسين الزينبي في سنة ٥٢٠ هـ، ثم أُعيد إلى قضاء الكوفة. ثم ولاّه الزينبي القضاء بباب الأزج وطريق خراسان ومدينة المنصور سنة ٥٤٠ هـ، ثم ولي قضاء بغداد للإمام المستنجد بالله من شهر ربيع الأول سنة ٥٥٥هـ فأقام قاضياً إلى أن عزل علي بن الدامغاني عن قضاء القضاة، ثم قلّد ما كان عليه من قضاء القضاة من جمادى الآخرة، فاقام يسيراً، وتوفي في شهر ذي الحجة سنة ٥٥٥هـ وقد ناهز الثمانين. وقد ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن حمزة أبو جعفر الثقفي، وكان قاضياً بالكوفة، وسمع من أبي الغنائم وغيره، وولاه المستنجد قضاء القضاة، وتوفي في ذي الحجة سنة ٥٥٥ هـ.



(١٢٧)

محمد بن عبد الله البيضاوي

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله البيضاوي أبو عبد الله ابن أبي الفتح بن أبي عبد الله بن الحسينَ، القاضي ابن القاضي ابن القاضي، والعدل بن العدل بن العدل، كان من كبار شيوخ الحنفية، ومن الثقات العلماء، ومن أهل البيوتات الكبار، وكان قاضياً، نزه النفس، عفيفاً، وافر العرض. شهد عند قاضي القضاة محمد ابن الحسين الزينبي في شهر رمضان سنة ٥١٩هـ، فقبل شهادته، وولي القضاء بربع الكرخ في ثامن عشر من الشهر المذكور، وولي القضاء ببغداد بعد موت أبيه في جمادى الأولى سنة ٥٣٧هـ، وعزل عن القضاء

والشهادة في مستهل صفر سنة ٥٤٦ هـ، وسافر عقيب ذلك إلى الموصل، ثم عاد إلى بغداد في خامس عشر جمادى الآخرة سنة ٥٥٥هـ وأعيد إلى القضاء بربع سوق الثلاثاء في تاسع عشر جمادى الآخرة بغير تزكية. ولم يزل على القضاء إلى حين وفاته. وكان محمود السيرة في القضاء، مشكوراً بين الخاص والعام. سمع من أبيه وأبي الخطاب نصر بن أحمد بن نصر مولده يوم الثلاثاء سادس عشرين صفر سنة ٤٨٦هـ، ومات ليلة الخميس رابع شوال سنة ٥٥٨ هـ ودفن عند والده بباب حرب.

وذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: محمد بن أبو عبد الله أبو عبد الله بن أبي الفتح البيضاوي والقاضي، سمع الحديث على ابن الطيوري وغيره، قرأت عليه أشياء من مسموعاته، وتوفي في شوال سنة ٥٥٨ هـ ١١٦٢م . انتهى.



(١٢٨)

أبو الوفاء سديد الدين

قاضي بغداد زمن المقتفي

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو أبو الوفاء سديد الدين يحيى بن سعيد بن يحيى بن المظفر ابن المرخم قاضي القضاة. وقد قبض على ابن المرخم الذي كان قاضياً، وكان بئس الحاكم، أخذ الرشا، واستصفيت أمواله، وأعيد منها على الناس ما ادعوا عليه. وكان قد ضُرب فلم يقر، فضُرب ابنه فأقر أموالاً كثيرةً وأُحرقت كتبه في الرحبة، وكان منها كتاب الشفاء، وإخوان الصفا، وحُبس فمات في الحبس سنة ٥٥٥ هـ ١١٦٠م وهو الذي قال فيه أبو القاسم هبة الله بن الفضل:

يا ابن المرخم صرت فينا قاضياً ... خرف الزمان أم جن الفلكْ
إن كنت تحكم بالنجوم فربما ... أما بشرعٍ محمدٍ من أين لكْ

وقال فيه لما ولاّه المقتفي قضاء القضاة سنة ٥٤١هـ وخلع عليه خلعة:

يا حزينة الطمي الطمي ... قد تولى ابن المرخم
بدواته المفضضة ... ووكيد المعكسم
وي على الشرع وانقضا ... وي على كل مسلم
وارى المقتفي الإما ... م عن الحق قد عمي

أتـــرى صاحـــب الـــشـــر   يعـــة قـــد جـــن أو عمـــي

أقول ناقلاً عن رسالتي الباز الأشهب: وهذا السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني كان قد اعترض وأنكر على ولاية ابن المرخم للقضاء، وخاطب المقتفي بالله وهو على المنبر قائلاً له: وليت على المسلمين أظلم الظالمين، وما جوابك عند العالمين؟ فلم يجبه الخليفة.



(١٢٩)

محمد بن علي أبو الفتح

قاضي بغداد

ذكره في الجواهر المضية فقال: هو محمد بن علي بن أحمد بن علي بن يحيى بن محمد بن عبد الملك ابن علي الدامغاني القاضي أبو الفتح ابن قاضي القضاة أبي الحسن، وجدُّ أبيه كان قاضي القضاة وكذلك جدُّ جده. شهد أبو الفتح عند أبيه في يوم الاثنين الثاني من رجب سنة ٥٧٥هـ فقبل شهادته واستناب في الحكم والقضاء بمدينة السلام، وكان شاباً مليح الوجه، فصيح اللسان، حافظاً للقرآن، درس الفقه، وقرأ الأدب، وكانت له معرفة بالقضاء وصفة الحكم، وكان حسن الطريقة، مشكوراً، اخترمته المنية في عنفوان شبابه، ولم يبلغ الثلاثين، لأنه توفي يوم الجمعة ثامن عشرين من شوال سنة ٥٧٥هـ ١١٧٩ م، ومولده في ليلة الجمعة الحادي عشر من ذي الحجة سنة ٥٤٨هـ ١١٥٣م كذا ذكره ابن النجار.



(١٣٠)

محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلي الفراء

قاضي باب الأزج ببغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى بن الفراء، قاضي باب الأزج. ولد سنة ٤٩٤ هـ، وسمع الحديث عن أبيه وعمه وابن الحسين وغيرهم، وتفقه على والده، وأفتى ودرّس، وكان له ذكاء وفهم جيد: وتولى القضاء بباب الأزج، ثم بواسط، ثم أشهد قاضي القضاة أبو الحسن بن الدامغاني على نفسه ببغداد

وأنه قد عزله عن القضاء، فذكر عنه أنه لم يلتفت إلى العزل، ثم خاف من حكمه بعد العزل، فتشفع بابن أبي الخير صاحب البطيحة إلى الخليفة حتى أمنه، فقدم بعد إحدى عشرة سنة، وقد ذهب بصره فلازم بيته، فلما مرض طلب أن يدفن في دكة أحمد بن حنبل. قال لي عبد المغيث: بعث بي إلى الوزير فقال في الدكة جدي لأمي، فأنكر الوزير هذا. قال: كيف تنبش عظام الموتى؟ فتوفي ليلة السبت خامس جمادى الآخرة من سنة ٥٦٠ هـ ١١٦٤ م، ودفن عند آبائه بمقبرة أحمد بن حنبل.



(١٣١)

جعفر بن عبد الواحد الثقفي

قاضي قضاة بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو جعفر بن عبد الواحد أبو البركات الثقفي. ولد في محرم سنة ٥١٩ هـ ، وجمع الحديث من أبي القاسم الحريري. وولّي القضاء بعد أبيه. وكان أبوه قد أقام في القضاء أشهراً، ثم مات فدفن بدار بدرب بهرز. فلما مات الولد أخرجا فدفنا عند رباط الزوزني المقابل لجامع المنصور، وكان سبب موت هذا الولد أن طولب بمال خرجه عليه رجل من أهل الكوفة، فضاق صدره وأشرف على بيع عقاره، وكلمه الوزير ابن البلدي بكلمات خشنة فقام الدم ومات سنة ٥٦٣هـ ١١٦٧م.

وذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو جعفر بن عبد الواحد أبو البركات بن قاضي القضاة أبي جعفر بن القاضي أبي الحسين، ونابوه قضاء العراق سنة ٥٥٥ هـ. فاستتاب ولده هذا، ثم توفي بعد شهر، فولّي مكانه ولده في صفر سنة ٥٦٠هـ ١١٦٤م.



(١٣٢)

يحيى بن الحسين بن سلامة بن صاعد المنبجي

قاضي بغداد المحول

ذكره ابن النجار فقال: هو يحيى بن الحسين بن سلامة بن صاعد المنبجي أبو الرضا، سمع وحدّث، وكان فقيهاً. تولّى القضاء بالمحول مرة، مات في ذي الحجة سنة ٥٦٥ هـ ١١٦٩م. انتهى.

(١٣٣)
مسعود بن الحسين اليزدي
قاضي بغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو مسعود بن الحسين بن سعد أبو الحسين اليزدي القاضي. ولد سنة ٥٠٥ هـ، وتفقه، وأفتى، وناب في القضاء، ودرّس بمدرسة أبي حنيفة، ومدرسة السلطان، ثم خرج إلى الموصل فأقام مدة يدرّس هناك وينوب في القضاء، فتوفي بها في جمادى الآخرة سنة ٥٧١ هـ ١١٧٥م. انتهى.



(١٣٤)
محمد بن الحسين
قاضي قضاة بغداد

ذكره ابن النجار فقال: هو محمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن المعلم أبو منصور. درس الفقه على مذهب أبي حنيفة على أبي طالب الحسين بن محمد الزينبي، وولي التدريس بالمدرسة العنانية على شاطئ دجلة، وكان ينوبه بها أبو الفتح بن الزكي، ثم أنه خرج عن بغداد وسكن همدان مرة وكان يدرّس بها، وحدّث صحيح البخاري عن أبي طالب الحسين بن محمد الزينبي، وتولى القضاء، وكان يقدم بغداد رسولاً إلى الديوان، ثم أنه عاد إلى بغداد وسكنها. وسمع من أبي طالب الحسين بن محمد بن علي الزينبي وغيره. وسمع أبو الفرج المبارك بن عبد الله بن محمد بن النقور. وحدّثنا عنه ابن البندنيجي: قرأت في كتاب أبي بكر المارستاني، سألته يعني أبا منصور عن مولده فقال: في سنة ٤٩١هـ ومات بفنجوان سنة ٥٧١هـ ١١٧٥ م. انتهى.



(١٣٥)
روح بن أحمد الحديثي
قاضي القضاة

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو روح بن أحمد أبو طالب الحديثي، قاضي القضاة. توفي في يوم الاثنين عشر المحرم سنة ٥٧٠هـ ودفن يومئذٍ بقراح ظفر، وكان

ولده عبد الملك في الحج، فلبغته وفاته وهو بالكوفة، فلما بلغ بغداد مرض أياماً ومات. وكان ينبز بالرفض. وذكر في الجواهر المضية أنه تولى قضاء البصرة سنة ٥٦٦ هـ ١١٧٠م.

❖ ❖ ❖

(١٣٦)
ربيعة بن أسد
قاضي الكرخ من بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: ربيعة بن أسد بن أحمد بن محمد الهروي أبو سعد قاضي الكرخ، فاضل معروف من هراة، لم أقف على تاريخ وفاته. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٣٧)
عبد الله بن أحمد
قاضي الجانب الغربي من بغداد

ذكره ابن النجار البغدادي فقال: هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن عسكر القاضي. تولى القضاء بالجانب الغربي ببغداد بعد أبيه في محرم سنة ٥٣٣ هـ ١١٣٨م إلى أن توفي سنة ٥٧٥ للهجرة ١١٧٩م. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٣٨)
عبد الله بن أحمد
قاضي باب الطاق ببغداد

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فقال: هو عبد الله بن أحمد بن عسكر أبو محمد. سمع الحديث من أبي الفوارس الزينبي، روى عنه أبو سعد علي. ولي القضاء بباب الطاق مدة، وكان خصيصاً بقاضي القضاة أبي القاسم علي بن الحسين الزينبي. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٣٩)

الحسين بن أحمد أبو المظفر الدامغاني

قاضي حريم دار الخلافة

ذكره ابن النجار البغدادي فقال: هو الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن علي الدامغاني أبو المظفر بن أبي الحسين بن قاضي القضاة أبي الحسين بن قاضي القضاة أبي عبد الله وهو والد قاضي القضاة أبي القاسم عبد الله، شهد عند أخيه قاضي القضاة أبي الحسن علي بن أحمد في ولايته الأولى يوم السبت لثلاث خلون من ذي القعدة سنة ٥٥٢ هـ، فقبل شهادته واستنابه في القضاء والحكم بحريم دار الخلافة وما يليها، وأذن للشهود بالشهادة عنده وعليه فيما يسجله، ولم يكن محمود السيرة. سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين وغيره. وحدّث باليسير، سمع منه القاضي أبو المحاسن عمرو بن علي القرشي، وروى لنا عنه أحمد بن الحسن بن أحمد بن حنظلة الكتبي. وأخبرني أبو الحسن القطيعي قال: سألت الحسين بن أحمد الدامغاني عن مولده فقال: في ذي القعدة سنة ٥١٦هـ. أنبأنا القاضي أبو العباس أحمد ابن محمد الفراء إذناً ونقلته من خطه. قال: مات الحسين الدامغاني القاضي يوم الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٥٧٩هـ ١١٨٣م وأخرج من الغد، وصلى عليه بجامع القصر وأمام الناس أخوه قاضي القضاة، ودفن بالشونيزية وكان يجمع كتبه. انتهى.



(١٤٠)

عبد الله بن عبد الواحد الثقفي

قاضي بغداد في الجانب الغربي

ذكره صاحب الجواهر المضية: أنه عبد الله بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حمزة الثقفي القاضي أبو الفتوح بن قاضي القضاة أبي جعفر أبي الحسين الكوفي، سمع الحديث من والده، ومن أبي الوقت الصوفي، وأحمد بن يحيى بن ناقة الكوفي. وذكره ابن النجار فقال: وقال ما أظنه روى شيئاً، وشهد عند أخيه قاضي القضاة جعفر بن عبد الواحد شهادة تقبل شهادته، واستنابه على الحكم والقضاء مدة

ولايته إلى حين وفاته، ثم ولي بعد وفاته القضاء والحسبة في الجانب الغربي من بغداد والبلاد الزيدية والكوفة في المحرم سنة ٥٧٦ هـ، ولم يزل على ولايته إلى حين وفاته. قال: وتوفي يوم السبت لعشر خلون من شعبان سنة ٥٨٠هـ، ١١٨٤ م. انتهى.



(١٤١)

الحسين بن أحمد أبو محمد الدامغاني
قاضي ربع الكرخ ببغداد

ذكره ابن النجار فقال: هو الحسن بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن الدامغاني أبو محمد قاضي القضاة ابن قاضي القضاة أبي عبد الله وأخو قاضي القضاة أبي الحسن علي بن أحمد. شهد عند أخيه في ولايته الأولى يوم السبت لثلاث خلت من ذي القعدة من سنة ٥٥٢هـ فقبل شهادته، وولاه القضاء بربع الكرخ ثم القضاء بواسط، فانحدر إليها، وأقام بها إلى أن عزل أخوه عن قضاء البصرة في جمادى الآخرة سنة ٥٥٥ هـ، فعزل أبو محمد وعاد إلى بغداد، ولزم منزله بالكرخ ، إلى أن ولي أبو طالب روح ابن أحمد قضاء القضاة في شهر ربيع الآخر سنة ٥٦٦هـ، فأعاد أبا محمد الدامغاني إلى قضاء واسط ، فقدمها في العشر الآخر من شعبان من السنة المذكورة، وأقام مدة بها ، ثم عاد إلى بغداد واستناب بها على القضاء أبا الفضل هبة الله بن علي، ثم عاد إليها مرات إلى أن فارقها آخر مرة في سنة ٥٧٧ هـ وله بها بيت وأقام ببغداد على وفاته. سمع الحديث من إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي وعبد الوهاب ابن المبارك الأنماطي وحدث باليسير. وروى ابن النجار عن ابن القطيعي قال: سألت القاضي أبا محمد بن الدامغاني عن مولده فقال: في سنة ٥٢١ هـ قال ابن النجار: أنبأنا قاضي القضاة أبو الحسن محمد بن جعفر العباسي، ونقلته من خطه. قال: درج أبو محمد الحسن بن أحمد بن علي بن محمد بن علي الدامغاني في يوم السبت ثامن عشر رجب سنة ٥٨٢ هـ ١١٨٦م ودفن بداره بالكرخ. انتهى. وذكره صاحب الجواهر المضية أيضاً.

❖ ❖ ❖

(١٤٢)

علي بن أحمد الدامغاني

قاضي ربع الكرخ

ذكره ابن النجار فقال: هو علي بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الملك بن عبد الوهاب بن حمويه بن حسنويه الدامغاني أبو الحسن بن القاضي أبي الحسين بن القاضي بن القاضي أبي الحسين بن القاضي أبي الحسين بن قاضي القضاة أبي عبد الله. ولي القضاء بربع الكرخ بعد وفاة والده في يوم الأحد منتصف جمادى الأولى سنة ٥٤٠ هـ، ولم يزل على ذلك إلى أن توفي قاضي القضاة أبو القاسم علي بن الحسين الزينبي في عيد الأضحى من سنة ٥٤٣هـ فولي أبو الحسن هذا قاضي القضاة في يوم الاثنين منتصف ذي الحجة سنة ٥٤٣هـ وخلع عليه بالديوان وشافهه بالولاية نقيب النقباء طلحة بن علي الزينبي، وكان يومئذٍ نائباً في الوزارة للإمام المقتفي لأمر الله، وقرئ عهده بجوامع بغداد، وعمره إذ ذاك ثلاثون سنة، ولم يزل على قضاء القضاة إلى أن توفي الإمام المقتفي لأمر الله، وولي الخلافة بعد المستنجد بالله، فأقره على القضاء، ثم عزله في يوم الثلاثاء الرابع عشر من جمادى الآخرة من سنة ٥٥٥هـ ، فكانت مدّة ولايته إحدى عشرة سنة وستة أشهر، فلزم منزله بنهر القلائين متعلقاً على الاشتغال بالعلم. وكان يقول: أنا على الولاية، وكل القضاة نوابي، لأن القاضي إذا لم يظهر فسقه، لم يجز عزله. فبقي على ذلك مدّة ولاية الإمام المستنجد بالله. ثم أعاده إلى ولاية قضاء القضاة بولاية جديدة وخلع عليه في يوم الأحد لثلاثة عشر ليلة خلت من ربيع الأول سنة ٥٧٠ هـ، فبقي على قضاء القضاة إلى أن توفي الإمام المستضيء بأمر الله. وولي الخلافة بعد أيام الناصر لدين الله، فأقره على ولايته إلى حين وفاته. وكان شيخاً مهيباً وقوراً، فاضلاً، عالماً بخبر السيّر، صامتاً، كامل العقل، عفيفاً، نزيهاً، جميل السيرة، محمود الأفعال، حسن المعرفة بالقضاء والأحكام، كريم الأخلاق، سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله بن الحصين والأنماطي وغيرهما وحدّث باليسير. قال ابن النجار: وقد أدركت أيامه، حدثني عنه أحمد بن البندنيجي، بلغني عن جماعة من أهل العلم أن بعض الأكابر حكى أنه حضر لعيادة قاضي القضاة الزينبي في مرضه الذي مات فيه، فحضر القاضي أبو الحسن هذا لعيادته، فلما انصرف أتبعه الزينبي نظره، ثم قال: يوشك أن يكون هذا قاضي القضاة بعدي. فكان كما قال. قرأت

بخط القاضي أبي المحاسن القرشي قال: سمعته يقول: ولدت سنة ٥١٣هـ، ومات عشية السبت الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ٥٨٣هـ ١١٨٧ م وصلى عليه يوم الأحد بجامع القصر، وحضر خلق وحمل إلى مقبرة الشونيزية، فدفن عند جده لأمه أبي الفتح ابن المسافر. انتهى. وجاء ذكره في الجواهر المضية أيضاً.



(١٤٣)

أحمد بن عبد الله البندنيجي

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن عسكر البندنيجي الأصل البغدادي المولد والدار أبو العباس بن أبي أحمد القاضي أحد سكان محلة مشهد أبي حنيفة. قال صدقة الفرضي: كان فقيهاً حسناً حنفياً، سأله أبو المحاسن عمر بن علي القرشي عن مولده فقال: في سنة ٤٩٩ هـ، نقله ابن النجار وقال: حدث باليسير، سمع منه أبو المحاسن عمر بن علي القرشي، وسمع أبا القاسم هبة الله ابن محمد بن الحسين وأبا بكر بن محمد بن عبد الباقي بن محمد القاضي الأنصاري. وولي القضاء والحسبة بالجانب الغربي من بغداد في ثامن جمادى الأولى سنة ٥٦٦ هـ، فحمدت سيرته. قال: وقرأت بخط أبي المحاسن عمر قال: كان محموداً في ولايته، مشهوداً في النزاهة والعفة والديانة والصيانة والفضل. قال: وقرأت بخط أبي الحسن الطراح مات القاضي ابن البندنيجي في ليلة الجمعة تاسع المحرم سنة ٥٩٣ هـ ١١٩٦م، ودفن قبل الصلاة بمقبرة الخيزرانية ظاهر قبر أبي حنيفة. والبندنيجي نسبة إلى بندنيجين وهي بلدة قريبة من بغداد بينهما دون عشرين فرسخاً. انتهى.



(١٤٤)

عبد الكريم بن المبارك الصيرفي

قاضي بغداد في دار حريم الخلافة

ذكره ابن النجار البغدادي فقال: هو عبد الكريم بن المبارك بن محمد بن عبد الكريم البلدي، أبو الفضل الفقيه الحنفي، عرف بابن الصيرفي. قرأ الفقه على مسعود

الترمذي حتى برع فيه، فصارت له معرفة جيدة، وسمع الحديث الكثير بنفسه، وكتب وتولى التدريس بالمدرسة المغيثية على شاطئ دجلة، واستنابه قاضي القضاة ابن السهروردي على القضاء بحريم دار الخلافة وما يليها. سمع الأنماطي وغيره. كتبت عنه وكان صدوقاً، حسن الأخلاق، متواضعاً، قرأت بخط شيخنا عبد الكريم البلدي، ولد سنة ٥٢٥هـ يوم الاثنين تاسع ربيع الأول. وتوفي صبيحة يوم السبت الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٥٩٦ هـ ١١٩٩ م، حضرت الصلاة عليه بمدرسته، ودفن بمقبرة باب الدير. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٤٥)

عبد الرحمن بن عبد الواحد الثقفي

قاضي نهر عيسى ببغداد

ذكره ابن النجار البغدادي فقال: هو عبد الرحمن بن عبد الواحد بن أحمد بن محمد الثقفي القاضي. تولى القضاء بنهر عيسى بن علي الهاشمي. سمع الحديث من أبي الوقت، وما أظنه روى شيئاً. وقال المنذري في التكملة: سمع من والده وتوفي في ليلة سابع عشر المحرم سنة ٥٩٧ هـ ١٢٠٠ هـ، ودفن من الغد عند والده عبد الواحد. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٤٦)

أحمد بن علي بن البخاري

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو أحمد بن علي بن هبة الله بن محمد بن علي بن البخاري، أبو الفضل ابن قاضي القضاة أبي طالب. شهد عند والده في ولايته الثانية يوم الأحد التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٥٨٩هـ، فقبل شهادته واستنابه في القضاء، ثم لما توفي والده، جعل إليه القضاء ببغداد، وخوطب بأقضى القضاة في

رجب سنة ٥٩٤ هـ. تم عزله في ذي الحجة سنة ٥٩٥ وبقي ملازماً منزله إلى أن توفي يوم الأربعاء لأربع خلون من ذي الحجة سنة ٥٩٩ هـ ١٢٠٢ م.

❖ ❖ ❖

(١٤٧)

محمد بن علي نصر الأبري

قاضي بغداد

ذكره ابن النجار البغدادي فقال: هو محمد بن علي بن نصر الأبري الفقيه، كان حسن المعرفة بالمذهب والخلاف والأصول، ويعرف الكلام على مذهب المعتزلة، وكان يدرس بالمدرسة القديمة بالكرخ، واستنابه قاضي القضاة عبد الرحمن بن مقبل في عقود الأنكحة والطلاق والديون، وكان كيساً، متودداً، طيب الأخلاق، وما علمت له رواية. وكان صدوقاً وذكر لي مولده ليلة الأحد رابع صفر سنة ٥٦٣هـ، وتوفي يوم الأربعاء الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ٦٢٩ هـ ١٢٣١م، وصلى عليه من الغد بالمدرسة النظامية، ودفن بالمستجدة بين مقابر قريش وباب حرب. رحمه الله.



(١٤٨)

عبد السلام بن إسماعيل اللمغاني

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو عبد السلام بن إسماعيل عبد الرحيم بن الحسين اللمغاني القاضي أبو محمد تفقه على والده وسمع وحدث وناب في القضاء ببغداد عن قاضي القضاة أبي طالب علي بن علي البخاري، وعن قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد الله بن سليمان، ودرس بمدرسة سوق العميد، وكان قاضياً، متديناً، حسن الأخلاق، متواضعاً، أحد الفقهاء على مذهب أبي حنيفة، مولده بمحلة أبي حنيفة سنة ٥٢٠هـ، ومات في مستهل رجب يوم السبت سنة ٦٠٥ للهجرة ١٢٠٨م، وصلى عليه بالمدرسة النظامية، ودفن بالخيزرانية، ولَمغان موضع من جبال غزنة، وهي بفتح اللام وسكون الميم وفتح العين المعجمة بعد الألف. انتهى.

(١٤٩)

محمد بن الحسين الدامغاني

قاضي بغداد

ذكره في الجواهر المضية ناقلاً عن ابن النجار البغدادي فقال: هو محمد بن الحسين بن أحمد بن علي الدامغاني أبو عبد الله بن أبي المظفر، شهد عند أخيه قاضي القضاة أبي القاسم عبد الله بن الحسين في العشرين من شوال سنة ٦٠٣ هـ، فقبل شهادته واستنابه على الحكم والقضاء، وأذن للشهود بالشهادة عنده عليه، وبإسجال السجلات، فبقي على ذلك إلى أن عزل أخوه عن قضاء القضاة في ثامن عشر رجب سنة ٦١١ هـ، فانعزل بعزله ولزم بيته إلى حين وفاته. قال ابن النجار: سمعت قاضي القضاة أبا القاسم الدامغاني يقول: ولد أخي في سنة ٥٦١هـ ومات في يوم الأربعاء السادس عشر من شعبان سنة ٦١٥هـ ١٢١٨م، وصلى عليه بالنظامية، ودفن بالشونيزية. رحمه الله تعالى.



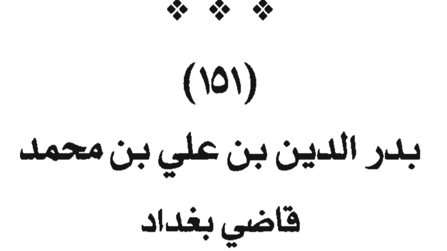
(١٥٠)

عبد الله بن الحسين الدامغاني

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو عبد الله بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الملك. أبو القاسم قاضي القضاة ابن القاضي أبي المظفر أبي الحسين بن قاضي القضاة أبي الحسن بن قاضي القضاة أبي عبد الله الدامغاني أحد الأعيان من أولاد قضاة القضاة والعلماء والأئمة وأذن للشهود بالشهادة عنده وعليه فيما يسجله عن الإمام الناصر لدين الله، فلم يزل على ولايته إلى أن عزل في ثامن عشر رجب سنة ٥٩٤هـ، ولزم منزله وخفي ذكره مدة طويلة إلى أن توفي رجل يعرف بأبي الجرابي، كان ناظراً في ديوان العرض، وظهرت له وصية إلى القاضي الدامغاني، هذا وكانت بمبلغ من المال فعرضت على الخليفة، فلما رأى اسمه قال: ما علمت أن هذا في الحياة إلى الآن، فأمر بإحضاره إلى دار الوزارة، وتقليده قضاء القضاة، فأحضر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من شهر رمضان، وقد قلده قضاء

القضاة وشافهه بذلك الوزير ناصر بن مهدي العلوي وخلع عليه السواد. وقرئ عهده في جوامع مدينة السلام، وسكن بدار الخلافة المعظمة، ولم يزل على ولايته إلى أن عزل في الثامن والعشرين من رجب سنة ٦١١ هـ، ولزم بيته، وكان محمود السيرة، مشيد الأفعال، مرضي الطريقة، نزهاً، عفيفاً، مهذباً، متديّناً، محيي السنّة، عالماً بالقضايا والأحكام، غزير الفضل، كامل النبل، له يد في المذاهب والخلاف، ويعرف الفرائض والحساب، ويكتب خطاً مليحاً، ويعرف الأدب معرفة حسنة. قال ابن النجار: سمع الحديث من والده وعمه قاضي القضاة أبي الحسن علي، ومن شيوخنا أبي الفرج بن كليب وغيره. وحدّث باليسير، سمعته يقول : مولدي في رجب سنة ٥٦٤هـ، ومات في سلخ ذي القعدة سنة ٦١٥هـ ١٢١٨م، وصلى عليه الحسين بن أحمد بن المهدي، خطيب جامع القصر بالمدرسة النظامية يوم الأحد، ودفن عند أبيه بنهر القلائين. انتهى.



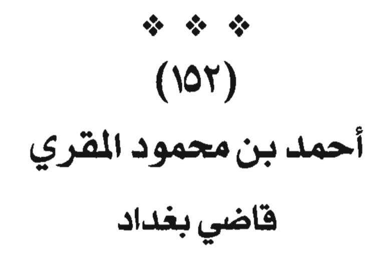
❖ ❖ ❖

(١٥١)

بدر الدين بن علي بن محمد

قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة فقال: القاضي بدر الدين علي بن محمد بن ملاق الرقي، كان قاضياً بالجانب الغربي من بغداد سنة ٦١٢ هـ ١٢١٥م، إضافة إلى ما كان يتولاه من الحسبة بجانبي بغداد، والتدريس بمدرسة سعادة. ولم أقف على تاريخ ولادته ووفاته.



❖ ❖ ❖

(١٥٢)

أحمد بن محمود المقري

قاضي بغداد

ذكره ابن النجار البغدادي فقال: هو أحمد بن محمود بن أحمد بن عبد الله المقري أبو العباس بن أبي الشكر الشافعي الواسطي، ولي القاضي القضاء بالجانب الغربي من بغداد، مولده سنة ٥٥٩هـ، وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ ١٢١٩م، وكان زاهداً ثقة نبيلاً حافظاً للمذهب. انتهى.

(١٥٣)

علي بن عبد الله

قاضي القضاة ببغداد

ذكره ابن النجار فقال: هو علي بن عبد الله بن سليمان، تفقه على أبيه، تولى قضاء القضاة شرقاً وغرباً في سنة ٥٩٨ هـ، ولم يزل إلى أن عزل سنة ٦٠٠ هـ، ومات سنة ٦٢١ هـ ١٢٢٤م بالحلة ولعله جاوز الثمانين .

❖ ❖ ❖

(١٥٤)

المظفر بن المبارك البغدادي

قاضي بغداد

ذكره صاحب الجواهر المضية فقال: هو المظفر بن المبارك بن أحمد بن محمد أبو الكرم القاضي البغدادي، ولد سنة ٥٤٦هـ، تفقه على والده ووالده عارف. سمع من أبي الوقت عبد الأول وأبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد وغيرهما. ذكره الحافظ ركن الدين في التكملة وقال: درس الفقه بمشهد أبي حنيفة وولى القضاء والحسبة ببغداد، وحدث ووالده عارف بمذهب أبي حنيفة ودرّسه سنين، ومات سنة ٦٢١ للهجرة، وله من الشعر :

لــئن بعــدت دار وشــطت منــازلٌ ... وطالــت عهــود بيننــا ودهــورُ

لقـد بقيـت فـي القلـب منـك بقيـةٌ ... يــسائل عنهــا منكــر ونكيــرُ

❖ ❖ ❖

(١٥٥)

أبو علي يعقوب بن إبراهيم البرزبيني

قاضي بغداد

ذكره في طبقات الحنابلة: هو يعقوب بن إبراهيم بن سطور البرزبيني نسبة إلى قرية من قرى عكبرا، دخل بغداد سنة نيف وثلاثين، وصحب الوالد، وقرأ عليه الفقه،

وبرع فيه، ودرّس في حياة الوالد وبعد وفاته بالجانب الشرقي بباب الأزج، وصنف كتباً في الأصول والفروع، وكان له غلمان كثيرون، وكان مبارك التعليم، لم يدرس عليه أحد إلاّ أفلح، وصار فقيهاً، وكانت حلقته بجامع القصر. وولي القضاء بباب الأزج من قبل الوالد السعيد في محرم سنة ٤٥٢هـ، وكان ذا معرفة ثاقبة بأحكام القضاء وإنقاذ السجلات، وكان متعففاً في القضاء، سديداً في السنّة، وسمع الحديث من جماعة بعكبرا وببلدنا منهم الوالد السعيد، ومات وهو على القضاء بباب الأزج في شوال سنة ٤٨٦هـ ١٢٤٨م، ودفن في مقبرة عبد العزيز بباب الأزج. انتهى.



(١٥٦)

نصر الله بن عبد الرشيد

قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: هو نصر الله بن عبد الرشيد. ولاّه فخر الدين أبو منصور قضاء الجانب الغربي ونهر عيسى، وخلع عليه، ونفذ إلى قاضي القضاة ومعه حاجب يعرفه أنه قد أجرى على قاعدة من تقدمه، وذلك سنة ٦٤٣ هـ ١٢٤٥ م من غير أن يتقدم باستتابته فمضى وسجل عن الخليفة.



(١٥٧)

نجم الدين أبو محمد عبد الله بن أبي الوفاء

قاضي بغداد

ذكره صاحب شذرات الذهب فقال: نجم الدين أبو محمد عبد الله بن أبي الوفاء محمد ابن الحسن الشافعي المعروف بالبدراني، ولد سنة ٥٩٤هـ وسمع من جماعة وتفقه وبرع في المذهب، ودرس بالنظامية، وترسل غير مرة، وحدّث بحلب ودمشق ومصر وبغداد. وبنى بدمشق المدرسة الكبيرة المشهورة وتعرف بالبدرانية. قال الذهبي: كان فقيهاً عالماً ديّناً صدراً منبسطاً، وقد ولي القضاء ببغداد على كره منه، وتوفي بعد خمسة عشر يوماً في ذي القعدة سنة ٦٥٥ هـ ١٢٥٧م وعافاه الله من كارثة التتار. وقال السيوطي في لباب الأنساب: البدراني بفتح الموحدة والدال والراء المهملتين، نسبة إلى بادرايا قرية من أعمال واسط. انتهى.



أخبار قضاة بغداد زمن الحكم التتري

سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م



(١٥٨)
تاج الدين عبد الرحيم بن يونس الموصلي
قاضي الجانب الغربي من بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٧٤هـ عيّن تاج الدين عبد الرحيم بن يونس الموصلي الشافعي قاضياً بالجانب الغربي ببغداد، وأضيف إليه التدريس بالمدرسة البشيرية، وكان رجلاً فاضلاً عالماً، له مصنفات مشهورة، فلم تطل أيامه. وتوفي في آخر سنة ٦٧٤هـ ١٢٧٥م، وتوفي أيضاً هذه السنة القاضي مجد الدين أحمد الدوري فجأة.

❖ ❖ ❖

(١٥٩)
عز الدين محمد بن جعفر البصري
قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: كان عالماً فاضلاً، ولي تدريس النظامية بعد واقعة بغداد، ثم نُقل إلى تدريس مدرسة الأصحاب، ودرس في المدرسة العصمتية عند فتحها، وناب في الحكم والقضاء ببغداد، وتوفي سنة ٦٧٢ للهجرة ١٢٧٣م، ودفن عند الجنيد.

❖ ❖ ❖

(١٦٠)
نظام الدين عبد المنعم البندنيجي
قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: كان ورعاً عفيفاً تقياً، حسن السيرة، وقد بلغ من العمر ستاً وسبعين سنة، اشتغل بالفقه في عنفوان شبابه بمدرسة دار الذهب ببغداد، حتى برع وأفتى، ثم رتب معيداً بالمدرسة المستنصرية، ثم شهد عند أقضى القضاة كمال الدين عبد الرحمن بن اللغاني، ثم جعل في ديوان العرض على إطلاق معايش الجند، فلمّا تكملت له سنة أطلق له عنها المشاهرة فامتنع من أخذها وقال: لا يحل لي أن أجمع بين خدمة ووظيفة المستنصرية. فأنهي ذلك إلى الخليفة فاستحسنه وتقدم أن يطلق له

مشاهرة مع أرباب الرسوم، ثم عيّن قاضياً بالجانب الشرقي سنة ٦٥٢هـ، ثم نقل إلى الجانب الغربي وخوطب بأقضى القضاة سنة ٦٥٥ هـ فاستمر على ذلك إلى الآن، سُئل في حال مرضه عمن يصلح بعده للقضاء؟ فقال: تقلدته حياً، فما أتقلده ميتاً. فقيل له: لا بد من الإشارة في ذلك. فقال: إن امتنع سراج الدين الهنايسي فيكون عز الدين بن الزنجاني قاضي الجانب الغربي. فلما توفي أُحضر سراج الدين محمد بن أبي فراس الهنايسي الشافعي، ورتب قاضي القضاة ببغداد نقلاً من التدريس بالمدرسة البشيرية فلم يمتنع عن ذلك، وتوفي نظام الدين هذا سنة ٦٦٧ هـ ١٢٦٨م ودفن في صفة الشيخ جنيد. انتهى.



(١٦١)

فخر الدين عبد الله بن عبد الجليل الطهراني الراوي

قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: هو فخر الدين عبد الله بن عبد الجليل الطهراني الراوي الحنفي. استنابه أقضى القضاة نظام الدين البندنيجي في القضاء، وفوّض إليه أمر الحسبة ببغداد. ابتلي بالمرض في وجهه، حتى تآكل أنفه، ولقي مشاقاً عظيمة حتى توفي سنة ٦٦٧ هـ/١٢٦٨م.



(١٦٢)

سراج الدين محمد بن أبي فراس الهنايسي

قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: إنه سراج الدين محمد بن أبي فراس الهنايسي، قاضي القضاة. كان في مبدأ أمره فقيهاً، ثم ولي مدرساً في المدرسة البشيرية، ثم نُقل إلى القضاء، وخطب بجامع الخليفة، وقد شهد زواج ابنة أبي العباس أحمد بن الخليفة المستعصم من الخواجة شرف الدين هارون بن الصاحب شمس الدين محمد بن الجويني، صاحب ديوان الممالك. وقد توفي قاضي القضاة سراج الدين هذا في آخر

شهر رمضان سنة ٦٧٠ هـ/١٢٧١م، ودفن في الضفة التي تقابل ضريح الشيخ معروف الكرخي رحمه الله تعالى .

❖ ❖ ❖

(١٦٣)
عز الدين بن أحمد بن الزنجاني
قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٧٠ هـ ولي قضاء بغداد عز الدين بن أحمد ابن الزنجاني خلفاً لقاضي القضاة سراج الدين المار ذكره، نقلاً من الجانب الغربي، وذلك في شهر ذي الحجة سنة ٦٧٨هـ، ابتاع قاضي القضاة عز الدين أحمد بن الزنجاني جارية من رجل يعرف بالشهاب يوسف الطفسونجي، فحضر بعد مدة والتمس استعادتها منه، فلم يقض الشرع المطهر بذلك، فمات أسفاً عليها بعد أيام، وخلف ولداً وأخاً يتعلقان ببعض الأمراء، فمضيا إليه وذكرا له أن قاضي القضاة غصب أباه جارية فنفذ معهما من يستوضح الحال، فاستدعى القاضي إلى الديوان وسُئل عن ذلك، فأسفرت الحال على أن أدى ألفي دينار وكتب له براء من جميع الدعاوي. وكان قد نسب إليه أنه قتله بالسم انتهى. وفي سنة ٦٩٠ هـ احتبست الغيوث حتى انقضاء شهر شباط فاجتمع الناس عند قاضي القضاة عز الدين بن الزنجاني، ثم خرجوا إلى مقبرة الشيخ معروف يوم الخميس سابع عشر صفر واجتمعوا في باب المدرسة البشيرية، ونصب هناك كرسي خطب عليه العدل شمس الدين الهنايسي خطيب جامع الخليفة، ثم تضرع الناس وسألوا الله عزَّ وجل أن يعمهم برحمته وأكثروا من البكاء والاستغفار، وعادوا ثم خرجوا يوم الجمعة إلى ظاهر سور بغداد يتقدمهم شيخ المشائخ نظام الدين محمود راجلاً مستكيناً وكذلك قاضي القضاة، واجتمعوا وراء جامع السلطان، وخطب الخطيب المذكور، ثم تلاه الشيخ شهاب الدين عبد الحميد السهروردي، فأزخت السماء عزاليها وتواترت الغيوث، فدخلوا بغداد وقد توحلت الطرق، وداوم نزول الغيث ثلاثة أيام ثم سكن. وفي سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٢م عزل قاضي القضاة عز الدين أحمد بن الزنجاني عن قضاء قضاة بغداد.



(١٦٤)

نظام الدين بن محمد الهروي

قاضي بغداد

ذكر في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٧٣هـ/١٢٧٤م عيّن القاضي نظام الدين محمد الهروي المعروف بشيخ الإسلام قاضياً بالجانب الغربي من بغداد، فعيّن على الشيخ محيي الدين محمد بن المحيا العباسي المدرس بالمدرسة المغيثيّة نائباً عنه في القضاء.

❖ ❖ ❖

(١٦٥)

صدر الدين محمد بن شيخ الإسلام الهروي

قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٧٧ هـ عيّن صدر الدين محمد بن شيخ الإسلام الهروي لقضاء الجانب الغربي من بغداد وتدريس المدرسة البشيرية، فبقي على ذلك مدة شهرين، وأصبح ميتاً. فقال أكثر الناس أن ابنه خنقه، وكان قد ولي القضاء قبله والتدريس بالبشيرية ابن يونس الموصلي. وتوفي بعد ذلك بشهور قليلة. فقال زين الدين بن البرهان شعراً:

اظـن قاضـي القـضاة أيّـده اللّـ ـه إلـى كردكـوه ينتـسبُ

إذ كل قاضٍ يقضي إلى الجانب الغر بـي يقـضي ومـا لـه سـببُ

يـا صـاحب الملـك يـا عطـا ملـك يـا مـن بـه المكرمـات تكتـسبُ

وَلِّ الأعـادي اللئـام بالجانـب الغـر بـي فـصل القـضاء وقـد نكبـوا

❖ ❖ ❖

(١٦٦)

بدر الدين علي بن محمد بن ملاق الرقي

قاضي بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة، وفي سنة ٦٨٢هـ/١٢٨٣م خلع على القاضي بدر الدين علي بن محمد بن ملاق الرقي، وفوض إليه القضاء بالجانب الغربي ببغداد إضافة إلى ما كان يتولاه من الحسبة بجانبي بغداد والتدريس بمدرسة سعادة. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٦٧)

جمال الدين بن عبد الجبار البصري

قاضي قضاة بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٩٤هـ عيّن جمال الدين بن عبد الجبار البصري، قاضي قضاة بغداد نقلاً من قضاء البصرة، وعزل عز الدين أحمد بن الزنجاني عن قضاء القضاة. وكان جمال الدين هذا جواداً سخياً كريماً ذا ناموس عظيم وسياسة، يخافه الأعراب وسائر الرعايا، خدم في أعمال العراق كلها، ناب في صباه عن نجم الدين بن المعين في الحلة، ثم ولي طريق خراسان، وناب عن الملك فخر الدين منوجهر بن ملك همدان في واسط، فلما سافر إلى بلاده استقل بالحكم فيها، وأضيف إليه قوسان والبصرة، ثم عزل ورتب صدراً بالحلة والمسيب، ثم عُزل وأُعيد إلى واسط مرة أخرى، ثم عُزل وأعيد إلى الحلة والمسيب، ثم نقل في هذه السنة إلى صدرية واسط وقوسان والبصرة وآلت حاله إلى القتل. وكان قد تجاوز في العمر الستين سنة، وكان يقول الشعر الجيد، وله أشعار كثيرة مدح بها الصاحب علاء الدين بن الجويني، وأخاه شمس الدين وآخر ما قال:

القول فيما مضى من عمرنا هدرُ ... فدعه واصبر لما يأتي به القدر

وقد توفي قاضي القضاة جمال الدين بن عبد الجبار البصري بالبصرة انحدر إليها، فمرض بها ومات سنة ٦٦٥ للهجرة ١٢٦٦ م انتهى.



(١٦٨)

عماد الدين بن جمال الدين البصري

قاضي قضاة بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٩٥ للهجرة، عيّن عماد الدين قاضي قضاة بغداد ثم صرف، وأنه في سنة ٦٩٨هـ أُعيد إلى قضاء القضاة ببغداد، فلما قتل صاحب الديوان صدر الدين، ظهر وقصد الأورد والمعظم وعرض حاله على الوزراء فأعادوه على القضاء فوصل بغداد في صفر سنة ٦٩٨ هـ/١٢٩٨م.

❖ ❖ ❖

(١٦٩)

زين الدين محمد الخالدي

قاضي قضاة بغداد

ذكره في الحوادث الجامعة: أنه في سنة ٦٩٦ للهجرة، رتب زين الدين محمد الخالدي قاضي قضاة بغداد على القاعدة التي تقدم ذكرها، فوصل إلى بغداد وجرى بينه وبين قاضي القضاة عماد الدين البصري من المنافسة على المنصب والحكم أشياء لا يليق ذكرها، فاستظهر زين الدين عليه بمساعدة أخيه صدر الدين صاحب ديوان الممالك، وطولب عماد الدين بحقوق ديوانية كان قد سومح بها أبوه في البصرة، وسلم إلى من يستوفي ذلك منه، فأدى بعضه ببغداد، ثم أحدر إلى البصرة لاستيفاء الباقي، فهرب واعتصم بالبطائح، فلما قتل صدر الدين سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٧م ظهر من البطيحة وتوجه إلى الأرد والمعظم، فأعيد إلى القضاء. وكان في سنة ٦٩٣هـ وصل إلى بغداد زين الدين أنه قاضي القضاة متولي الوقوف والوكالة والتركات والمقاطعات والجوالي، فلم يمضِ شمس الدين محمد السكورجي له من ذلك غير القضاء والحسبة، فحكم إلى آخر السنة، وعاد إلى الأرد واستخلف أحد أصحابه في منصبه . انتهى.



(١٧٠)
عماد الدين نصر بن الشيخ عبد الرزاق بن الشيخ عبد القادر الكيلاني
قاضي قضاة بغداد في العهد العباسي

ذكر في قلائد الجواهر: هو الشيخ القدوة نصر بن الشيخ عبد الرزاق بن الشيخ عبد القادر الجيلي الماصل البغدادي المولد، أبو صالح، تفقه على والده وغيره، وسمع من والده وعمه عبد الوهاب، ومن أبي هاشم الروشاني وغيرهم، ودرّس، وحدّث، وأملى، وأفتى، وناظر، وتولى قضاء القضاة في مدينة السلام، وكان على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وهو أول من دعي بقاضي القضاة سنة ٦٢٢ هـ/١٢٢٥م من قبل الإمام الظاهر بأمر الله العباسي، وخلع عليه السواد وقرئ عهده في جوامع مدينة السلام الثلاثة، فسار السيرة الحميدة الحسنة، وسلك الطريق المستقيمة، وكان يملي الحديث في مجلسه، ويكتب الناس عنه. وإذا خرج يوم الجمعة إلى الجامع يخرج ماشياً. وكانت الشهود تكتب في مجلسه حكمه من دواته بإذنه، ولم تغيره ولاية من أخلاقه وتواضعه، وسيرته التي عرفت منه قبل الولاية، واستمر قاضياً مدة حياة الظاهر. فلما أفضت الخلافة إلى ولده الإمام المستنصر بالله العباسي، أقرّه أربعة أشهر وأياماً، ثم عزله في الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ٦٢٣هـ/١٢٢٦م وكان والده أسمعه الكثير من صباه، وكان ثقة نبيلاً متحرياً محققاً لما يرويه ذا معرفة بالحديث، وله اليد الطولى في المذهب، مليح الكلام في مسائل الخلاف، حلو العبارة، حسن الإيراد، متواضعاً، لطيف الطبع، ظريف المعاشرة، مزّاحاً، كيساً، مقداماً، رجلاً من الرجال لا يهاب أمراً. قال رحمه الله تعالى: كنت في دار الوزير العتمي أكتب خطي على الإجازات الناصرية، فبينا أنا في الدار، وهناك محمد بن منجب الرزاز المحدث وابن زهير العدل، وابن المروزي بسبب شيخ الشيوخ إذ دخل عليه رجل عليه ثياب حسنة، وله هيبة، فلما سلّم، وثب الجماعة وخدموه فوافقتهم وظننت أنه من بعض الفقهاء، فسألت عنه، فقالوا: هو ابن كرم اليهودي، عامل دار الضرب، وكانت له منزلة وحرمة، وكان قد مضى وقعد في صفة مقابلتنا، فقلت له: قم إلى هنا فجاء ووقف بين يدي فقلت له: ويلك حين دخلت توهمت أنك فقيه من فقهاء الإسلام، فقمت لكَ إكراماً لذلك ولستَ ويلكَ عندي بهذه الصفة، ثم كررت ذلك عليه مراراً وهو قائم يقول: الله يحفظك الله يبقيك. ثم قلت له : اخسأ فاذهب هناك بعيداً عنا، فذهب وقال: كان لي رسم في رجب من الصدقة الناصرية

آخذه من البدرية، فاتفق في بعض السنين في يوم الأربعاء، وكنت قد مضيت إلى زيارة قبر الإمام أحمد بن حنبل، فلما عدت من الزيارة وجدت الناس أخذوا رسومهم وانفصلوا، وقيل أن رسمك عند ابن توما النصراني قد رفع إليه، فأمضِ إليه وخذه منه. فقلت: والله لا أمضي إليه، ولا أمضي إليه، ولا أطلب رزقي من كافر، وعدت إلى بيتي متوكلاً على الله سبحانه وتعالى، وأنشدت لنفسي هذه الأبيات:

نفسي ما عن ديننا من بدل	ودع الدنيا وخلٍّ جدلي
ما يساوي أننا نمضي إلى	مشرك إذ ذاك عين الزلل
إن يكن ديناً علينا قلنا	خالقٌ يقضيه هذا أملي

ولم يزل ذلك الرسم عند النصراني لا أتعرض لطلبه، ولا ينفذه إلى أن قتل في جمادى الأولى من السنة الأخرى، وأُخذ الذهب من داره فنفذ إليّ. انتهى.

وذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي في طبقاته فقال: هو الفقيه الناظر المحدث الزاهد الواعظ، قاضي القضاة شيخ الوقت عماد الدين، أفتى ودرّس وتولى مدرسة جده. وكان من خيار الناس وأحسنهم سيرة وصلاحاً، اجتهد في تنفيذ الأحكام الشرعية، وعيّن ناظراً في جميع الوقوف العامة، ووقوف المدارس الشافعية والحنفية، وجامع السلطان، فكان يولي ويعزل في جميع المدارس حتى النظامية، ولمّا توفي الظاهر أقر ابنه المستنصر مدة مديدة. وكان في أيام ولايته يؤذن ببابه في مجلس الحكم ويصلي بالجماعة، وكان متحرياً في القضاء. ولمّا عزله المستنصر أنشد قائلاً:

حمدت الله عزَّ وجل لمّا	قضى لي بالخلاص من القضاء
وللمستنصر المنصور أشكر	وأدعو فوق معتاد الدعاء

ولا أعلم أن أحداً من أصحابنا دعي بقاضي القضاة قبله، ثم أن المستنصر بالله بعد عزله فوض إليه رباطاً بناه بدير الروم وجعله شيخاً به. وقد صنَّف في الفقه كتاباً سمّاه إرشاد المبتدئين، تفقه عليه جماعة وانتفعوا به وفيه، يقول الصرصري في قصيدته اللامية التي مدح بها الإمام أحمد بن حنبل وأصحابه:

وفي عصرنا قد كان في الفقه قدوةً	أبو صالح نصرٌ لكل مؤمّلِ

ولد الشيخ نصر ليلة السبت رابع عشر ربيع الأول سنة ٥٦٤هـ وتوفي ببغداد سحراً ليلة الأحد سادس عشر شوال سنة ٦٣٣هـ ودفن في مقبرة باب حرب بدكة الإمام أحمد ابن حنبل. ومن إنشاده:

أنـــا فـــي القبـــر مفـــرد ورهـــين	غـــارمٌ مفلـــس علـــيَّ ديـــونُ
قـــد أنخـــت الركـــاب عنـــد كـــريمٍ	عتـــق مثلـــي علـــى الكـــريم يهـــونُ

وجاء ذكره في الحوادث الجامعة ما نصه: وفي سنة ٦٣٣ هـ/١٢٣٥م توفي أبو صالح بن أبي بكر عبد الرزاق بن أبي محمد عبد القادر الجيلي الفقيه الحنبلي الواعظ. درس في مدرسة جده بباب الأزج والمدرسة الشاطئية بباب الشعير الواقعة في الجانب الغربي من بغداد. وشهد عند قاضي القضاة ابن الدامغاني، وقلد قضاء القضاة في خلافة الظاهر بأمر الله . انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٧١)

محمد بن نصر بن الشيخ عبد الرزاق الكيلاني

قاضي بغداد

ذكره ابن رجب الحنبلي في طبقاته فقال: تفقه على والده، وسمع منه ومن غيره، ومن الحسن بن علي بن المرتضى العلوي، وطلب العلم، وتفقه، وكان عالماً، زاهداً، يدرس بمدرسة جده، ويلازم الاشتغال بالعلم إلى أن توفي. ولمّا تولى أبوه نصر قضاء القضاة والحكم بدار الخلافة، فجلس في مجلس الحكم مجلساً واحداً، ثم عزل نفسه، ونهض على مدرستهم بباب الأزج، ولم يعد إلى ذلك تنزهاً عن القضاء وتورعاً. وحدّث وسمع منه الحافظ الدمياطي، وذكره في معجمه. وذكر ابن الدواليبي أنه سمع عليه توفي ليلة الاثنين ثاني عشر شوال سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م ببغداد، ودفن إلى جانب جده الشيخ عبد القادر الجيلي بمدرسته، وكانت وفاته بعد انقضاء وقعة هولاكو.

❖ ❖ ❖

(١٧٢)

كمال الدين عبد الرحمن

قاضي قضاة بغداد

جاء ذكره في الحوادث الجامعة: وفي سنة ٦٢٣هـ، عيّن كمال الدين عبد الرحمن ابن إسماعيل اللمغاني، أقضى القضاة إلى آخر أيامه. توفي سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٨م.

❖ ❖ ❖

(١٧٣)

أبو النجيب عبد الرحمن بن القاضي يحيى

جاء ذكره في الحوادث الجامعة: هو عبد الرحمن بن القاضي يحيى بن القاسم التكريتي، قاضي بغداد. لم أقف على تاريخ وفاته وولادته.

❖ ❖ ❖

(١٧٤)

أبو محمد بن يحيى بن فضلان

قاضي قضاة بغداد

ذكر في الحوادث الجامعة ما هذا نصه: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن فضلان، كان فقيهاً عالماً، ودرّس بعد أبيه بمدرسة فخر الدولة ابن المطلب، ورتب كاتباً بدار التشريفات، ثم عزل عن النظامية خاصة، وتوفر على خدمته بدار التشريفات تدريس دار الذهب ورفع الطرحة، ثم قُلد قضاء القضاة، ورد إليه النظر في ديوان الحسبة والنظر في أوقاف المسلمين المدار والأربطة، فلم يزل على ذلك إلى أن توفي الخليفة الناصر لدين الله، فلما بُويع الظاهر بأمر الله عزله فلزم منزله لا يخرج منه إلاّ لصلاة الجمعة، ثم استدعي وولي نظارة المارستان العضدي، فكان على ذلك مشهوراً، ثم عزل نفسه، ولزم إلى أن استدعي وولي النظر بديوان الجوالي واستيفاء ثروات أهل الذمة. ثم ولي تدريس مدرسة الأصحاب فتردد إليها مدة ثم تركها، وتوفر على ديوان الجوالي، ثم نفذ في رسالة إلى ملك الروم، فلما عاد رتب مدرس الطائفة الشافعية بالمدرسة المستنصرية، فكان على ذلك، إلى أن توفي، وقد توفي في سنة ٦٣١هـ/١٢٣٣م: حكي عنه أنه كتب للخليفة الناصر لدين الله لما كان يتولى ديوان الجوالي رقعة طويلة يقول فيها:

مذهب الشافعي يقضي أن المأخوذ من أهل الذمة أعني اليهود والنصارى في كل سنة أجرة عن سكناهم في دار السلام والارتفاق بمرافقها، لا يتقدر في الشرع بمقدار معين في طرف الزيادة، ويتقدر في طرف النقصان بدينار، فلا يؤخذ من أحد منهما على الإطلاق أقل من دينار، ويجوز أن يؤخذ ما يزيد على الدينار إلى المائة، وحسب امتداد اليد عليهم مهما أمكن، فإن رأى أن يتضاعف على كل شخص منهم ما يؤخذ منه، فللآراء الشريفة علوها في ذلك، وهذا لا يبيّن عليهم لا في أحوالهم ولا في ذات أيديهم، لأن الغالب على الجميع التخفيف في القدر المأخوذ منهم، وهو ضروب وأقسام منهم من هو في خدمات الديوان، وله المعيشة السنية في بركة يده الممتدة إلى أموال السلطان والرعية من الرشا والأباطيل، ولعل الواحد منهم ينفق في يومه القدر المأخوذ منه في السنة. هذا مع ما لهم من الحرية الزائدة والجاه القاطع والترقي على رقاب خواص المسلمين، وقد شاهد العبد وغيره من الفقهاء الحاضرين في المخزن لتناول البر المتقبل أن ابن الحاجب قيصر أقام ابن محرز الفقيه من طرف كان به وأقعد مكانه ابن زطينا كاتب المخزن لمكان خدمته. وقد روى عن عليّ عليه السلام أنه قال: أمرنا أن لا نساويهم في المجلس ولا نشيع جنائزهم، ولا نعود مرضاهم ولا نبدأهم بسلام. وقد كان ابن مهدي استقضى العبد وغيره في تولية ابن ساو النظر بواسطته، فقال له العبد: لا يجوز ذلك. وذكر له قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع أبي موسى الأشعري، وذلك أنه عرض عليه حسبة عمل من الأعمال، فأعجبته فقال: من كاتب هذه. وكان عمر جالساً في المسجد فقال له أبو موسى رجل بباب المسجد. فقال عمر: ما باله لا يدخل المسجد أجَنِبٌ هو؟ قال: لا إنه نصراني. فغضب عمر فقال: تقربونهم وقد أبعدهم الله، وتأمنوهم وقد خوّنهم الله، وترفعونهم وقد وضعهم الله، لا يعمل لي هذا عملاً في بلد من بلاد الإسلام، ثم ليس في بلد من الحرمة والجاه والمكانة ما لهم في مدينة السلام، فلو تضاعف المأخوذ منهم ما تضاعف، كان لهم من الربح الكثير، ومنهم الأطباء أصحاب المكاسب الجزيلة بترددهم إلى منازل الأعيان وأرباب الأحوال ودخولهم على المتوجهين في الدولة والناس يتحملون فيما يعطون الطبيب زائداً على القدر المستحق، وهو أمر من قبل المروءات، فلا ينفكون عن الخلع السنية والدنانير الكثيرة، والطرف في المواسم والفصول مع ما يحيطون في المعالجات ويفسدون الأمزجة والأبدان، ويخرج الصبي منهم، ولم يقرأ غير عشر مسائل حنين، وخمس قوائم من تذكرة الكحالين، وقد تقمص ولبس العمامة الكبيرة، وجلس في مقاعد الأسواق والشوارع على دكة حتى يُعرف، وبين

يديه المكحلة والملحدان يؤذي هذا من بدنه، ويجرب على ذا في عينيه، فيفتك من أول النهار إلى آخره، ويبقى آخر النهار إلى منزله ومكحلته مملوءة قواضة، فإذا عرف بقعوده على الدكة، وصار الزبون فلم يدور ويدخل الدور. ومنهم أرباب المعايش من العطارين المخلصين والكسارين أصحاب المكاسب الظاهرة، والارتفاقات الكثيرة بأموال التجار المسلمين، وأخذهم من الحجر بالمدة، وما يعفو في ميزان الذهب وميزان الأرطال، وما يغشون في الحوائج ويدخلون، ومنهم أصحاب الحرف والصناعات من الصاغة وغيرهم، وما يتقلبون فيه من الذهب والفضة، ويجعلون عوض ذلك في المواضع المستورة بحسب اعتمالها تارة قاراً وغير ذلك. ومنهم الجهابذة وما يسرقون في القبض والتقبيض، ومنهم الصيارفة واحتجاجهم ببضاعة دار الضرب مع ما لهم من التبسط في المسلمات والمسلمين، وبذل جزيل المال في تحصيل أغراضهم في الفساد ورفاهية العيش والتلذذ في المآكل والمشارب، ثم ما زالوا على اختلاف الزمان يؤخذون بالصغار وليس الغيار الذي أوجبه الشرع عليهم. وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أموال الأمصار أن يحملوا أهل الذمة على جز نواصيهم وأن يختموا أعناقهم بخواتم من رصاص أو حديد، وأن يركبوا على الأكف عرضاً وأن يشدوا الزنانير على أوساطهم ليتميزوا بذلك عن المسلمين، وعلى ذلك جرى الأمر في زمن الخلفاء الراشدين. وآخر من شدد عليهم المقتدي بأمر الله، وأجراهم على العادة التي كانت في زمن المتوكل فعلّق على أعناقهم الجلاجل ونصب الصور والخشب على أبوابهم، لتتميز بيوتهم عن بيوت المسلمين، وأن لا يساوي بنيانهم بنيان المسلمين. وألزم اليهود لبس الغبار والعمائم الصفر. وأما النساء فالأزر العسلية، وأن تخالف المرأة منهم بين لوني خفّيها واحد أسود والآخر أبيض، وأن يجعلوا في أعناقهم أطواقاً من حديد إذا دخلن الحمامات. وأما النصارى فلبس الثياب الدكن والفاختية، وشد الزنانير على أوساطهن، وتعليق الصلبان على صدورهن، وإذا أرادوا الركوب لا يمكنون من الخيل بل البغال والحمير والبراذع دون السروج، عرضاً من جانب واحد، فهؤلاء قد حط عنهم هذا كله، فلا يقابل ذلك بتضعيف ما يؤخذ منهم، وهؤلاء في أكثر البلاد يلزمون الغبار ولا يتمكنون من الدخول إلاّ في أرذل الصنائع وأرذل الحرف. أما في بخارى وسمرقند فمنقّوا الكنف والمجاري ورفع المزابل وساقط الفضلات هم أهل الذمة، وأقرب البلاد إليه حلب وهم بها عليهم الغبار، ومن حكم الشرع أنه إذا أخذت الجزية منهم يدفعها المعطي منهم، وهو قائم والآخذ قاعد يضعها في كف ليتناولها المسلم من وسط كفه، تكون يد المسلم العليا ويد الذمي هي السفلى. ثم

يمدّ بلحيته ويضرب في لهازمه ويقول له: أدِّ حق الله يا عدو الله يا كافر. واليوم منهم من لا يحضر عند العامل بل ينفذها على يد صاحبه الصابئة قوم من عبدة الكواكب يسكنون في البلاد الواسطية لا ذمة لهم وكان في قديم الزمان لهم ذمة، فاستفتى القاهر بالله أبا سعيد الأصطخري من أصحاب الشافعي في حقهم فأفتاه بإراقة دمائهم، وأن لا تقبل منهم الجزية، فلما سمعوا بذلوا له خمسين ألف دينار، فأمسك عنهم، وهم اليوم لا جزية عليهم، ولا يؤخذ منهم شيء، وهم في حكم المسلمين والأمر أعلى، فلما وقف الخليفة على رقعته لم يعد عنها جواباً. ولمّا توفي ابن فضلان، رتب عوضه في تدريس المدرسة المستنصرية، قاضي القضاة أبو المعالي عبد الرحمن بن مقبل الواسطي مضافاً إلى القضاء. انتهى.



❖ ❖ ❖

(١٧٥)
شرف الدين أبو محمد عبد الرحيم
قاضي بغداد

ذكره صاحب شذرات الذهب فقال: شرف الدين أبو محمد عبد الرحيم عبد الملك ابن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل الزيراتي البغدادي الحنبلي بن شيخ العراق تقي الدين بن أبي بكر، ولد ببغداد ونشأ بها، وحفظ المحرر وسمع الحديث، واشتغل ثم رحل إلى دمشق، فسمع من زينب بنت الكمال وجماعة من أصحاب ابن عبد الدائم، وخطيب مرو أو طبقتهما، وارتحل إلى مصر وسمع من مسندها يحيى بن المصري وغيره، ولقي بها أبا حيان وغيره، ثم رجع إلى بغداد بفضائل جمة. ودرّس للحنابلة بالبشيرية بعد وفاة صفي الدين الحلي عبد الحق، ثم درّس بالمجاهدية بعد وفاة صهره شافع، ولم تطل بها مدته. قال ابن رجب: وحضرت درسه أنا إذ ذاك صغير لا أحققه جيداً وناب في القضاء ببغداد، واشتهرت فضائله وخطه في غاية الحسن وألف مختصرات في فنون عديدة. وتوفي ببغداد يوم الثلاثاء عشر ذي الحجة سنة ٧٤١ هـ/١٣٤٠م، ودفن عند والده بمقبرة الإمام أحمد بن حنبل، وله من العمر نحو الثلاثين سنة. رحمه الله. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٧٦)

عثمان بن إبراهيم الآمدي

قاضي بغداد

ذكره محمد بن رافع السلامي في تاريخه فقال: عثمان بن إبراهيم بن يعقوب بن عبد الملك الآمدي المالكي أبو عبد الله ابن أبي إسحاق الملقب نور الدين، ودرس بالعصمتية مجاور مشهد عبد الله، وكان ورعاً متديناً، توفي في الخامس عشر من شهر ربيع الأول سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م.



(١٧٧)

جمال الدين العاقولي

قاضي بغداد

ذكره محمد بن رافع السلامي فقال: هو عبد الله بن محمد بن علي بن حماد بن ثابت الواسطي ثم البغدادي أبو محمد بن أبي عبد الله الشافعي الملقب جمال الدين عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن القويرة مشيخته، وكان يذكر أنه سمع من الصاحب محيي الدين يوسف بن الجوزي، ولم يظفر الطلبة بذلك. روى عنه أبو طالب علي بن أنجب ابن الساعي. ودرّس بالمستنصرية، وأفتى أكثر من ستين سنة، وعيّن لقضاء القضاة، وكان عالماً فاضلاً شجاعاً، قوي النفس، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، أعطى حظاً في الفتوى حتى لو كتب على الفتوى جميع من بالعراق، لم يلتفت إلا لخطه، وكان عليه من الهيبة والوقار ما ليس لأمثاله. مولده في ليلة الأحد عاشر رجب سنة ٦٣٨هـ/١٢٤٠م، وتوفي يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شوال ٧٢٨هـ ببغداد، ودفن بداره، وكان وقفها على شيخ وعشرة أيتام يتلقنون القرآن بمحلة درب الخبازين، وأحضرت جنازته مع غروب الشمس وحضر القضاة. انتهى.



(١٧٨)

حسام الدين الفوري

قاضي بغداد

هو القاضي حسام الدين الحسن بن محمد بن محمد بن علي الفوري الأصل البغدادي الدار الحنفي. ولد ببغداد ونشأ بها، ودرس الفقه الحنفي على علمائها كتاج الدين علي بن سنجر المعروف بابن السباك، حتى صار في عداد الفقهاء، وسمع الحديث ببغداد من الرشيد بن أبي القاسم ومحمد بن عبد المحسن الدواليبي وغيرهما، وكان يجيد الكلام بالتركية، وتولى الحسبة ثم القضاء ببغداد، وبلغ رابته ست قرى وتومانا. ولمّا حدثت الفتنة فيها سنة ٧٣٧هـ، هرب حسام الدين من بغداد، وفسر ذلك أنه حدثت وقعة بين المتنازعين من المغول في بلاد العراق وإيران، وهما الشيخ حسن الكبير والقانموسى، وصار إلى بغداد فصار الناس بها، وخرج لقتال الشيخ حسن الكبير نحو تبريز وخلف في النيابة جمال الدين عبد الرحمن بن عبد المحمود بن عبد الرحمن بن محمد بن شهاب الدين عمر السهروردي، ناظر الأوقاف يومئذٍ، وقد كتب أسماء جماعة ليأخذ أموالهم منهم نجم الدين محمود بن علي بن شروين الوزير، وفخر الدين محمود نائب الحلة، وحسام الدين الحسن بن محمد الفوري القاضي، فلمّا بلغهم ذلك تواطأ على قتله والخروج على مصر فقتلوه، وارتجت بغداد بأهلها، ثم خرجوا إلى مصر، فوصلوا إليها في سابع عشر صفر سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧م فخلع السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون صاحب مصر على حسام الدين الفوري مع جماعته، وقلّده قضاء القضاة الحنفية بالدولة المصرية والملك في جمادى الآخرة من السنة، فباشر القضاء بمهابة، وهو أول من أمر من القضاة. انتهى.

❖ ❖ ❖



(١٧٩)

علي بن القاسم

قاضي الجانب الشرقي من بغداد

ذكره خليل بن أيبك الصفدي في نكت الهميان فقال: هو علي بن أبي القاسم بن أحمد القزويني الشافعي القاضي الإمام العالم الفاضل الورع التقي الكبير المعمر، حسن

الخَلق والخُلق، تام الشكل، باشاً، وقوراً، ذا زهد وعفة وحياء، جمّ الفضائل، ولي القضاء بالجانب الشرقي من بغداد نحو خمسين سنة، ودرّس بالمدرسة النظامية زماناً إلى أن توفي بيد ضرره في سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، وكان محبباً إلى الناس والحكام، ولهم فيه اعتقاد عظيم وعمر له خواجا إمام الدين الافتخاري القزويني حاكم بغداد إذ ذاك مدرسة بدرب فراشا شرقي بغداد أجاد بناءها وتحسينها وأسكنه إياها، وفوض إليه التدريس بها، وولاية أوقافها وهي معروفة، وله نظم ونثر وأدب كثير وتصانيف منها شرح المصابيح، وشرح المقامات الحريرية وكتاب المحيط بفتاوى أقطار البسيط، وكتاب العجاب مع شرحه في النحو، وكتاب الإعجاز مع شرحه في النحو، وكتاب الرغاب مع شرحه في التعريف. وكتاب اللطائف وغير ذلك. وأخبرنا فضلاء عصره وأولو السند فيه، ومن شعراء القاضي تاج الدين القزويني. انتهى.



(١٨٠)

القاضي حسام الدين النعماني

قاضي بغداد

هو حسام الدين النعماني، قاضي بغداد، مؤسس المسجد الواقع الآن في شارع الكيلاني، تقلّد قضاء بغداد سنة ٧٨٣هـ/١٣٨١م وكان عالماً فاضلاً.

(نقلاً عن تاريخ العراق بين احتلالين)



(١٨١)

تاج الدين أحمد النعماني

قاضي بغداد

هو تاريخ الدين أحمد النعماني بن محمد بن عمر من ذرية الإمام أبي حنيفة. توفي بدمشق، ولي القضاء ببغداد، فحمدت سيرته. مات في أول المحرم سنة ٨٣٤هـ/١٤٣٠م.

(نقلاً عن تاريخ العراق بين احتلالين)



(١٨٢)

القاضي الشرف عبد الله بن بكتاش

قاضي بغداد

هو الشرف عبد الله بن بكتاش قاضي بغداد، مدرّس النظامية ، وكان الفيروزبادي عمل عنده معيدها.

❖ ❖ ❖

(١٨٣)

أحمد بن عبد الرحيم

قاضي بغداد

هو عبد أحمد بن عبد الرحيم الشهير بالعراقي علاّمة الحديث، له به تصانيف، وله النكتة على المختصرات المهمات. توفي ببغداد سنة ٨٢٦هـ/١٤٢٢م.

❖ ❖ ❖

(١٨٤)

القاضي عبد الرحمن بن نصر البغدادي

قاضي بغداد

هو عبد الرحمن بن نصر البغدادي، ولّي قضاء بغداد، كما ولّي القضاء في عدة بلاد منها صفد سبع سنين، ثم قضاء القاهرة، ومات بها سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م.

❖ ❖ ❖

(١٨٥)

عبد العزيز بن علي البغدادي

قاضي بغداد

هو عبد العزيز بن علي بن عبد المحمود البغدادي، كان أفقه أهل زمانه، تنقل بالقضاء حتى ولي قضاء القدس، ثم قضاء بغداد، ثم دمشق، وتوفي سنة ٨٤٦هـ/١٤٤٢م.



أخبار قضاة بغداد
زمن العهد العثماني



(١٨٦)

كمال الدين الشهير كمال چلبي

قاضي بغداد

ذكره صاحب الشقائق النعمانية فقال: العالم الفاضل الكامل كمال الدين الشهير بكمال چلبي، قاضي دار السلام ببغداد، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى حسام الدين، وصار معيداً ببعض المدارس، ثم صار مدرساً بمدرسة ازنيق، ثم صار مدرساً بإحدى المدرستين المجاورتين بأدرنه، ثم صار مدرساً بإحدى المدارس الثمان، ثم صار مدرساً بمدرسة أورخان ببروسه، ثم صار قاضياً بدار السلام ببغداد، وتوفي وهو قاض بها سنة ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م، كان رحمه الله عالماً فاضلاً، سليم الطبع، حليم النفس، وقوراً، صبوراً، طالباً للخير والصلاح، وكان كريم الأخلاق، صحيح العقيدة، روح الله روحه، ونور ضريحه. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٨٧)

يحيى چلبي بن أمين نور الدين

قاضي بغداد

ذكره في **الشقائق النعمانية** فقال: هو يحيى چلبي بن أمين نور الدين المشهور بأمين زاده قاضي بغداد، كان عالماً فاضلاً كاملاً، هو المولى يحيى چلبي بن أمين نور الدين، طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه، المشهور بين الناس بأمين زاده كوسه سي منلا يحيى. ولد رحمه الله بمدينة قسطنطينية، وكان أبوه من أمراء الدولة العثمانية، ونشأ في صباه في نواحي بورصة، ثم غلب عليه حب الكمال، واشتغل بالعلم، وكان صاحب كمال وجمال، قرأ على علماء عصره منهم: المولى ابن المؤيد، والمولى كمال باشا زاده، حتى وصل إلى خدمة من تفوق علمه على علماء أقرانه، وزهده على زهداء زمانه، وهو المولى الفاضل، مولانا علي چلبي بن أحمد چلبي بن محمد الجمالي، والمفتي في مدينة القسطنطينية، فاشتغل هناك غاية الاشتغال، ثم صار معيداً لدرسه في مدرسة السلطان بايزيد خان بمدينة قسطنطينية، ثم صار مدرساً بمدرسة قاسم باشا بمدينة بروسه، ثم صار مدرساً بمدرسة الوزير إبراهيم باشا بمدينة القسطنطينية، ثم صار مدرساً بإحدى المدارس الثماني، ثم صار مدرساً بمرادية بروسه، ثم صار مدرساً

بمدرسة أياصوفيا، ثم صار مدرساً ثانياً بإحدى المدارس الثمان، ثم صار قاضياً بمدينة بغداد، ثم عزل عن ذلك. وعيّن له في كل يوم ثمانون درهماً بطريق التقاعد، ثم أعطاه سلطاننا الخاقان المعظم السلطان سليمان خان مدرسة الحديث التي بناها بمدينة قسطنطينية المحمية عافاها الله من البلية، وعيّن له كل يوم مائة درهم. مات سنة ٩٦٤ هـ/١٥٥٦م، وكان رحمه الله زاهداً عالماً، صاحب أدب ووقار، وما رأيت منه شيئاً بخلاف الأدب، وكان أبعد الناس عن ذكر مساوئ الناس، وكان لا يذكر أحداً بسوء في مجلسه، وكان يراعي آداب الشرائع في جميع أحواله، وما رأيت أحداً يرعى أدباً مثله، وكان صارفاً أوقاته فيما يهمه ويعينه، ومتجنباً عن اللغو واللهو، ولم يسمع منه طول صحبته إخوانه كلمة فيها رائحة أصلاً، ولا كلمة فحش. وكان طاهراً ظاهراً وباطناً، خاضعاً، خاشعاً، محباً للعلماء والصلحاء والفقراء والغرباء. وكانت له معرفة تامة بالتفسير وأصول الفقه والعلوم الأدبية بأنواعها، قلما يقع التفاتة إلى العقلية مع مشاركة الناس فيها لا سيما في الحديث والقصائد العربية، وكان تحريره واضحاً، وألفاظه فصيحة، وكتب رسائل عن بعض المواضيع من وقاية الدراية، وكان له إنشاء بالعربية والفارسية في غاية الحسن والقبول، وكان صاحب محاضرة يعرف من التاريخ والمناقب كثيراً روّح الله روحه، وأوفر في الجناب فتوحه. انتهى.

❖ ❖ ❖



(١٨٨)

قوام الدين يوسف

المشتهر بقاضي بغداد

ذكره في الشقائق النعمانية فقال: العالم الفاضل المولى قوام الدين يوسف المشتهر بقاضي بغداد، وكان من بلاد العجم من مدينة شيراز، وكان قاضياً ببغداد مدة. فلمّا حدثت فتنة أردبيل ارتحل إلى ماردين، وسكن هناك مدة، ثم ارتحل إلى بلاد الروم، وأعطاه السلطان بايزيد خان سلطانية بروسه، ثم أعطاه إحدى المدارس الثماني، ثم ارتحل على جوار الرحمن في أوائل سلطنة سليم خان، وكان رحمه الله شريفاً صالحاً متشرعاً زاهداً، ذا هيبة ووقار، صنف شرحاً جامعاً للفوائد للتجريد، وشرح نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه، وصنَّفَ كتاباً جامعاً لمقدمات التفسير، وله رسائل وحواشي، وغير ذلك.

❖ ❖ ❖

(١٨٩)

نعمة الله الشهير بروشني زاده

قاضي بغداد

ذكره صاحب العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم فقال: وممن سلك في سلك هؤلاء السادة المولى نعمة الله الشهير بروشني زاده قاضي بغداد، كان أبوه من زمرة القضاة الحاكمين في بعض القصبات. فلما مات ترك لابنه أموالاً جليلة أفناها في مستلذات نفسه في أزمنة قليلة، وطلب العلم، وحضر المجالس حتى صار ملازماً لعبد الواسع، ثم درّس بمدرسة بايزيد باشا في مدينة بروسه بعشرين، ثم فيها بمدرسة أحمد باشا ابن ولي الدين بثلاثين، ثم فيها أيضاً بمدرسة يلدرم خان بأربعين، ثم مدرسة طربوزون بخمسين، ثم مدرسة السلطان ببروسه بالوظيفة المذكورة، ثم صارت وظيفته ستين، وولي تفتيش أوقاف بروسه، في كل يوم ثمانون درهماً، ثم عُزل وعيّن له وظيفته السابقة. ثم قلد قضاء المدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام، وحمدت سيرته فيها، وتوفي وهو قاضٍ فيها سنة ٩٦٩ هـ/١٥٦١م، لذيذ الصحبة، صاحب لطائف ونوادر، ذا مشاركة في العلومِ، ويقال أن له يداً في علم الكلام، وكان في لسانه بذاءة وسفه، يحذر الناس من شره. عفى الله عنه، وقد ذكر عنه حكاية ظهرت في أيام قضائه ببغداد تحتاج إلى تحقيق، فمن أراد الوقوف عليها فليراجع كتاب العقد المنظوم. انتهى.



(١٩٠)

يعقوب الشهير بجالق

قاضي بغداد

ذكره في العقد المنظوم فقال: ومنهم المولى يعقوب الشهير بجالق، كان رحمه الله من قصبة أنقرة، فلما قارب أوان التحصيل خرج منها راغباً في التكميل فاجتمع بالأفاضل السادة، وجد في الاستفادة حتى صار ملازماً من المولى شيخ محمد المشتهر بحوى زادة. ثم درس بمدرسة خاص كوي بعشرين، ثم صارت وظيفته فيها خمسة وعشرين، ثم درس بها ثانياً بثلاثين، ثم درس بمدرسة قره كوز باشا بقصبة قلبه بأربعين، ثم بمدرسة سراي بخمسين، ثم بمدرسة أحمد باشا بقصبة جورلي بالوظيفة المزبورة، ثم نقل إلى دار الحديث، ثم إلى أحد المدارس الثماني. ثم قلّد قضاء بغداد. توفي وهو قاضٍ بها سنة ٩٧٤هـ/١٥٦٦م، وكان رحمه الله معروفاً بالعلم والفضل ومراعاة الحقوق السابقة، وكان محمود السيرة، حسن السريرة، سليم الصدر، طارحاً للتكلف والتصنع. انتهى.

(١٩١)

محيي الدين الشهير بابن النجار

قاضي بغداد

ذكر في العقد المنظوم، فقال: ومن العلماء الأخيار المولى محيي الدين الشهير بابن النجار، نشأ رحمه الله في قصبة اسوكب، فخرج منها طالباً للمعارف ومستفيداً من كل عارف، واتصل بالمولى إسحاق، فأكثر من التحصيل والاستفادة حتى صار ملازماً منه بطريق الإعادة. ثم درّس بالمدرسة الوسطى بقصبة تيرة بعشرين، ثم مدرسة الأمير حمزة بمدينة بروسه بخمسة وعشرين، ثم مدرسة السلام بجكمجه بثلاثين، ثم مدرسة محمد باشا بقصبة صوفيا بأربعين، ثم المدرسة الحلبية بأدرنه بخمسين، ثم نقل بسلطانية بروسه، ثم إلى أحد المدارس الثمانية، ثم ولي قضاء بغداد ثم عُزل عنه، وعيّن له كل يوم سبعين درهماً بطريق التقاعد. توفي رحمه الله سنة ٩٧٧هـ/١٥٦٩م، وكان رحمه الله عالماً فاضلاً، أديباً لبيباً، صاحب طبع سليم وذهن مستقيم، ينظم الشعر بالتركي والعربي، فمن نظمه:

يا من خلق الخلق على أحسن ذات ميزت ذوي النطق بأعلى الملكات

في كل صفات من كل جهات طوبى لنفوس بذلت أنفس شيء في حبك

يا معطي أسباب نجاتي طوعاً وقبولاً حين العقبات

ما كنت على عمري من عمري حيناً أسرفت مدى العمر لأجل الشهوات

لكن مراراً من كيس حياتي

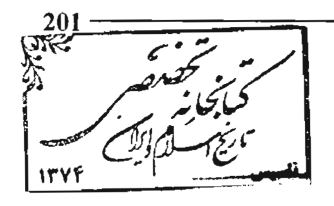
من جاء إلى بابك بالتوب إلهي إذ يسقط بالأوب كأوراق نبات

لا يرجع خلو إجرام عصاة

أرجو بك أن تعفو يا غافر ذنبي إذ كنت مقراً بوفور السقطات

كلاًّ وجميعاً وقت الدعوات

❖ ❖ ❖



(١٩٢)

محمود المشتهر بالكاتب

قاضي بغداد

ذكره في العقد المنظوم: ومنهم المولى محمود المشتهر بالكاتب، ولد بقصبة سلانيك، وقرأ على علماء عصره، وأفاد واستفاد، وتحرك على الوجه المعتاد حتى صار ملازماً من المولى القادري بخدمة التذكرة، ثم درس بمدرسة رئيس القرائين بمدينة قسطنطينية بعشرين، ثم صار وظيفته فيها خمساً وعشرين، ثم بمدرسة الحاج حسن بثلاثين، ثم بالقلندرية بأربعين، ثم مدرسة محمود باشا بخمسين كلتاهما بقسطنطينية المحمية، ثم نقل إلى مدرسة بنت السلطان سليمان باسكدار، ثم إلى إحدى المدارس الثمان، ثم إلى مدرسة السلطان محمد خان بقرب أياصوفية، ثم إلى قضاء بغداد، ثم إلى قضاء آمد، وتوفي قاضياً بها في شهر ذي الحجة سنة ٩٨٣هـ/١٥٧٥م.

كان رحمه الله حليم النفس، طيب الخلق سليماً، طارح التكلف، مشاركاً في العلوم، قارب في الخط شيوخه المتقدمين والأئمة المشهورين، وقد كتب عدة من المصاحف الشريفة بالأقلام اللطيفة موضوع بعضها الآن في جامع السلطان سليمان، ونال بها الحظ الوافر عند الأكابر. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٩٣)

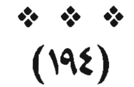
السيد عارف بن مصطفى

قاضي بغداد

عيِّن لقضاء بغداد سنة ٨٨٤هـ/١٤٧٩م وكان عالماً فاضلاً. وقد حضر مجلس قضائه الشرعي خواجه أمين الدين لطف الله الخازن ابن خواجه شمس الدين محمد بن خواجه أمين الدين إسماعيل، ووقف قرية بوزجه من أعمال خراسان، على مرقد قنبر علي المدفون بدار السلام بغداد، على أن تكون غلة هذا الوقف للفقراء والمساكين الشاردين والواردين، وشرط التولية والنظارة على هذا الوقف إلى عمدة العلماء بير زاده خليقلي ابن بابا الحاج صالح بن محمد بن إسماعيل البير زاده، ومن بعده إلى أرشد أولاده وأولاد أولاده، وما تعاقبوا وتناسلوا نسلاً بعد نسل بشهادة عبد الرزاق بن زين الدين الشافعي، وحافظ يوسف الشافعي خطيب جامع الشيخ عمر السهروردي، وعضد إبراهيم بن شرف الدين ابن ليث الحسيني، وقنبر قلي بن لطف الله الخازن، ولطف الله

ابن شمس الدين محمد الخازن، وعناية الله بن لطف الله الخازن، ومحمد بن أوستاذ حسن البخاري، ورستم بن شرف الدين الدباغ، وعلي شاه بن أوستاذ أحمد النعلبند، ومحمد بن أوستاذ قلي الخياط، وإسماعيل بن غضنفر، وخواجه أحمد بن غضنفر، ومحمد بن حمزة الحسني، والسيد محمد بن السيد أحمد، وأستاذ حسن بن أستاذ محمد الخياط، وقاسم بن يوسف الشاهنامه جي، والأستاذ علاء الدين بن الأستاذ محمد النقيب. وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجل في اليوم العاشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م.

❖ ❖ ❖

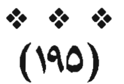


السيد عبد الله بن محمد

قاضي بغداد

عيّن لقَضاء بغداد سنة ٨٩٤هـ وكان محمود السيرة، وقد حضر مجلس قضائه الكتخدا نابط بن عبد الحق الساكن بقرية حلة مزيد في خراسان، وطلب وقف بعض الأراضي هناك وضمها إلى الأراضي الموقوفة على مرقد قنبر علي وتأييد الوقف السابق بشهادة شعبان بن فضل الله ومحيي الدين بن بهاء الدين، والشيخ عباس بن علي الناظر، وسليم بن عبد الوهاب، وإبراهيم بن عبد القادر. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف الملحق المضاف، وتأييد الوقف السابق وسجله في سنة ٨٩٤هـ، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمن بصحة الوقف المضاف ولزومه، كما وجدت الكتاب الشرعي الفحوى أجريت إليه قلم القبول. وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه عبد الله بن محمد المولى بمدينة بغداد المحمية سنة ٨٩٤هـ/١٤٨٨م.

❖ ❖ ❖



محمد بن علي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ٩٢٨هـ/١٥٢١م، وكان فقيهاً محدثاً، محمود السيرة، وقد عرض عليه ما أضيف على الموقوفات الخاصة بمرقد قنبر علي مع الكتاب السابق، فحكم بصحة الوقف ولزومه، وأمضى حكمه الشرعي، وكتب بخط يده ما نصه: شهدت وصدقت بما فيه جماعاً وحقيقةً ممن شهد به سماعاً وأنا الفقير إليه عزّ وجل محمد ابن علي القاضي بمدينة بغداد المحمية. حرر في شهر رمضان سنة ٩٢٨هـ/١٥٢١م.

(١٩٦)
محمد بن محمد
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ربيع الأول سنة ٩٢٩هـ/١٥٢٢م، وكان عالماً فاضلاً، وقد عرض عليه كتاب وقف الأراضي الموقوفة على مرقد قنبر علي ، فحكم بتأييد الوقف، وكتب بخط يده في صدر الكتاب ما نصه: حين طالعت ظواهره في هذه السطور ومن المسطور، وهو أعلم ببواطن الأمور، وجدته مطابقاً للشرع الشريف، فأمضيته وأنا الفقير لله عز وجل محمد بن محمد القاضي بمدينة بغداد المحمية. حرر ذلك في ٧ جمادى الأولى سنة ٩٢٩هـ/١٥٢٢م.

❖ ❖ ❖

(١٩٧)
يوسف القاضي
قاضي بغداد

يوسف القاضي، ولّي قضاء بغداد، كان في أيام السلطان سليمان القانوني، وتوفي عهده سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م.

❖ ❖ ❖

(١٩٨)
لطف الله بن أبي الفتوح
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في صفر سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧م وكان عالماً فاضلاً، عرف بتنظيم الصكوك والمحاضر والسجلات، وكان فقيهاً، وقد حضر مجلس قضائه الشيخ شمس الدين بن السيد محمد الملقب بالطيب، ووقف بستانه الواقعة قريباً من باب البلد خارج مدينة السلام بغداد في الجانب الشرقي منها المشتملة على النخيل والتين والرمان والأشجار المختلفة والمحدودة ببستان ناظم الدولابي، وبالأرض المعدة لزراعة الأرض الدولابي ثانياً ببستان مطر ثالثاً بدجلة العظمى وبئر الكرد، ووقف أيضاً جميع أراضي ومزارع الكرد الواقع خارج القلعة في مدينة السلام بغداد على الطرف الشرقي من دجلة العظمى، قره تبو الحاوي على بئر كرد آخذة الماء من دجلة وعلى نهرين متخذين من أراضي الكرد المعين لنزع طغيان شط دجلة وجريان مائها فيهما لسقي جميع أراضي ومزارع الكرد الواقعين شرقاً وغرباً، الممتدين طولاً وعرضاً من دجلة العظمى، إلى آخر

أراضي الشواخير مع تلال الصخر الخمس الواقعات في أراضي الشواخير. فالنهر الشرقي واقع بقرب جماعة الأكَارين المشهورة ببيوت جماعة الكرد والنهر الغربي بقرب سور بغداد من طرف بئر الكرد، وعلى شاطئ خارج من دجلة العظمى، وواقع بقرب البئر المحيط بالنهرين، وعلى بيوت جماعة الأكَارين المحدودة أراضيه ومزارعه بحدود أربعة الحد الأول والثاني من طرف القبلة يمر وينتهي إلى كرد على بئر الدولابجي والحد الثالث من طرف الجنوب وينتهي الآخر بأراضي الشواخير مع تلال الصخر الخمس الواقعة في أراضي الشواخير الداخلة فيها، والحد الرابع من طرف الغرب النهر الواقع بقرب سور بغداد. وكان أول الوقفية وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم ★ الحمد لله الذي حادث في تحقيق حقيقته أفكار أولي الأفكار، واعترفت بالعجز في ذلك المضمار، وشرط الواقف الشيخ شمس الدين صرف غلة هذا الوقف على أولاده وأعقابه نسلاً بعد نسل، وبطناً بعد بطن، ذكوراً وإناثاً على الفريضة الشرعية، وجعل التولية من بعده إلى السيد محمد القادري، ومن بعده للأرشد من أولاده وأولاد أولاده ذكوراً وإناثاً، وبعد الانقراض يرجع الوقف إلى مصالح مرقد جده السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني، وطلب تسجيل الوقف والحكم بصحته ولزومه بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه مصدراً كتاب الوقف بالعبارة التالية: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه عالماً بالخلاف الجاري بين الائمة الأسلاف وأنا الفقير إليه عزّ شأنه لطف الله بن أبي الفتوح القاضي بمدينة بغداد المحروسة. حرر ذلك في اليوم العاشر من محرم الحرام سنة ٩٥٥ هـ/١٥٤٨م.

قلت هذا البستان عرفت من قبل أربعين سنة تقريباً ببستان الخس، وكانت تشتمل على قسمين: الأول شطاني، والثاني براني. أما القسم الشطاني فقد أعطي بالمغارسة إلى صالح المهيدي، وبعد وفاته تملك هذا القسم أولاده، وحول إلى قصور وبيوت. وأما القسم البراني فقد أعطي من جانب المتولي بالإجارة الطويلة لمدة قدرها ثلاثون عاماً بعد أن أفرز ذلك إلى عرصات متعددة، ثم نتيجة دعوى شرعية اعتبر الوقف المذكور وقف تشريك خلافاً لما جاء في نص الوقفية، وصدرت بذلك إعلامات متعددة. وسنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٥م حكم بتصفية هذا الوقف وفق أحكام المرسوم المرقم (١) لسنة ١٩٥٥م وأصبح الوقف ملكاً، وزال عنه أثر الوقف، ووزع على المرتزقة الفعليين. انتهى.

❖ ❖ ❖

(١٩٩)
المولى مصلح الدين بن مصطفى
قاضي بغداد

كان أول قاضي ببغداد المولى مصلح الدين ابن مصطفى التيكساري، مدرّس معنيسا وأُعيد لقضائها سنة ٩٤٧هـ/١٥٤٠م وعُزل سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧م، وتوفي سنة ٩٦٩هـ/١٥٦١م.

(٢٠٠)
القاضي دونگر محمد
قاضي بغداد

ولي قضاء بغداد في شهر ربيع الآخر سنة ٩٦٩هـ/١٥٦١م، وفي المحرم سنة ٩٤٧\٨هـ/١٥٦٩م، أُحيلَ للتقاعد، وتوفي سنة ٩٧٧هـ/١٥٦٩م، وهو عالم شاعر بالتركية والعربية، وخطاط أيضاً.

❖ ❖ ❖

(٢٠١)
عبد الله بن محمد أمين الشهير بتوفيقي زاده
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ٩٧٧هـ/١٥٦٩م، وكان مشهوراً بالصلاح ومعروفاً بالتقوى، محمود السيرة، وقد حضر مجلس قضائه الشيخ زين الدين بن الشيخ شرف الدين القادري، والشيخ شمس الدين، ووقف أملاكه ببغداد وخارجها، وهذه خلاصة الوقفية:

بسم الله الرحمن الرحيم ★ الحمد لله الذي حادث في تحقيق حقيقته أفكار أولي الأفكار، واعترفت بالعجز في سلوك ذلك المضمار الولي الحميد المبدي المعيد الخ. ثم قال:

فالسبب الداعي إلى تحرير هذا الكتاب أنه لما طلع العالم الكامل الورع الزاهد السيد الشيخ زين الدين القادري بن الشيخ شرف الدين المتولي على أوقاف جده حضرة القطب الرباني السيد الشيخ محيي الدين عبد القادر الكيلاني على ما أعده الله لفاعل الخيرات من عظيم المثوبات، وقف وحبس وأيد جميع المنزل المشتمل على ثلاثة أحواش متصلة البناء بعضها لبعض الواقع في محلة عز الدين الجديداوي من محاليل مدينة بغداد، الحوش الأول المحدودة بالطريق العام وبالطريق النافذ، وثالثاً ورابعاً الحوشين. وجميع أراضي ومزارع وشواطئ الهور الكبير المعروف بهور برج العجم، الواقع خارج مدينة بغداد المحمية المحدود أولاً بالطريق العام، المعروف بطريق بهزر، الخارج من باب البيضاء الوسطى، إلى أبواب الشام، وإلى تل خطاب، وإلى شريعة كدري من شرائع ديالى، ويتم بالطريق المذكور إلى القاطون، وثانياً الطريق العام الخارج من باب الشرقي إلى تل كرادة على نهر دجلة، وإلى فتحة الهور المسمى بالهور الصغير الملاصق بهور الزعفرانية، وثالثاً دوب الزبيدي ودوب الجاموس، ودوب الناصرية إلى المقطوع، ورابعاً المقطوع وشط ديالى ويتم إلى القاطون. وجميع أراضي ختيمية الواقعة في أراضي المدان شرقي مدينة بغداد المحدودة أولاً نهر الملك، وثانياً خربة نبي الله شيت وتل الذهب، وثالثاً خرابة الشيخ علي الهيتي، وزور العصافير. ورابعاً تل عمر، ومن تل عمر إلى الروفة المعروفة بروفة المنتر، وتتم إلى تل عاج الواقع في أراضي المدائن. وجميع

الأراضي والمزارع الواقعة في قرية بناجسرا من أعمال ناحية مهروت غربي شط مهروت المحدودة أولاً أراضي حربتيلة، وثانياً أراضي الزاوية، ويتم بعامود بناجسرا، وثانياً نهر ساطي، ويتم بأراضي نهر أبي طابة إلى أراضي الخاتونية، ورابعاً تل سمير، ويتم بأراضي بدنية وتعرف بالمخيسة. وجميع أراضي الشيخ دقل المعروفة برقة العواشق وبرقة مونة حسام وبرقة دوب الكلب الواقعات غربي شط خراسان. وجميع أراضي ومزارع الدامغة من أعمال خراسان. وجميع أراضي ومزارع نهر الشيخ المسمى بنهر الصغير الخارج من شاخة العزية. والنصف التام من جميع أراضي ومزارع والرقاقات الواقعة في قرية أبي صيدة من أعمال خراسان. وجميع أراضي ومزارع رقة الرحى الواقعة في قرية أبي صيدة من أعمال خراسان. وجميع أراضي ومزارع قرية قصيبة من أعمال خراسان. وجميع أراضي ومزارع الواقعة في قرية الخوالص عبد الرزاق، وجميع أراضي ومزاره قرية قوصري التابعة إلى جلولاء. وجميع أراضي ومزارع قرية الرازقيات. وجميع أراضي والمزارع الواقعة في قرية دوره من أعمال خراسان. وجميع الأراضي والمزارع الواقعة في قرية المنصورية على ولده العالم الفاضل الشيخ ولي الدين القادري. وشرط الواقف الوقف والتولية والنظارة إليه ومن بعده على أولاده وأولاد الأرشد فالأرشد الذكور منهم دون الإناث ما تعاقبوا بطناً بعد بطن، وأن تكون التولية وغلة الوقف بعد الانقراض إلى مرقد جده الشيخ عبد القادر الكيلاني، وطلب الواقف الموما إليه تسجيل الوقف والحكم بصحته ولزومه وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه. وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حكماً صحيحاً شرعياً، فصار وقفاً لازماً مؤيداً، وحرر في اليوم الخامس عشر من رجب سنة ٩٧٨هـ/١٥٧٠م.

ثم نتيجة دعوة شرعية اعتبر الوقف هذا وقف تشريك كما حكم بتصفيته ملكاً وفق أحكام مرسوم جواز تصفية الوقف الذري المرقم (١) لسنة ١٩٥٥م، وقد بيع الوقف، وقسم على المرتزقة، وقد زال عنه الوقف فإنا لله وإنا إليه راجعون.

❖ ❖ ❖



(٢٠٢)

محمد بن علي

قاضي بغداد

هو محمد بن علي، المعروف بابن السباهي أو سباهي زاده أصله من بروسه، صار في موطنه مدرساً، وفي سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م، ولي قضاء بغداد، وله قدرة على النظم. ومن أهم مؤلفاته أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، أتمه في رجب سنة ٩٨٠هـ/١٥٧٢م، ونموذج الفتوى وحاشية على شرح التجريد، وحاشية على حكمة العين، وتقويم البلدان . انتهى.

(٢٠٣)

سليمان بن فيض الله

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٤م، وكان من العلماء، قد عرض عليه كتاب وقف الشيخ زين القادري المار ذكره، فحرر بخط يده في ذيل الكتاب ما نصه: تقرر بين يدي، فحكمت بصحة هذا الوقف ولزومه على النمط الأتم. والنسق الأكمل على القبول، وأنا الفقير إليه عز شأنه سليمان بن فيض الله القاضي بمدينة بغداد صانها الله تعالى عن الفساد. ثم أقيمت عنده دعوى من أب على بنته الكبيرة البالغة مدعياً أن ابنته هذه تسكن خارج بيته، وطلب ضمها إليه ليقوم بحفظها، فادعت البنت أنها كبيرة وبالغة، وأنها تسكن في محل مأمون عليها، وطلبت رد الدعوى: وحيث أن للولي المجبر وهو الأب أن يضم إليه ابنته البالغة حيث لا خيار لها، وإن دخلت في السن، وقد ذكر علماء اللغة دخلت في السن أي بان بياض رأسها، وحيث تحقق لدى الشرع أن الأب المدعي محمود الحال والسيرة فقد حكم بضم البنت إليه وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في سنة ٩٨٣هـ/١٥٧٥م.

❖ ❖ ❖

(٢٠٤)

فضيل چلبي

قاضي بغداد

هذا هو فضيل چلبي، ويعرف بجمال زاده بن علي الزنبيلي، ولي قضاء بغداد وبلدان أخرى، توفي ٩٩٢هـ/١٥٨٤م، وله مؤلفات عديدة.

❖ ❖ ❖

(٢٠٥)

أحمد بن مصطفى

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ٩٩٤هـ/١٥٨٥م، وقد عرض عليه كتاب وقف الشيخ زين الدين أفندي الكيلاني المار ذكره، فكتب بخط يده ما نصه: صح عندي وفق أحكام الشرع الشريف فحكمت بصحته ولزومه، وأنا الفقير إليه أحمد بن مصطفى القاضي بمدينة بغداد المحروسة، حرر سنة ٩٤٤هـ/١٥٨٥م.

وقد عرضت عليه دعوى من قبل حاضنة على عم أولادها الصغار تطلب منه نفقة لهم، حيث لا مال لهم، وأنهم فقراء، وأن عمهم موسر الحال، فادعى العم بأن للصغار المذكورين جدهم لأمهم وهو موسر الحال، كما أن أمهم المدعية موسرة الحال، وطلب رد الدعوى، فاعترفت الأم بأن والدها وهو جد الصغار لأمهم موسر الحال. وحيث أن هذه النفقة تعتبر من نفقات الحواشي، فإن كان أحد الصنفين غير وارث، اعتبر الأصول وحدهم ترجيحاً للجزئية، ولا مشاركة في الإرث حتى يعتبر فيقدم الأصل سواء أكان هو الوارث أم كان الوارث الصنف الآخر، لهذا فإن هذه النفقة متوجهة نحو الجد لأم والأم مثالثة ثلث على الأم والثلثين على الجد لأم ، فقد قرر من قبل الشرع رد هذه الدعوى المقامة على العم وفقاً لما قرره الفقهاء في الهداية، والبحر الرائق، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع تحريراً في رمضان سنة ٩٩٥هـ/١٥٨٦م.



❖ ❖ ❖

(٢٠٦)

ميرزا مخدوم

قاضي بغداد

العلامة ميرزا مخدوم، ولّي القضاء ببغداد وإفتاءه، والتدريس في مدرسة مرجان، وألف كتاب النواقض في بغداد أيام قضائه سنة ٩٧٨هـ/١٥٧٩م في رد الشيعة، وظهرت له ردود، جاء ذكرها في خزانة المشهد الرضوي برقم ٨٩١ و ١٠٠٣، وجاء بعضها في كتاب رد الفوائد الرضوية عند الكلام على عبد العال الكركي وأصل اسم هذا القاضي معين الدين أشرف الحسني الحسيني ويرجع نسبه إلى السيد الشريف الجرجاني، وتوفي سنة ٩٩٥هـ/١٥٨٦م، وهو شيرازي حنفي.

❖ ❖ ❖

(٢٠٧)

يحيى نوعي

قاضي بغداد

هو يحيى نوعي من ذرية بير علي نصوحي، ولد سنة ٩٤٠هـ/١٥٣٣م، وولي قضاء بغداد، وتوفي سنة ١٠٠٣ هـ/١٥٩٤م. وله مؤلفات عديدة.



(٢٠٨)

سعدي زاده محمد

قاضي بغداد

هذا هو سعدي زاده محمد، ولي قضاء بغداد، وهو ابن قلعة جكلي سعدي أفندي، وتوفي بالمدينة، وكان قاضياً بها سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م.

❖ ❖ ❖

(٢٠٩)

محمد قدسي رمضان زاده

قاضي بغداد

هو محمد بن أحمد بن محمد بن رمضان آل نشايخي، كان فقيهاً عالماً، ثم ولي قضاء بغداد للمرة الأولى في جمادى الثانية سنة ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م وللمرة الثانية في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٠٢٠هـ/١٦١١م، وهو صاحب تاريخ مرآة الكائنات، توفي سنة ١٠٣١هـ/١٦٢١م.

❖ ❖ ❖

(٢١٠)

القاضي رضوان

قاضي بغداد

ولي القاضي رضوان لقضاء بغداد، وعيّن الملا غانما البغدادي مدرساً في المستنصرية.

❖ ❖ ❖

(٢١١)

عبد الله بن طورسون الموصوف بفيض الله

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٠١١ للهجرة ١٦٠٢م، وذكره صاحب خلاصة الأثر فقال: هو أحد موالي الروم المشهورين بالفضل الباهر. أخذ عن كبار الأساتذة ثم وصل إلى خدمة معلول زاده المفتي النقيب ولازم منه ودرّس أولاً بمدرسة محمد باشا النيشاني لما تمت سنة ١٠٠١هـ/١٥٩٢م وهو أول مدرس بها برتبة الخارج ثم ترقى في المدارس إلى أن وصل إلى مدرسة والدة سلطان باسكدار فولي بها قضاء القدس سنة ١٠١٠

هـ/١٦٠١م ثم قضاء بغداد في شهر رمضان سنة ١٠١١ هـ/١٦٠٢م، ثم قضاء أيوب في ذي الحجة سنة ١٠١٤هـ/١٦٠٥م ثم قضاء اسكدار في شوال سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م، وكان عالماً فاضلاً مشهوراً بالفضل التام ماهراً في أسلوب التحرير، وكانت وفاته وهو قاضي باسكدار في جمادى الأولى سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م.

❖ ❖ ❖



مذكره چي زاده مصطفى أفندي
قاضي بغداد

هذا أول قاضٍ عيّن بعد انتزاع بغداد من يد الشاه عباس الصفوي من قبل السلطان مراد الرابع سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م، وكان محمود السيرة، اشتهر بالعلم والفضل والفقه. وقد حضر مجلس قضائه جلال الدين القلعه لي ووقف أملاكه ببغداد وخارجها على لوازم المسجد المشهور بجامع القلعة بشهادة العلماء الفضلاء منهم مدرس المستنصرية وغيره، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القضاء الموما إليه بصحة الوقف ولزومه وسجله في ٦ صفر سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م، وكتب بخط يده بصدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف وأنا الفقير إليه مذكره چي زاده مصطفى القاضي بمدينة بغداد المحروسة. وفي سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م صرف من القضاء.

❖ ❖ ❖



السيد محمد مخلص
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م وكان عالماً فاضلاً، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد عناية الله الصائغ بن الشيخ علي بن مفتي الأنام المعروف بابن العاقولي، ووقف أملاكه وهي عبارة عن الكرود السبعة الواقعة على نهر دجلة شرقي بغداد، أولها كرد الباوي وما اتصل به من الأراضي والصافي وشرقيه وغيره والأهوار الأول هور الكبير المتصل بالصافي وهور أبو برادع، وأبو غرب، وأبو قصيب غربي تاج العارفين ومن نحو شرقيه الهور المسمى بالتاج والقطنية وهور القاطون والقواطيل الفتحة من نهر دجلة

إلى الأرض المنخفضة وأرض الفتاح والدير المعروف بدير ابن العاقولي مفتي الأنام عليه الرحمة جد الواقف المزبور وهور أبو سمك وهو العدلية، ووقف الجميع على حياته ومن بعده على أولاده وأولاد أولاده نسلاً بعد نسل، وبطناً بعد بطن، للذكر مثل حظ الأنثيين، وبعد الانقراض يعود الوقف للحرمين الشريفين والتولية عليه لمن يتولى وقف حضرة الشيخ عبد القادر الكيلاني والناظر عليه الخطيب في جامعه وخصص لهما عشر الغلة، وطلب تسجيل الوقف بشروطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه، وسجله في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م، وكتب بخط يده في صدر الكتاب ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير محمد مخلص القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

❖ ❖ ❖

(٢١٤)
عبد الفتاح بن أحمد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م وكان مشهوراً بصنعة القضاء، وعرف بالصلاح، وقد حضر مجلس قضائه الشيخ قاسم المعلان العقيلي البغدادي، ووقف بستانه الواقع في الباب الشرقي من بغداد المشهور ببستان الجمالية على أولاده وأولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين بطناً بعد بطن، وإذا توفي أحد الموقوف عليه وله أولاد فينتقل نصيبه إلى أولاده وإن لم يكن له أولاد فلإخوته وأخواته، فإن لم يكن له إخوة وأخوات فإلى من في درجته من الموقوف عليهم وشرط التولية للأرشد فالأرشد من أولاده، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه وسجله في صفر سنة ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م، وتوفي الواقف عن أربعة أولاد ذكور هم إسماعيل وصنع الله ورحمة الله وعقيلي، وكل واحد من الأولاد الأربعة استقل وتصرف بربع البستان وانتقاله إلى أولاده من بعده. وفي سنة ١٣٥٢ للهجرة ١٩٣٣م فتح من وسط البستان شارع عام شيّد على جانبيه قصور وبيوت ومخازن ودكاكين وسينمات ومطاعم ومغازات. ثم نتيجة دعوى حكم بتصفية هذا الوقف وجعله ملكاً خاصاً باسم المرتزقة الفعليين بموجب المرسوم المرقم (١) لسنة ١٩٥٥م وبهذا زال أثر الوقف. وقاسم المعلان من عشيرة عقيل المشهورة ببغداد.

❖ ❖ ❖

(٢١٥)

نوري أفندي

قاضي بغداد

هذا القاضي نوري أفندي، وكان أيام بكر صوباشي قاضياً ببغداد، وأن نائبه في المحكمة السيد محمد أفندي، وذكر في خلاصة الأثر: نقل بحثه عن الشيخ عثمان الخياط البغدادي من قبل الشاه عباس الصفوي عند احتلاله بغداد سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م.

❖ ❖ ❖

(٢١٦)

محمد مظهر بن ملا چلبي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٠٦١ هـ/١٦٥٠م، وكان عالماً فقيهاً، معروفاً بالعدل والنزاهة. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد حيدر چلبي بن محمد چلبي الشاهبندر البغدادي، ووقف الحمام المشهور بحمام حيدر الواقع في محلة رأس القرية المشتمل على حمامي الرجال والنساء، ووقف أيضاً البستان المقابل للحمام المذكور، والأرض البيضاء الواقعة على نهر دجلة، وبعض الدكاكين المخرجة من الحمام المذكور أولاده وأولاد أولاده بطناً بعد بطن، وبعد الانقراض يعود الوقف إلى عصبته النسبية، وبعد الانقراض إلى فقراء المدينة المنورة، وشرط التولية من بعده لابنه المراهق مصطفى، واختار أن يكون سلمان بن عبد النبي وصياً عليه، إلى بلوغه سن الرشد، ومن بعده لأولاده وأولاد أولاده، وطلب تسجيل بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع الشرعي حكم القاضي المؤما إليه بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف وسجله في ١٠ محرم سنة ١٠٦١هـ/١٦٥٠م وكتب بخط يده في صدر الكتاب ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه وأمضيته عالماً بما في هذا الفصل من الأثر فصار وقفاً لازماً سالم التشاجر عند ذوي النهي والخبر، وأنا الفقير إليه عز شانه محمد مظهر ملا چلبي القاضي بمدينة بغداد صانها الله تعالى من الحوادث والضرر. انتهى. ونتيجة دعوة تصفية الوقف المذكور فقد حكمت محكمة بداية بغداد بتصفية هذا الوقف وفق أحكام المرسوم المرقم (١) لسنة ١٩٥٥م وقسم على المرتزقة الفعليين.

❖ ❖ ❖

(٢١٧)

عوض بن يوسف المعروف بابن الطباخ

قاضي بغداد

ذكره صاحب خلاصة الأثر فقال: هو عوض بن يوسف بن محيي الدين المعروف بابن الطباخ الدمشقي، قاضي القضاة بالمدينة المنورة. كان من فضلاء الزمان، جم الفائدة، فصيح اللسان، وسيم الهيبة، مقبول الطلعة، مشارفاً في عدة فنون. وكان له بالطلب إلمام، وكان في ابتداء أمره قرأ بدمشق على جماعة منهم: علي بن النجار، وصار مُقيّداً للصكوك في محكمة الباب، ثم سافر إلى الروم، ولازم على عادتهم، ودرس بنبل، واشتهر بمعرفة الطب، ثم ولي القضاء بمدينة فلبه، ثم ولّي قضاء بغداد، ثم المدينة المنورة، وكانت ولادته سنة ١٠١٤هـ/١٦٠٥م، وتوفي في القسطنطينية. انتهى.



❖ ❖ ❖

(٢١٨)

نعمان بن إسماعيل

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م، وكان مشهوراً بالعدالة وبعدم التحيز، تفقه على علماء عصره، وقد حضر مجلس قضائه الشيخ محمد مخزوم بك ابن أحمد حافظ باشا، فوقف الخان الواقع في باب الآغا المشهور بخان مخزوم أو خان أبو النخلة، ووقف الدكاكين الواقعة في سوق العطارين، قرب خان جني مراد والدكاكين الواقعة في سوق البزازين، وسوق السراي، وفي رأس الجسر القديم على أولاده وأولاد أولاده، للذكر مثل حظ الأنثيين، على أن من مات من المرتزقة فينتقل نصيبه إلى أولاده، وإن لم يكن له أولاد فإلى الأقرب فالأقرب من الموقوف عليهم، وطلب الحكم بصحة هذا الوقف، ولزومه بعد أن بيّن أن التولية للأرشد من ذريته، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة هذا الوقف وسجله في اليوم العاشر من ذي الحجة سنة ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

ثم بناء على المراجعة والدعوى اعتبر هذا الوقف مائة حصة، منها الربع يعود تعاملاً إلى آل الجلبي في حلب، وقد خاصمت المتولي حسب وكالتي عن آل الجلبي فحكم بالربع تعاملاً، وبموجب حجة التصادق الصادرة من المحكمة الشرعية المؤرخة سلخ ذي الحجة سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، وصدر بذلك الإعلام الشرعي المؤرخ سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م وصدق تمييز بالقرار المؤرخ رمضان سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م والمرقم ١٠٠٤ تم نتيجة دعوى تصفية هذا الوقف بالإضبارة المرقمة ٩٥٥/١٥٩ حكمت محكمة البداية بتصفية هذا الوقف وبيع، وقسم بدل البيع على المرتزقة وفق أحكام المرسوم المرقم (١) لسنة ١٩٥٥م، وبهذا زال أثر الوقف.

وقد حضر مجلس قضائه سلاحدار حسين باشا محافظ مدينة البصرة، فوقف نصف البستان الواقع في باب المعظم. والمقهى الواقعة باتصال الطمغة، أي خان الطمغة المسماة بقهوة مراد، والدكان الواقعة في محلة الشيخ بشار في الجانب الغربي من بغداد. والبستان الواقع قرب مرقد الشيخ عمر السهروردي، وجميع الدكاكين المتصلة بالمدرسة المستنصرية على لوازم سقاية الماء التي شيدها هو وأجرى فيها الماء من دجلة العظمى إلى جامع محمد الفضل، وجامع الشيخ عمر السهروردي، وجامع الشيخ عبد القادر الكيلاني، ومسجد أبي سيفين، ومرقد موسى الكاظم، ومرقد الغزالي، ومرقد الشيخ علي السحراني، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م، وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه نعمان بن إسماعيل القاضي بمدينة بغداد المحمية.

❖ ❖ ❖

(٢١٩)
عبد الفتاح بن عبد الرحمن
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م، وكان عالماً فاضلاً. وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد شمسي خاتون بنت ناجي بك، فوقفت البستان الواقع خارج الباب الشرقي من بغداد على نهر دجلة العظمى، المسماة أخيراً بكرد الباشا على أولادها وأولاد أولادها للذكر مثل حظ الأنثيين، وطلبت تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، بعد الترافع بالوجه الشرعي. حكم القاضي بصحة الوقف وسجله في ٢٦ محرم الحرام سنة ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م. ثم نتيجة التعامل الجاري، اعتبر الوقف ثلاثة أسهم، سهم واحد يعود لآل الخطيب، هذا وآل الخطيب بيت من بيوتات بغداد وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ببغداد، وسجله في سنة ١١٠٦هـ/١٦٩٤م. بالفضل منهم صلاح الدين الضراع كان إماماً في الجيش، وتوفي سنة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، وأعقب بهاء الدين الضراع شغل الحاكمية ومنهم عبد الله بن صالح وهو أديب فاضل، اشتهر بحسن الخلق، ثم نتيجة دعوى أقيمت في محكمة بداية بغداد بتصفية هذا الوقف بمقتضى مرسوم جواز تصفية الوقف الذري المرقم (١) لسنة ١٩٥٥م حكمت المحكمة بتصفية الوقف المذكور وباعته بالمزايدة العلنية، وقسمته على المرتزقة الفعليين، وبذا زال أثر وقف شمسي خاتون المذكورة.

ثم حضر مجلس قضاء هذا القاضي الحاج أفندي الغزالي ابن عبد الله أفندي، ووقف قسماً من أملاكه القهوة الواقعة قرب المحكمة الشرعية وسبع دكاكين في سوق الصفارين ودكانين في سوق الدقاقين، والدكان الواقع في سوق البزازين، ودكان بقرب بنجه علي وقرب الحمام، ودكان في السوق السلطاني، وقهوة في محلة فرط وما يستحقه من السهام في حمام الراعي قرب محلة الشيخ عبد القادر الكيلاني، وبستان الميوه في قرية سراجق من نواحي الخالص وزراعة فدانين ونصف في هور عقرقوف المسماة الغرابية، ونصف بستان العمارة في قزانية من الخالص على أولاده وأولاد أولاده، وبعد الانقراض تعود غلة هذا الوقف إلى أخيه الحاج علي، وبعد الانقراض تصرف غلة الوقف على فقراء الحرمين الشريفين، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه وسجله في سنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه تعالى عبد الفتاح بن عبد الرحمن القاضي بمدينة بغداد. انتهى.

وفي سنة ١١٠٠ هـ/١٦٨٨ م صرف هذا القاضي عن قضاء بغداد، وفي سنة ١١٣٤هـ/١٧٣٠م أعيد لقضاء بغداد، وقد حضر مجلس قضائه الحاج دوريش والحاج محمد ابني الحاج كاظم الحجيجي، ووقف البستان المعروف ببستان الحاشي الواقعة على نهر دجلة العظمى، وكذلك باغجة نداوي. وبستان الحاج محمد القريبة من الكرد المعروف بالأخيرس، وبستان المغيسل مع الباقجة، وقهوة داود مع الباقجة باتصالها في سوق الكبير وحوش داود البياتي، وحوش كاظم جلبي، وحوش الحاج درويش، وحوش الحاج محمد، وحوش الكرم، وحوش الغنم، وحوش الجاموس، وبستان الحاج عمر وزور عباده بقرب الغواضر، وقف الجميع على الفقراء والمساكين من أولاد الحاج دوريش، وطلبا تسجيل الوقف، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجله في جمادى الأولى سنة ١١٤٣هـ/١٧٢٠م، وبيت الحجيجي في الكاظمية هو بيت الحاج عبد الحسين الجلبي وزير المعارف زمن الحكم الوطني، وابنه عبد الهادي الجلبي.

❖ ❖ ❖

(٢٢٠)

محمد عبد الباقي بن المولى عبد الفتاح

عيّن لقضاء بغداد بعد أبيه عبد الفتاح المذكور سنة ١١٠٤هـ/١٦٩٢م وكان عالماً ثقة، موصوفاً بالفضل والأدب. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد خلاصة النجباء الحاج حسين أفندي بن عبد الله الغرابي، فوقف مدرسته الواقعة على نهر دجلة باتصال مع

جامع السيد سلطان علي بمحلة المربعة على أن يدرّس فيها العلوم العقلية والنقلية، ويسكّن فيها طلبة العلم الغرباء، ووقف على لوازم هذه المدرسة بعض أملاكه ببغداد وخارجها، وشرّط أن يقرأ الطلبة كل يوم خمسة أجزاء من القرآن الكريم يهدي ثواب ذلك على روحه، وأن يصرف خمس غلة الموقوفات إلى المدرس والفضلة تصرف بمعرفة المدرس على الطلبة الملازمين في المدرسة، وأن يصرف من غلة بعض الدكاكين الموقوفة على سبيل الماء في جامع السيد سلطان علي، ووقف خمسين مجلداً من الكتب على طلبة المدرسة التي سمّيت (المدرسة الغرابية ببغداد)، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، ثم سلم الواقف الموقوفات المذكورة إلى متولي التسجيل الحاضر في المجلس الشيخ تاج العارفين، فتسلمها منه، وتصرف فيها برهة من الزمان، رجع الواقف طالباً استرداد ملكه إليه، محتجاً بعدم اللزوم على قول الإمام أبي حنيفة، فعارضه متولي التسجيل باللزوم على قول الإمامين أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، ولدى المراجعة رأى القاضي أن الحكم بالوقف ولزومه أولى وأحرى، فحكم بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وسجل الوقف في شوال سنة ١١٠٤ هـ/١٦٩٢ م.

تم صرف هذا القاضي عن القضاء في سنة ١١٢٠ هـ/١٧٠٨م، ثم أُعيدَ للقضاء مرة ثانية. وقد حضر مجلس قضائه الشيخ حسام الدين القادري، فوقف القهوة الواقعة في محلة الشيخ سراج الدين باتصال مسجد الشيخ عبد العزيز الأنصاري، المشهورة بقهوة النبقة، وشرط صرف غلتها في لوازم ومصالح جامع جده الشيخ عبد القادر الكيلاني ومدرسته، وطلب تسجيل الوقف. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي المومأ إليه بصحة الوقف، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حكماً صحيحاً شرعياً، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه، محمد عبد الباقي، القاضي بمدينة بغداد المحروسة. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٢٢١)
مصطفى أفنـدي
قاضي بغداد

هذا القاضي هو مصطفى أفندي، لم يعرف اسم أبيه، وقد عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٠٠ هـ/١٦٨٨م، وكان عالماً وهو من استانبول، وقد رفعت إليه دعوى فسخ النكاح

وخلاصتها ادعت أن المدعى عليه كان قد تزوجها منذ ستة أشهر، ولم يتمكن من الدخول بها بسبب العنة، فأنكر الزوج دعوى العنة وادعى المرض، فقرر من قبل الشرع أنها له لسنة قمرية، وأمرت الزوجة بمساكنته والاجتماع به طول هذه السنة، وبعد التفهيم سجل ما وقع في شعبان سنة ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

❖ ❖ ❖

(٢٢٢)

عبد الوهاب الشعراني

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م، وكان عالماً فاضلاً، سليم الفكر، واسع الاطلاع، فقيهاً. وقد انتهى إلى السلطان العثماني بتوجيه التولية والنظارة على الأوقاف القادرية إلى السيد فرج الله القادري بموجب الحجة الشرعية المؤرخة شعبان سنة ١١٠٥ هـ/١٦٩٣م وختمها بختمه المعلوم.

وقد دفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت بأن المدعى عليه كان زوجها، وقد حصل لهما من فراشهما هذا الصغير البالغ من العمر ثلاث سنوات، وقد تركهما بلا نفقة، ولا منفق شرعي، وطلبت فرض نفقة لهما عليه. أما الزوج فأنكر دعوى المدعية إنكاراً كلياً، فطلبت البيّنة من المدعية على دعواها، فاعترفت بأن الصغير المذكور جاءت به من الزنا. وحيث أن ولد الزنا يلحق بأمه شرعاً، فقد قرر من قبل الشرع رد دعوى المدعية، وبعد التفهيم سجل ما وقع بالطلب في ١٧ رمضان سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م، ثم صرف عن القضاء في محرم سنة ١١٠٦هـ/١٦٩٤م.

❖ ❖ ❖



(٢٢٣)

الحاج محمد حلمي أفندي

قاضي بغداد

عين لقضاء بغداد سنة ١١٠٦ هـ ١٦٩٤م وكان عالماً فاضلاً بالفرائض والصكوك وكان فقيهاً، وقد حضر مجلس قضائه فخر أرباب القلم الحاج حسين أفندي بن عبد الله الغرابي، ووقف الأراضي الواقعة شرق مرقد سلمان الفارسي المعروفة بأراضي الزعفرانية التي اشتراها من محمود أفندي، وشرط أن تكون غلتها للتعمير وترميم مدرسته العلمية الواقعة باتصال جامع السيد سلطان علي والفضلة تصرف على طلبة العلم الساكنين في تلك المدرسة، وطلب تسجيل الوقف بشروطه. وبعد الترافع بالوجه

الشرعي، حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه، وكتب القاضي بخط يده في صدر الوقفية ما نصه: ما ذكر في هذه الوقفية من الشروط قرره الواقف أمامي وجرى ذلك كله بين يدي وتحقق جمعه لديّ، فأمضيته في خصوصه ولزومه وعمومه، عالماً بتفاصيل الخلاف الجاري بين الأئمة الأشراف، وأنا الفقير إليه عز شأنه محمد حلمي المولى خلافة ببغداد المحمية. حرر وسُجل في اليوم الرابع من شعبان المعظم سنة ١١٠٦ هـ/١٦٩٤م، وفي سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م. صُرف عن القضاء. ثم في سنة ١١٢٠ هـ/١٧٠٨م أُعيد مرة ثانية إلى قضاء بغداد، وصُرف عنه في سنة ١١٢٢هـ/١٧١٠م، وتوفي في استانبول.

❖ ❖ ❖

(٢٢٤)

العلامة ويس أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١١٠٩ هـ/١٦٩٧م، وكان عالماً فاضلاً عادلاً صالحاً، وكان يلقب بالعلاّمة لعلمه وفضله. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد حسين أفندي بن عبد الله الغرابي، ووقف تكية عرب الواقعة باتصال جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني لقراءة القرآن الكريم فيها وللخيرات والعبرات، ووقف على لوازمها ومصالحها أربعة دكاكين في سوق العطارين من أسواق بغداد، وثلاثة دكاكين في سوق العريض ببغداد، خلف جامع مرجان، وبستان في مندلي، وخمسة دكاكين في السوق السلطاني ببغداد، وثلاثة دكاكين في سوق الجوخجية ببغداد قرب سوق العطارين، ونصف عقر المحمودية، وعقر الغرابية، وعقر الإسكندرية، وعقر الشيخ باباد، وعقر أراضي الشيخ اللنكي، وثلاثة أرباع شروانة خارج بغداد، وثلاثة أحواش على نهر دجلة، وبستان الرواحين الواقع في محلة الشيخ الزهري وشرط أن تكون غلّة هذه الموقوفات ثلاثة أسهم، يصرف في لوازم التكية والسهمين تصرف على أولاده وأولاد أولاد أولاده، وجعل التولية من بعده إلى ابنته آمنة خاتون، ومن بعدها للأرشد فالأرشد من أولادها وأولاد أولادها، ونصب متولياً موقتاً علي أفندي بن مراد أفندي، وطلب تسجيل هذا الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وصدر كتاب الوقف بتوقيعه المعلوم، وكتب ما هو المسطور في كتاب الوقف من الشروط جرى لدي وتحقق بين يديّ، فحكمت بصحته ولزومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه ويس القاضي بمدينة بغداد دار الجهاد. حرر في سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م. انتهى.

(٢٢٥)

القاضي محمد أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١١٢هـ/١٧٠٠م، وكان عارفاً بأصول القضاء. اشتهر بالصدق والأمانة، وقد حضر مجلس قضائه الحاج حسين أفندي الغرابي، ومعه الشيخ أحمد بن تاج العارفين، فباع الأخير إلى حسين أفندي بعض الأملاك ببغداد وخارجها بيعاً صحيحاً شرعياً، وجرى قبض بدل المبيع بحضوره وسجله في ذي القعدة، سنة ١١١٢هـ/١٧٠٠م.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: أن هذه الحاضرة بالمجلس فاطمة زوجته الداخل بها، وأنه قائم بجميع ما يجب لها عليه من نفقة وكسوة وسكن، وطلب طاعتها له، فأبدت الزوجة عدم الطاعة بغير عذر شرعي، فقرر من قبل الشرع الحكم بنشوز المدعى عليها وسقوط حق نفقتها حتى تفيء لطاعة زوجها، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في ١٧ ذي الحجة سنة ١١١٢ هـ/١٧٠٠م، وقد صرف عن القضاء في سنة ١١١٥هـ/١٧٠٣م ثم أُعيد إلى قضاء بغداد في سنة ١١٢٨هـ/١٧١٥م مرة ثانية، ثم صرف عن القضاء، وتوفي بالقسطنطينية وهو من أهالي تلك البلدة. انتهى.



(٢٢٦)

مـراد أفنـــدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١١١٥هـ/١٧٠٣م، وكان عالماً بأصول القضاء، وكان فقيهاً، وقد حضر مجلس قضائه مفخر أرباب التجرير القلم وزبدة أصحاب الرقم الحاج حسين أفندي بن عبد الله، الشهير بخليفة الروزنامة الغرابي البغدادي، ووقف ثلث الجزيرة الواقعة ما بين قرية الدير وقرية النشوة في البصرة، وشرط صرف غلة تلك الموقوفات على مصالح ولوازم تكية عرب المار ذكرها بحضور متولي التسجيل محمد صالح چلبي بن علي چلبي، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع حكم

القاضي بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجله في ربيع الأول سنة ١١١٥هـ/١٧٠٣م. وكتب القاضي الموما إليه بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حكماً صحيحاً شرعياً، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه مراد القاضي بمدينة بغداد حميت من الآفات والبلية.

وقد رفعت إليه دعوى الأرشدية في تولية وقف خلاصتها ادعى أن جده كان قد وقف أملاكه المعلومة، وشرط التولية من بعده لأرشد أولاده وأولاد أولاده، وتوفي الواقف فآل أمر التولية لأبيه، وقد تصرف بها، ثم توفي، وآل أمر التولية إليه لأنه أرشد المرتزقة، وذكر أسمائهم ومنهم المدعي عليه الحاضر بالمجلس، وطلب توجيه التولية إليه، أما المدعى عليه فادعى الأرشدية أيضاً، واعترف بأن المدعي أكبر سناً منه، فأقام المدعي البينة على دعواه الأرشدية بالوجه المدعى، وقد عدل الشهود سراً وعلناً، فحكم بالأرشدية وتوجيه التولية وفق الشرع، وبعد التفهيم سجل الأعلام سنة ١١١٦هـ/١٧٠٤م، صُرف القاضي عن القضاء في سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م.

❖ ❖ ❖



(٢٢٧)

حسن أفنـــدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٣ ذي الحجة سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م لقضاء الجانب الغربي من بغداد، وكان عالماً فاضلاً، واسع الفكر، عالماً بالفقه والقضاء، وقد حضر مجلس قضائه زبدة أرباب الاستعداد وعمدة أصحاب الإرشاد، حاج الحرمين الشريفين إبراهيم ابن محمد المشهور باليتيم، ووقف الحمام المشتمل على مسبحي الرجال والنساء، الواقع في الجانب الغربي من بغداد دار السلام، مع البئر الواقع على نهر دجلة غربي مقام جعفر الصادق مع الساقية المتصلة بالحمامين، وجميع الحديقة، وجميع المنزل الواقع مقابل الحمامين، والدكاكين الثلاثة الواقعات في طرف الحمام، وجميع المنزل الواقع مقابل الحمامين والدكاكين الثلاثة الواقعات في طرف الحمام وجميع الخان، على أن تقسم غلة هذه الموقوفات نصفين نصف إلى نازلي بنت علي والدة عبد الوهاب، وتختص به مدة حياتها، ويختص ابنها عبد الوهاب چلبي بالنصف الثاني، فإذا ماتت نازلي،

فيعود نصف الغلة لابنها عبد الوهاب المذكور، وبوفاة عبد الوهاب المذكور يعود الوقف كله إلى أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، وبعد الانقراض تصرف غلة الوقف على لوازم ومصالح المسجدين اللذين بناهما الواقف أحدهما في محلة الحديثين في الموصل، والثاني في بغداد باتصال الحمام باعتبار ثلاثة أسهم سهم واحد لمسجد بغداد، والسهمين لمسجد الموصل، وطلب تسجيل الوقف بشروطه المحررة، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصــه :

ما فيه من الوقف والتسجيل حكمت بصحته ولزومه بخصوصه وعمومه عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير حسن المولى خلافة بالجانب الغربي من بغداد مدينة السلام. حرر وجرى في سنة ١١١٧هـ ٢٤ جمادى الأولى ١٧٠٥م. انتهى.



(٢٢٨)

الحاج محمد چلبي

قاضي بغداد

عيّن هذا القاضي لقضاء بغداد سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م، وكان معروفاً بالصدق والنزاهة، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد الحاج مراد أفندي المشهور بجني مراد، ووقف الخان الواقع في سوق العطارين قريباً من المدرسة المرجانية على أولاده وأولاد أولاده، كما شرط أن يكون في الطابق الثاني من الخان ثلاث غرف مسجداً يصلى فيه الصلوات الخمس، وخصص لمصالح المسجد من غلة الخان المذكور للإمام والمؤذن والخادم، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي المشار إليه بصحة الوقف ولزومه، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه الحاج محمد القاضي بمدينة بغداد المحروسة. حرر هذا في بغداد سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها أن المدعي عليه فلان بن فلان قد تزوجها منذ سنة تقريباً، وبعد الدخول بها غاب عنها غيبة منقطعة، لا يعلم محله ولم يترك لها نفقة،

ولا مال له ببغداد ليمكنها أن تصرفه عليها، كما أنها فقيرة لا مال لها، ولم يوجد من يقرضها نفقتها حتى بالنفقة على زوجها عند الظفر به، أو بماله، وطلبت فسخ النكاح القائم بينهما لتعذر تحصيل النفقة منه. وحيث تحقق لدى الشرع صدق المدعية فيما ادعته بالبينة المعدلة، فقد حلفت اليمين الشرعية وفق الأصول، فحكم من قبل الشرع بفسخ عقد النكاح القائم بينها وبين زوجها المدعى عليه، اعتباراً من تاريخ هذا الحكم، وأمرت المرأة بالاعتداد وفق الشرع الشريف. وسجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في سنة ١١١٧هـ ١٣ رمضان المبارك ١٧٠٥م. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٢٢٩)

السيد محمد شيخي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م وكان عالماً فاضلاً، وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن له استحقاقاً في غلة الوقف الفلاني، وأن المدعى عليه عمه متولي الوقف لم يدفع له استحقاقه من غلته سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م وقدره ثلاثون قرشاً رائجاً، فادعى المدعى عليه أن الوقف وقف ترتيب، وأن المدعي محجوب به، وبعمه الآخر، وطلب رد الدعوى، ولدى مطالعة الوقفية ظهر أن الوقف مرتب البطون، وأن المدعى عليه أعلى درجة من المدعي، فقد حكم برد دعوى المدعي، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م.

❖ ❖ ❖

(٢٣٠)

مصطفى أفنــدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٢٧هـ/١٧١٥م، وكان عالماً فاضلاً. وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت بأن أمها كانت قد زوجتها من هذا الحاضر بالمجلس فلان بن فلان وهي صغيرة، لم يتجاوز عمرها ثماني سنوات، وأنها قد بلغت الآن من العمر ثلاث عشرة

سنة، وقبل ثلاثة أيام بلغت ورأت الدم، وأشهدت في تلك اللحظة بأنها اختارت نفسها وردت النكاح المذكور. وحيث أنها عاقلة ورشيدة، فإنها تطلب الحكم بفسخ النكاح المذكور. فأجاب المدعي عليه معترفاً بأن أم المدعية زوجتها منه، ولم يوجد ولي للمدعية غير أمها المذكورة، وأنكر دعوى رد النكاح، فأقامت المدعية بينة معدلة شهدت طبق الدعوى لفظاً ومعنىً، فحكم من قبل الشرع بفسخ النكاح المذكور، وبعد التفهيم سجل ما وقع تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١١٢٧هـ/١٧١٥م.



(٢٣١)

محمد شمس الدين أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م، وكان عالماً في الفرائض والحساب وتنظيم الصكوك، وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد قمر خاتون بنت مراد أفندي، فوقفت بمحضر ابنها قاسم بن عمر أفندي تكية قلج أرسلان والدار المتصلة بالتكية مع الدار الثانية والثالثة في وسط التكية، ووقفت أيضاً الدور الأربعة الأخرى الواقعات باتصال التكية من الجهة الشرقية، وهذه الدور كانت عامرة، وقد تهدمت أثناء محاصرة بغداد من قبل العجم سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م، وشرطت صرف غلة الدور الموقوفة على التعمير ومصالح التكية والفضلة لأولادها وأولاد أولادها للذكر مثل حظ الانثيين بطناً بعد بطن ذكوراً وأناثاً بالسوية، وبعد الانقراض تصرف جميع الغلة بعد التعمير على مصالح التكية المذكورة، وطلبت الواقفة الحكم بصحة الوقف ولزومه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه وخصوصه، وسجله في اليوم الثامن من شهر ربيع الثاني سنة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م. وكتب بخط يده على صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه محمد شمس الدين القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

❖ ❖ ❖

(٢٣٢)

السيد عبد الباقي بن السيد أحمد

القاضي بمدينة بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٦٧هـ/١٧٥٣م، وكان عالماً فاضلاً، اشتهر بتنظيم الصكوك، وكان فقيهاً، وقد حضرت مجلس قضائه عادلة خاتون بنت أحمد باشا والي بغداد ابن حسن باشا والي بغداد، ووقف الجامع الكبير المسمى جامع العادلية الكبير الواقع في محلة رأس القرية مقابل المحكمة الشرعية، والمسمى اليوم شارع المستنصر. ووقفت أيضاً جامع العادلية الصغير الواقع في رأس الجسر القديم، ووقفت على مصالح الجامعين ولوازمهما، وعلى المدرسة التي في الجامع الكبير، والفضلة لعمتها فاطمة خاتون بنت حسن باشا من بعدها لأولادها وأولاد أولادها ذكوراً وإناثاً بالتساوي بينهم، وذلك بحضور فخر المدرسين مولانا محمد أفندي المفتي، ورئيس العلماء علي أفندي، وكيل مفتي بغداد، ومحمود أفندي مفتي الشافعية، والسيد محمود أفندي نقيب الأشراف، وعبد القادر بن السيد عبد الله النائب سابقاً، والملا خليل بن الشيخ سلمان، ومحمد صالح بن الشيخ عبد الرزاق، وشيخي زاده محمد أفندي المدرس وعبد الرزاق بن عبد الحنان أمين الفتوى، وعبد الرحمن بن الشيخ عبد الله السويدي، وعبد الرحمن بن عبد الكريم، وياسين بن الملا أحمد، ومحمد بن علي، وعبد الصمد بن الملا مصطفى، وحسن أفندي بن حسين أفندي، النائب سابقاً، وعلي چلبي بن مصطفى جاووش، والسيد أحمد أفندي خطيب الأعظمية، وأحمد أفندي مفتي الشافعية، وملا عبد الكريم رحبي زاده، وسليمان بك ابن محمد باشا دفتردار بغداد، والشيخ محمد سعيد بن الشيخ عبد الله السويدي، والملا محمد خطيب جامع الشيخ سراج الدين، والملا عبد الرزاق إمام جامع العاقولي، والملا إسماعيل إمام جديد حسن باشا، وعبد الرحيم چلبي بن إبراهيم نظمي زاده، ومحمد صالح تذكره، ومرتضى أفندي تذكره، ومحمود أفندي المحاسبي، والحاج زكريا آغا بن يكن مصطفى آغا، وعثمان آغا بن يوسف آغا، ودرويش أفندي كاتب المحكمة، وعبد الله أفندي خليفة رزونامه جي، وعبد الرحيم أفندي، وأحمد چلبي بن إبراهيم، ومحمد جلبي بن حسن چلبي، وعثمان آغا بن يوسف آغا. وطلبت الواقفة عادلة خاتون تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد إجراء المرافعة الشرعية بينها وبين متولي التسجيل الشيخ عبد الله السويدي مدرس القادرية، حكم القاضي

بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الحادي والعشرين من شوال المكرم سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، وكتب القاضي الموما إليه بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حكماً صحيحاً شرعياً. وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه السيد عبد الباقي السيد أحمد قاضي بغداد المحروسة. انتهى.

❖ ❖ ❖

(٢٣٣)

محمد عصمت بن عبد الرحمن

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م، وكان مشهوراً بعلم الفرائض، فقيهاً. وكان محدثاً، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد حسين أفندي بن عبد الله الغرابي، وضم على ما أوقفه لمصالح مدرسته المذكورة خمسة أنهر، الأول نهر البستان، الثاني نهر البرزان، الثالث نهر الحلاب، الرابع نهر الأحيمر، الخامس نهر المطلق، واقعات في الخالص والفضلة على أولاده وأولاد أولاده للذكر مثل حظ الانثيين. وبعد انقراض الأولاد تعود جميع الغلة، وتصرف في لوازم المدرسة وطلاب العلم فيها، وشرط التولية من بعده لأرشد أولاده، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، فحكم القاضي بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، وسجل في اليوم الرابع من شهر ربيع الأول ١١٦٩هـ/١٧٥٥م، وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: ما نظم فيه الوقف الجليل والشرائط المقبولة والتسجيل والحكم والقضاء والإمضاء للواقع على نهج الشريعة الغراء، جارياً على منهاج الصواب. جعل الله سعي الواقف مشكوراً، ومن عنايته الأزلية موفوراً، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه السيد محمد عصمت بن عبد الرحمن القاضي بمدينة بغداد عفى عنه.

دعوى نفقة

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت أن فلان بن فلان زوجها الداخل بها وقد حصل من فراشهما هذا الصغير المشاهد من جانب الشرع، أحمد البالغ من العمر خمس

سنوات، وهو بحضانتها وتربيتها، وقد توفي زوجها. وأن المدعى عليه ابنه من زوجته المتوفاة قبله، وواضع يده على تركته، وطلبت فرض نفقة للصغير من تركة أبيه. أما المدعى عليه فأنكر كون الصغير ابن المتوفي إنكاراً كلياً. وحيث أن النفي الصرف لا تقبل عليه بيّنة إلاّ إذا ادعاه عن طريق النفي غير الصرف، بحيث يقول: إن هذا الصغير لم يكن ابن المتوفى بل هو ابن فلان الآخر، وعليه كلفت المدعية بإقامة البيّنة على دعواها فأقامتها، وكانت شهادة موافقة للدعوى لفظاً ومعنىً، وعدلت سراً وعلناً، فحوكم بموجبها وفرض للصغير من مال أبيه نفقة بأنواعها الثلاث عشرة قروش في اليوم، وأذن للحاضنة بالقبض والصرف في حوائج الصغير، وبالاستدانة عند الحاجة والرجوع على التركة عند الظفر بها، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب في ١٠ ذي القعدة سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.



(٢٣٤)

السيد أحمد أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٧٥هـ/١٧٦١م، وكان من العلماء العاملين، وكان فقيهاً وواعظاً، وكان ختمة (طه المصطفى أحمد)، وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها : ادعى المدعي بأن هذه الحاضرة بالمجلس خديجة، وهي زوجته، غير المدخول بها، وأنها لم تسلم نفسها منه للدخول بها بغير وجه شرعي، وطلب أن تؤمر بطاعته للدخول بها، أما الزوجة المدعى عليها، فادعت أن المدعي كان قد عقد نكاحها منه، غير أنه لم يسلمها معجلها الذي تعورف مقداره، وسمي حين العقد فاعترف الزوج بما ادعته زوجته. وحيث لا تجبر الزوجة على طاعة زوجها للدخول بها ما لم يوفيها معجلها المسمى حين العقد، قبل الدخول بها، لهذا فقد قرر من قبل الشرع رد دعوى المدعي استناداً إلى ما ذكره صاحب الهداية، وما في ملتقى الأبحر، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب، تحريراً في صفر سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

❖ ❖ ❖

(٢٣٥)

الحاج محمد أمين أفندي بن صالح

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م، وكان عالماً بأمور القضاء، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد عبد الجليل بك بن سلطان بك، ووقف جميع أملاكه ببغداد، وفي مدينتي الحلة وكربلاء على أولاده وأولاد أولاده طبقة بعد طبقة، وبعد الانقراض إلى فقراء المدينة المنورة، وشرط التولية من بعد للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير إليه عزّ شأنه الحاج محمد أمين أفندي بن صالح القاضي بمدينة بغداد. حرر في شهر شعبان سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م. انتهى.

❖ ❖ ❖



(٢٣٦)

السيد إبراهيم أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١١٨٠هـ/١٧٦٦م، وكان عالماً فاضلاً، وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد المرأة رحمة بنت أمين وباعت دورها الثلاث الواقعات في محلة باب الشيخ ببغداد إلى السيد عبد القادر چلبي ابن السيد سلطان بستمائة قرش رومي، فأقر القاضي البيع، وسجله في ١٥ رمضان سنة ١١٨٠ هـ/١٧٦٦م بشهادة الملا محمد الحابوري، والخطاط المشهور الملا إسماعيل بن الشيخ صالح البصري، والملا عبد الرحمن بن الملا فتاح، والملا عثمان بن الملا عبد الله البصير، والحاج درويش بن الحاج خليل العباحي، ومراد بن محمد بن هاشم، والحاج بكر بلوك باشي. وكان ختم القاضي: يا رب سهل أمور إبراهيم.

❖ ❖ ❖

(٢٣٧)

الحاج عثمان أفنــدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م، وكان عالماً فاضلاً محمود السيرة، عالماً بأمور القضاء، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد دفتردار بغداد عمدة أرباب القلم وزبدة أصحاب الرقم، صاحب الخيرات والمبرات، سليمان بك ابن دفتردار بغداد سابقاً، الحاج محمد باشا، فوقف بمحضر ابنه دفتردار ولاية البصرة صاحب النجابة محمد أمين بك ثلاثين دكاناً واقعات في سوق الشيخ سراج الدين ببغداد، وأسكلة حطب ومغازة، وكذلك مغازة الحائك، ودار وخمسة دكاكين واقعة في سوق الجامع المذكور، ووقف أيضاً بعض الأملاك الأخرى في جانبي الكرخ والرصافة، وشرط أن يقرأ كل يوم ختمة من القرآن الكريم، يهدى ثوابه إلى حضرة المصطفى ﷺ وأهل بيته وأزواجه الطاهرات، وخلفائه الراشدين، وإلى سائر أصحابه الكرام، وإلى والدته، ومن أرضعته، وأولاده وبناته، وإلى جواريه ومنكوحاته، وإلى أستاذه ومشائخه، وإلى أم كلثوم، وإلى عثمان باشا الشهيد. وشرط أيضاً أن يصرف من غلته هذا الوقف أجرة يومية لثلاثين نفر، يقرأ كل واحد منهم جزء من القرآن في صباح كل يوم في جامع الشيخ سراج الدين، وأن يعيّن عليهم رئيساً، ويعيّن أيضاً نفرين لقراءة كل يوم جزأين من القرآن الكريم، يهدى ثواب جميع ذلك على روح ابنه فيضي مصطفى بك، وشرط التولية على هذا الوقف من بعده لأرشد وأكبر أولاده بطناً بعد بطن، والفضلة من هذا الوقف إلى أولاده وأولاد أولاده، وبعد الانقراض تكون الفضلة إلى مصالح جامع الشيخ سراج الدين، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه. وبعد الترافع الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: قد طالعت ما في هذه الوثيقة من الوقف الصحيح، وبعد التسجيل حكمت بصحته ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه الحاج عثمان القاضي بمدينة بغداد. حرر في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م، وهذا توقيع القاضي في صدر كتاب الوقف.

❖ ❖ ❖

(٢٣٨)

عبد القادر بن محمد

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٨٧هـ/١٧٧٣م، وكان عالماً فاضلاً فقيهاً، له الاختصاص في تنظيم الصكوك والفرائض والحساب، وكان محدثاً وواعظاً، وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد السيدة حاجبة خاتون بنت محمد چلبي، ووقفت جميع الدكاكين الواقعات في السوق السلطاني من مدينة بغداد، وكذلك وقفت السدس الشائع من المغازة والخان الواقعين قرب المصبغة، وجميع الباغجة المشهورة بباغجة الشماع الواقعة بطريق الأعظمية، وجميع الدكاكين الأربعة الواقعات في سوق الطويل، وكذلك الدكان الواقع في السوق المذكور مع تخته بند وتخته سرداب. وجميع البستان في قصبة البندنيجين على نهر علياوة. والأرض الخالية المعروفة ببستان جميلة، وقفت جميع الأملاك المذكورة على ابنتها آمنة خاتون، ومن بعدها على أولادها وأولاد أولادها طبقة بعد طبقة، وبعد الانقراض تصرف غلة تلك الموقوفات على طلبة العلم ببغداد، وطلبت تسجيل الوقف المذكور وفق الشروط المذكورة أعلاه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي بصحة الوقف، وسجله في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة ١١٨٧ هـ/١٧٧٣م، وكتب القاضي بخط يده في صدر الوقفية ما نصه: ما فيه من الوقف صحيح، فقد حكمت بصحته ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه، عبد القادر بن محمد القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

❖ ❖ ❖

(٢٣٩)

السيد محمد مخلص أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م، وكان عالماً فقيهاً، وكان يجيد تنظيم الصكوك إجادة تامة، وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد السيدة آمرة خاتون بنت السيد عبد الله من سكان محلة باب الشيخ، وتخارجت مع ورثة زوجها الشيخ عبد العزيز الرحبي عن جميع سهامها الإرثية من تركة زوجها الموما إليه بشهادة الملا عبد الرحمن متولي جامع الشيخ سراج الدين، والحاج بكر آغا بن عثمان بلوك باشي، والشيخ صالح ابن الشيخ عبد الرزاق شيخ الحلقة القادرية، وملا محمد الخابوري، وملا أحمد

البندنيجي، ومحمد أمين بن بكتاش، بموجب الحجة الشرعية المؤرخة في اليوم الثالث من رجب سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م.

❖ ❖ ❖

(٢٤٠)
السيد علي أفندي
قاضي بغداد

هذا القاضي من أهالي سلانيك. وكان قاضياً في مدينة بلغراد، وقد عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ذي الحجة سنة ١١٨٤ هـ/١٧٧٠م، المسجل في السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية، وكان من العلماء المشهورين بالفضل. وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد فخر المُخَدَّرات، تاج المستورات، صاحبة الخيرات، كثيرة الصدقات، الحاجة فاطمة خاتون بنت بكتاش بن السيد ولي، صاحبة الجامع المشهور بجامع النعماني الواقع في محلة الشط سابقاً، واليوم مقابل البريد المركزي، محلة الميدان، وبحضور زوجها الحاج نعمان بن الحاج إبراهيم آغا وقفت جميع الجامع المذكور الذي شيدته بنفسها لإقامة الصلوات الخمس، والجمعة، والعيدين، ووقفت على مصالح الجامع المذكور، والمدرسة، والسقاية، باتصال الجامع المذكور الخان المسمى صاغر چيلر خان الواقع قرب رأس الجسر القديم. والقهوة الواقعة قرب الخان المذكور، وكذلك وقفت أربعة عشر دكاناً، وكانت باتصال الخان المذكور. وجميع الدكاكين الواقعة مقابل كلخان الكبچه چية. وجميع الديوان خانه الصغير المتصلة بدار الحرم وبستان القاضي في مندلي، وخمسة أسهم من مقاطعة لقمان الحكيم في الخالص، ومقاطعة نهر شاهي وأبو زاوية على مصالح ولوازم الجامع والمدرسة والسقاية. وعيّنت للجامع المذكور وظائف الإمام، والخطيب، والمدرس، والمؤذن، والأباريقي، والواعظ، والمجد، وخصصت لكل جهة من تلك الجهات رواتب مخصوصة معلومة من غلة الوقف المذكور، وطلبت تسجيل الوقف بشروطه، والحكم بصحته. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه، وسجله في سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م.

وكتب بخط يده في صدر الوقفية ما نصه: لقد تعلق نظري في كتاب هذا الوقف وألفاظه مع كلماته والمحاكمة، والمناظرة، والترافع لديّ على مقتضيات الاختلاف بين العلماء الأعلام، حكمنا بصحته ولزومه. وأنا العبد الفقير إلى رب العباد السيّد علي القاضي بمدينة بغداد:

ثم حضرت مجلس قضائه أيضاً فخر المُخَدَّرات، تاج المستورات، عليّة الذات، صاحبة العفة، خديجة خانم، كريمة المرحوم حسن باشا، والي بغداد، واشترت البستان

الواقع في ناحية الخالص، وسجل البيع القاضي الموما إليه، بموجب الحجة المؤرخة سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.

❖ ❖ ❖

(٢٤١)

دباغ زاده أبو سهل نعمان

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٩٢هـ/١٧٧٨م. وكان عالماً فاضلاً، وقد عرض عليه كتاب وقف مؤرخ سنة ١١٤٣هـ/١٧٣٠م فكتب بخط يده في صدر الكتاب المذكور ما نصه: ما حرر في هذه الوثيقة الشرعية ثابتٍ ومقرر ومسجل في دواوين القضاة فيما سبق، وأنا الفقير إليه نعمان القاضي بمدينة بغداد. انتهى.

وقد عرضت عليه دعوى خلاصتها: ادعى أن بنته الكبيرة قد زوجت نفسها من هذا الرجل الحاضر بالمجلس، وهو يحترف بحرفة غير محمودة، وأنه لم يكن كفواً له، حيث أن أي المدعي إمام ومدرس وخطيب في المسجد الفلاني، وحيث تحقق لدى الشرع بنتيجة المرافعة أن الزوج لم يكن كفواً للمدرس والإمام والخطيب، فقد قرر من قبل الشرع فسخ النكاح القائم بين المدعية عليه، وبين بنت المدعي. وبعد التفهيم سجل ما هو واقع بالطلب. حرر ذلك في سنة ١٢٩٣هـ ١٤ صفر الخير ١٨٧٦م ، وصرف القاضي الموما إليه عن القضاء.

❖ ❖ ❖

(٢٤٢)

السيد عبد الرحمن أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، وكان مشهوراً بالعلم والفضل وحسن السيرة. وقد عرض عليه كتاب وقف خاص ببعض الموقوفات على جامع الإمام الأعظم مؤرخ سنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م، فكتب القاضي بخط يده في صدر هذا الكتاب ما نصه: ثبت لديّ مضمون ذلك وحكمت بصحته ولزومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه عبد الرحمن المولى خلافة بمدينة بغداد المحروسة.

وقد حضر مجلس قضائه صاحب الدولة الكتخدا أحمد باشا بن محمد آغا مشيد جامع الميدان، فوقف جميع ما هو ملكه عرصة الأرض الشهيرة بأرض الميدان وقفاً صحيحاً شرعياً مؤبداً، وما يحصل من غلة هذه العرصة يصرف على مصالح ولوازم السقاية التي شيدها باتصال جامعه المذكور، وطلب تسجيل الوقف والحكم بصحته ولزومه. وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه. وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير السيد عبد الرحمن القاضي بمدينة بغداد. وحرر وسجل في سنة ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م. انتهى.

وهذا نموذج من توقيع القاضي.



❖ ❖ ❖

(٢٤٣)

فيض الله أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٩٥هـ/١٧٨٠م، وكان فقيهاً مع نباهة، وحسن تصرف في القضاء. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد الحاج سليمان بن عبد الله الشاوي، ووقف سهامه من الخان المشهور بخان المصبغة الواقع في الشرقي من بغداد على شاطئ دجلة، وقهوة الخفافين مع العنبار المحاذي لها. ونصف القهوة الواقعة في سوق پنجه علي المشهورة بقهوة عمار. والقهوة الواقعة في سوق الهرج وعمارة القهوة الواقعة في الجانب الغربي في رأس الجسر، والأملاك الملاصقة لها، وهي الدكانان الخارجة منها، والعلوة مع دكان القصاب ودكان البقال، والحمام الواقع عل شاطئ الفرات في الحلة، والأرض البسيطة المشهورة بملك الحاج يوسف بك، وثلاثة أرباع الفرحاتية، ونصف الأملاك الواقعة في عَنه المعروفة بملك الحاج يوسف بك وذلك في جزيرة المقطعات، وبستان المسقفة، وبيت مرجان وحسانية جنين والبكارية وناعورين في رستان عبدله وبساتينه في الفواخر، وثلثا بستان الكبير، وثلثا من بستان الشيوخ، والثلث من بستان أُم النخل، وثلث بستان أم القنطرة، ومجموع بقچة نجيم، وبستان في قرية بلد، ونصف بستان البو إسحاق، وبستان في قرية اللچمد، وبستان كاظم الدرويش، وبستان مصطفى

المزين، وبستان محمد الهجول، ونصف بستان مبارك، وبستان عليوي الكرم، فقد وقف الجميع عل أولاده الذكور وأولاد أولاده، وجعل التولية من بعده للأرشد من كل طبقة من الأولاد، وطلب تسجيل الوقف. وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في ٢١ شوال سنة ١١٩٥هـ/١٧٨٠م، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف: ما فيه أصل الوقف وشرائطه، جرى عندي، وحكمت بصحته ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير إليه فيض الله القاضي بمدينة بغداد المحروسة، وذلك بشهادة الحاج محمد الراوي، وعبد الله الراوي، وعبد الرحمن الراوي، وملا علي الواعظ، وملا حسين العابد، والحاج أحمد الراوي، وملا سلمان خطيب جامع عبد الحنان، وعلي آغا بن مصطفى الخليل، وملا علي الشواف، والحاج عبد الغني شاوي زاده، ومحمد بك شاوي زاده، وحبيب بك بن عبد الله الشاوي، وعبد الله أفندي مفتي بغداد، وملا يوسف الجبوري، وملا عبد القادر رفه زاده، وملا أحمد السويدي. انتهى. وهذا نموذج من توقيع القاضي الموما إليه.



محمد عبد الباقي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٦٩ هـ/١٧٥٥م، وكان عالماً فاضلاً، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد أرسلان باشا علي الجمال، وبحضور بنته حليمة خاتون، وقف ثلاثة أرباع البستان الشطانية والبرانية المحتوية على أشجار مثمرة، وغير مثمرة، مشاعة مع شريكه ملا محمد بن خير الله الواقعة بباب المعظم، إحدى أبواب بغداد، قرب الإمام أبي حنيفة المحدودة طرفا منها بستان الكليتدار ملا عبد القادر، وطرف منها ببستان السيد عبد الوهاب، وطرف منها نهر دجلة، وطرف منها ينتهي بهور الغرق مع البئر المبنية المتصلة بالبستان البراني التي هي ملكه. فاستناداً إلى البيور لديّ الصادر من المرحوم أحمد باشا والي بغداد، وبموجب مذكرة الديوان من حضرة سليمان باش الكبير والي بغداد والبرات العالي الشأن، فإنها معفوة من خراج الحساب، ومن خراج البكرات، ومن جميع التكاليف، وقفها على أولاده الذكور والإناث، وأولادهم وأولاد أولادهم، بطناً بعد بطن بالتساوي بينهم، وشرط على المتولي أن يخرج في كل سنة من غلة الوقف المذكور عشر

أقجات يومياً، وتعطى إلى محمد بن قاسم الإمام في مسجد الشيخ محمد الطيار الواقع قرب قشلة الطوبجية بمدينة بغداد، وأربع أقجات في اليوم إلى المؤذن الموظف عبد الرحمن بن ملا محمد، وستة أقجات في اليوم مصارفات المسجد المذكور، وبعد الانقراض تكون الغلة لمصالح المسجد المذكور، وشرط أن تكون التولية من بعده لأرشد أولاده وأولاد أولاده، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه. وبعد الترافع بالوجه المحرر حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف وسجله في اليوم الثاني من رجب سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م. وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه محمد بن عبد الباقي، القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

وقد رفعت إليه دعوى إثبات وفاة غائب غيبة منقطعة مضى عليه أكثر من ستين سنة، وكان عمره أثناء غيبوبته أكثر من ثلاثين سنة، وقد انقرض أقرانه. وبعد التحقيق بالوجه الشرعي، حكم بوفاته بموجب الإعلام المؤرخ ربيع الثاني سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م.

ثم رُفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن هذه الأرض ملكه وبتصرفه، وطلب رفع يد المدعى عليه عنها، فادعى المدعى عليه أن هذه الأرض مقبرة لدفن موتى المسلمين، وطلب رد الدعوى. فاعترف المدعي بأن بعض المتوفين دفنوا فيها، وحيث أن مجرد دفن الموتى في تلك الأرض تصبح الأرض وقفاً، فقد ردت دعوى المدعي، وسجل تحريراً في جمادى الأولى سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م.

❖ ❖ ❖



(٢٤٥)

إسـماعيل أفنـدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١١٩٨هـ/١٧٨٣م وكان مشهوراً بالفضل وكان فقيها: وقد حضر مجلس قضائه ببغداد الحاج حميد بن قاسم بن محمد الدخيل العباجي البغدادي ووقف ثلاثة دكاكين في سوق الجديد في الجانب الشرقي من بغداد الذي أنشأه سليمان باشا الكبير والي بغداد باتصال جامع القبلانية، والدكان الواقع في سوق الشورجة، والدكان الواقع في قاضي الحاجات، والدكان الواقع في سوق الهرج، والدكان الواقع في سوق القزازين، والدكان الواقع في سوق القزازين أيضاً، والدكان الواقع قريباً من القلغ،

وستة دكاكين في قصبة سيدنا الحسين، والدكان الواقع في سوق المولى خانة، وجميع المنزلين في محلة خوجة سلمان مع منزل أبو النخل، وجميع المنزلين في نفس المحلة المذكورة، وثلث العلوة مع نصف دكان ونصف علوة أخرى في قاضي الحاجات مع أربعة أنصاف الدكاكين الأربعة وقفاً صحيحاً شرعياً مؤبداً على أولاده وأولاد أولاده ذكوراً وإناثاً، للذكر مثل حظ الأنثيين، وبعد الانقراض إلى فقراء المدينة المنورة، وطلب تسجيل الوقف وشرط التولية من بعده لأرشد أولاده وأولاد أولاده، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه وسجله في اليوم الخامس عشر من رمضان سنة ١٢٠٩ هـ/١٧٩٤م، وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إسماعيل، القاضي بمدينة بغداد عفى عنه، إن التولية على هذا الوقف بتصرف السيد جميل بن عبد الغني قمر من ذرية الواقف المذكور وهو قائم بإدارة الوقف أحسن قيام.

وفي سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م حضر مجلس قضائه أيضاً الحاج سليمان بك الشاوي، ووقف بعض الأملاك ظناً على ما سجلّه من الموقوفات بالوقفية المؤرخة سنة ١١٩٥هـ/١٧٨٠م فحكم بصحة الوقف المذكور أيضاً.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت أنه طلقها طلقة واحدة بائنة، وطلبت إلزامه بالطلاق، فأجاب الزوج المدعي عليه منكراً دعوى الطلاق إنكاراً كلياً، فأقامت المدعية بيّنة على الطلاق قبل تاريخ دعواها بشهرين كما ادعته هي أيضاً قبل شهرين، فادعى الزوج أنه يجتمع مع زوجته المدعية ويعاشرها معاشرة الأزواج بمشاهدة الشهود المذكورين، وحيث أن شاهد الحسبة إذا أخر شهادته خمسة أيام بدون عذر، لا تقبل شهادته شرعاً. وبعد أن حلف الزوج اليمين الشرعية، حكم حكم برد الدعوى تحريراً في سنة ١٢٠٩هـ.

❖ ❖ ❖



(٢٤٦)

يحيى افنــدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م، وكان عالماً فقيهاً، وقد حضرت مجلس قضائه السيدة عاتكة خاتون بنت السيد علي النقيب، ووقفت بطريق الوصاية أملاكها

المعلومة، وجعلت التولية والوصي المختاري الحاج محمد سعيد چلبي بن الحاج عبد الكريم چلبي دله زاده، وبشهادة السيد إبراهيم بن رمضان، والسيد زكريا بن السيد محمود القادري النقيب ، والسيد أحمد خطيب الحضرة القادرية، وطلبت تسجيل وصايتها، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب المحرر في اليوم الرابع من ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ/١٧٨٥م.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت العمة أن بنت أخيها الصغيرة فاطمة البالغة من العمر ست سنوات كانت بحضانة أمها المدعى عليها الحاضرة بالمجلس، وقد تزوجت الحاضنة برجل أجنبي عن الصغيرة، وطلب الحكم بسقوط الحضانة وتسليمها الصغيرة لتقوم بتربيتها، وحيث تحقق لدى الشرع أن العمة المدعية أمينة، وأنها محمودة الحال، ولما كان أمر صيانة وتربية الصغيرة ووضعها بيد أمينة للمحافظة عليها يعود للولي العام وهو القاضي يسلمها لمن شاء، فقد قرر من قبل الشرع سقوط حضانة الأم المدعى عليها للصغيرة باعترافها بأنها قد تزوجت برجل أجنبي عن الصغيرة وتسليمها إلى عمتها المدعية لتقوم بإدارتها وتربيتها. وبعد التفهم سجل ما هو الواقع بالطلب، ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٠٠ هـ/١٧٨٥م.

❖ ❖ ❖



(٢٤٧)

السيد محمد هاشم

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٠٣ هـ/١٧٨٨م، وكان عالماً فاضلاً، وكان خطاطاً، عالماً بالفرائض وتنظيم الصكوك والحساب. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد محمد رفيع الدين الهندي، ووقف بمواجهة متولي التسجيل السيد عبد الوهاب بن السيد محمد أمين الأدهمي، الدار الواقعة في محلة الشيخ عبد القادر الكيلاني، وجعلها تكية قادرية تقام فيها الصلوات الخمس، وتتلى فيها الأذكار القادرية، وقراءة القرآن الكريم، ووقف على مصالح التكية ولوازمها الأرض البيضاء الواقعة خارج الباب الشرقي المحدودة بدجلة، وبالطريق العام وبالطريق الفاصل بينها وبين أصحاب الملك، ووقف أيضاً الدار الواقعة في محلة الشيخ عبد القادر المعلومة الحدود والأطراف ، وشرط صرف غلة الأرض البيضاء المشهورة بأرض الهندية والدار المذكورة على لوازم ومصالح التكية،

وإطعام الطعام في الأيام المباركة من رجب وشعبان ورمضان وذي الحجة ومحرم، يوزع على الفقراء في نفس التكية، وفي نفس أرض الهندية، وجعل التولية من بعده لمن يكون نقيباً ومتولياً على الأوقاف القادرية، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه. وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي بصحة الوقف، وذلك بحضور الحاج عبد الرحمن ابن فيض الله القادري النقيب، والسيد أبو بكر بن إسماعيل القادري، والملا عبد الرحمن ابن مصطفى، والحاج أبو بكر بن عثمان الموصلي، والملا عبد الرزاق بن الملا محمد، ثم أن القاضي كتب بخط يده في صدر الوقفية ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وسجل في اليوم الخامس عشر من صفر الخير سنة ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م.

وفي سنة ١٢٠٦هـ/١٧٩١م حضر مجلس قضائه الشرعي ببغداد عبد الله بن سليمان آغا الوكيل الشرعي عن الوزير سليمان باشا الكبير والي بغداد إذ ذاك بشهادة مفتي الحنفية الحاج إسماعيل، ومفتي الشافعية محمد أمين، والحاج عبد الرحمن نقيب الأشراف، والسيد طه خطيب الإمام الأعظم، وعبد الله الواوي كليتدار الإمام الأعظم، والحاج محمد صالح أفندي، نائب الحلة، ووقف الوكيل عبد الله بن سليمان آغا المذكور حسب وكالته المذكورة أرض العرصة ملك موكله سليمان باشا، على أن يشيد عليها مدرسة علمية تسمى المدرسة السليمانية، ووقف على لوازمها ومصالحها، ملك موكله الخاص الواقع ببغداد وخارجها، مع بناء مكتبة تحتوي على كتب متنوعة، وفعلاً شيّدت المدرسة والمكتبة، ووضع في المكتبة كتب التفسير، والحديث، واللغة، والنحو، والصرف، والتاريخ، والأصول، وعلم الكلام، والهيئة، والفقه، والعلوم، والفلسفة، وعيّن مدرساً فيها، وطلاباً يدرسون فيه العلوم العقلية والنقلية، ووقف الأملاك الآتي ذكرها على مصالحها ولوازمها، وذلك عن عبارة خان السراجين الواقع قرب السراي، أصبح اليوم سوق الصاغة والخان المعروف بخان جفنة الواقع في رأس الجسر، ومقهى واحدة باتصال جامع الصياغ والكمرك وخان التوتون، المدرسة المستنصرية ، ومقهى في سوق السيان هو الآن سوق دانيال، ودكاكين باتصال خان جغان وقيصرية واحدة، والبستان الواقع جنب الإمام الأعظم، والباغجة الواقعة في الجانب الغربي باتصال جامع القمرية وبدجلة، وبملك حبيب الشاوي وبطريق خضر الياس، ودار الحرم بجميع مشتملاته وخانين في قصبة سيدنا الحسين، ومقهى واحدة أيضاً، ومعامل الدبس، وثلاثة عشر دكاناً، وثلاث مقاهي، ووقف أربعمائة كتاب للمدرسة وشرط الواقف أن يعطى للمدرس في كل يوم مائة

وعشرون أقجة وللبواب خمسة عشر أقجة يومياً، وللأباريقي عشر أقجات يومياً، وأن يعطى للمدرس شمع وشيرج ومشربة ماء، وأن يقوم بتعمير المدرسة وترميمها، والفضلة من غلات هذه الموقوفات من بعده لأولاده وأولاد أولاده، طبقة بعد طبقة، للذكر مثل حظ الأنثيين، وشرط للمتولي أجر مثل عمله لكل يوم مائتي أقجة. وذكر أن تشتمل المدرسة على حجرتين وإيوان، وعن يمين الداخل حجرة واحدة تكون مكتبة وحجرة للمدرس، وحجرة باتصال الإيوان، وحجرة تكون مصلى، ويعيّن إماماً وخادماً ومؤذناً، ويخصص لهم رواتب معينة يومية، وطلب الوكيل تسجيل الوقف فيما يخص المدرسة والكتب والمسجد، بجميع الشرائط واللوازم المذكورة، بحضور وشهادة السيد محمد أسعد بن عبيد الله آل صبغة الله الحيدري مفتي بغداد. والسيد سلمان بن السيد عبد الله، ومحمد أمين بن محمود مفتي الشافعية، وأحمد بك بن صالح بك، وحسن بك بن صالح بك، والحاج صالح بن عبيد آغا آل عبد الجليل زاده، والسيد أيوب بن السيد أمين الأدهمي. والسيد أبو بكر بن السيد إسماعيل القادري، والحاج أبو بكر بن رمضان الموصلي، وإسماعيل نائب بغداد، وإبراهيم آغا عبد الجليل زاده، والسيد أيوب بن السيد أمين الأدهمي. والسيد أبو بكر بن السيد إسماعيل القادري، والحاج أبو بكر بن رمضان الموصلي، وإسماعيل نائب بغداد، وإبراهيم آغا بن عبد الله آغا محضر باشي. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الثاني من شوال سنة ١٢٠٦هـ/١٧٨١م. وقد كتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة والأسلاف، وأنا الفقير إليه عزَّ شانه السيد هاشم، القاضي بمدينة بغداد.

وهذا نموذج من توقيع القاضي.



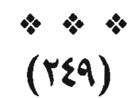
(٢٤٨)

مولى زاده السيد خليل أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٠٧هـ. وهذا القاضي من بيت الرحبي، من محلة باب الشيخ ببغداد، وكان فقيهاً. عرف برحابة الصدر والصدق في القول. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد الحاج إسماعيل ابن الحاج عبد الرحمن شطي زاده، فوقف جميع البستان

الكبير الواقع في مدينة السلام قريباً من الدباغخانة. وكذلك الحديقة الصغيرة باتصال البستان الكبير مع نصف البئر المشتركة مع الحاج خليل عرموش، مع نصف مجرى الماء ساقية الشيخ عبد القادر الكيلاني، وثلاث بيوت وقفاً صحيحاً شرعياً مؤبداً على أولاده وأولاد أولاده الذكور والإناث، طبقة بعد طبقة، للذكر مثل حظ الأنثيين، وبعد الانقراض يرجع غلة الوقف نصف الغلة إلى عصبات الواقف، ثم على ذوي رحمه، وجعل النصف الثاني على مسجد القزازة، وذلك بشهادة الحاج خليل بن محمد العباجي، وعمر بن إبراهيم الوتري، وإبراهيم بن عبد القادر، وطيفور بن ملا عبد الوهاب، وعبد الرحمن بن أحمد آغا صاري كهية، ومال الله بن الحاج خضر، والسيد علي ابن السيد ياسين القادري، والملا مصطفى إمام جامع مرجان، والسيد أيوب الأدهمي، وطلب تسجيل الوقف ولزومه، وسجله في اليوم السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م، وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير موالي زاده السيد خليل القاضي بمدينة بغداد المحمية، وهذا توقيعه .



(٢٤٩)

السيد إسماعيل

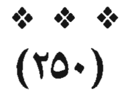
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م، وكان عالماً فاضلاً متقناً علم الفرائض وتنظيم الصكوك والحساب، وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد السيدة عائشة خاتون بنت عبد الله، وطلبت تسجيل بعض أملاكها وقفاً ذرياً، وهذا خلاصة وقفيتها:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وقف رحمته على الطائعين من العباد، وجنى مغفرته على المخلصين من أوليائه الزهاد، والصلاة والسلام على الشافع المشفع يوم التناد، وعلى آله وأصحابه الذين نصروا الدين الحنيف، وبعد. فقد بادرت السيدة عائشة المذكورة، وقررت في حال صحتها، وبكمال عقلها ورشدها قائلة : أن قد وقفت وحبست وأبدت جميع البساتين الواقعين في محلة الوردية، في الجانب الشرقي في مدينة الحلة المعروفة بالخسورية والزبيدية، وجميع أرض المزرع الخارجة عنهما، وجميع الثلاثة عشر دكاناً مع نصف السقف المظلل لها مع القهوة والعلوة المتصلين بها، والمشهورة

بعلوة السيف على ولدها عبد الجليل بك ابن سلطان بك، ثم من بعده على ابنته آمنة خاتون وعلى أولادها وأولادها نسلاً بعد نسل، وطلبت تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م، وكتب القاضي بخط يدع في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير إسماعيل القاضي بمدينة بغداد المحمية وهذا توقيعه.

وقد طلب منه ببيان صادر من جماعة من المسلمين خلاصته الحجر على فلان لقيامه بتبذير أمواله على السفه، وأنه يتصرف في أمواله وينفقها في أمور لا يرتضيها الشرع الشريف. وبعد أن تحقق لدى القاضي صحة ما في البيان قرر الحجر عليه إلى أن يصلح حاله، ونصب القاضي قيماً لإدارة أموره والإنفاق عليه من ماله بالقدر المعروف، وتم تحريراً في ذي القعدة سنة ١٢١٠هـ/١٧٩٥م.



(٢٥٠)

الحاج حسن أفنـــدي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢١١هـ/١٧٦٩م، وكان عالماً فقيهاً مدققاً، لا يتأثر بالعاطفة. وقد حضر مجلس قضائه الشرعي الحاج زكريا بن عبد الوهاب الملا خضر المشهور بالخضيري، فوقف وأيد وحبس بحضور متولى التسجيل الملا عبد الرحمن ثلث القهوة الواقعة في محلة الدسابيل من مضافات محلة باب الشيخ علي مصالح، ولوازم مسجد الدسابيل إنشاء الواقف المذكور، وشرط أن تكون التولية من بعده على من سيولد له من الأولاد الأرشد فالأرشد، ومن بعدهم لعصباته، وبعده لذوي رحمه بشهادة الحاج محمد سعيد بن الحاج عبد الكريم دلة زاده، ومحمود بن عبد الرزاق ونّه زاده، والحاج أحمد بن الملا أمين الملا خضر، والحاج علي بن محمد طاهر بكتاش، ومحمد بن الحاج بكتاش، والحاج بكر بن عبد الوهاب الملا خضر، وبعد الانقراض تكون التولية إلى أعلم علماء بغداد، وطلب تسجيل الوقف على الوجه المذكور، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حَكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الخامس والعشرين من ذي

الحجة سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م. وقد كتب القاضي في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حكماً صحيحاً شرعياً، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه الحاج حسن قاضي بغداد المحمية.

وقد رفعت إليه دعوى حضانة صغير: إن حق الحضانة يستفاد من جهة الأم فيعتبر الأقرب فالأقرب من جهتها، ويقدم المدلي بالأم على المدلي بالأب عند اتخاذ المرتبة قرباً، فإذا ماتت الأم أو تزوجت بأجنبي عن الصغير ينتقل حق الحضانة إلى أمها، فإن لم تكن فإلى أم الأب، ثم لأخوات الصغير، وتقدم الأخت الشقيقة ثم الأخت لأم، ثم الأخت لأب، وهكذا. وعليه فقد ادعت أم الأم، بأن ابنتها فلانة المتوفاة كانت زوجة المدعى عليه، وقد تركت منه هذا الصغير المُشَاهَد من قبل الشرع واسمه أحمد البالغ من العمر سنتين، وقد تزوجت بأجنبي عن الصغير، وهو الآن بحضانتها وتربيتها، وطلبت فرض نفقة له على أبيه، فاعترف المدعي بدعوى المدعية تماماً، وعليه فقد فرض من قبل الشرع للصغير أحمد على أبيه المدعى عليه اعتباراً من تاريخ هذا الفرض خمسة قروش في اليوم، وأذن للجدة بالقبض والصرف في حوائج الصغير الضرورية، وبالاستدانة عند الحاجة، والرجوع على الأب المفروض عليه عند الظفر، وسجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في اليوم الرابع من محرم سنة ١٢١٢هـ/١٧٩٧م.

❖ ❖ ❖



السيد رائف أبو بكر

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م، وكان عالماً فاضلاً، فقيهاً. وكانت له الرغبة الملحة في سرعة فصل الدعاوي وحسمها التي كانت تعرض عليه. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد الحاج خليل چلبي عرموش زاده، ووقف ثلاث بساتين واقعة في محلة المريعة وأربعة دور واقعة على نهر دجلة في المحلة المذكورة، على أولاده وأولاد أولاده وقف تشريك ذكوراً وإناثاً بالتساوي بينهم، وشرط أن لكل مولود يولد له الحق بغلّة الوقف وله نصيب في الوقف إذا بلغ من العمر سنة واحدة، وعلى هذا جرى التعامل أيضاً، ثم طلب الواقف تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، وبعد الترافع بالوجه المبين أعلاه حكم القاضي بحصة الوقف ولزومه، وسجله في ٢٤ صفر سنة ١٢١٤هـ/١٧٩٩م.

وقد كتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: لقد أقر الواقف الحاج خليل عرموش بالوقف، فصح عندي وثبت لدي، فحكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزَّ شانه السيد رائف أبو بكر القاضي بمدينة بغداد المحروسة. انتهى.

رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت بأن المدعى عليه عقد نكاحها بتسمية مهر معجل قدره ثلاثون ديناراً، ومؤجل قدره خمسون ديناراً، وقد سلمها من معجلها عشرة دنانير، وبقي لها بذمته عشرون ديناراً، واختلى بها الخلوة الصحيحة، وقبل يومين طلقها طلقة واحدة بائنة، وطلبت إلزامه ببقية المهر المعجل وتمام المهر المؤجل، فاعترف المدعى عليه بالزوجية وبتسمية المهرين المذكورين، وبالطلاق الواحد البائن، وأنكر دعوى الخلوة الصحيحة، فأقامت الزوجة البيّنة المعدلة على دعواها. فحكم القاضي بموجب البيّنة بإلزام الزوج بقية المهر المعجل وتمام المهر المؤجل، حيث أن الخلوة الصحيحة عند الحنفية يتأكد بها لزوم المهر كله، سواء كان مسمى أو مثلياً. وسجل ما هو الواقع بالطلب. حرر في ١٧ ربيع الأول سنة ١٢١٤هـ.



(٢٥٢)

فيضي زاده السيد مصطفى أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢١٤هـ/١٧٩٩م بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ٢٥ شوال سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وبنيابة خليل أفندي. وهذا نص الفرمان السلطاني:

أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا فيضي زاده السيد مصطفى افندي زيدت فضائله. لما كنتم من أصحاب الفضيلة وأهل العلم، فقد عيناكم لقضاء مدينة بغداد، ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني، يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي، وتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم بذلك، ولتكن علامتنا الشريفة مصدر العمل، حرر في القسطنطينية في اليوم ٢٥ شوال سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

ولدى وصول القاضي الموما إليه إلى بغداد، وعند مباشرته وظيفة القضاء فتح **السجل المرقم (١) وكتب بخط يده في أول صحيفة منه ما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي أحكم الشرع الشريف بالقلم، وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم. والصلاة والسلام على من بعث رحمة بالعلوم والحكم. وعلى آله وأصحابه الذين مهدوا جرائد شرائع الدين العظيم بين العرب والعجم. وبعد، فقد وقع الابتداء والتحرير باستعانة الملك القدير في هذه المجلدة التي يكتب بها صور الصكوك والوثائق، لمساس الحاجة إلى صيانة الأموال وقطع المنازعات بين الخلائق في زمن قضائي. وأنا الفقير إليه تعالى فيضي زاده السيد مصطفى القاضي بمدينة بغداد، حرر في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢١٤هـ/١٧٩٩م. وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها**: ادعت أن المدعى عليه هذا الحاضر بالمجلس كان قد عقد نكاحها بتسمية مهر معجل قدره خمسمائة دينار ومؤجل قدره ستمائة دينار على أن نفسها تختار نفسها متى شاءت، وحصل بذلك الإيجاب والقبول، ودخل بها، وبناء على عدم حسن المعاشرة بينهما، وأنه يؤذيها، فقد اختارت نفسها وطلقت نفسها طلقة واحدة بائنة، فإنها تطلب منع معارضته لها بالزوجية. فاعترف المدعى عليه بدعوى المدعية الزوجية، ومقدار المهرين وأنكر دعوى الإيذاء. وحيث أن الطلاق بيد الزوج وليس للمرأة تطليق نفسها إلا إذا ملكها الزوج، ذلك سواء كان في عقد النكاح أو بعده، وحيث اعترف الزوج بالتمليك والاختيار، فقد قرر من قبل الشرع وقوع البينونة الصغرى بين الزوجين المذكورين، وهو الطلاق الواحد البائن على أن لا تحل له إلا بعقد جديد. وبعد التفهم سجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في رجب سنة ١٢١٤هـ/١٧٩٩م.



(٢٥٣)

آل السيد سالم منا زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م، بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢١٤هـ/١٧٩٩م وكان من العلماء الأعلام ، وقد باشر وظيفة القضاء في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠ م وفتح جريدة الضبط والسجل الذي يسجل فيه

الحجج الشرعية، ودوّن فيه أولاً نص الفرمان السلطاني المذكور، ثم كتب بخط يده في أول صحيفة من صحائف السجل ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أحكم الشرع الشريف بالقلم، وجعل نظام العلم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم الخ. وكان ذلك بنيابة السيد مصطفى أفندي المشهور بالنائب، وقد حضر مجلس قضائه السيد مصطفى أفندي بن صالح القريمي، وطلب توجيه جهة التدريس في المدرسة السليمانية المشيدة من قبل سليمان باشا الكبير، بناء على أهليته لتلك الجهة المذكورة. وبعد التحقيق والامتحان بالوجه الشرعي وجهت إليه جهة التدريس بموجب الإعلام الشرعي المؤرخ ١٩ رجب سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م.

ثم عرضت عليه وقفية الحاج قاسم بن فليح الجميلي المؤرخة سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م المتضمنة وقف الأملاك المدرجة فيها وصرف غلتها على العلماء والفقراء والمساكين في بغداد، فصادق عليها.

ثم حضر مجلس قضائه المنعقد في بغداد الحاج إسماعيل حلمي شطي زاده، فوقف الأرض البسيطة الواقعة في محلة حمام الراعي، وجعلها أرباعاً ربع واحد يصرف على مصالح مسجد القزازة ببغداد، والربع الثاني على مصالح ولوازم مسجد الشيخ برهان الدين اليماني ببغداد. والنصف الباقي تصرف غلته على أولاده وأولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، طبقة بعد طبقة، طبق الفريضة الشرعية. وبعد انقراض الذرية تصرف غلة الوقف كلها في لوازم الجامعين المذكورين، وجعل التولية من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده، وطلب تسجيل الوقف طبق الشروط المذكورة. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم العشرين من رجب سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه:

حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حكماً صحيحاً شرعياً. وأنا الفقير إليه تعالى السيد سالم منازاده القاضي بمدينة بغداد المحمية.

❖ ❖ ❖

(٢٥٤)

السيد مصطفى أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢١٦هـ/١٨٠١م وكان مشهوراً بالعلم والفضل، وكان خطاطاً، وله اختصاص في استخراج النصوص الفقهية وتطبيقها على الدعاوى التي كانت ترفع إليه. وقد حضر مجلس قضائه الشرعي ببغداد الحاج زكريا بن عبد الوهاب الملا خضر المشهور بالخضيري، ووقف الدكان الواقع في سوق الجوخجية ببغداد على لوازم ومصالح مسجده الذي شيّده في محلة الدسابيل، وجعل التولية من بعده لأرشد أولاده، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه ولوازمه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحته، وسجل في اليوم ١٧ شعبان سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٢م وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه مصطفى القاضي بمدينة بغداد المحمية، وكان ختمه خاك پاي فخر عالم مصطفى وهذا هو نموذجه.

وقد سجل وقف ينكجري آغا السيد الحاج أحمد آغا وهو البستان الواقع في المحلة المحدود من طرف الشامية، ومن طرف الطريق الفاصل بينها وبين نهر الصاري مجرى الماء وممر الدواب، ومن طرف الطريق العام الشهير بطريق نبي الله أيوب عليه السلام، ومن طرف الفرات، ومن طرف ملك الآغا على أولاده وأولاد أولاده بموجب الوقفية الصادرة من محكمة شرعية بغداد في رمضان سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٢م.

❖ ❖ ❖



(٢٥٥)

يسن

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م وهذا خلاصته: أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين، مدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا يسن أفندي.. الخ.

وقد باشر وظيفة القضاء في رجب سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م. وفتح السجل المخصوص وكتب القاضي بخط يده في أول صحيفة منه نصه: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. هذا سجل يسجل فيه الدعاوى والخصومات والحجج الشرعية، وذلك زمن قضائي ببغداد، وأنا الفقير إليه يسن القاضي بمدينة بغداد، تحرير في ١٢ رجب ١٢١٨هـ/١٨٠٣م.

وقد حضر مجلس قضائه السيد عثمان بن السيد محمد الأعظمي المتولى على أوقاف تكية عبد الحق المتراني الهندي الكائنة في قصبة الإمام الأعظم، وطلب الأذن له بإيجار أرض الوقف الواقعة خارج الباب الشرقي من بغداد التي هي من جملة أوقاف التكية المذكورة المعروفة والمشهورة بأرض الهندي المحدودة بملك جويدة بنت الشيخ حاتم غرباً بملك آل القيارة شرقاً بدجلة العظمى الرابع الطريق السلطاني ، وبعد التحقيق بالوجه الشرعي فقد أذن من قبل الشرع بالإيجار بنيابة فخر النواب مصطفى أفندي. حرر في ٨ رمضان سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م، ثم حضر مجلس قضائه أيضاً الحاج زكريا بن عبد الوهاب الملا خضر المشهور بالخضيري، ووقف أربعة دكاكين متصلة بعضها ببعض في محلة الدسابيل على لوازم ومصالح مسجده المذكور سابقاً، على أن تصرف غلتها بعين الشروط الواردة في وقفيته المؤرخة سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م، وطلب الحكم بصحة هذا الوقف ولزومه، وذلك بشهادة خليل أفندي الرحبي مفتي بغداد، والحاج إسماعيل بن محمود مفتي الشافعية ببغداد، والحاج عبد الفتاح وإبراهيم سلمان ثنيان. والسيد عبد الله الأدهمي، والسيد محمود النقيب، والسيد إبراهيم البرزنجي. وبعد الترافع بالوجه المحرر حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وكتب بخط يده ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه يسن القاضي بمدينة بغداد المحمية. تحريراً في ١٧ شوال سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م، وهذا توقيع القاضي، وكان ختمه قلب قرآن يسن .

❖ ❖ ❖

(٢٥٦)

الشيخ إسحاق نجيب الشهير بشيخ زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢١٩هـ/١٨٠٤م بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ٥ ذي الحجة سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م وكان عالماً فاضلاً، وهذا خلاصة الفرمان السلطاني المذكور: أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحديْن، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين .. الخ.

وعند وصوله بغداد ومباشرته وظيفة القضاء، سجل في أول صحيفة من سجل الدعاوى والحجج بخط يده ما نصه: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير النبيين، نبينا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. هذا ما أردت تسجيله في هذه المجلدة زمن قضائي ببغداد، واستمد العون من الله تعالى تحريراً في ٣ صفر سنة ١٢١٩هـ/١٨٠٤م.

وقد حضر مجلس قضاءه السيد محمود بن السيد زكريا نقيب أشراف بغداد، وبمواجهة المعرفة الذات وضوحة خاتون بنت السيد عبد الرحمن القادري طلب استبدال البستان الواقع خارج الباب الشرقي من بغداد المحدود من طرف بباغجة العلوية عاتكة خاتون بنت السيد علي النقيب ووضوحة خاتون، والطرف الثاني بملك خربنده باشي، والطرف الثالث ملك سليمان باشا، والطرف الرابع طريق عون، وبالأرض البسيطة طلب استبدالها بالدكان الواقع في سوق الأوتراقجية المحدود بدكان السيد محمود الزهاوي، وبدكان علي الحرباوي، ومن طرف بخان بن جغان، ومن طرف بشارع السوق المذكور، وبعد الكشف والأخبار وتحقق كون المنفعة والمصلحة لهذا الاستبدال، فقد حكم القاضي بصحة الاستبدال حكماً صحيحاً شرعياً، وسجل وحرر في اليوم الثاني عشر من شوال المكرم سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م وكتب القاضي إمضاءه وتوقيعه في ذيل أعلام الاستبدال أنا القاضي إسحاق نجيب الشهير بشيخ زاده قاضي بغداد، وهذا نموذج توقيعه.



(٢٥٧)

مفتي زاده الحاج أحمد أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ذي القعدة في سنة ١٢٢هـ/١٨٠٧م، وكان عالماً فاضلاً، عرف بالصدق والأمانة والعفة والاستقامة، شغل نيابة القضاء الشرعي ببغداد مدّة تقرب من ثلاثين سنة، ثم عيّن للقضاء أيضاً. وقد حضر مجلس قضائه الحاج أبو بكر الباجه جي بن عثمان بك، فقرر في ذلك المجلس المعقود بأنه كان قد وقف بعض أملاكه المعينة المعلومة على مصالح ولوازم جامعه بموجب الوقفية المؤرخة سنة ١٢١٢هـ/١٧٩٧م، والآن فإنه يضم على تلك الموقوفات حمام الشامي في جانب الكرخ، ومخزن كائن تحت أبواب الجامع المذكور، وهو جامع الصياغ، ودكانان صغيران في سوق الخفافين بجانب دجلة في الجانب الشرقي من بغداد، ونصف الخان الواقع في سوق الخفافين المذكور باتصال الجامع على نهر دجلة المشتمل على عدة حجر فوقية وتحتية، ونصف الدار الواقعة في محلة الحطابة، ونصف الدار المتصلة بها، والدار المعروفة بدار السيد عثمان الموصلي، ونصف الدار في المحلة المذكورة، ونصف الدكان في سوق الخفافين بجانب سوق الزنجير. ودكانان في سوق الخفافين باتصال سوق الزنجير، ودكانان في سوق الحفافين، ودكان في باب خان جغان، ودكانان في سوق الصفافير، ودكان في سوق الجوخجية، والنهر المسمى بنهر المعبرة في ناحية الخالص، وقفها كلها وقفاً صحيحاً شرعياً على مصالح جامع الصياغ الذي جدّد عمارته بنفسه، وشرط التولية على هذا الوقف كله إلى مملوكه سليم بن عبد الله بعد أن أعتقه وحرره، ثم من بعده لأولاده وأولاد وأولاد أولاده الأرشد والأصلح والأقرب بشهادة الملا عمر الدباغ والملا قاسم الجبوري، وعبد الكريم الموصلي، وعبد الرحمن بن عبد الرزاق چلبي الموصلي، وطلب تسجيل الوقف والحكم بصحته ولزومه، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وسجله في ٢١ رمضان سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، وكتب بخط يده في صدر الوقفية ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه، وأنا الفقير إليه عزَّ شأنه مفتي زاده الحاج أحمد القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

وكان هذا القاضي عالماً بأصول القضاء، وقد حرر بخط يده في أول صحيفة من السجل الثالث من سجلات المحكمة الشرعية ما نصه: قد وقع ابتداء التحرير بعون الملك القدير في هذه المجلدة التي يرسم فيها الصكوك والوثائق وتتمق فيها السجلات لحفظ الوقائع زمن قضائي، وأنا الفقير مفتي زاده الحاج أحمد القاضي بمدينة بغداد سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م.

وفي زمن قضائه توفي علي باشا والي بغداد، وترك بنتين صغيرتين وهما صافية خانم وصالحة خانم، فنصب القاضي الموما إليه وصياً عليهما لتدبير أمورهما، إلى أن يبلغا رشدهما أندروني حسين آغا بشهادة فخر زاده حسين بك، والحاج محمد سعيد دفتردار بغداد ودرويش آغا بموجب الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م.

توفي القاضي المذكور ببغداد سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م وترك ولديه عبد اللطيف ومحمد أمين القاضي الذي أشغل قضاء بغداد سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م.

ونصب هذا القاضي السيد أحمد بن مراد متولياً على مسجد الشيخ ذي النور، عليه الرحمة بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ٣ ذي الحجة سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م.



(٢٥٨)

الحاج شيخ حامد مفتي شيخ حامد زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠١م وهذا خلاصة الفرمان السلطاني أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين ... الخ .

وكان هذا القاضي قاضياً في مرعش، وعند تعيينه لقضاء بغداد ووصوله إليها ومباشرته وظيفته، كتب بخط يده في أول صحيفة من السجل، وهذا نصه: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي سلمني زمام الشريعة الغراء، وقال: إنما يخشى الله من عباده العلماء، وأمرني لحفظ بيضة الشريعة البيضاء، والصلاة على رسولنا محمد ﷺ رسول الورى الذي قال: العلماء ورثة الأنبياء. وعلى آله وأصحابه نجوم الهدى، وأنا الأقل حرماً، والأكثر جرماً السيد الشيخ شيخ حامد مفتي شيخ حامد زاده القاضي بمدينة بغداد: اللهم سهل أوله واختم بالخير والظفر بحرمة حبيبك الأكرم ﷺ.

شعر باللغة التركية :

اقتـــضاى قـــضاء كـــن فيكـــون قلـــدي هرامـــري وقتنـــه مرهـــون

ثم كتب بيده بقلم الثلث في آخر السجل ما نصه: كتبت هذه الكراريس لأمور الأنام في زمني:

اهدنا ربنا وأصلحنا لسداد ومنهج حسن

لسبيل الصواب والحكمة اسأل الله أن يوفقني

حامداً حمد ربّ ذي المنن سنة ١٢٢٣ هـ/١٨٠٨م

وقد حضر مجلس قضائه مال الله بن محمد آغا الوكيل عن كاتب الديوان فخري أفندي بن لطف الله، ووقف الباغجة الواقعة في ناحية خراسان على سقاية جامع حسين باشا، وعلى قارئ القرآن الكريم في مرقد لطف الله، وعلى المدرس الذي يدرس صحيح البخاري في بيته كل سنة، وطلب الوكيل تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه وسجله في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، وحرر بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: لقد صح عندي هذا الوقف، فحكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير إليه عزّ شأنه مفتي زاده الحاج أحمد القاضي بمدينة بغداد دار السلام. وكان القاضي الموما إليه عالماً فاضلاً، وكان خطاطاً في خطه، ثم حضر مجلسه الشرعي عبد الله بك بن محمد بك أخو أحمد باشا الكتخدا مشيد جامع الميدان المسمى جامع الأحمدية اليوم وقف على لوازم الجامع المذكور بعض الأملاك بعد أن تم تشييد الجامع المذكور على مصالح الجامع ولوازمه، بشهادة محمد محسن أفندي خطيب جامع مرجان، والملا عبد الله إمام جامع العاقولي، ومدرس الأحمدية حسين أفندي الكركوكي، ومدرس القبلانية مصطفى أفندي، وعطا زاده فيض الله وقره حسين آغا بن حسن آغا وصبغة الله أفندي زاده عبد الله أفندي، وعبد القادر أفندي، وأما الموقوفات فهي العلوة الواقعة على الخندق باتصال القلعة من محلة الميدان، وكذلك العلوة المتصلة بدار نعمان أفندي. وطلب تسجيل الوقف وفق شرائطه، وبعد الترافع بالوجه المحرر، حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في ٩ محرم سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م.

❖ ❖ ❖

(٢٥٩)

الحاج حامد بن السيد عبد الغني

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م وكان عالماً فاضلاً خطاطاً، وعند مباشرته القضاء كتب بخط يده في أول صحيفة من السجل ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فهذا سجل يسجل فيه حل الخصومات بين العباد، ويسجل الوقف وغير ذلك، وذلك زمن قضائي ببغداد، وأنا الفقير الحاج حامد بن مصطفى القاضي بمدينة بغداد، حرر في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م.

وقد حضر مجلس قضائه السيد أحمد أفندي المصرف، ووقف مسجده الذي شيده في محلة البارودية شارع المصرف ووقف أيضاً أملاكه ببغداد وخارجها على **مصالح المسجد الجامع المذكور، كما عيّن وظائف الجامع من مدرس وإمام وخطيب ومؤذن وخادم مع بيان رواتبهم اليومية، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه**، وبعد الترافع بالوجه المحرر، حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير إليه تعالى الحاج حامد بن السيد عبد الغني القاضي بمدينة بغداد تحريراً في سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م.



(٢٦٠)

السيد الحاج أحمد حياتي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م، بموجب الفرمان السلطاني **المؤرخ بالتاريخ المذكور، وهذا نصه : أقضى قضاة المسلمين، وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا حياتي زاده الحاج أحمد أفندي زيدت فضائله، لما كنتم**

من أصحاب الفضيلة وأهل العلم، فقد عيناكم لقضاء مدينة بغداد، ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي، وتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم، ولتكن علامتنا الشريفة مصدر العمل، حرر في القسطنطينية سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م، وكان القاضي الموما إليه من العلماء الأعلام، وله خط حسن، وهو من مدينة الشام، وعند وصوله بغداد ومباشرته وظيفة القضاء، كتب بخط يده في صدر السجل المخصوص لحسم المنازعات بين الطرفين، وتسجيل الحجج الشرعية ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أحكم الشرع الشريف بالقلم، وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم، والصلاة والسلام على من بعث رحمة بالعلوم والحكم. وعلى آله وأصحابه الذين مهدوا جرائد شرائع الدين العظيم بين العرب والعجم. وبعد، فقد وقع الابتداء والتحرير باستعانة الملك القدير في هذه المجلدة التي يكتب بها صور الصكوك والوثائق لمساس الحاجة إلى صيانة الأموال وقطع المنازعات من الخلائق في زمني، وأنا الفقير إليه تعالى الحاج أحمد حياتي القاضي بمدينة بغداد، حرر في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد السيد محمود نقيب الأشراف ابن السيد زكريا نقيب الأشراف، وسجل بيعه الدار الواقعة في محلة الشيخ عبد القادر الكيلاني إلى زوجته طيبة بنت جوهر بشهادة السيد عبد العزيز القادري كليتدار الحضرة القادرية، والسيد عبد الله الأدهمي، والسيد إبراهيم البرزنجي مدرس الحضرة القادرية، والحاج محمد سعيد چلبي دله، والسيد طه جلبي قياره زاده، والسيد إبراهيم شعلجي الحضرة القادرية، كما سجل القهوة الواقعة مقابل باب الحضرة الكيلانية من الجهة الغربية من قبل خديجة خاتون بنت صوفي زاده إسماعيل آغا إلى السيدة عاتكة خاتون بنت السيد علي القادري نقيب الأشراف، وزوجة السيد محمود بن السيد زكريا نقيب الأشراف بشهادة أحمد أفندي النائب، وعبد الوهاب الأدهمي، والحاج محمد سعيد چلبي دلة، وحسين چلبي ونه زاده، بموجب الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م.

توفي القاضي احمد حياتي سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م وترك ولده شرف الدين خليل وقد تقلّد هذا القضاء ببغداد سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م. وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

❖ ❖ ❖

(٢٦١)

أيوب آغا زاده محمد أسعد أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م وهذا نص الفرمان السلطاني : أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين ... الخ.

وقد دخل بغداد في محرم سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م، وكتب بخط يده في أول صحيفة من سجل الدعاوي ما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهدي الله فهو المهتدي. هذا سجل خاص بحل خصومات وتسجيل الحجج الشرعية زمن قضائي في مدينة بغداد، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه أيوب آغا زاده محمد أسعد القاضي بمدينة بغداد تحريراً في ٧ محرم سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م. وقد حضر مجلس قضائه علي چلبي بن إسماعيل چلبي شطي زاده، فوقف أرض الزنبرانية الواقعة في الجهة الشرقية من بغداد على أولاده وأولاد أولاده ذكوراً وإناثاً، للذكر مثل حظ الانثيين، وطلب الحكم بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الرابع والعشرين من ربيع الأول سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير أيوب آغا زاده محمد أسعد أفندي القاضي بمدينة بغداد.

وقد رفعت إليه عريضة خلاصتها : أن رجلاً فقيراً معدماً طلب أن تعطى ابنته الصغيرة إلى من يقوم بنفقتها إلى أن تبلغ سن الرشد، على أن يرجع المنفق على من له حق أخذ البنت بالنفقة المفروضة، وقد حضر السيد محمد وزوجته فاطمة، فقبلت فاطمة أن تأخذ البنت الصغيرة وتقوم بتربيتها والإنفاق عليها، على أن تقدر نفقتها من قبل الشرع، بشرط أن تعود النفقة المفروضة على من له حق الأخذ عند بلوغ الصغيرة سن الرشد أو سن الاستغناء. وعليه، فقد فرض من قبل الشرع نفقة للصغيرة بأنواعها خمسة قروش في اليوم ، وسجل ما هو الواقع بالطلب سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م.

❖ ❖ ❖

(٢٦٢)

كدوسي زاده السيد حافظ محمد بن أحمد بن مصطفى

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، وهذا نص الفرمان: أقضى قضاة المسلمين .... الخ.

وكان هذا القاضي معروفاً بالفضل وصنعة القضاء، وعند مباشرته القضاء كتب بخط يده في أول صحيفة من سجل حل الخصومات وتنظيم الصكوك والحجج الشرعية ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم بمحكم كتابه، وفهمنا ما لم نفهم بمعظم خطابه، فسبحان من جعل التسجيل مشروعاً لبيان حكمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. وبعد، فهذا سجل لحل الخصومات لزمن قضائي، وأسأل الله تعالى الهداية والتوفيق، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه السيد حافظ محمد بن أحمد بن مصطفى كدوسي زاده، القاضي بمدينة بغداد، حرر في اليوم ١٧ رمضان سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. وقد حضر مجلس قضائه ببغداد عبيد الله بن صبغة الله الحيدري، فادعى بمواجهة مفتي الشافعية بأن والده السيد صبغة الله الحيدري كان قد وقف دار الحرم الواقعة في محلة رأس القرية، وكذلك دار الديوان، وجعله من الكتب على أولاده وأولاد أولاده، للذكور دون الإناث، وطلب الحكم بحصته من غلة الدارين المذكورتين، فأنكر الخصم دعوى المدعي، فأقام بينته، وهم السيد إبراهيم البرزنجي مدرس الحضرة القادرية، والحاج محمد سعيد دلة، والحاج قاسم بن عثمان آغا ثنيان، شهدوا طبق الإدعاء بحضور داود أفندي دفتردار، والسيد أحمد أفندي مفتي الحنفية، وبالتالي حكم بدعوى المدعي في شوال سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، وقد كتب القاضي الموما إليه بخط يدعه في ذيل الأعلام ما نصه:

وحيث ذكر في الفتاوي الخيرية نقلاً عن البحر الرائق، صحة ما ادعاه المدعي، فقد حكمت بموجب الإدعاء وأنا الفقير إليه عزّ شأنه، حافظ محمد القاضي بمدينة بغداد.

وقد رفعت إليه دعوى، وبنتيجة المرافعة رد طلب المدعي نصبه ناظراً على الوقف، حيث لم يشترطه الواقف في كتاب وقفه، ولم يجرِ عليه تعامل قديم، كما أن المتولي المدعي عليه لم يظهر للمحكمة عجزه ليضم إليه آخر، وسجل في سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م.

(٢٦٣)
اسطواني زاده السيد محمد سعيد أفندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م، وكان عالماً فاضلاً. وهذا نص الفرمان : أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين .... الخ.

وعند مباشرته القضاء ببغداد، كتب في السجل السادس من سجلات المحكمة الشرعية ما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمين. وبعد، فهذا سجل خاص بحل المنازعات والحجج الشرعية زمن قضائي، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه اسطواني زاده السيد محمد سعيد القاضي بمدينة بغداد. حرر في محرم سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م.

رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن المدعى عليه ابنه، وقد تركه بلا نفقه، ولا منفق شرعي، وطلب فرض نفقة عليه. فادعى الابن أن المدعى عليه موسر الحال، كما أنه يكتسب لأنه قوي البنية، وهو أي المدعى له عليه فقير الحال لا مال، ولم يفضل من كسبه اليومي، وأنه مكلف بزوجة وثلاثة أولاد صغار. وحين تحقق لدى الشرع صحة إدعاء الابن فقد ردت دعوى الأب طلب النفقة، لتحقق يساره بالبينة المعدلة، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب صفر ١٢٣١هـ/١٨١٥م.



(٢٦٤)
رحبي زاده السيد عبد الله أفندي
قاضي بغداد

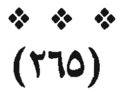
هذا من أهالي بغداد، عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م. وهذا نص الفرمان المذكور: أقضى قضاة المسلمين ... الخ.

وعند مباشرته وظيفة القضاء، كتب بخط يده ما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، وما اعتصامي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب، وأنا الفقير إليه رحبي زاده السيد عبد الله القاضي بمدينة بغداد. حرر في سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م.

وكان عالماً فاضلاً، وكان يحسن الخط. توفي في بغداد سنة ١٢٤٦ هـ/١٨٣٠م زمن الطاعون. وكانت قد حضرت مجلس قضائه المرأة المعروفة الذات فاطمة خاتون بنت مصطفى آغا، فباعت سهامها من رحى الماء الواقعة في زور شكير من ناحية العواشق التابعة للواء ديالى إلى الأوقاف القادرية ببغداد، وبتولية السيد محمود النقيب

ابن السيد زكريا القادري بوكالة رهاوي زاده عبد الرحمن بن الحاج علي آغا بشهادة إبراهيم البرزنجي مدرّس الحضرة الكيلانية، ومحمد أفندي الموصلي المدرّس بموجب الحجة الشرعية التي أصدرها القاضي المومأ إليه، المؤرخة ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: **ادعى أنه مدرّس في المدرسة المرجانية ببغداد، وأن مفتي بغداد المتولي على الجامع والمدرسة قد قطع راتبه الشهري المخصص بغير وجه شرعي، وطلب إلزام المفتي الحاضر بالمجلسِ بأداء راتبه الشهري وهو مائة قرش رايج بغداد. فأجاب المدعى عليه مفتي بغداد طالباً رد الدعوى بسبب أن المدعي المدرّس يحضر المدرسة، ولكن لم يحضر أحداً يقوم بتدريسه لهذا فإنه ألغى جهة التدريس، فقرر من قبل الشرع إلزام المدعى عليه بأدائه للمدعي راتبه الشهري مستنداً إلى ما ذكره ابن نجيم في الأشباه والنظائر، وهذا نصه: فرّغ نفسه للتدريس بأن حضر المدرسة المعنية للتدريس، استحق العلوم لإمكان التدريس لغير الطلبة المشروطين، وأصدر القاضي الأعلام المؤرخ سنة ١٢٣١هـ/١٨١٦م.**



(٢٦٥)

السيد حسين أفندي زاده مولانا محمد رفيع

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، وهذا نص الفرمان: أقضى قضاة المسلمين، وأولى ولاة الموحدين... الخ.

كان هذا القاضي قاضياً في مدينة مرعش سابقاً، وعند وصوله بغداد باشر وظيفة القضاء، فكتب بخط يده في جريدة الضبط والسجل ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد النبي الأكرم، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد، هذا سجل يسجل فيه حل الخصومات بين العباد على اختلاف مللهم ونحلهم وطوائفهم، مستعيناً بالله، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله، وأنا الفقير إليه تعالى محمد رفيع القاضي بمدينة بغداد، تحريراً في سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م.

وقد حضر مجلس قضائه الوزير داود باشا والي بغداد، ووقف بعض أملاكه على مدرسته الداودية ومسجده، بموجب الوقفية المؤرخة ١١ شعبان سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م، بشهادة سليمان بك بن حسن بك، وأحمد أفندي مفتي الحنفية ببغداد. ثم وقف داود

باشا أيضاً بعض أملاكه على ولده يوسف بك ومن بعده، على مصالح جامع الحيدرخانة بموجب الوقفية المؤرخة ٦ شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، ووقف أيضاً على أم ولده نازنده خاتون بنت عبد الله ومن بعدها، على جامع الحيدرخانة بموجب الوقفية المؤرخة ١٤ شوال ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، ووقف داود باشا والي بغداد أيضاً بعض الأملاك والكتب على مدرسة جامع الحيدرخانة، بموجب الوقفية المؤرخة ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م. ووقف أيضاً بعض الأملاك على مصالح الجامع والمدرسة والسقاية أيضاً، بموجب الوقفية المؤرخة غرة محرم سنة ١٢٣٥ هـ/١٨١٩م، ووقف أيضاً بعض العقارات على لوازم السقاية، وعلى مدبرته أمة الله خاتون بنت عبد الله بموجب الوقفية المؤرخة ١٧ محرم سنة ١٢٣٥ هـ/١٨١٩م. ووقف أيضاً بعض العقارات ضماً على ما هو موقوف على لوازم المكتبة بموجب الوقفية المؤرخة ٤ صفر سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م. ووقف أيضاً بعض الدكاكين على روحه وروح شهاب الدين الشيخ عمر السهروردي، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٤ رحب سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م. ووقف أيضاً بعض الأملاك على محمد آغا، وسليمان آغا، ومن بعدهما على مصالح مدرسته بموجب الوقفية المؤرخة ١٩ شوال ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م. وكتب القاضي بخط يده في صدر كل وقفية من هذه الوقفيات ما نصه: بعد إجراء المرافعة بالوجه الشرعي، حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه تعالى محمد رفيع، القاضي بمدينة بغداد المحمية، وفي آخر سنة ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م. صرف هذا القاضي عن قضاء بغداد.



(٢٦٦)

حجاب زاده السيد حسين غياثي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م، وهذا نص الفرمان: أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين... الخ.

وعند مباشرته وظيفة القضاء فتح السجل الحادي عشر وحرر بخط يده على أول صحيفة منه ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى. وصلاةً وسلاماً على عباده الذين اصطفى، وما توفيقي واعتصامي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه منيب، هذا سجل لحل الخصومات بين الناس، راجياً من الله تعالى التوفيق، وأنا الفقير إليه تعالى السيد

حسين غياثي القاضي بمدينة بغداد، حرر في سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م. كان هذا القاضي أشغل قضاء بغداد مرات عديدة، وكان عالماً فاضلاً، وقد حضر مجلس قضائه ببغداد صادق بك بن سليمان باشا والي بغداد، ووقف البستان الواقع خارج باب الإمام الأعظم مقابل بستان العيوازية المحدودة من طرف بدجلة العظمى ومن أطرافها الثلاثة بالطريق العام. ووقف أيضاً سبعمائة وثلاثة وثمانون سهماً من اعتبار ألف وستمائة وسبعة وأربعون سهماً من الخان الذي سمي أخيراً بخان الذهب الواقع في سوق القزازين المحدودة من طرف بخان ودكاكين وقف للمدرسة السليمانية، ومن طرف بخان عبد الغني، والحاج علي القره غولي، ومن طرف بمنزل عبد الرحيم، ومن طرف بالطريق العام، وبعضاً بقهوة محمد أمين آغا. ووقف أيضاً الحمام الكبير والديوانخانات الواقعة في محلة الطوبجية، محلة الطوبجية كانت ما بين محلتي الحيدرخانة وعباس أفندي، وفيها مسجد منورة خاتون. ووقف أيضاً القاطرخانة الواقعة في محلة جامع حسين باشا، ووقف أيضاً المزرعة المعروف بدرب الهندي قرب المنطقة والبستان الواقع في ناحية قزانية في مندلي. ووقف أيضاً البستان المعروفة ببستان الأرناؤوط الواقعة في ناحية منDليجين، والبستان الواقع في قرية الحويش من مضافات ناحية الخالص، والبستان المعروف ببستان مهدي وعيسى الواقع في ناحية الخالص، وبستان أحمد بن عباس الواقع في الخالص أيضاً، وبستان حسين عقاب، وبستان غلام علي، وبستان جمال باشي في الخالص أيضاً، وبستان خضر آغا في ناحية الحلة، وثلاثة أرباع من بستان عبد الوهاب چلبي في الحلة قرية الخشخشية، وبستان الدوب في الباشية. ونصف بستان هلال في قرية القناقية في الحلة، وبقية الأملاك المدرجة في الوقفية واقعة في الحلة أيضاً وشميلة وقرية سميكة وقرية بلد، وقف الجميع بوكالة السيد محمد سعيد أفندي مفتي الحلة سابقاً، وبمواجهة متولى التسجيل السيد مصطفى أفندي نائب بغداد، وشرط أن تكون غلة هذا الوقف وتصرف أولاً للتعمير والفضلة لنفسه، ما دام في قيد الحياة، ومن بعده على أولاده وأولاد أولاده، للذكر مثل حظ الأنثيين، وأم الولد بياض لها حصة أنثى في غلة هذا الوقف ما دامت في الحياة، وبعد انقراض الجميع تكون غلة الوقف جميعها بعد التعمير إلى فقراء المدينة المنورة، وشرط أن تكون التولية لنفسه ما دام في قيد الحياة، ومن بعده لأرشد أولاده وأولاد أولاده، وطلب الوكيل الموما إليه تسجيل هذا الوقف بشرائطه وضوابطه. وبعد إجراء الترافع الشرعي بين الواقف ومتولي التسجيل حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه وسجله في

غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م، وسجل ١١ من سجلات المحكمة الشرعية. وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه تعالى حجاب زاده السيد حسين غياثي القاضي بمدينة بغداد، وهذا هو توقيع القاضي الموما إليه.

❖ ❖ ❖

(٢٦٧)

مولانا إبراهيم بن عثمان أفندي

قاضي بغداد

هذا القاضي كان سابقاً قاضياً في مدينة صوفيا، وعيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م زمن مولانا يشيخي زاده عبد الوهاب أفندي شيخ الإسلام والقاضي، تركي الأصل، وقد أشغل قضاء بغداد مرتين الأولى بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م. والثانية بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م. وهذا نص الفرمان السلطاني:

أقضى قضاة المسلمين، وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا عثمان أفندي زاده سرمنه‌لي إبراهيم أفندي قاضي صوفية سابقاً زيدت فضائله: لما كنتم من أصحاب الفضيلة، وأهل العلم والأدب والفقه، فقد عيناكم لقضاء بغداد. ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني، يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي، وتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم بذلك، ولتكن علامتنا الشريفة مصدر العمل والتنفيذ. حرر في القسطنطينية في جمادى الآخرة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م، وسجل هذا الفرمان في سجل ٢٣.

وعند مباشرة القاضي الموما إليه بوظيفة القضاء، كتب بخط يده في أول صحيفة من ذلك السجل ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله الذي أحكم الشرع بالقلم، وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم والصلاة والسلام على من بعث رحمة بالعلم والحكم وعلى آله وأصحابه الذين مهدوا جرائد شعائر الدين الأعظم بين العرب والعجم.

وبعد، فيقول الفقير إلى ربه القدير سرمنه لي عثمان أفندي زاده إبراهيم القاضي ببغداد. هذا ما أردت تسجيله في هذا السجل من حل المنازعات. حرر في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣٥هـ/١٨١٩م، وكان نائباً عنه مفتي زاده الحاج أحمد أفندي.

وقد حضرت مجلس قضائه السيدة حبوبة خاتون بنت قاسم چلبي، ووقفت دارها على فقراء بغداد بموجب الوقفية. كما حضرت مجلسه آيضاً السيدة أسماء بنت علي المزين، فوقفت دارها الواقعة في محلة الحاج فتحي على مصالح مسجد ظهير الدين ببغداد بموجب الوقفية المؤرخة.

وحضر مجلس قضائه أيضاً الملا عبد الفتاح بن عبد الله المفتي، ووقف الدارين الواقعين في محلة السنك قرب الطاق الأظلم على أولاده وأولاد أولاده بموجب الوقفية.

وفي سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م عاد القاضي مولانا إبراهيم بن عثمان إلى قضاء بغداد زمن الوزير داود باشا والي بغداد، فسجل بعض أملاك الوزير المشار إليه وقفاً على أم ولده كل سحر خانم، وعلى ولده حسن بك بموجب الوقفية المؤرخة ٢٠ صفر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، ثم سجل الوزير المشار إليه بعض أملاكه على مصالح ولوازم جامع الأزبك في باب المعظم بموجب الوقفية المؤرخة ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م وسجل القاضي وقف آمنة بنت رفاعي على الفقراء والمساكين ببغداد بموجب الوقفية المؤرخة صفر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م وعند انصراف القاضي الموما إليه عن قضاء بغداد في أول مرة كتب بخط يده في ذيل السجل ١٢ من سجلات المحكمة الشرعية ما نصه: قد تم الكلام في هذا المقام بعون الملك العلام حكم نائبي العالم الفاضل مفتي زاده الحاج أحمد المولى خلافة ببغداد، فأمضيته وأنفذت حكمه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه سرمنه لي إبراهيم عثمان، القاضي بمدينة بغداد. حرر في سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م.



(٢٦٨)

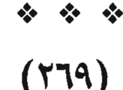
عبد السلام بن أسعد

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ٢٠ صفر سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م، وكان عالماً فاضلاً، وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت بأن المدعى عليه تزوجها بمهر معجل قدره عشرون دينار، ومؤجل قدره ثلاثون دينار، وقد دخل بها ولم

يوفيها معجلها، وطلبت إلزامه بالمهر المعجل المسمى حين عقد النكاح. فقرر القاضي المواما إليه رد الدعوى مستنداً إلى ما ذكره العلامة علي أفندي في فتاواه من أن الزوجة إذا سلمت نفسها طائعة، ودخل بها زوجها، فلا تسمع دعواها بجميع المشروط تعجيله، وأصدر حكمه بذلك في رمضان سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م.

❖ ❖ ❖



مفتي زاده شريف الحاج عبيد الله أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م بنيابة السيد خليل افندي موالي زاده. وكان عالماً فاضلاً، وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: أن جده كان قد وقف أملاكه من بعده إلى أولاده الذكور والإناث، للذكر مثل حظ الأنثيين، طبقة بعد طبقة، على أن من مات من المستحقين فينتقل نصيبه لأولاده، وأن والده توفي قبل أبيه، وكان قد اشترط الواقف إذا توفي أحد الموقوف له، فينتقل نصيبه إلى أولاده، وحيث توفي والد المدعي قبل الواقف، ثم توفي الواقف عن ابنه الآخر، فيكون الوقف النصف للابن الذي بقي بعد أبيه، ويكون النصف الثاني يؤول الوقف إلى حالة أخرى. انتهى. وصدر الحكم في سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م.

❖ ❖ ❖



مولانا الحاج خليل رشدي

قاضي بغداد

كان هذا القاضي أشغل قضاء بغداد في سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م، وسجل بطلب محمد بن يحيى چلبي عرموش زاده، استبدال البستان الواقع في محلة الشط العائد للحاج خليل عرموش بالنقد بشهادة مصطفى چلبي عرموش زاده السيد محمد صالح چلبي بن الحاج خضر چلبي بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ٢٥ صفر سنة ١٢٣١ هـ/ ١٨١٥م، وسجل أيضاً الكتب والمجوهرات والسجاد الموجودة في مرقد الإمام موسى

الكاظم بحضور ملا أحمد محاسب بغداد ودرويش حمزة والسيد حسن نقيب الأشراف وذلك بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م.

كان يشغل أيضاً قضاء مدينة اسكدار سابقاً، ثم عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م، وهذا نص الفرمان المذكور:

أقضى قضاة المسلمين، وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا الحاج خليل رشدي أفندي، قاضي اسكدار سابقاً زيدت فضائله. لمّا كنتم من أصحاب الفضيلة وأهل العلم، فقد عيناكم لقضاء بغداد، ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي، وتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم بذلك، ولتكن علامتنا الشريفة مصدر العمل. حرر في القسطنطينية في ٧ صفر سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

وعند مباشرته وظيفة قضاء بغداد، كتب بخط يده في أول صحيفة من سجل حل الخصومات ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أحكم الشرع بالقلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، فهذا سجل نبدأ به في تسجيل الحجج الشرعية والدعوى وفق الأصول الشرعية، وأنا الفقير إليه تعالى الحاج خليل رشدي القاضي بمدينة بغداد. حرر في سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

وقد حضرت مجلس قضائه ببغداد خديجة خاتون بنت عبد الله زوجة الحاج محمد چلبي الرواف، وقررت بحضور متولي التسجيل مفتي بغداد قائلة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أوقف الواقفين اللائقين على مناهج الخيرات لسلوك مباهج المبرات. ووفق العالمين بأحاسن الطاعات، والصلاة والسلام على محمد النبي الكريم وعلى آله وأصحابه الغر الميامين. وبعد، فإني وقفت وأبدت وحبست ثلاث قطع البساتين الواقعة خارج الباب الشرقي من بغداد، تحد الأولى نهر دجلة وبستان أحمد أفندي النائب، وبستان مهدي الشماع بن حسين وبالطريق العام. وتحد الثاني بالطريق العام وببستان أحمد أفندي النائب، وببستان خليل بن محمد البستاني المستجدة، وتحد الثالثة وهي البستان المستجدة بمزرع أحمد أفندي النائب، وبمزرع السيد مهدي المذكور، وبالمزرع الذي هو تبع لهذه البساتين الثلاثة، ووقفت أيضاً الدار الواقعة ببغداد محلة النقاشين التي هي عبارة عن دار الحرم والديوانخانة المحدودة بالطريق العام، وبدارنا

حوش الآخور والحمام، وبمطبخنا الخارجي، وبدار مريم شقيقة الوقافة. ويحدّ الحرم بدار مريم المذكورة، وبدار محي الدين وعبد القادر أفندي ابني صبغة الله، وبدار الحاج محمد الأعظمي، وبدار الجوخجي، وبدار يونس، وبدار موشى اليهودي، وقفاً صحيحاً شرعياً على نفسها، ومن بعدها يكون الوقف والتولية إلى زوجها الحاج محمد الرواف، وعلى من سيولد له من نسله وعقبه، وإذا انقرضوا تصرف غلة الوقف على المساجد الستة ، خمسة في بلد بغداد، واحد في الزبير من ناحية البصرة، يحد الأول وهو المسجد المسمى مسجد السادة الواقع في الطريق بين الطاق الأظلم وبسوق السنك، وبدار الملا عبد الفتاح بن عبد الله المفتي ببغداد، وبدار خميس الصباغ بن جويد، ونجدية مملوكة زوجة كريم، وبدار أولاده محمد سعيد الدباغ. ويحد المسجد الثاني وهو المسجد المسمى مسجد النعماني بالطريق العام والخاص، وبدار ريمة ورثة الكركوكي الدباغ، والسيد عبد الله الزرقاوي، وبدار ورثة الحاج فارس الدباغ. ويحدّ الثالث وهو مسجد ظهير الدين الواقع في محلة خان الحياك وبالطريق العام من الطرفين، وبدار سبتي بن حسين كليب، وبدار ورثة الحاج خميس المعماري. ويحدّ الرابع وهو مسجد دكاكين حبوب، وهو صغير بالطريق الخاص وبدار صالح البقال، وبدار الشيخ رجب، وبدار الحاج بكر والي وحمد السعيدي. ويحد المسجد الخامس وهو مسجد الإحسائي الواقع في محلة رأس القرية قرب خان العادلية بالدجلة العظمى وبالطريق الخاص، وبدار الشيخ خالد، وبدار الحاج آغا باش كاتب. ويحد المسجد السادس وهو مسجد الرواف الواقع في الزبير بسوق البزازين، وبالطريق العام، وبدار علي النجار، وبدار علي الحساوي، والمتولي على هذه الأوقافّ بعد الانقراض للأعلم والأصلح من علماء بغداد، يصرف نماء الوقف في كل سنة أولاً على خدام المساجد المذكورة، يعطى للإمام في مسجد السادة الأول مائة وخمسين قرش رايج بغداد وللمؤذن مائة قرش رايج، ولساقي الماء خمسين قرش رايج بغداد، وللشيرج والقناديل والحصران أربعين قرش رايج بغداد، ويعطى لكل مسجد من مسجد النعماني، ومسجد ظهير الدين، ومسجد دكاكين حبوب مائتين وأربعين قرش رايج بغداد، تصرف على الأئمة والمؤذنين والخدمة وللحصر والأباريق، وينفق أيضاً من غلة هذا الوقف خيرات للواقفة كل يوم ختمة قرآن تماماً في كل سنة أربعمائة قرش رايج بغداد، وللأضحيات الثلاثة في كل سنة خمسين قرش رايج بغداد، واحدة للواقفة والثانية لزوجها الحاج محمد الرواف، والثالثة على روح عنبر وياقوت معتقي زوجها الحاج محمد الرواف، وعلى ما تناسل منهما، وأن يعطى لكل واحد

منهما في السنة خمسمائة قرش رايج بغداد، وبعد وفاتها على نسلهما بالسوية بلا ترتيب، وبعد الانقراض يرجع هذا المبلغ. وينفق أيضاً من ثمر البساتين الثلاثة خمسمائة قرش رايج بغداد في كل سنة على الفقراء والمساكين، والناظر على المتولي العالم، والمعتقان أو نسلهما إن عدما أو عدم نسلهما، فالصلحاء من أهل بغداد هو الناظر، وله في كل سنة من نماء هذا الوقف مائتا قرش رايج بغداد، والفضلة تصرف على تعمير المساجد والبساتين والديوانخانة والحرم، ويشترى من الفضلة بعض الدكاكين، ويضاف على الوقف . فأطلب تسجيل تقرير بالوقف المذكور، والحكم بصحته وفق شروطه. وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي بصحة الوقف، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، حكماً صحيحاً شرعياً، وسجل ذلك في اليوم الخامس عشر من ذي الحجة الشريفة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م في السجل ١٦ والصحيفة ٤٧ والعدد ١١٢، وأنا قاضي الفقير إليه عزّ شأنه الحاج خليل رشدي القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

❖ ❖ ❖

(٢٧١)

مولانا مفتي زاده شريف أفندي الحاج عبيد الله أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م بنيابة خليل أفندي موالي زاده، كما هو مسجل في السجل السادس عشر من سجلات المحكمة الشرعية، وقد أذن الملا عبد الفتاح مفتي زاده بأن يعقد نكاح البنت الباكر عابده خاتون بنت الحاج عبد الوهاب الرحبي نائب زاده من خاطبها عبد الوهاب الملا حسين الرحبي، الباذل لها من المهر المعجل ثمانمائة قرش رومي رايج معاملة بغداد، ومهر مؤجل ألف قرش رايج بغداد، وجارية سوداء بواسطة وكيلها الملا عبد الحميد بن عبد الله الرحبي النائب ببغداد، بشهادة الملا عبد عطية الله بن الملا عمر أفندي الرحبي، والملا محمود بن عبد الله النائب الرحبي، والملا عبد الرزاق البيرقدار، وعبد الرحمن أفندي مدلج زاده، وخليل الملا صالح الرحبي، وإبراهيم الحاج محمد زريقه، والملا صالح بن حسن أفندي، وعبد القادر بن الحاج إبراهيم الرحبي، والسيد أحمد بن السيد محمد الشامي، وعبد الوهاب

الشامي، والملا عبد القادر بن محمد أمين الرحبي ابن مفتي الشافعية ببغداد، والشيخ عبد اللطيف بن عبد القادر شيخ الحلقة. وقد أجرى عقد النكاح بتلك الشروط بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٧ رجب سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

❖ ❖ ❖

(٢٧٢)

أحمد أفندي زاده پيرليه لي محمد عبد الرؤوف أفندي

قاضي بغداد

هذا القاضي من أهالي رانية، إحدى مدن الترك، وكان يلقب أحمد أفندي زاده، وقد عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م، ثم صُرف عن القضاء المذكور، فأُعيد لقضاء بغداد بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م. وهذا نص الفرمان:

أقضى قضاة المسلمين، وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا أحمد أفندي زاده محمد عبد الرؤوف أفندي زيدت فضائله. لمّا كنتم من أصحاب الفضيلة وأهل العلم والأدب والفقه، فقد عيناكم لقضاء بغداد مرة ثانية، ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي وتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم بذلك، وليكن علامتنا الشريفة مصدر العمل والتنفيذ. تحريراً في سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

وعند وصوله مدينة بغداد، كتب بخط يده في أول السجل ١٤ ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أحكم الشرع بالقلم، وفهمنا ما لم يفهم، فسبحانه من جعل التسجيل مشروعاً لبيان حكمه وأحكامه، والصلاة والسلام على من دامت شريعته جارية على خلائقه، وعلى آله وأصحابه الذين ترجموا ما صدر عن لسانه من أسراره. وبعد، فهذا سجل بدأت به بتسجيل الدعاوى، وحل الخصومات بين العباد، والله أسأل منه التوفيق على إنجاز العمل الصحيح، والحمد لله رب العالمين. تحريراً في سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

وقد حضر مجلس قضائه الشرعي الملا محمد نجيب آغا بن عبد الله وكيلاً عن الوزير داود باشا والي بغداد، بشهادة الحاج إسماعيل آغا بن عبد الله رئيس الحرم، ولاله طه آغا بن عبد الله، فأقر بأن موكله الوزير الموما إليه قد وقف وحبس وأيد ما هو

ملكه وبيده وتحت تصرفه الخان الصغير الواقع في الجانب الغربي من مدينة بغداد المحدودة بدجلة العظمى، وبملك محمد وأحمد الحافي، وبملك محمد بن خليل، وبالطريق الخاص. ووقف أيضاً خان التمن، وستة دكاكين وقهوتين متصلة بعضها ببعض المحدودة جميعها بدجلة العظمى، وبملك زرير بن جواد الفهزاوي، وبالطريق الخاص، وشرط صرف غلة هذه الموقوفات على مسجده ومدرسته وسقايته في سوق الحيدرخانة. وشرط أن يعطى للطلبة الذين يدرسون في المدرسة خبز وشيرج ، ولخطيب الجامع وللواعظ لكل منهما خمسين قرشاً. وأن يعطى لإمام المسجد حسين باشا مائة قرش، وللخطيب والمؤذن والخادم مائة قرش، وأن يعطى من تلك الغلة لإمام جامع العاقولي، وللخطيب والمؤذن مائة قرش، وأن يعطى لإمام جامع النعماني كذلك، ولإمام وخطيب ومؤذن وخادم جامع الإحسائي كذلك، ولإمام جامع الشيخ معروف الكرخي وخطيبه ومؤذنه كذلك أيضاً. وطلب الوكيل المذكور تسجيل الوقف والحكم بصحته. وبعد الترافع الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه، وكتب بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه:

حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، حكماً صحيحاً شرعياً، وسجل في سجله، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه أحمد أفندي زاده محمد عبد الرؤوف القاضي بمدينة بغداد المحروسة. تحريراً في اليوم العشرين من رجب سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

وكان هذا القاضي عالماً فاضلاً، وذكره السيد محمود الآلوسي مفتي بغداد في رحلته **نشوة المدام**، فقال: تعين لولاية بغداد رشيد باشا الكوزكلي، وعند سفره إلى بغداد صحب معه سليل الأجلة الأمجاد مولانا محمد عبد الرؤوف البرليهلي قاضي بغداد، ورأيناه سجل المفاخر قد ورث الفضل كابراً عن كابر، وذلك في محرم سنة ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م.

رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت فاطمة بأن المدعى عليه تزوجها، ودخل بها بنكاح صحيح شرعي، ثم تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي، وطلبت فرض نفقة لها عليه بأنواعها الثلاث، المأكل والملبس والمسكن، فأنكر المدعى عليه دعوى المدعية إنكاراً محضاً، فطلبت البيّنة من المدعية على دعواها عقد النكاح، فأظهرت العجز، وادعت بأن لديها بيّنة تشهد بأن المدعى عليه كان يعاشرها معاشرة الأزواج، فاقامتها معدلة سراً وعلناً، ولما لم يبدأ المدعى عليه طعناً شرعياً بتلك البيّنة، وحيث أن المعاشرة عن طريق الزوجية تثبت النكاح الصحيح الشرعي، كما هو مفصل في كتب الفقه، فقد حكم

بموجب البيّنة المعلنة بالزوجية ولامتناع المدعى عليه عن دفع النفقة، فقد فرض من قبل الشرع للزوجة المدعية في كل شهر مائة وخمسين قرشاً رائجاً، وسجل منا هو الواقع في ٧ رمضان سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م.

❖ ❖ ❖

(٢٧٣)

الحاج محمد فتحي أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م بنيابة الحاج أحمد أفندي، وكان القاضي الموما إليه عالماً فاضلاً فقيهاً، عرف بصنعة القضاء، وقد حضر مجلسه الشرعي ببغداد الحاج عبد الله آغا مصاحب حضرة الوزير داود باشا والي بغداد، وأوصى بإخراج ثلث ماله منقولاً وغير منقول، وصرفه في وجوه البر والخير. واختار وصياً لتنفيذ هذه الوصاية السيدة حليمة بنت الحاج رديني، وتوفي مصراً على إيصائه بموجب الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م، وسجلت بالسجل الخامس عشر من سجلات المحكمة الشرعية.

ثم حضر مجلس قضائه أيضاً الحاج صالح آغا بن عبيد آغا بن الحاج صالح بك آل عبد الجليل زاده، ووقف خزانة كتبه وما فيها من الكتب على طلبة العلم ببغداد، وبموجب الوقفية المؤرخة ٢٠ محرم سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م، بشهادة محمد جلبي بن مصطفى چلبي، وملا محمد چلبي، وعبد القادر چلبي ابن مصطفى چلبي بن يونس أفندي، وعبد الغني أفندي الجميل.

ثم حضر مجلس قضائه خاتون بنت عبد الله وزوجها أحمد آغا بن إسماعيل آغا ووقفا بمواجهة متولي التسجيل عبد الستار أفندي أربع دكاكين وسقاية الماء المشيدة من قبلهما الواقعة في محلة الميدان المحدودة من طرف بالشارع العام السوق، وثانياً وثالثاً ورابعاً، بملك عبد الكريم النفطجي، وشرطا صرف غلة الدكاكين المذكورة على لوازم السقاية المذكورة والفضلة تكون لأولادهما وأولاد أولاد أولادهما نسلاً بعد نسل، للذكر مثل حظ الأنثيين. وبعد الانقراض تصرف جميع غلة الوقف عل السقاية وتعميرها، وجعلا التولية من بعدهما للأرشد فالأرشد من أولادهما، وطلبا تسجيل الوقف بشروط.

وبعد الترافع الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجل في السجل الخامس عشر. وكتب القاضي بخط يده على صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه الحاج محمد فتحي القاضي بمدينة بغداد، تحريراً في ٧ صفر سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م.

رفُعت إليه دعوى خلاصتها: أدعى وفاة زوجته زينب بنت أحمد، وكان بحضانتها ولده الصغير محمد وهو الآن بيد أم أمه أي جدته لأمه، وطلب الحكم بأخذه منها وتسليمه إليه، وحيث أن أم الأم أولى بحضانة الصغير بعد وفاة أمه كما هو منصوص عليه في فتاوي علي أفندي، فقد ردت دعوى المدعي، وأبقي الصغير بحضانة جدته لأمه حكماً صحيحاً شرعياً، وسجل في ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م.



(٢٧٤)

بستجي زاده السيد عبد الوهاب أفندي

قاضي بغداد

هذا القاضي من أهالي إستانبول، وهو تركي الأصل، وقد عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م، وكان من العلماء في أصول القضاء الشرعي. وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها:

ادعى أنه رجل كبير السن وعاجز عن الكسب، وفقير لا مال له، وأن ابنه المدعى عليه الحاضر بالمجلس موسر الحال، وتركه بلا نفقة، ولا منفق شرعي، وطلب فرض نفقة له على ابنه المذكور. فأجاب الابن المدعى عليه منكراً دعوى اليسار بل أنه معسر الحال، وحيث أن بينة اليسار مقدمة طلبت البيّنة من المدعى على دعواه، فأقامها شهادة معدلة، وعليه فقد فرض القاضي النفقة للأب على ابنه، وكتب ما هو الواقع بالطلب في سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م.

وقد حضر مجلس قضائه الملا محمد نجيب آغا بن الملا عبد الله وكيلاً من الوزير داود باشا والي بغداد، بشهادة الحاج إسماعيل بن عبد الله آغا كتخدا حرم الوزير المشار إليه، ولاله طه بن عبد الله، والملا محسن بن صالح، فوقف الوكيل الملا محمد نجيب المذكور قهوة أم الباغجة، والخان الواقعين في رأس الجسر من جانب الكرخ المحدود بالدجلة العظمى، وبالطريق العام وباسكلة يوسف آغا الشمعدانجي سابقاً،

وبعضاً بملك ورثة الحاج محمد الشماع، وبملك الحمامي الحاج أحمد بن كاظم الجوربه جي على ولدي الوزير إسماعيل بك ويوسف بك على أولادهما وأولاد أولادهما. وبعد الانقراض تصرف الغلة في لوازم جامع الحيدرخانة والمدرسة، وطلب الوكيل تسجيل الوقف والحكم بصحته، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه، وسجله في السجل ١٥ وحرر بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف. وأنا الفقير إليه عزّ شانه بستجي زاده السيد عبد الوهاب القاضي بمدينة بغداد المحمية، تحريراً في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م بحضور السيد محمود ابن السيد زكريا نقيب أشراف بغداد، والسيد محمد أسعد مفتي الحلة، وعبد الله أفندي إمام جامع الإمام الأعظم، والسيد أحمد أفندي الخطيب، والملا سفيان بن الملا رجب، وسليمان بك متولى جامع العادلية، وسليمان آغا بن عبد الله الدركزنلي، وإسماعيل أفندي باشكاتب المحكمة الشرعية.

ثم أن القاضي المشار إليه صُرف عن القضاء في آخر سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م.



(٢٧٥)

قدسي زاده السيد محمد تقي الدين أفندي المدرس بمدرسة أحمد باشا قاضي بغداد

هذا القاضي عربي الأصل، من أهالي مدينة حلب، وكان قاضياً في مدينة قلبه سابقاً. ثم عُين لقضاء بغداد في سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م بموجب الفرمان السلطاني، وبنيابة الحاج أحمد أفندي مفتي زاده، وبقي مدة ببغداد، ثم صُرف عن القضاء، ثم في سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، عيّن لقضاء بغداد مرة ثانية بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ بالتاريخ المذكور. وعند وصوله مدينة بغداد ومباشرته وظيفة القضاء، فتح السجل ٢٤ وكتب في أول صحيفة منه ما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي اطلع شموسه أنوار الشريعة الأحمدية في قلوب العارفين، وأبرز أثمار الحقيقة المحمدية في سائر جوارح الكاملين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد، وعلى آله وأصحابه هداة الدين. وبعد، لمّا يسر المولى المعين بتكرر الورود إلى بغداد دار السلام بالقضاء، ثانياً، وأتينا إليها وكانوا مبتلين

فكشف الله عنهم بفضله وإحسانه، بادرنا لإجراء الشرع القويم، فاستعين به من الخطأ والزلل، والهداية لخير العمل. اللهم احفظنا من شرور النفس والهوى، ويسّر لنا الإتمام بالخير، والسلامة مع العود للشهباء حلب. حرره الفقير إليه قدسي زاده السيد محمد تقي الدين القاضي بمدينة حلب حامل رتبة مخرج القدس الشريف، تحريراً في ذي الحجة سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م. وهذا نموذج توقيعه.

إن هذا القاضي قد سجل ما وجد في خزينة مرقد الشيخ عبد القادر الجيلي من نسخ كلام الله العزيز عمر لهما المخطوطة والأثاث والمكتب والمجوهرات والذهب والفضة، بحضور إبراهيم أفندي مأمور خزينة الدولة العثمانية ببغداد، والمحاسبةجي مرتضى أفندي، ونائب المحكمة الشرعية، والسيد عبد الرحمن أفندي إمام جامع الإمام الأعظم، والسيد أحمد أفندي الخطيب خطيب الجامع المذكور، والسيد محمود بن السيد زكريا نقيب الأشراف، ونظم بجميع ما سجل بسجل خاص، وذلك في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، ثم أن القاضي ختم السجل ووقعه بتوقيعه وهو السجل ١٤.

وقد حضر مجلس قضاء القاضي الموما إليه الحاج عبد القادر بن محمد وفاء الدين الهندي الساكن في محلة الشيخ عبد القادر الكيلاني، ووقف الدار الواقعة في المحلة المذكورة المحدودة، أولاً: بملك السيد إبراهيم النجار، وثانياً: ملك الحاج أحمد الخضيري، وثالثاً: بملك آل شطي. ورابعاً: بالطريق العام، على أولاده الذكور والإناث، وبعد الانقراض تصرف غلة الدار المذكورة في لوازم الحضرة الكيلانية، وجعل التولية من بعده على ولده درويش محمد، ومن بعده إلى بنته زينب، ومن بعدها إلى ولده الآخر عبد الله، وبعد الانقراض تكون التولية إلى من يتولى الأوقاف القادرية، وطلب تسجيل الوقف. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في صفر سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م، وسجل ١٤، وصحيفة ٢٥، وعدد ٦٣.

ثم سجل هذا القاضي وقفية كتب الحاج صالح بن عبد الله الموصلي، وعددها ٢٣٥ كتاباً، وجعل التولية على الكتب مفتي الحنفية ببغداد في ٧ ربيع الأول سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م،

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى بأنه كان قد تزوجها وهي بكر، وعند الدخول بها وجدها ثيباً، وطلب فسخ النكاح وإعادة ما دفعه لها من معجلها المسمى حين العقد، وحيث أن النكاح كان صحيحاً والشرط باطلاً فقد ردت دعواه في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م.

(٢٧٦)

مولانا أحمد ولي الدين أفندي مفتي زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بنيابة مفتي زاده الحاج أحمد أفندي بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ في اليوم الخامس من رجب سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م. وهذا نص الفرمان السلطاني:

أقضى قضاة المسلمين، وأولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، رافع أعلام الشريعة والدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين، مولانا السيد أحمد ولي الدين أفندي قاضي بلغراد سابقاً زيدت فضائله. لمّا كنتم من أصحاب الفضيلة وأهل العلم والأدب والفقه، فقد عيناكم لقضاء بغداد، ولدى وصول توقيعي الرفيع الهمايوني، يجب عليكم أن تقوموا بإجراء الأحكام الشرعية النبوية بين الأهالي، وتنفيذ الأوامر المصطفوية، وأن تبذلوا سعيكم ومقدوركم بذلك، ولتكن علامتنا الشريفة مصدر العمل والتنفيذ. تحريراً في ٥ رجب سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م. القسطنطينية.

ولدى وصوله إلى بغداد ومباشرته وظيفة القضاء، فتح السجل ١٧ وكتب بخط يده في آخر صحيفة منه ما هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم بمحكم كتابه، وفهمنا ما لم نفهم بمعظم خطابه، فسبحان من جعل التسجيل مشروعاً لبيان حكمه وأحكامه، والصلاة والسلام على من دامت شريعته جارية على خلائقه، وعلى آله وأصحابه الذين ترجموا ما صدر عن لسانه من أسراره. وبعد، فإن هذا صك ما رأت عين الزمان نظيره ومثيله، ولا سمعت أذن الإفهام شبيهه وعديله قد نسخ فيه ما نسخ من اتفاق أئمة الحنفية حجة قاطعة مع أن التخالف بينهم للأمة رحمة واسعة لمّا ساق الحاجة إليه صيانة الحجج قطعاً للمنازعات بالسندات الكاملة، وذلك في عهد أفقر الورى السيد أحمد ولي الدين، القاضي حالاً ببغداد. اللهم أصلح حالنا وحال جميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وذلك بنيابة المستمسك بذيل شريعته مفتي زاده الحاج أحم أفندي. حرر في اليوم العاشر من رمضان سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م.

وسجل نكاح ثابتة خاتون بنت عبد الله من الحاج عبد الله بك متولي جامع الأحمدية ببغداد، ونكاح سارة خاتون بنت سليمان باشا.

وقد حضر مجلس قضائه السيد محمد أمين بن علي النقال، ووقف ثلث البستان الواقع في محلة السفينة في الأعظمية على الفقراء والمساكين في بغداد، وطلب الحكم بصحة الوقف ولزومه، وبعد الترافع الشرعي حكم القاضي المشار إليه بصحة الوقف، وسجل في السجل ١٧ وكتب بخط يده صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه السيد أحمد ولي الدين القاضي بمدينة بغداد المحروسة، حرر في شعبان سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م.



إبراهيم بن محمد أفندي

قاضي بغداد المشهور مدرس صحن الأرضروملي

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٨م بموجب الفرمان المؤرخ شوال سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م وقد باشر القضاء الشرعي في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م وحرر بخط يده في أول صحيفة من جريدة القيد ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أحكم الشرع بالقلم، وجعله نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم، والصلاة والسلام على من بعثه رحمة بالعلوم والحكم، وعلى آله وأصحابه الذين مهدوا جرائد شعائر الدين الأعظم بين العرب والعجم، حيث فقد وقع الابتداء والتحرير باستعانة ميسر كل عمل عسير في المجلدة التي كتبت فيها صور الصكوك والوثائق، لمساس الحاجة إلى صيانة الأمور، وقطع المنازعات بين الخلائق في زمن أعلم العلماء، وأفضل الفضلاء، العالم العلامة، والبحر النحرير الفهامة، أعني به حضرة مولانا إبراهيم أفندي القاضي بمدينة بغداد، لا زالت أحكامه جارية في تقرير الحق في مقره، ولا برحت قضاياه سائرة الصدق والصواب في مستقره، أوصل الله تعالى ميامن منزلته إلى العالمين بنيابة فخر النواب أبو بكر، والحمد لله وحده. تحريراً في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م.

وكان عالماً فاضلاً، وقد حضر مجلسه الوزير داود باشا والي بغداد، فقرر بحضوره أنه كان قد سجل وقفيات متعددة لدى قضاة بغداد، منها ما كان وقفاً للخيرات،

ومنها ما كان وقفاً على لوازم بعض المساجد ببغداد، ومنها ما كان وقفاً على مدرسته وجامعه، وكان قد اشترط في تلك الوقفيات بأن له حق التغيير والتبديل والإدخال والإخراج، مرة بعد أخرى، والآن يرغب في توحيد الوقفيات بوقفية واحدة فيما يخص جامعه الذي شيده ومدرسته وسقايته، وهو الآن يبدأ في نص الوقفية فقال:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل جنته وقفاً على عباده المؤمنين، ووزع رحمته رفقاً بالطائعين والعاصين أبرز ما أجرته الإرادة بأيدي قدرته، وأحكم ما أظهرته على وفق حكمته فخلق الإنسان أشرف الموجودات، وميزه بمزايا على البريات، وملكه من الدنيا ما هو الأنفع له والأخرى، ووعده إن زهد فيها أن يتحفه خيراً منها في الأخرى، واستخلصه لعبادته واصطفاه، وكلفه بما اختار له وارتضاه، فلذلك أرسل فيه من نوعه الرسل مبشرين ومنذرين وهادين إلى معالم الحق الواضح المستبين، وكان منهم واسطة العقد وبيت الحمد إمامهم الأفضل، ومقتداهم الأكمل، الآخر بعثاً وإرسالاً، والأول مجداً وأفضالاً، خاتم خزانة الإرسال، فاتح أبواب الكمال، أعمهم إرسالاً، وأتمهم أحوالاً، وأفضلهم بلاغاً، وأسرعهم إبلاغاً، وأقواهم برهاناً، وأفصحهم بياناً، فقام بأعباء الرسالة حتى أودى قبساً لقابس، وحبس نفسه على تمهيد طرق العدالة، فلله دره من حابس، فعمّت رسالته الأسود والأحمر، وبلغت دعوته الأصغر والأكبر، اللهم فصلِّ عليه وعليهم صلاة موقوفة على أرواحهم، مزينة لأشباههم، وعلى آله وآلهم وأصحابه وأصحابهم، الذين وقفوا نفوسهم على اتباع الحق ونصرته، وتشييد ركن الدين ورفعته، وعلى التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فيقول العبد المفتقر إلى عفو رب العباد إبراهيم بن محمد أفندي القاضي في مدينة السلام بغداد، أن حضرة ولي النعم ومبيد الزور والنقم، الوزير الكبير والبدر المنير أبو الفتوحات الناصر لدين الله داود باشا والي بغداد، لمّا علم أن الوقف من أشرف الطاعات وأجلّ القربات، حتى قصر الله تعالى نيل البر عليه، كما نصّ عليه المفسرون. فقال عز وجل: ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا﴾ ولذلك لمّا سمع هذا الخطاب المعنون بالصواب أبو طلحة رضي الله عنه، دبّت فيه أريحية الطاعة، فانخرط من بين الجماعة وبادر إلى وقف أحب أمواله إليه، أعني برحاء، حديقة له مشهورة، وجنّة له معمورة، ووقف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، أرضاً بخيبر أصابها بأمره ﷺ ، وهو أول وقف في الإسلام، ثم جرى على سننه الخاص والعام، ووقف

ﷺ أموال مخيريق التي أصابها في السنة الثالثة. وقال ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه: إذا مات المسلم انقطع عمله، إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له. والمراد بالصدقة الجارية الوقف باتفاق أكثر العلماء الأعلام والأئمة هداة الإسلام. وجاء عن جابر رضي الله عنه أنه ما بقي من أصحاب النبي ﷺ أحد له معذرة حتى وقف أحب إليه أن يقتفي سنّة سيد المرسلين وينخرط في سلك الواقفين الصالحين، فبنى جامعاً ومدرسة واقعين في الجانب الشرقي من مدينة السلام ببغداد في محلة الحيدرخانة، ووقفهما ووقف عليهما أوقافاً يأتي ذكرها، وذلك في سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، وكتب وقفية ذلك مختومة بخواتيم قضاة بغداد، وقد دوّنت بحروفها وألفاظها في الدفترخانة، وقد شرط فيها شروطاً متعددة، من جملتها أن شرط لنفسه الإدخال والإخراج، والزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل، ولمّا كان هذا الشرط جائزاً قد صرّح بجوازه جماعة من فقهاء السادة الحنفية القائلين بأن شرط الواقف كنص الشارع منهم صاحب الواقعات، فإنه نقل عن قاضيخان أنه قال: اجمعوا على أن الواقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الوقف ويملك الاستبدال ومنهم صاحب **الدر المختار في شرح تنوير الأبصار** حيث قال: وجاز جعل علة الوقف والولاية لنفسه عند الثاني، وعليه الفتوى، وجاز شرط الاستبدال به أرضاً أخرى. انتهى. ومنهم خير الدين في فتاواه فإنه قال فيها: سُئِلَ فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته، ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذٍ وسماهم، وعلى من يحدث له من الأولاد الذكور والإناث بينهم على الفريضة الشرعية، ثم من بعدهم على أولادهم أبداً ما تناسلوا، وبعد الانقراض إلى جهة بر متصلة، وشرط شروطاً من جملتها: أنه شرط لنفسه الإدخال والإخراج، والزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل كما بدا له، وإن تناهى له ذلك أو تسلسل شرط الصحيح معتبر فله الإدخال والإخراج إلى آخر ما قال. وقال الطرسوسي في **أنفع الوسائل**: أما استثناؤه في أن يزيد متى رأى زيادة وأن يخرج من صدقته متى شاء إخراجه منها وأن يدخل فيها من يشاء فيه إدخاله فيها، وينقص من شاء أن ينقصه منها مما كان جعله له، فقد جوّز هذا من أجاز الوقف من أصحابنا، ومن غيرهم إن شاء الله تعالى، إلى غير ذلك من النصوص، أراد حضرة الواقف الوزير حفظه العلي الكبير في سنة ١٢٤٣هـ الألف ومائتين وثلاثة وأربعين من هجرة سيد المرسلين زيادة الوقف وتغييره، فاشترى دوراً ملاصقة للجامع المذكور والمدرسة فأدخله فيهما، وخلط الجميع، وعمرها جامعاً كبيراً، وعمر فيه مدرستين وحُجَراً لطلبة العلم، فعند ذلك أبقى حضرة الوزير المشار إليه أسبغ الله تعالى نعمه عليه ما وقفه سابقاً على وقفيته، ووقف ما

ألحقه أخيراً من العقارات، وجعل العمل على هذه الوقفية الأخيرة، فإن رأى الناظر في هذه الوقفية شيئاً مغايراً لما في الوقفية الأولى، فيجب عليه أن يتبع ما في هذه الوقفية، ولا يعبأ بما في الوقفية الأولى. وكذلك الكلام في جميع الوقفيات الآتية، والعقارات الموقوفة أولاً وآخراً هي القهوة الواقعة في سوق الحيدرخانة في الجانب الشرقي من مدينة السلام بغداد، مقابل الجامع المذكور المحدود بالطريقين العامين، وبدار الملا عثمان إمام جامع الوزير بن عبد الرحمن الجوهري، وبالغرف ملك ولي آغا ابن اعبد الله، والتسعة عشر دكاناً المتصلة بالجامع المذكور المحدودة به، وببابه وبالطريقين العامين وللأحد عشر دكاناً المتصلة بالجامع المذكور المحدودة به وببابه، وبالطريقين العامين، وللأحد عشر دكاناً، والقهوة والبزارة المقابلات للدكاكين الملاصقات للجامع المذكور المحدودات بالطريقين العامين، وبدكان مصطفى بك الربيعي، وبدار أمين آغا الجادرجي، وبدار معروف آغا السلاحدار سابقاً ابن عبد الله، والدكانان الواقعان في سوق الحيدرخانة الملاصقان المحدودان بالطريقين العامين، وبدكان الحاج محمد بن أوسته إبراهيم، وبدار أحمد لآغا ابن محمد آغا، وبدار كتخدا بغداد، والدكانان المقابلان للدكانين المذكورين المحدودين بالطريق العام وبالطريق الخاص الشهير بدربونة الشفتالي، وبقهوة محمود أفندي بن ملا محمد نيكرجي أفندي سابقاً، وبدار أبناء أستاذ معروف. والدكان الواقع في سوق الحيدرخانة أيضاً المحدود بالطريق العام وبالطريق الخاص، وبدكان أيتام الحاج مصطفى، وبدار يوسف النصراني، والقهوة الواقعة قرب الدكان المذكور المحدود بالطريق العام وبالطريق الخاص، وبدكان حسين بن علي، وبدار محمد بن خلف، وقطعة الأرض المقابلة للقهوة التابعة لها المحدودة بالطريقين العامين، وبدار حبيب آغا ابن عبد الله من الطرفين، والدكان الواقع قرب خان جغان مقابل سوق الصياغين المحدود بملك نابي خاتون والدة المرحوم سعيد باشا والي بغداد سابقاً وببابه وبالطريق العام والخان، والعلوة، والسبعة دكاكين الواقعات في سوق قاضي الحاجات التي هي من محلات الجانب الشرقي من مدينة السلام بغداد. أما الخان فمحدود بملك سيمون الذمي ولد شمعون، وبملك شهاب بن حسين، وبملك أروني الذمي وبالطريق العام، وقد اشتمل على سبعة وعشرين حجرة منها تحتانية ومنها فوقانية وعلى أواخير وطارمات وبئر معينة ماني. وأما العلوة فمحدودة بقهوة سارة خانم بنت المرحوم سليمان باشا وبالطريق العام وبالخان المذكور من الطرفين ومشتملة على سرداب ومخزن وطارمة وبئر معين. أما السبعة دكاكين فمتلاصقات ومحدودات بالخان المذكور وبالعلوة وبباب الخان والطريق العام. ودكان ودكة الواقعات في سوق الوفائية الذي هو من جملة أسواق

الجانب الشرقي من مدينة السلام بغداد، المحدودات بالمكان الموقوف على جامع علي أفندي، وبدكان وقف حضرة الوزير الواقف وبالطريقين العامين. والدكان الواقع في سوق الأطرقجية من أسواق الجانب الشرقي من مدينة بغداد المحدودة بدكان مصطفى اأبن محمود، وبدكان محمود بن عبد الكريم، وسوق الخياطين وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الأطرقجية أيضاً المحدود بدكان محمد آغا بن حسين آغا الخرمتلي، وبدكان وقف القبلانية والجامع المذكور وبالطريق العام. والدكان في سوق الأطرقجية أيضاً المحدود بدكان صالح آغا باش كاتب الكمرك، وبدكان محبوبة خاتون بنت عبد الله، وبسوق الخياطين وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الدنكجية من أسواق الجانب الشرقي من مدينة بغداد المحدود بدكان فيض الله بن عبد الله، وبدكان درويش آغا القائمقام، وبملك عمر بن عبد الله وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الدنكجية أيضاً المحدود أحمد بن الحاج أسير، وبدكان درويش بك بن أحمد بك، وبدكة ناحيم اليهودي وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الدنكجية أيضاً المحدود أحمد ابن الحاج أسير، وبدكان درويش بك بن أحمد بك، وبدكة ناحيم اليهودي، وبالطريق العام. والثلاث دكاكين المتلاصقات الواقعات في سوق الزنجير من أسواق الجانب الشرقي من مدينة بغداد المحدودة بملك بباب خان جغان المسدود وبخان جغان وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الشورجة من أسواق الجانب الشرقي من مدينة بغداد المحدود بدكان محمد أمين أفندي مدلج زاده، وبدكان عبد النبي اليهودي، وبدار الياهو اليهودي، وبالطريق العام والدكان الواقع في سوق المرجانية من أسواق الجانب الشرقي من بغداد المحدود بدكان عبد اللطيف آغا بن أحمد آغا إسماعيل كهية زاده، وبجامع مرجان وببابه وبالطريق العام. والدكة التي تحتها مخزن المقابلة للدكان المذكور المحدودة بدكان الحاج عبد الله بن الحاج مصطفى أفندي، وبدكان مصطفى بن صالح وملا سليمان وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق العطارين من أسواق الجانب الشرقي من بغداد المحدود بالطريق الخاص أولاً وثانياً وثالثاً بدكان محمد أمين آغا الطوبال ورابعاً بالطريق العام. والدكان الواقع في سوق العطارين أيضاً المحدود بدكان السيد عيسى، وبدكان إسحاق اليهودي وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق رأس القرية من أسواق الجانب الشرقي من بغداد المحدود بدكان حسين بن الأفغاني، وبمخزن ياسين آغا محضر آغا بن عبد الرحمن، وبدكان وقف المسجد وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الخفافين من أسواق الجانب الشرقي من مدينة بغداد المحدود بدكان نعمان بك الشاوي، وبدكان عثمان آغا بن الحاج خضر الأعظمي وبسوق الزنجير وبالطريق

العام. والدكانان اللتان تحتهما مخزنان واقعان في رأس الجسر الشرقي المحدودان بباب الجسر القديمة، وبدكان محمد جلال وبجامع الآصفية وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الجوبقجية من أسواق الجانب الشرقي من بغداد المحدود بدكان وقف جامع الوزير، وبدكان عمر آغا مير آغور زاده وبدار أيتام يعقوب آغا باش اللاوند سابقاً، وبالطريق العام والدكان الواقع عند باب الخان المقابل لسوق الصياغين المحدود بخان عبد الله اليهودي وبدكان وقف الوزير وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق البزازين المحدود بدكان الحاج مهدي قزازباشي سابقاً. وبدكان محمد أمين آغا الطوبال وبخان الزورو وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق الشعرباقية المحدود بدكان الحاج ميرزا خان التبريزي، وبدكان الحاج محمد جلال وبخان الأبريسم وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق بكر المحدود بدكان وقف الرسول ﷺ، وبدكان علي ابن الحاج عبد الله القرغولي وبالطريق العام من الطرفين، والدكان الواقع في السوق المذكور المحدود بدكان الشيخ عبد القادر الكيلاني، وبجامع مرجان، وبدكان الحاجة فاطمة والحاجة زينب بنتي الحاج إبراهيم وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق التمر والمخزن اللاحق به المحدودان بخان التمر وببابه، وبدكان حسين آغا بن الحاج يوسف آغا اتيمكجي باشي سابقاً وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق البزازين المحدود بخان الزرور وبدكان الحاج خليل عرموش وبالطريق العام. والقهوة الواقعة في سوق الميدان المحدودة بملك إبراهيم آغا بن النفطجي وبملك الحاج عمر آغا طريق زاده، وبخندق قلعة المدينة وبالطريق العام. ونصف علوة المخضر ونصف القهوة ونصف الخان الصغير المشتركات مع ورثة مصطفى الخليل في الجانب الغربي من مدينة السلام بغداد قرب رأس الجسر المحدودات بالطريق العام. وبعلوة محمد الظاهر الجبوري وبخان إسماعيل آغا بن وهيب، وبسوق البطلجية وبملك ورثة مصطفى الخليل. والدكان الواقع قرب المصبغة في الجانب الشرقي من بغداد المحدود بالطريق العام النافذ إلى الدجلة العظمى، وبالطريق العام الآخر وبدار المصبغة وبقشلة أوتوزيش المشتمل على إيوان وثلث حجر وكرخانة خبز. والدكان المتصل بالدكان المذكور المحدود بالدكان المزبور وبدكان سيد حميد البريرحي، وبشارع السوق المشروط من إجارتها خمسمائة قرش على مصارف جامع حبيب العجمي، وذلك بأن يعطى منها مائة قرش إلى مدرّسه، وخمسين قرش إلى إمامه، وخمسة وثلاثين قرشاً إلى مؤذنه، وخمسة وثلاثون قرشا إلى خادمه، وخمسة وثلاثون قرشاً إلى الذي يملأ الأباريق، والباقي من الخمسمائة قرش المذكور يصرف إلى القناديل والشيرج والأباريق والحبال والحصران والدلو، وغير ذلك من المصاريف، والذي يبقى من

الإيجار بعد الخمسمائة يضم إلى أوقاف جامع الحيدرخانة. والدكان الواقع في سوق البزازين المحدود بدكة الوقف الراجعة إلى الحاج صالح بك نجل المرحوم سليمان باشا، وبدكان السيد أحمد بن السيد علي وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق القبلانية المحدود، وبدكان الوقف الراجع إلى الحاج صالح بك ودكة ودكان المذكور وبالطريق العام. والقهوة والعلوة الواقعتان قرب سوق الشورجة المشتركة مع أحمد آغا بغداد أغاسي مناصفة المحدودتان بجامع الخلفاء وبالطريق العام من أطرافها الثلاثة. ونصف العلوة المشتركة مع المفتي الواقعة في سوق الشورجة المحدودة بعلوة عمر آغا وبدار يوسف عاشور وبالطريقين العامين. والدكان الواقع في سوق الدفتردار المحدود بدكان الحاج مظفر آغا بن عبد الله. وبدكان درويش بك ابن الحاج أحمد بك، وبدار المرحوم عبد الله باشا وبالطريق العام. والأربع دكاكين المتلاصقات الواقعات في سوق السراجين المحدودات بدكان محمد آغا ابن محمود أفندي خزينة كاشي سابقاً، وبدار درويش بك ابن الحاج أحمد بك، وبالسراي الخارج المنسوب إلى حضرة والي بغداد وبالطريق العام. والدكان الواقع في سوق باب الآغا المحدود بقهوة الهروازي ملك الحاج مصطفى القزانجي، وبدكان وقف الإمام الأعظم وبدار رستم آغا ابن عبد الله وبالطريق العام، والدكانان الواقعان في سوق صبابيغ الآل المحدودان بدكان الحاج جواد آفه وبالطريقين العامين، والدكان الواقع في سوق البزازين قرب سوق العجمي من أسواق الجانب الغربي من بغداد المحدود بأسكلة السيد حسين بن الملا محمد، وبالطريقين العامين وبالدكة الواقعة في سوق الخفافين المحدود أولاً بالدقاقخانة وثانياً وثالثاً ورابعاً الطريق العام. والبستان والكردان الشهيران بالفريجات الواقعان غربي قصبة الإمام الأعظم المحدودان بكرد الثعالبة المنسوب إلى السيد أحمد أفندي مفتي الشافعية سابقاً، وبالدجلة العظمى وبكرد إبراهيم آغا النفطجي، وبمزرع أحمد أفندي الطبقجلي مفتي الحنفية سابقاً وبالطريق العام. والبستان الشهيرة ببستان الجديدة الواقعة في قرية الجيزان من قرى نهر الخالص المحدود ببستان الجديدة، وبستان التوث وبالقرية المذكورة، ونهر قصب وبالطريق العام. والبستان الشهيرة ببستان القصر الواقع شرقي قصبة الإمام الأعظم المحدودة بالدجلة العظمى، وبستان سليمان بك فخري زاده. وبوقف ساقية الشيخ شهاب الدين السهروردي، وبستان الملا رجب بن سليمان وبالطريق العام. وأرض المزرع المحدودة بالبستان المذكورة المشتملة على نخلتين وأرض البسيطة ، ونصف البساتين المشتركين مع الملا سليمان الواقعتين في طريق أبي صيدا الكبيرة المحدودة أولاهما وهي المشهورة ببستان الحاج صالح، ونهر الأحمر وبستان الحاج علي بن عبد الله، وببستان الحاج

صالح بك، وبستان الحاج حسن بن فهد، وثانيهما المشهورة ببستان الحاج نوري الرشيدية وبالطريق العـام . والساقية وبستان الياس بن خضر والخيط . وعقر هور الجيبه‌جي المحدود أرض العليمية وبتل جماش أبي راسين، وبخان أزاد وبالدجلة العظمى وثلث عقر هور الزعفرانية المحدود بأرض قراره المتصلة بالدجلة إلى شاطي جمال الدين، ومن أسكلة المخلط إلى أرض الناصرية وما بينهما ديالى وبأرض الغرابية وتل محمد إلى دوب النخالة وإلى تلول بخش وأربعة أسهم وربع سهم من أصل اثني عشر سهماً من جميع أراضي نهر قرية اللجمة الواقعة في مقاطعة الدجيل المحدودة أولاً طريق القرية الذي بين توث الحاج يعقوب والشطيطة ويقرب معها إلى المهد الذي بين الثلاث سدرات الكائنات فـي الأرض البسيطة وهي أرض عبارة ديوان، والحد الثاني ينتهي إلى شطيطة سيد مصطفى وسلطان، وثالثاً من الحدود وبياري الشطيطة من الجهة الشرقية التي تهد على نهر الصخرية إلى بزايز نهر جرجيس عند طريق الإمام، والرابع منه إلى نهر المسمى بالعالي. وثلاثة أسهم وثمن السهم من أصل اثني عشر سهماً من جميع أرض قرية الغواضر الواقع في مقاطعة الدجيل المحدودة بنهر جمالية بلد ونهر بني سعد وبأرض الزاوية وبالدجلة العظمى وسهم واحد من أصل عشرة أسهم من جميع الأرض الواقعة في ناحية الدجيل المتصلة بأرض غواضر الشهيرة بأرض الموح المحدودة بالجرف الذي ينتهي إليه مزرع نهر الغواضر غرباً. وبـأرض العبار جنوباً وبأرض بني سعد شرقاً وبالجرف أيضاً قبلة. والخان الواقع في بلد أربيل المحدود، وبدكاكين صالح النجار، وبدكاكين الحاج عبد الله بك، وبدكاكين الكبابجي، والبستانان الواقعان في قرية الهاشمية وناحية الخالص المحدودة، إحداهما بملك ناصر وبالطريق العام. وبملك إبراهيم بن حسين وبملك محسن بن سليمان، وثانيهما بالطريق العام. وبملك عبد القادر بن حسين آغا. والرحي الواقعة في قره تبه بطريق زنكباره ونهر صراجق رحى عمر آغا وبأرض المزرع الراجعة للميري ونهر الرحى المذكورة من الطرفين. وعقر النهر المعروف بأبي دبس الواقع في مقاطعة المحمودية المحدود، أولاً نهر أبي عوسج، وثانياً أرض مقاطعة المحمودية، وثالثاً الأرض الشهيرة بأرض الحميرة، ورابعاً التلول في أراضي الإسكندرية. والتسع بساتين الأولى بستان كوت وشبيب، والبستان الثانية إبراهيم وظاهر وثامر، والبستان الثالثة الشهيرة ببستان كاظم وحمادي، والبستان الرابعة بستان خضر ومحمد خلف أولاد عابد، والبستان الخامسة بستان زرور وناهض وطارش، والبستان السادسة المسماة بسـتان چايد وأبيـه حسين حمد الله. والبسـتان السابعـة بسـتان مظلـوم وحاجـم.

والبستان الثامنة بستان جاسم الدجيلاوي وعكرش، والبستان التاسعة بستان غالي ومحمد، وقفت الجميع وقفاً صحيحاً شرعياً خالصاً لوجه الله تعالى على الجامع المذكور المسمى بداودية وجعل الوزير الواقف التولية على الوقف والنظارة، فبدأ بنفسه أيام حياته، وشرط أن تؤجر هذه العقارات بأجر مثلها سنة واحدة، ويبدأ من غلتها بعمارتها وعمارة الجامع المذكور ثم بمصارف الجامع والمدرسين الذين فيه. ثم يعطى من الغلة في كل سنة ألفان وثمانمائة وعشرون قرشاً من القروش الرائجة البغدادية وظائف للمدرس والخطيب وللواعظ وللإمام ولخدام الجامع والمدرسين، منها للمدرس ثلثمائة قرش، وللخطيب مائتا قرش، وللواعظ مائة قرش، وللإمامين أربعمائة قرش لكل إمام مائتا قرش. وللقراء الأربعة الذين يقرؤون القرآن الكريم فوق المحفل يوم الجمعة أربعون قرشاً لكل واحد منهم عشرة قروش، وللمؤذن الذي يؤذن ويبلغ فوق المحفل يوم الجمعة ثلاثون قرشاً، وللمؤذنين الأربعة الذين يؤذنون في أوقات الصلوات الخمس مائتان وخمسون قرشاً لكل مؤذن اثنان وسبعون قرشاً ونصف قرش. ولمعيد درس الوعظ ثلاثون قرشاً، وللممجد الذي يمجد الله تعالى كل ليلة جمعة ويومها وليالي شهر رمضان أربعون قرشاً. ولمن يحافظ على كتب المدرسة مائة قرش، ولمن يشعل القناديل ويصلح حالها خمسون قرشاً، ولمن بيده مفاتيح أبواب الجامع ويكنس داخل الجامع مائة وخمسة وأربعون قرشاً لمن يناول السيف للخطيب يوم الجمعة ويأخذه منه بعد انتهاء الخطبة ثلاثون قرشاً، ولكناس الجامع الخارجي مائة قرش، وللأبريقي الذي يملأ الأباريق ماء للمتوضين ثمانون قرشاً. ولمن يناول الماء للشاربين من الماء المسبل للشرب خمسون قرشاً. ولمن يرش أرض الجامع بالماء خمسون قرشاً، وللسقاء الذي يأتي بماء الجامع في كل يوم عشرة قرب ثلثمائة وستون قرشاً. ولمن يأتي بقناديل الجامع وينورها ثلاثون قرشاً. ولمن يأتي بالأباريق للجامع خمسة وعشرون قرشاً. وللمعمار الذي يتعهد الجامع ويعمل فيه ما يحتاج إليه من الترميم خمسون قرشاً. ثم إذا فضل شيء من الغلة بعد العمارة والمصارفات فالفضلة له أدامه الله تعالى ينتفع بها في سائر وجوه الانتفاعات من غير مشارك له في ذلك ولا منازع له فيما هنالك. ثم جعل التولية والنظارة من بعده إلى الأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد وأولاد أولاده وهكذا ما تناسلوا وتعاقبوا. وشرط حفظه الله تعالى أن يأخذ المتولي الذي شرطت له التولية من فضلة الوقف وظيفة تولية ألف قرش، ويكون في الباقي كاحدهم في الاستحقاق، وشرط أن تكون فضلة الغلة من بعده بعد التعمير والمصارفات لأولاده الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين ما داموا موجودين في قيد الحياة لا يستحق أحد من أولادهم معهم في فضلة الوقف شيئاً، فإن

انتقل أحد منهم من دار الفناء إلى دار البقاء، وخلف أولاداً ذكوراً فقط وإناثا فقط أو مختلفين واحداً أو أكثر وخلف أولاد ابن كان قد توفي قبله وأولاد بنت كانت قد توفيت قبله، فيرجع نصيبه فقط إلى أولاده وأولاد ابنه وبنته الموجودين حينئذٍ للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن انتقل أحد منهم ولم يخلف ولداً ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك، فيرجع نصيبه إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا انتقلت ولم تخلف أولاداً سواء كان لها زوج أم لا، فيرجع نصيبها إلى إخوانها وأخواتها المشاركين لها في الاستحقاق للذكر مثل حظ الأنثيين. ثم إذا انتقل أولاد حضرة الواقف الصلبيون بأجمعهم والعياذ بالله تعالى، فترجع فضلة غلة الوقف إلى أولاد أولاده الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين، وأولاد أولاد أولاده الذين توفي آبائهم قبل استحقاقهم فيشاركون مع أعمامهم وإخوانهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وشرط أن يكون أولاد البنات داخلين في الأولاد، مشاركين لأولاد الأبناء في الاستحقاق حتى أنه لو خلف الإبن بنتاً وخلّفت البنت إبناً يكون لإبن البنت سهمان، ولبنت الإبن سهم واحد. وشرط أن يكون الحكم في هذه الطبقة الثانية كالحكم في الطبقة الأولى على الوجه المشروح. وإن انقرضت الطبقة الثانية جميعها والعياذ بالله تعالى يكون الحكم في الطبقة الثالثة كالحكم المشروح في الطبقة الأولى، وهكذا ما تناسلوا وتعاقبوا على الوجه المشروح. وشرط حضرة الوزير الواقف أن يدخل في جملة أولاده الموقوف عليهم أمهات أولاده أن يكن كالبنات في الاستحقاق ويكون حكمهن في جميع الطبقات كحكم البنات ما دمن موجودات في قيد الحياة وشرط أن من تزوجت من أمهات أولاده فليس لها نصيب في الوقف المذكور ثم إن انقرضت الذرية بأجمعهم والعياذ بالله تعالى، وبقي من أمهات الأولاد واحدة أو أكثر فيعطى من الغلة للباقي من أمهات الأولاد ما كن يأخذن مع الذرية والباقي يعطى للمعتقين والمعتقات والمدبرين والمدبرات وأولادهم وأولاد أولادهم. وهكذا ما تناسلوا وتعاقبوا للذكر مثل حظ الأنثيين الذين هم من مماليك حضرة الواقف المشار إليه ومماليك أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وهكذا. وشرط أن يكون المتولي من هؤلاء الأرشد فالأرشد وأن المتولي بعد أن يأخذ الوظيفة المشروطة يكون كأحدهم في الاستحقاق في فضلة الوقف، ثم إذا انقرض المعتقون والمعتقات والمدبرون والمدبرات، ولم يبق منهم أحد ولا من نسلهم أحد يكون الوقف راجعاً إلى العلماء وطلبة العلم والصلحاء الذين يسكنون في الجوامع والمدارس، ويكون أمر التولية راجعاً إلى حاكم الشرع الشريف يختار أحداً من العلماء الأمناء وينصبه متولياً على الوقف المذكور. **ثم إن حضرة الوزير الواقف المشار إليه، وكّل محمد آغا بن محمود أفندي خزينة كاتبي سابقاً،**

وجعله متولياً للمخاصمة، وسلمه العقارات الموقوفة فقبضها قبض أمثالها، ثم وكّل حضرة الوزير الملا محمد نجيب بأن موكله حضرة الوزير رجع عن الوقف المذكور، مدعياً بأنه غير لازم عند الإمام أبي حنيفة إذ الوقف عنده كالعارية جائزة غير لازمة، فيرجع عنه لأن الوقف عنده حبس العين عل ملك المالك فلا يلزم إذ كان غير محكوم به، فطلب إرجاع العقارات إلى ملك موكله. فنازعه محمد آغا الوكيل الآخر مدعياً لزومه، محتجاً بقول الإمامين أن الوقف لازم، وإن لم يحكم القاضي بلزومه، لأن الوقف عندهما حبس على ملك الله تعالى، وصرف منفعة الوقف على من أحبه الواقف والفتوى على قولهما كما صرح بذلك فقهاء الحنفية ، فحكمت بصحة الوقف ولزومه، وعدم جواز الرجوع مع علمي بالخلاف الجاري بين الأئمة الأشراف فصار وقفاً مؤبداً وحبساً مخلداً بحيث لا يباع، ولا يوهب، ولا يعار، ولا يقسم، ولا يملك، ولا يملّك، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم. وكان ذلك في غرة شهر رجب الأصب الواقع في السنة الثالثة والأربعين غب الألف والمائتين للهجرة النبوية.

ختم الواقف داود
عمل اكه موفق أوله
يا رب داود

ختم القاضي :
إبراهيم بن محمد

شهادة الشهود الذين حضروا مجلس القاضي حين تسجيل الوقف:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، فنقول نحن الفقراء إلى الله سبحانه وتعالى المذكورة أسماؤنا في ذيل هذه الوقفية الشريفة أنّا قد حضرنا مجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف لدى فخر العلماء الأمجاد إبراهيم أفندي نجل المرحوم محمد أفندي القاضي يومئذٍ في مدينة بغداد دار السلام، فأشهدنا بأنه قد حكم بصحة الوقف المذكور ولزومه مع علمه بالخلاف الجاري بين الأئمة الأشراف وذلك بعد المرافعة الصحيحة بحضور الواقف المشار إليه المتكونة من خصم صحيح على الآخر مثله. وما شهدنا إلا بما علمنا، وما كنا للغيب حافظين.

جناب العلامة المدقق والفهامة المحقق عبد الله أفندي مفتي الحنفية، وجناب المحقق الفاضل المدقق الكامل صبغة الله أفندي مفتي الشافعية، والسيد محمود أفندي نقيب الأشراف سابقاً، والسيد عبد العزيز أفندي نقيب الأشراف حالياً، وجناب الأفضل أحمد أفندي المدرس بجامع داود باشا، وجناب المحقق الفاضل، والمدقق الكامل محمد أمين أفندي المدرس بجامع داود باشا، وجناب المحقق الفاضل، والمدقق الكامل محمد أمين أفندي المدرّس بجامع الآصفية، وجناب الأفضل السيد محمد أفندي المدرس بحضرة الشيخ عبد القادر الكيلاني، وجناب المدقق المحقق عبد الله الحيدري، والفاضل الأديب والكامل الأريب عمر أفندي كليتدار سيدنا الإمام الأعظم وجناب المحقق عبد العزيز الشواف، وجناب المحقق السيد محمود أفندي المدرس بجامع الباچه چي، وجناب المحقق محمد أفندي مدرس الخاتونية، وجناب المحقق محمد أفندي المدرّس في جامع الوزير، وجناب الأفضل عبد العزيز إمام جامع سيدنا الإمام الأعظم، والسيد عبد الوهاب إمام جامع سيدنا الشيخ عبد القادر، والفاضل سعد الدين الموصلي، والملا عبد الحافظ راوي زاده، والملا صالح السويدي، والسيد يسن أفندي نجل السيد طه الخطيب، والملا خطاب إمام جامع الفضل، والملا عثمان إمام جامع الوزير، والملا طه إمام جامع الحاج فتحي، والملا عبد اللطيف شيخ الحلقة سابقاً، ومحمد بن قاسم چلبي، وعبد الله بن قاسم جلبي، وسليمان بك متولي جامع العادلية، والحاج مصطفى چلبي الراوي، وأحمد آغا أمين السكه خانة، والحاج أحمد آغا بن الحاج صالح آغا، والحاج حسن إمام جامع داود باشا، والحاج صالح آغا ابن الحاج صالح آغا، والحاج حسن إمام جامع داود باشا، والحاج صالح آغا باش كاتب الكمرك، وصالح أفندي المدرّس بجامع العادلية، والسيد إبراهيم مشعلجي الحضرة القادرية، والملا عبد الرحمن بن محسن أفندي، وبكر أفندي نائب بغداد، والسيد أمين الأورفه لي ، وسلمان أفندي نجل أحمد أفندي المفتي، والملا علي كاتب زادة، والملا ويس بن الملا محمد جواد، والحاج محمد بن الحاج ولي الكواز، وخطاب بن ملا عمر، وهاشم چلبي بن عثمان، وملا عبد الرزاق بن ياسين أفندي، والحاج قاسم الحمامجي بن محمد، والسيد أحمد بن محمد الأطرقجي، والملا إبراهيم ابن بزاز مهدي، وعمر آغا الحاج حسن، وعبد اللطيف بن علي الأعظمي، والحاج إبراهيم بن إسماعيل الكركوكي، ومحمد بن ولي، وجناب الفاضل سعيد أفندي المدرس، وحجازي زاده محمود آغا، والحاج خطاب بن مال الله، والمؤذن ملا محمد بن علي، وملا حسين بن علي آغا، ومحمد سليم آغا الموصلي، ومحمد سعيد بن الملا خليل الدرزي. انتهى. سجل الوقفية ٢٣ ، العدد ٤٧٢.

❖ ❖ ❖

(٢٧٨)

القاضي إسماعيل بن الحاج خليل

قاضي بغداد

أُشغل قضاء بغداد سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م، وكتب في أول صحيفة من سجله الذي سجل فيه الدعاوى ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد، فقد وقع الابتداء والتحرير في هذه المجلدة التي اتخذت لضبط أمور وقائع الشرعية في زمن نيابتي والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب، وأنا العبد الفقير إليه عزّ شأنه إسماعيل بن الحاج خليل القاضي بمدينة بغداد في غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م، وقد سجل وقف الحاج خليل بن عمر سند على ذريته بحضور عبد السلام الملا إسماعيل، وعبد الرحمن الملا محسن، والملا درويش بن الحاج إبراهيم سميكه، وعمر بن عبد الفتاح، والحاج عبد الرحمن بن الحاج محمد الأعظمي، الملا إبراهيم بن الحاج يوسف الأعظمي، وعبد الرحيم بن السيد إبراهيم الأعظمي، ويعقوب الحاج يوسف الأعظمي، وعبد القادر بن مصطفى چلبي الموصلي، والسيد أحمد السيد محمود الأورفه لي ، وعبد الوهاب السيد محمود الأورفه لي ، وسلمان بن علي چلبي شطي زاده، والملا سلمان بن عبد الرحمن الجواهري، وقد عدل الشهود فقد حكم بوقفية الدار، ونصب المدعى متولياً عليه توجيهاً للخصومة، وسجل ذلك في غرة محرم سنة ١٢٤٥هـ.



(٢٧٩)

السيد خليل أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م، وكان عالماً فاضلاً، وكان محمود السيرة، أحكامه مرضية لا يحابي ولا يجتمع بين الناس، وقد سجل وقف محمد نجيب آغا بن عبد الله، وهو الدار الواقعة في محلة الحيدرخانة ببغداد على طلاب العلم الذين يدرسون الفقه والحديث في مدارس بغداد في ٢٢ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن الدار الواقعة في محلة الفضل وقف من الأوقاف القديمة، وقفها جده فلان وأنه أحد مرتزقة هذا الوقف ويستحق النصف في غلة هذا الوقف، والنصف الآخر يعود لأولاد عمه، وأن التصرف بالوقف منذ مدة تزيد على المائة سنة، غير أن المدعى عليه يزعم أن الدار ملكه بدون وجه شرعي، وطلب الحكم برفع يد المدعى عليه عن الدار المذكورة بعد الأذن له بالخصومة وتسليمه له بصفته متولياً عليها، فأنكر المدعى عليه وقفية الدار، وأبدى العجز على إقامة البيّنة على دعوى الملك المطلق، وأقام المدعي البيّنة على دعواه وقفية الدار شهدت على أصل الوقف سماعاً، وقد عدل الشهود فقد حكم بوقفية الدار، ونصّب المدعى متولياً عليها، توجيهاً للخصومة، وسجل ذلك في غرة محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م.



(٢٨٠)

مفتي زاده السيد أبو بكر أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في رجب سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م، وكان فقيهاً حسن السيرة، له معرفة تامة في علم الفرائض وتنظيم الصكوك، وفي رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م، حضرت مجلسه الشرعي عاتقة خاتون بنت عمر أفندي، فوقفت الدار الواقعة في محل شاه قولي تلاّل، واليوم محلة جديد حسن باشا ببغداد على سكنى أولادهما وأولاد أولادها بشهادة عبيد الله أفندي مفتي بغداد، ودرويش أفندي أمين الفتوى، والشيخ أبو بكر إمام جامع النعمانية، والسيد حسن آل رقّه، وإسماعيل خطيب جامع القيومجي (الصياغ) وجامع الخفافين الذي جدد عمارته أبو بكر الباجهجي ، والسيد عمر النائب، وعناية الله بن إسحاق، ولطف الله الروزنامهجي ، وبعد الترافع بالوجه الشرعي، حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وسجله في رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م. وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقفية ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه مفتي زاده السيد أبو بكر القاضي بمدينة بغداد عفى عنه.

وقد حرر في جريدة الضبط ما نصه: وقع الابتداء والتحرير في هذه المجلدة التي يحرر فيها السندات الشرعية في زمن العالم الفاضل مفتي زاده أبو بكر أفندي المولى خلافة مدينة بغداد في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م . سجل ٢٢ .

دعوى الحوالة

رفعت إليه دعوى خلاصتها ادعى إن كان قد أحال ما بذمته للمدعي عليه وقدره مائة دينار على فلان بن فلان، وقَبل المحال له على المحال عليه بالمبلغ المذكور، غير أنه عاد المحال له وطلب منه دفع الدين، حيث أن المحال عليه غاب عن البلد، ولم يعرف محله، وحيث ليس للدائن الذي قبل الحوالة بدينه على المحال عليه، ما لم يثبت المحال له وفاة المحال عليه كما نص على ذلك في جوهر الفتاوى، والفتاوى الخيرية، فقد ردت هذه الدعوى.



(٢٨١)

السيد طاهر أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م، وكان حسن السيرة، وكان عالماً فاضلاً، يتقن تنظيم الصكوك الشرعية. وقد ذكر العلاّمة السيد محمود الآلوسي مفتي بغداد في غرائب الاغتراب عند اجتماعه في الآستانة بعد انصرافه من قضاء بغداد، فقال: ومنهم نزهة الألباب، وقرة العيون، حضرة طاهر أفندي الذي كان قاضياً سنة الطاعون وهي سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م. وقد قاسى إذ ذاك فيها ما يقص في أجنحة العمر قداماها وخوافيها. وقد هرب من السراي إلى الكرخ أيام الفتنة، فكنت له في دفع الطعام أقوى سنان وأوقى جنة، حيث جاء إلى بيت خالي المرحوم الحاج عبد الفتاح، ولم يكن فيه إلاّ أرامل قد قص منهم الطاعون لا عاد منهم الجناح، ولم أزل أحوم عليه، أنا وأسرتي حتى منعت أن تختطفه عقبات الفساد، ثم أوصلته إلى مستقر داود باشا والي بغداد، لكن عد ذلك أعظم هناتي، فجعل يغبر به وجوه غواني صفاتي فضاق أمري في بيان عذري.

إذا محاسني اللاتي أدل بها ... عادت ذنوباً فقل كيف أعتذر

وقد رقّاه القضاء والقدر، فهو اليوم مستشار قاضي عسكر، وكان لي جاراً، وكنت أسبل عليّ لئلا يراني إذا مرّ أستاراً، حيث بلغني منه ما أكره، فكنت أخاف فتكه بي ومكره، فلما اجتمعت به آنسني وأزاح عني بيد لطفه جميع ما أوحشني ورأيته من أعظم الناس خلقاً وأكثرهم بالمنكرين رفقاً، فكنت أتردد إليه ويتردد إليّ، ويقول لي في كل مصلحة لك عسرت عليك حوّلها عليّ، فلله تعالى دره ما أكرمه وأحلمه، وما أصفى قلبه من الغش، وأسلمه، وقد استحالت أخلاقه إلى خير ما كانت عليه في الزوراء، فهو في هذا العصر أطهر من ماء المعصرات حين نزولها من السماء وفقه الله لمراضيه وجعل مستقبل حاله متميزاً على ماضيه. انتهى ما قاله الآلوسي في هذا القاضي.

وقد سجل هذا القاضي بيع السيد محمود بن السيد زكريا نقيب الأشراف ما يخصه من إرث والدته خديجة خاتون الذي استحقتها من أمها الحاجة خيرية خاتون من ملكانة الترجمانية، ومن ملكانة المحولة وزور والحاجة خيرية انتقلت إليها من أختها ستة خاتون إلى زوجته السيدة عاتكة خاتون بنت السيد علي الكبير نقيب الأشراف ومتولي الأوقاف القادرية بموجب الحجة الشرعية الصادرة من محكمة شرعية بغداد المؤرخة سلخ صفر سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م.

كتب في أول سجله: الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم بمحكم كتابه. وختم سجله في ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

❖ ❖ ❖



(٢٨٢)

السيد أحمد شكري

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، وكان فقيهاً عالماً بأصول الصك والسبك. وقد ذكره العلامة السيد محمود الآلوسي مفتي بغداد في غرائب الاغتراب، عند اجتماعه به في استانبول فقال: ومنهم حضرة قرة العين ونزهة الفؤاد، مولانا أحمد شكري أفندي القاضي الأسبق ببغداد. وقد اشتهر بيوسفجق زاده، لا زال طائراً صيته، مغرداً على أفنان السعادة، وهو فتى كمل لطفاً وذاب ظرفاً ما حاز قاضٍ فضله، ولا رأى سجل محكمة مثله، جاء إلى بغداد زمن المرحوم علي باشا، فزادت به سروراً وانتعاشاً، ونادت لله تعالى شكري وله حمدي في سري وجهري، وقد أحق بالحق وأبطل الباطل،

ومزّق وأبكى الطغام، وأضحك الكرام، وأوحش الأحياء الظالمين، وآنس الأيتام المظلومين. وأرضى الفقير، وأسخط الأمير، ومكث سنين، ثم خرج وحظي لسمو حظه بمرتبته مخرج، ثم لم تزل له المقاصد ميسرة حتى تنوّر قلبه بنيل قضاء المدينة المنورة، وقد اجتمعت به مراراً، فلم أحس منه بمقدار ذرة استكباراً بل رأيته في كل واد أشد تواضعاً منه يوم كان في بغداد، واتفق أن دعاني في دار قوراء ودعا معي جماعة من أجلة العلماء. انتهى.

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى بأن المدعى عليها زوجته الداخل بها، تركت بيته منذ عشرة أيام، وتزوجت برجل آخر، وهو هذا الحاضر بالمجلس، وطلب فسخ النكاح الثاني والتفريق بينهما، وإعادتها إلى عصمته. فاعترفت المدعى عليها بدعوى المدعي الزوجية، وادعت الطلاق البائن، وتزوجت بالثاني بعد انقضاء عدته، فطلبت منها البيّنة على الطلاق البائن، فأظهرت العجز، وحلف المدعي اليمين الشرعية. أما الزوج الثاني، فأبدى عدم علمه بالزوج الأول، وحيث أنه قد تزوج منكوحة الغير ودخل بها، فإن كان لا يعلم أنها منكوحة الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها، وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير لا عدة عليها، كما هو مفصل في فتاوي قاضيخان، فقد حكم القاضي بفسخ النكاح الثاني والتفريق بينهما، وأمرهما بالاعتداد حالاً وسجل ذلك في رمضان سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.



(٢٨٣)

الحاج عبد الله أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٥٩هـ/١٨٣٣م، وكان عالماً فاضلاً، محمود السيرة وقد حضر مجلسه الشرعي درويش بك، ولطف الله بك ابني أحمد بك بن الحاج سليمان بك، ووقفا نهر الأسود وأراضي الزنكبار في لواء ديالى، وقفاً صحيحاً شرعياً، وشرطا غلة هذا الوقف نصفها يصرف في لوازم مسجد الواعظ عثمان أفندي، والنصف الثاني على أولادهما وأولاد أولادهما بموجب الوقفية الصادرة من محكمة شرعية بغداد المؤرخة ٣ شوال سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بشهادة السيد محمد أفندي الطبقجلي، مدرِّس العلية، وعبد الرحمن أفندي الدفتردار سابقاً، وعبد الله أفندي مفتي

الشافعية، ومحمد سعيد أفندي مفتي الحنفية. والحاج علي آغا كولة صادق بك، وملا محمود خطيب جامع النعمانية، والحاج طلب أفندي كتخدا زاده، وإسماعيل الجيبه جي، وملا معروف كاتب الأختام. وقد حرر القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه، الحاج عبد الله القاضي بمدينة بغداد المحروسة..



(٢٨٤)

إبراهيم سعد الدين أفندي المشهور بدفتري زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م، وكان عالماً فاضلاً، وقد حكم بوقف صاحب الخيرات الحاج نعمان چلبي الباچه چي بن عثمان بك، وذلك أن الحاج صالح چلبي الباچه چي بن الحاج سعد الدين بن الحاج سليم أمين حضر مجلسه الشرعي، ولإثبات وقف الحاج نعمان چلبي قرر بأن الحاج نعمان جلبي الموما إليه كان قد وقف البستان الشهيرة بأم النارنج الواقعة في قصبة الإمام موسى الكاظم المحدودة ببستان الشجاعية التي هي ملك محمد رضا، وببستان النبعية التي هي ملك محمد صالح كبة، وبسور قصبة الإمام موسى الكاظم، وببستان أحمد آغا باش آغا سابقاً، وببستان أم الكشك ملك محمد رضا أيضاً، وببستان أولاد الحاج مولى، وبملك الحاج باقر وببقجة وقف محمد رضا وبالدجلة المشتملة على جماعة وبئر. ووقف أيضاً البستان الشهيرة بمال حاج صالح الواقعة في قصبة الكاظمية المحدودة بدجلة، وبالطريق العام وببستان القداوي وقف بيت الحجيجي، وببستان جمالي، ووقف أيضاً البستان الشهيرة بأم الورد مع مزارعها الخارجة الواقعة في القصبة المذكورة المحدودة، وبالطريق السالك إلى الإمام الأعظم وبتل الأحمر، وبأرض السدس، وبالطريق العام، وببستان المغيسل المشتملة على بئر نبعية وثلث بئر شطانية ودار جماعة. وشرط أن تصرف غلة هذا الوقف أولاً على عمارة مسجده الواقع في محلة العمار سبع أبكار، وعلى خدامه، وعلى مدرسه ومؤذنه وإمامه وغيرهم، وعلى أن يقرأ في كل يوم في المسجد ختمة من القرآن الشريف، وعلى قراءة القرآن الكريم في ليالي الجمع وجميع شهر رمضان، وعلى فقراء المدينة المنورة، وعلى أن يقرأ في المدينة المنورة في كل سنة ختمة من القرآن الكريم، وأن

يعطى للمتولي أربعمائة قرش من سكة عبد الحميد خان، والفضلة تنفق على الفقراء من أقاربه وذوي رحمه، وشرط التولية على نفسه ومن بعده إلى ولده عبد القادر وأولاده ما تناسلوا الأرشد فالأرشد، وجعل ناظرين على ولده أولاد أخيه الحاج سليم والحاج سعد الدين چلبي الباچه چي، للأرشد فالأرشد، ثم بعد وفاة الحاج سليم وسعد الدين، تنقل النظارة إلى الأرشد فالأرشد من أولادهما ما تناسلوا بطناً بعد بطن، يقوم كل ولد منهما مقام والده في النظارة، وإذا انقرض ذرية عبد القادر ترجع التولية إلى الناظرين الحاج سعد الدين، والحاج سليم ومن بعدهما إلى الأرشد فالأرشد من أولادهما الذكور ما تناسلوا. وشرط أن يعطى أربعمائة قرش إلى الناظرين بالمناصفة بينهما. انتهى. وبعد تحقق التعامل في هذا الوقف بالوجه الشرعي، حكم القاضي المشار إليه بصحة هذا الوقف، وأصدر الحجة الشرعية المؤرخة في اليوم العاشر من شوال سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م بشهادة السيد محمود بن السيد زكريا نقيب الأشراف، والسيد مراد بن السيد عثمان القادري نقيب الأشراف، والسيد محمد أمين أفندي الواعظ، والسيد شمسي بن السيد مراد، والحاج محمد صالح ومصطفى أولاد محمد سعيد الشيخلي.

سجل الأوقاف ٩ وصحيفة ١٥ عتيق.



(٢٨٥)

إبراهيم أدهم

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٥١هـ/١٨٤٥م، وكان عالماً فقيهاً، مشهوراً بالفضل، وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة بغداد الشرعية الحاج عبد الله بك بن محمد آغا شقيق أحمد باشا الكتخدا، الذي شيّد الجامع في سوق الميدان ببغداد المسمى جامع الأحمدية، فوقف البستان الواقع قرب قصبة الإمام الأعظم المحدودة من طرف بدولاب قميره، ومن طرف بدولاب خليل باشا شرقي النهر، وبأراضي دولاب خليل باشا، ومن طرف بدولاب خليل باشا غربي نهر دجلة، والباغچه الواقعة في القصبة المذكورة المحدودة من جهة نهر دجلة، ومن طرف بدلاوب خليل باشا غربي النهر، ومن طرف بالطريق الذاهب إلى دولاب كميرة، وبالطريق العام، وبستان الطبقچلي، وبالطريق المؤدي إلى دولاب كميرة على نفسه، وعلى أخيه الآخر محمود بك ومن بعدهما على أولادهما

طبقة بعد طبقة، للذكر مثل حظ الأنثيين. وشرط التولية على هذا الوقف من بعده ومن بعد أخيه إلى الأرشد والأكبر من أولادهما، وبعد الانقراض تعود الغلة إلى طلاب العلم الشريف والفقراء في مدينة بغداد، وطلب الواقف تسجيل وقفه بعد أن سلمه إلى متولي التسجيل سليم بن عبد الله، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الخامس والعشرين من رجب سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه إبراهيم أدهم القاضي بمدينة بغداد عفى عنه بشهادة عبد الغني معتمد المرحوم كتخدا أحمد باشا، وصنع الله كاتب الخزينة، والحاج محمد أفندي مدرس العلية، وبلال آغا ابن عبد الله، وسفيان أفندي كاتب السر، ومحمد سعيد أفندي، نائب سابق، وأحمد أفندي مدرس جامع داود باشا، ونجيب أفندي وكيل متولي جامع داود باشا، والنائب إسماعيل بن الحاج خليل، وحمزة آغا حرم كهيه سي، وعبد اللطيف ابن الحاج أحمد نائب بغداد.



(٢٨٦)

تابع أحكام إبراهيم سعد الدين

قاضي بغداد

وهذه وقفية حسن شاه خاتون بنت عبد الله الخالدية النقشبندية على تكية الخالدية، وهذا نصها: بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله الذي أوقف الواقفين على مناهج الخيرات لسلوك مباهج المبرات ووفق العاملين العاملين بأحاسن الطاعات، إلى محاسن العبادات، وجعل الوقف على معاهد العبادة من أسنى الزلفى، وأحسن الأعمال الصالحات، والصلاة والسلام على سيّد السادات وسند السعادات محمد النبي المشفع بالعصاة في العرصات، وعلى آله وأصحابه ذوي الأنساب الطاهرات ما دامت الأرض والسماوات والفلك بأعلى الحركات. وبعد، فهذا كتاب نهج طريق صحيح المباني وذو خطاب مستطاب، صريح المعاني، يعرب مضمونه ويوضح مكنونه عن ذكر ما هو أنه لما كانت الدنيا دار بلية ومنية، لا يدوم فيها مثال، ولا يحوم حولها إلاّ وبال وبلبال، فالسعيد من يدخر لآخرته، فإن الفلك لا يدور دائماً على مراده، فتأملت وتفكرت، وبين البصيرة تبصرت المرأة الصالحة صاحبة هذه الخيرات السنية، فخر المُخدَّرات، حُسن شاه خاتون

بنت عبد الله الخالدية النقشبندية، عيال حشامات سابق وديوده ماردين عبد القادر آغا، قررت أن الوقف ذريعة التقرب إلى الله، وطريق مرضاة الله، لأن التصدق على المساجد والفقراء نعم التجارة ليوم الجزاء، فعند ذلك قامت بنية صادقة وعزيمة إلى فعل الخيرات سابقة، وبعفو الله واثقة رغبة بقوله عزّ وعلا ﴿**إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً**﴾، وعملاً بقول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به بعد موته، أو ولد صالح يدعو له»، وقد أجمع علماء الإسلام على أن الوقف هو الصدقة الجارية إلى يوم القيامة، فوقفت جميع الخمس بقاج الواقعات في قرية الزهيرات من قبل الأوقاف. وقطعة الأرضَ البسيطة ما بين القطعتين من البقاج المذكورات واقع صريفة التوث مقدار أربعة عشر حبل كبير، وأيضاً قطعة توث مقدار خمس حبال كبار ملحق بالبقاج تشتمل على نخيل وأشجار وقفاً صحيحاً شرعياً على تكية الخالدية حضرة مولانا ذو الجناحين أبو البهاء قرة أعيننا الشيخ خالد النقشبندي الواقعة في الجانب الشرقي من بغداد المحمية الكائنة قرب حمام القاضي، وجامع العادلية، واشترطت التولية على هذا الوقف جناب الشيخ عبد الغفور الخالدي النقشبندي بن السيد الحاج محمد الجابر المشهداني الحسيني عليه الرحمة والرضوان، ثم من بعده على أخيه الحاج إبراهيم الخالدي النقشبندي ومن بعدهما إلى أرشد من يجلس في التكية المذكورة يكون متولياً على هذا الوقف، ويباشر مصالحها بالاستقامة وملازمة الأوقات الخمس والجمعة والجماعة، ويصرف المتولي الثلثين من غلته على مصالح ولوازم التكية من مرمت وتعمير وأباريق وشيرج وحصير وأجرة خدام ومؤذن ودرخون وخطيب وإمام. والثلث الباقي من الغلة المذكورة يكون للمتولي في مقابلة مباشرة خدمة الوقف، وخدمة التكية، وسلمت الواقفة الوقف إلى متولي التسجيل عبد الوهاب آغا بن المرحوم رضوان آغا بشهادة ولديها رضا معروف وسلمان ابني المرحوم الحاج درويش، وطلبت تسجيل الوقف وفق شرائطه وضوابطه، وغب الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي إبراهيم سعد الدين أفندي بصحة الوقف ولزومه، بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وقد كتب القاضي بخط يده في صدر هذا الكتاب ما نصه : حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه، أنا الفقير عزّ شأنه إبراهيم سعد الدين القاضي بمدينة بغداد عفى عنه. حرر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

❖ ❖ ❖

(٢٨٧)

السيد محمد أمين أفندي ابن السيد أحمد أفندي النائب قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م، وكان عالماً فاضلاً، اشتهر بالعدل والنزاهة وحسن المعاملة، وقد حضر مجلسه الشرعي ببغداد الشيخ سلمان الغنام، وهذا نص وقفيته:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل جنته وقفاً على عباده المؤمنين، ووزع رحمته رفقاً بالطائعين والعاصين أبرز ما أخفته الإرادة بأيدي قدرته وأحكم ما أظهرته قدرته على وفق حكمته فخلق الإنسان أشرف الموجودات وميّزه بمزايا الحسان على سائر البريات، فوضع فيها جوهر العقل يستضيء بها لما ينتفع به في معاشه ومعاده، وسخر له سائر الحيوان لإسعافه وإسعاده، وملكّه من الدنيا ما هو الأنفع له والأحرى، ووعده إن زهد فيها أن يتخذ منها في الأخرى فاستخلصه لعبادته واصطفاه وكلفه بما اختاره له وارتضاه، فلذلك أرسل فيه من نوعه الرسل مبشرين ومنذرين، وهادين إلى معالم الحق الواضح المستبين، وكان منهم واسطة العقد وبيت الحمد إمامهم الأفضل الأكمل الآخر بعثاً وإرسالاً والأول مجداً وأفضالاً خاتم خزانة الإرسال، وفاتح أبواب الكمال، أعمهم إرسالاً، وأتمهم أحوالاً، وأفضلهم بلاغاً، وأسرعهم إبلاغاً، وأقواهم برهاناً، وأفصحهم بياناً، فقام بأعباء الرسالة حتى أورى قبساً لقابس، وحبس نفسه على تمهيد طريق العدالة، فلله دره من جالس، فعمت رسالته الأحمر والأسود، وبلغت دعوته الأصغر والأكبر، اللهم فصلّ عليه وعليهم صلاة موقوفة على أرواحهم، مزينة لأشباحهم، وعلى آله وآلهم، وأصحابه وأصحابهم الذين وقفوا نفوسهم على إتباع الحق ونصرته، وتشييد ركن الدين ورفعته، وعلى التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين.

وبعد، فهذا كتاب صحيح المباني ذو خطاب مستطاب، صريح المعاني، يعرض مضمونه ويوضح مكنونه عن ذكر ما هو لما كانت الدنيا الدنية دار بلية ومنية لا يدوم فيها مثال، ولا يحوم حولها إلا وبال وبلبال، وسط فنائها فناء، وقلب إقبالها لا بقاء، فالسعيد من لا يغتر بطول الأمل، ويلاحظ المنال قبل حلول الأجل، ويدخر من دنياه لآخرته، ويتزود من عافيته لعاقبته، والعاقل من يتفكر في معاشه ومعاده، فإن الفلك لا يدور دائماً على مراده، والزمان ما يكون أبداً من أمداده، وتيقن بأن الوقف والصدقات

من أفضل الطاعات وأكمل القربات خصوصاً إذا كانت على منافع الفقراء والمساكين، ومعاهد العبادات وتشييد أركان الدين بالجمعة والجماعات، حتى قصر الله تعالى نيل البر عليه، كما نص عليه المفسرون. فقال عزّ من قائل **﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾**، وقال سيد الخلائق جملة : إذا مات المسلم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له. وقد أجمع علماء الإسلام والفقهاء الأعلام على أن الوقف هو الصدقة الجارية إلى يوم القيامة، فعند ذلك هبت نسائم التوفيق بالسعادة الأبدية، وتحركت أمواج الفيوضات بالعناية الربانية، حتى انتظم في سلك ما ذكرناه، واتصف ببعض ما وصفناه، شيخ مشائخ عقيل سليمان الغنام، فقام لله بنية صادقة وعزيمة إلى فعل الخيرات سابقة، شارعاً في نقل محاسن الخيرات، وسارعاً إلى أحاسن المبرات، هرباً من أليم العقاب والعذاب، وطلباً لزلفى ونيل الثواب، وتمسكاً بقوله جلّ وعلا: **﴿إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾**(الكهف، ٣٠) وبما نطق به الكتاب المبين **﴿وَلاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾** (يوسف، ٥٦) فقدم، قدم الصدق والوفاء، واثقاً بكرم الله تعالى وكفى. فوقف وحبس وهو في حال صحته وكمال تصرفه طايعاً مختاراً ما هو ملكه وبيده وتحت تصرفه، وهو السبع دكاكين الواقعات في محلة الجانب الغربي من بغداد، الكائنات في سوق بزازة بن نفيسة بقرب علاوي الفلحان. أربعة منهن متلاصقات، يحدهن شمالاً دكان ورثة السيد حسين الملا محمد، وغرباً حرم جناب الأشيم إبراهيم الغنام، وقبلة الدكان الموقوف على المسجد الذي بهذا السوق، وشرقاً السوق المذكور ودكانين منهن أيضاً متلاصقين، يحدهن شرقاً دكان الموقوف على مسجد السوق المذكور، وغرباً ملك أمين الحميد، وشمالاً حرم الأكرم إبراهيم الغنام، وشرقاً بملك وادي العبد الله، وغرباً بملك الحاج سعد بن حاج ياسين، وقبلة السوق المذكورة، وجميع علوة الخشب الكبيرة والعنباران اللتان فيها والثمانية دكاكين المخرجات منها، والنصف علوة التي تلقاه بالشراء الشرعي من آل المرجوم علي آغا المصطفى الخليل والبئر والإيوان والعنباران اللذين فيه، والدكاكين المخرجات منه. وجميع قطعة الأرض التي بين هذه والعلوة الكبيرة، وبين نصف العلوة المذكورة المحدودة قبلة بدكاكين موقفها المفتي السابق الأفخم محمد سعيد أفندي نانه، أوقف هذه القطعة التي خلف دكانيه على ما وقفت عليه هذه الأملاك، وشمالاً بحرم جناب الأشيم الواقف الآتي ذكره. وصار جميع العلوة الكبيرة ونصف العلوة المذكورة، وهذه القطعة كلها ساحة واحدة، يحدهن طريق علاوي الفلحان العام، وشرقاً الطريق العام أيضاً، وشمالاً حرم جناب الأشيم

صاحب الخيرات شيخ سليمان الغنام، وغرباً علوة آل علي آغا المصطفى الخليل أيضاً، ودار مهدي العجمي، فصار جميع السبع دكاكين التي في سوق البزازة، وجميع علوة الخشب والنصف العلوة، والقطعة التي بينهن الكائنات في علاوي الفلحات مع ما اشتملت عليه هذه الحدود، واشتملت عليه القيود بجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنها، وكل حق معروف به ومنسوب إليه وقفاً صحيحاً شرعياً على جامعه المشهور الواقع في الجانب الغربي من بغداد، بقرب قوناغة المعمور التي بجوار سيدنا الشيخ حبيب العجمي وشيخ بشار، وشرط التولية على الجامع المذكور وجميع وقفه لجناب ولده النجيب المعتصم بالله شيخ عبيد الله، ثم من بعده على أخيه الهمام الأشيم إبراهيم الغنام ثم من بعدهما للأرشد فالأرشد من ذريتهما، ثم للأرشد فالأرشد من العصبات، ثم على التقي من عشيرتهم، ثم من قبيلتهم، وشرط تعمير المسجد الفاضل يؤدي وظائف الجامع المذكور، ووظيفة الخطيب والإمام والمؤذن والممجد والقارئ في المحفل، وما يحتاجه من الخدام، ثم على المتولي أن ينيط في مصالح الجامع من حصير وبرقان، وما يتعلق بالبئر والفاضل له، ويهتم بتعميره وإقامة الجماعة والجمعة، ثم طلب الواقف تسجيل الوقف، فحكم القاضي بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وسجله في اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م.

سجل المحكمة الشرعية ٢٨ وعدد ٨٨ وصحيفة ٤٧ مختومة بختم القاضي، وكتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه:

حكمت بصحة الوقف ولزومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه السيد محمد أمين بن المرحوم أحمد أفندي النائب القاضي بمدينة بغداد المحروسة .

❖ ❖ ❖



الحاج محمد أمين أفندي بن محمد سعيد المشهور بمدرس زاده وقاضي زاده

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م بموجب الفرمان السلطاني المؤرخ ذي القعدة سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، المسجل في السجل التاسع من سجلات المحكمة الشرعية، وكان هذا القاضي فقيهاً، وكان مشهوراً بعلم الفرائض وتنظيم الصكوك واستخراج النصوص من مظانها وتطبيقها على الدعاوى التي ينظر فيها، وقد التمس الوزير الحاج

محمد نجيب باشا والي بغداد في توجيه رتبة مولوية إزمير من السلطان، فورد التوجيه من إستانبول، فانشد عبد الباقي العمري مهنئاً ومؤرخاً :

قد نهى الشرع والدين المبين — بأمين الخير يا نعم الأمين
فهو للدين الحنيفي حمى — ولشرع المصطفى حصن حصين
حاكم وقّعَ صك المدعي — فازدهى فيه من العليا جبين
ومنار الحق في تنويره — لأولي الأبصار حقاً مستبين
هو المختار الموالي تاجها — صدرها الواسع والركن المكين
وشَّحتْهُ للعلا أخلاقه — فهو بالمجد حريٌّ وقمين
وخليلي بالمعالي لائق — من له العلم حليف وخدين
في الرؤوس المجد لا في عمةٍ — كبرت حجماً بها القطن قطين
عز أشباها بأخلاق زكت — ما له فيها نظير وقرين
ثمن الأفلاك في رتبته — ذلك الدري والدر الثمين
وموالي الروم في صدق الولا — أرخوا قاضٍ بإزمير أمين

سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م

وقال أيضاً مادحاً ومهنئاً ومؤرخاً ثانياً :

لمن الموالي في القضا خير تقدير — يدبره في حكمه أي تدبير
حكيم فكم أمضى من الحكم حجة — بمنشور رق بالعناية مسطور
وأودع في قيد السجلات حكمة — وحرَّرها قدماً بأحسن تحرير
وأثبت دعوى من أتى بشهوده — عدولاً فزكاها بأعدل تقرير
وأشغل كلاً بالذي قد قضى له — فبعضاً بتوفيق وبعضاً بتسخير
فسخَّر مأموراً بخدمة آمرٍ — ووكل ذا أمر بنعمة مأمور
تعالى عن الأشباه عز نظائراً — تقدس ذاتاً عن إحاطة تصوير
نعم الهم المولى النجيب محمداً — محافظ بغداد مدينة منصور

فقــدم عرضــاً طــال فيــه ثنــاؤه عليك أمـين الـدين مـن غيـر تـأخير

فحـصل مــن مفتــي الأنــام إشــارة لحضرة من فـي البـأس أزري بسابور

خليفـــة رب العـــالمين بأرضــــه وسـلطانه فـي ملـك عالمـه الـصوري

فأصـــدر أمــراً طــاب نــشر وروده ووقــع صــكاً فهـو نــور علــى نــور

وأولاك يـــا مـــولى العـــلا مولويـــة عليهــا جــلال الــدين لاح بمنــشور

فبــادر وأكثــر بالــدعاء لدولـــةٍ مجيديـــة إنعامهـــا غيـــر محــصور

ودم راقيــاً أعــلا المراتــب واصــلاً لأقـصى المعـالي فـي امتيـاز وتـصدير

وانعـم أمــين الــدين فــي مولويــةٍ لقـــد حزتهـــا أرِّخ رتبـــة إزميـــر

سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م

وقد حضر مجلسه الشرعي السيد علي أفندي نقيب الأشراف ابن السيد سلمان نقيب الأشراف، وطلب من القاضي رفع يد الغاصب للأوقاف القادرية، فأصدر القاضي إعلاماً شرعياً هذا خلاصتها:

هو أنه لما فوضت إيالة العراق إلى حضرة الوزير الذي مدّ عليه من النجابة رواق الحاج محمد نجيب باشا ودخل مدينة السلام، رافق وفاة نقيب الأشراف السيد محمود أفندي بن السيد زكريا، فنصب بدله السيد علي أفندي من حيث أنه من أقرب أولاد الشيخ عبد القادر الكيلاني، ومشهور بالديانة، ومزيد الصيانة، فجعله نقيباً متولياً على أوقاف جده، وجعل يتتبع كل ما يلزم من أنواع الخدمة، فرأى احتياج مسجد جده وزاويته للتعمير، فإذا سبب ذلك اضمحلال ما شرطه ووظفه من الأموال الأميرية، حضرة السلطان مراد فاتح بغداد، ومن بعده سلاطين الدولة العلية العثمانية لمصالح المسجد والزاوية، والقراء والأئمة والمؤذنين ونحوهم الذين فيها، وإطعام طعام الفقراء والعاكفين والمترددين إليها سائر البلاد الإسلامية، وحقق أن سبب هذا الاضمحلال وحدوث تلك العلة، وكان وراء ذلك بعض الأشخاص، فرفع النقيب الأمر إلى حضرة الوزير، فشق عليه اختلال أمر ذلك المسجد والزاوية ومن فيهما من الفقراء، وأمر بتحقق المادة بمجلس الشرع الشريف، وحضور العلماء في ذلك المحفل المنيف، فادعى النقيب وطالب أرض حاتم وقزاغ، وأرض الجلبي ودوري وأبو خرابه، والمنصورية والدبحية والمخيسية، ونصف المقطوعة، حيث أن غلات هذه الأراضي مشروطة وموظفة ومرصدة لصالح المسجد

وزاوية جده، وإطعام الطعام للفقراء العاكفين والمجاورين فيهما لخدمة القائمين بأمرهما، وذلك من صدقات الدولة العلية العثمانية، وإرصاداتهم المشهورة بين البرية، فأجاب الغاصب بأنه قد أفرز تلك الأراضي بأمر ا لمتولي، فرأى حاكم الشريعة إرجاع كل ما وضع عليه يده إلى ما كان عليه، وليس لهذا الشخص حق في بيت المال بحال من الأحوال، لأنه من قبيل وقف السلاطين من بيت المال على المصالح العامة، وقد قال ابن وهبان:

ولو وقف السلطان من بيت مالنا　　　لمصلحة عمت يجوز ويؤجر

ونقل ذلك الطرطوس عن قاضي خان وذكر الطحطاوي بنقل الفاضل بن عابدين في رد المحتار أن من المصلحة العامة الوقف لمصالح المساجد. ونهاية ما قيل في ذلك أنه أرصاد، وهو لازم لا ينقض ولا يجوز لمن جاء أن يغيره ويبدله، وقد نص على عدم جواز التبديل فيما إذا صرف على المستحقين كالعلماء والطلبة سراج الدين البلقيني في مجلس حافل عقده السلطان نظام المملكة برقوق، ووافقه البرهان بن جماعة، وشيخ الحنفية كمال الدين، شارح الهداية، فحكم حاكم الشريعة الغراء المصلحة في إرجاع ما ذكر وحرر ذلك في اليوم التاسع عشر من رمضان ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م.

بشهادة السيد محمود أفندي الآلوسي المفتي سابقاً، ومحمد سعيد أفندي المفتي سابقاً، وعبد الغني الجميل المفتي سابقاً، والسيد صبغة الله الحيدري مفتي الشافعية.

العدد ٧ السجل ١ من سجلات المحكمة الشرعيّة ببغداد.

وسجل هذا القاضي، وقف مريم خاتون، وعائشة خاتون، وعبد الرحمن چلبي أولاد الحاج أبو بكر بن عثمان بك الباچه چي على معتقهم سليم بن عبد الله، ومن بعده على أولاده وأولاد أولاده بطناً بعد بطن، على أن من مات منهم وله أولاد فينتقل نصيبه إلى أولاده، وهكذا بموجب الوقفية المؤرخة ١٦ رجب ١٢٦١هـ/١٨٤٥م، كما سجل تصادف مرتزقة أوقاف قاسم المعلان بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، بشهادة السيد علي أفندي نقيب الأشراف، والسيد عبد الله أفندي مفتي الشافعية، والسيد محمود أفندي الآلوسي مفتي الحنفية، ومحمد أفندي إمام جامع الإمام الأعظم، وعبد الحميد أفندي كليتدار الإمام الأعظم، ومحمد أفندي المدرّس، والسيد أحمد أفندي خطيب جامع الإمام الأعظم، ومصطفى چلبي بن الحاج أسعد، والحاج عبد الرزاق بن خلفه فتحي، ومصطفى چلبي آل عرموش، وإسماعيل بن أحمد الإبراهيم، والسيد محمد سعيد نائب بغداد، والسيد محمد محسن أفندي قاضي

عسكر، وعيسى أفندي البندنيجي مدرّس الداودية. السجل ٣٠ الصحيفة ٧٠ العدد ٢١ ختم القاضي قاضي زاده محمد أمين أفندي بن محمد سعيد أفندي. وبنيابة السيد محمد سعيد نائب بغداد.

❖ ❖ ❖

(٢٨٩)

السيد محمد سعيد أفندي بن علي رضا أفندي قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد بموجب الفرمان المؤرخ ١٩ محرم سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م من قبل عصمت بك زاده مير السيد أحمد عارف حكمت الحسيني شيخ الإسلام، وكان فاضلاً عالماً. وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد الحاجة نازنده خاتون بنت مصطفى آغا زوجة حافظ باشا، وسجلت وقفها على مسجدها الجامع، وهذا نص وقفيتها:

بسم الله الرحمن الرحيم: أبدع كلام يعنون به المقال، وأيمن ذكر يصدر به كل أمر ذي بال. الحمد لله الذي وقف دون مواقف جبروته الإفهام، وحار في مشاهدة ملكوته أفكار الأجلة والفحول، أبدع نظام العالم بحوله وقوته، وأودع فيه دقائق الحكمة ببالغ حكمته، وأوضح حجج آيات قدرته في صحائف الكون، ونصب رايات وحدته في كل شيء من الأعراض والأعيان، والصلاة والسلام على فاتحة سورة النبوّة التامة، وخاتمة رسالته الرسالة العامة، وعلى آله الواقفين من بحار عوارفه. أما بعد، فقد حضرت الحاجة نازنده خاتون مجلس الشرع الشريف، المنعقد في محكمة شرعية مدينة بغداد، فأوقفت جميع بستان الجبيلة الواقعة في البصرة الفيحاء، وجميع الخان الشهير بخان الباشا، مع الدكاكين الثمانية المتصلة به، الواقعة في قصبة الحلة الفيحاء، وقفاً صحيحاً شرعياً على مصالح الجامع الذي أنشأته الخاتون المذكورة مع المدرسة الكائنة فيه إنشاء لوجه الله، الواقع في محلة الحيدرخانة من مدينة السلام بغداد المحدود بالطريق العام أولاً وثانياً، وبدار الواقفة ثالثاً، وبدار أيتام محمد آغا رابعاً. وشرطت أن من المصالح عمارة الجامع وخدمه من مدرس، وإمامين، ومؤذنين، ومحافظ الكتب، وقارئ الدور، والقلنجي، والمجد، ورئيس المحفل، وكنّاس وبواب المصلى، وبواب الجامع، وواعظ شهر رمضان المجد في ليالي شهر رمضان، وقراءة القرآن في كل ليلة من لياليه عشرة أجزاء. وفي

كل يوم من أيام السنة جزأين وخبز وشمع لطلبة المدرسة، وسبيل ماء ومؤونة خادمه، وغير ذلك من شيرج وقناديل وفرش، ما يعدّ من مصالح المسجد والمدرسة. وشرطت الواقفة أن يبدأ أولاً من غلة الوقف بعمارته وعمارة المسجد المدرسة، وشرطت أن يعطى كل واحد من إمامي الجهرية والسرية، ألفين من القروش الرائجة في كل سنة، ويعطى لكل مؤذن من المؤذنين ألف قرش رائج. وأن يعطى للخطيب ألفاً وأربعمائة قرش رائج، ولقارئ الدور ألفاً ومائتي قرش رائج. وللمدرّس ثمانية آلاف قرش رائج، ونفقة الطلبة من خبز وشمع أربعة آلاف قرش رائج، وللقندلجي ستمائة قرش رائج، وللأباريقي أربعمائة قرش، وللممجد ورئيس المحفل ألف قرش رائج، ولكنّاس الحرم والصحن ألف قرش رائج، ولبواب الحرم الجامع ألف قرش رائج، ولواعظ رمضان خمسمائة قرش رائج، ولممجد رمضان مائة قرش، ولقارئ القرآن في شهر رمضان ألف قرش، ولقارئ القرآن في أيام السنة ألف قرش، ولماء السبيل ألف وثمانمائة قرش، ولأجرة الخادم ألف قرش، ولمحافظ الكتب ستمائة قرش. وشرطت أن يعطى إلى تعمير المدرسة العلية ومائها وخدمتها من فضلة نماء هذا الوقف بعد إخراج ما تقدم ذكره تفصيلاً وإجمالاً، في كل سنة خمسة عشر ألف قرش رائج، يصرفها متولي هذا الوقف بيده في مصالحها لا متولي المدرسة. وشرطت أن يعطى من الفضلة لكل واحد من مواليها وخدمتها في كل سنة ألف قرش رائج وهم: الحاج مصطفى، وبلال، وسليمان، ومحمود، وسلطان، ومحمد، وعبد الله اللقيط، وفتاح، وفردوس، وخميسة، ومريم الكردية، وحليمة الكردية، وأمينة الكردية، وبنات عبد الله، على أن من مات منهم، فحصته ترجع لولده، وإن لم يكن له ولد، فحصته إلى الموالي والخدمة، وبعد الانقراض فوظائفهم تعود إلى الجامع المذكور ومصالحه ومدرسته، وقد نصبت متولياً مختاراً على هذا الوقف والجامع والمدرسة، جناب أحمد آغا بن عبد الله سكه أميني سابقاً، بحيث لا يعزل، وله فضلة الوقف الحاصلة بعد إخراج جميع ما تقدم ذكره، ثم ترجع التولية إلى الأرشد من أولاده الذكور وأولاد أولاده ما تناسلوا بطن بعد بطن، وبعد الانقراض فالتولية تكون للأرشد فالأرشد من موالي المرحوم حافظ باشا زوج الواقفة ، فإن خرب المسجد الجامع، ولم يبقَ من يصلي فيه، تصرف غلة وقفه في مصالح مساجد بغداد، وطلبت تسجيل الوقف بشروطه المذكور، فحكم القاضي بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجل في ٦ شعبان سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٦م بشهادة السيد علي نقيب الأشراف، والسيد صبغة الله الحيدري مفتي الشافعية حالاً، والسيد عبد الغني الجميل مفتي بغداد، والسيد محمود أفندي الآلوسي مفتي

بغداد، والسيد محمد أمين الواعظ، والسيد محمد أمين نائب المحكمة، والشيخ محمد الزهاوي مدرس العلية، والسيد أحمد أفندي خطيب الأعظمية، والسيد محمد صالح متولي جامع القلعة، وعبد الحميد كليتدار الإمام الأعظم، وعبد اللطيف إمام الأعظمية، والسيد أحمد الشهير الحاوي النقشبندي، والحاج صالح چلبي الباچه چي، ودرويش آغا محمود آغا زاده، وملا عبد العزيز العطار، وطوبجي زاده ملا مهدي، ومصطفى بن رحيم الدباغ.

أما الجامع فهو واقع قريب من الشارع العام بين الحيدرخانة والميدان، وهو جامع لطيف الوضع، وله بابان من شرقيه وباب من شماليه، وفيه منارة وحجر ومدرسة، عمرته السيدة نازنده خاتون، وكتب على باب المسجد الأبيات التالية:

زوجة الشهم علي باشا الشهيد ... ربة الإحسان والفضل المبين

مقصدي نازنده خاتون التي ... قد غدا ذكر لها في الصالحين

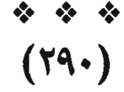
حجت الكعبة قدما وحظت ... زورة من قبر ختم المرسلين

وبتقوى الله صرفا قد بنت ... جامعاً من مالها للمسلمين

مذ أتمته بدا تاريخه ... ادخلوا الجامع وصلوا راكعين

سنة ١٢٦٣ هـ

وقد حضر مجلسه الشرعي السيد محمد أمين الواعظ. والجامع وموقوفاته تحت تولية الفاضلين السيدين نوري وثامر آل الچيبه‌چي ابن محمد بك .



(٢٩٠)

عثمان أفندي زاده السيد محمد افندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م وكان من القضاة المشهورين بالعفة والنزاهة، وكان محمود السيرة. وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أنه من مرتزقة الوقف الفلاني، وهو وقف قديم، وأن له ثلاثة أسهم من اعتبار خمسين سهماً، وأن غلة السنة الفلانية كذا دينار، يستحق منها عشرة دنانير عن غلة تلك السنة، فكلف المدعى بإبراز الوقفية، فأجاب أن كتاب الوقف قد فقد وأن له بيّنة على التعامل.

وحيث صرح الفقهاء عليهم الرحمة في مثل هذه الحادثة العمل على ما كان عليه القوام السابقين، كيف كانوا يقسمون غلته، وقد أقام المدعي بيّنة معدلة على التعامل القديم، وعلى أنه أحد مرتزقة هذا الوقف، فحكم القاضي بموجب البيّنة وفق الإدعاء.



(٢٩١)

بشمقجي زاده حفيدِ السيد عبد الله رشدي قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م وكان عالماً فاضلاً. وقد حضر مجلسه الشرعي السيد علي أفندي النقيب بن سلمان الكيلاني، نقيب الأشراف، وكان النقيب فائزاً منذ ترعرع وبرع بالديانة، ومشهوراً منذ نشأ ومشى بالعفة والصيانة، وادعى أمام القاضي بأن أحد الغاصبين قد غصب واقتطع لنفسه من الوقف القادري عدة قرى وأراضي، وأخرجها عما شرطت له، فقرر القاضي حضور جمع من العلماء وكبار الفقهاء، فثبت الحق للسيد علي النقيب، وأمر الغاصب أن يقصر يده عما وضعها من الأوقاف، وكتب بذلك الأعلام، ورفع إلى حضرة الوزير الحاج محمد نجيب باشا والي بغداد، وكانت القرى والأراضي المغصوبة. الأولى الأرض المشتملة على بساتين المسمّاة بالمقطوعة، وثانياً: قريةِ المخيسة، وثالثاً نهر الجلبي ، والرابعة قرية الدورة، والخامسة أبو خرابة، والسادسة أرض المنصورية. وحرر الأعلام في شهر ربيع الأول سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م.

وكان من الشهود السيد محمود الآلوسي، مفتي بغداد، والسيد محمد سعيد المفتي سابقاً، والسيد عبد الغني جميل مفتي بغداد سابقاً، ومحمد سعيد أفندي مدرّس العلية، والسيد محمد أمين أفندي الواعظ، ومحمد أمين أفندي النائب ببغداد، وعبد الحميد أفندي كليتدار الإمام الأعظم والدفتردار ومحمد أفندي بن عبد الفتاح المفتي، والسيد خطاب الأعظمي، ومحمد أمين التكمهچي ، وجواد آغا جاووش العلماء، وكاظم آغا محضر باشي.

سجل المحكمة الشرعية ١، والعدد ٢، والصحيفة ٦. وهذا خاتم القاضي.



(٢٩٢)

سيف الدين أفندي الخربوتي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م، وكان عالماً فقيهاً أديباً، وكان يحسن اللغة العربية ويكتب فيها، وكان عالماً بالفرائض والصكوك الشرعية، وكان محمود السيرة، أحكامه مرضية. وقد ذكره السيد محمود الآلوسي المفتي في غرائب الاغتراب بعد أن صرف عن قضاء بغداد فقال: وكتب لي سنان الشريعة وسيف الدين القاضي الخربوتي قاضي بغداد سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م. غب التفحص عن تلك الذات التي هي منبع الفضل ومظهر الكمالات هو أن الداعي منذ أن عزم على التوجه إلى بغداد، لم يزل منشرح الخاطر، مسرور الفؤاد، طمعاً بمسامرة ذلك العلم المفرد، والمولى الذي على فضله كل الخناصر تعقد، فلما تعذر حسب الإرادة تلاقينا عند قرب تدانينا، واعترض عائق الزمان دون ذلك الأمل، وقد عارضنا من أمم وصار أدنى من يد نعم، دامت نفوسنا بحمد الله تعالى في المقاصد والأعراض، متلاقية على موارد الإخلاص والإمحاض، حتى وردت إلى بغداد فرأيته بلداً عاطلاً بغيبته، محتاجاً للتحلي بأوبته، عامراً به وإن خلا عنه وعن سواه خراب منه، وإن جمع العالم إلاّ إياه، ولم أرَ فيه من أتقلد ألفاظه الدر النظيم، كما عهدته من حضرة ذلك المولى الكريم، فلا زلت أترقب من ذاته العلية موارد الأخبار وهو سلّمه الله تعالى لا زال يهدي إلى رقائق تسليمات هي ألطف من الطل في وجنات الأزهار، والآن حيث أعيتني الأشواق، وأضرت بي لواعج الأتواق، بادرت إلى تحرير ليكون لي في الجملة من جوابه تسليته لي عن ذلك الجناب الخطير العديم النضير. وها أنا قد أرسلته، وإلى جنابه السامي قدمته لدى شرف الوصول المرجو والمأمول أن يمن علينا بمكتوب جالب لأفراح القلوب، وأن لا يخرجنا من الخاطر العاطر والفكر المنير الزاهر على الدوام، سلمه الله وأبقاه، ومنَّ علينا برؤياه آمين. غير أن عبد الباقي العمري كان هجاه بالأبيات التالية عند انصرافه من القضاء :

وقاضٍ يجور ما له من مضارع ... على أنه بالعسف أقطع من ماض

قضى ومضى لكن إلى كل غاية ... من الخزي لا يحظى بها أبداً قاض

يقولون يقضي قلت لكن بباطل ... وقالوا يقص الحق قلت بمقراض

وقد خمسها السيد عبد الغفار الأخرس :

ألا قطع الرحمن كل مقاطع مضر بما يقضي به غير نافع

وراضٍ بظلم طامع غير قانع وقاضٍ يجور ما له من مضارع

على أنه بالعسف أقطع من ماض

فكم قد جنى في حكمه من جناية وقد راح في غي له وغواية

فلا رد قاضي ما اهتدى لهداية قضى ومضى لكن إلى كل غاية

من الخزي لا يحظى بها أبداً قاض

بلينا بقاضٍ جائرٍ غير عادلٍ يجور بحكم قاصر غير طائل

ومن أعظم البلوى بلاء بجاهل يقولون يقضي قلت لكن بباطل

وقالوا يقص الحق قلت بمقراض

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أنه من مرتزقة الوقف الفلاني، وأن له حصة واحدة من اعتبار عشرة حصص انتقلت إليه من أمه فلانة بنت فلان، وأن المتولي منذ أن توفيت أمه، وذلك قبل عشر سنوات لم يدفع له استحقاقه من الوقف، وطلب عليه على المتولي الحاضر باستحقاقه من غلة عشر سنوات. وحيث أن أولاد البنات إذا قضى القاضي بدخولهم فإنهم يأخذون من وقف القضاء فقط. فحكم القاضي للمدعي بسهم واحد من عشرة أسهم من غلة الوقف المذكور، بعد أن استمع البيّنة على نسبه بالوجه الشرعي.



(٢٩٣)

السيد محمد الجابي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، وهو من مدينة الشام، وكان حسن الأخلاق، وقد اشتهر بيت الجابي بالعلم والفضل والتقوى والتجارة، ويوم حلَّ ببغداد للقضاء، مدحه الشاعر الفصيح السيد عبد الغفار الأخرس بالقصيدة التالية:

دعـاه إلـى الهـوى داعـي التـصابي … فــراح يــذكر أيــام الــشبابِ
بــذيل مــدامعاً قــد أرســلتها … لــواعج فــرط حــزن واكتئــابِ
وأبــصره العــذول كمــا تــراه … بأقاســي شــديد الاضــطرابِ
وفــي أحــشائه وجــد كمــين … يعذبــه بــأنواع العــذابِ
فــلام ولــم يــصب بــاللوم رشــدا … وكــان العــذر أهــدى للــصوابِ
جفتــه الغانيــات وقــد جفاهــا … فــلا وصــل مــن البــيض الكعــابِ
وكــان يروعــه مــن قبــل هــذا … هــوى ســلمى وزينــب والربــابِ
يــروح إلــى الــدمى صــاب إليهــا … ويــأنس فــي أوانــسها العــرابِ
أعيــدي النــوح يــا ورقــاء حتــى … كأنــك قــد شــكوت بعــض مــا بــي
بكيــت ومــا بكيــت لفقــد إلــفٍ … علــى أنــي صــبيت ولــم تــصابي
وذكرنــي ومــيض البــرق ثغــراً … بــرود الــشرب خمــري الرضــابِ
ومــا أظمــاك يــا كبــدي غلــيلاً … إلــى رشــف الثنايــات العــذابِ
أتنســى يا هذيــم غــداة عجنــا … علــى ربــع نهــاب للــذهابِ
فأوقفنــا المطــيّ علــى رســوم … كآثــار الكتــاب مــن الكتــابِ
وأطــلال لميــة باليــات … بكت أطلالهــا مقــل الســحابِ
نــسائلهــا عــن النائــين عنهــا … فتعجــز يــا هــذيم عــن الجــوابِ
هنالــك كانــت العبــرات منــا … خــضاباً أو تتــوب عــن الخــضابِ
أمنّــي الــنفس بعــد ذهــاب قــومي … بمــا يرجــو المفــارق مــن إيــابِ
ذرينــي يــا أمــيم مــن الأمــاني … فمــا كانــت خــلا وعــد كــذابِ
ذرينــي أصــحب الفلــواتِ إنــي … رأيــت الجــد أوفــق بــالطلابِ
فمــا لــي يــا أميمــة فــي خمــول … يطــول بــه مــع الــدنيا عتــابي
مقــيم بــين ظهرانــي أنــاس … أروم بهــم ســراباً مــن ســرابي

يجنبني نداهم صون عرضي وتركي للدنية واجتنابي
وكم لي فيهموا من قارصات وما نفذت سهام من جعابِ
سأرسلها وإن كلّت حثيّاً عليها من أباة الضيم آبي
وإني مثلما علمتْ سعادٌ وقور الجأشِ مقلاقُ الركابِ
وأدرع القناة لكل هولٍ كما أغمدت سيفاً في قرابِ
وأصحب كل مبيضٍّ السجايا وجنح الليل مسودَّ الإهابِ
ليأخذ من أحاديثي حديثاً غني عن معاطات الشرابِ
بمدح محمدٍ رب المعالي ورايق صفوة الحسب اللبابِ
وها أنا لا أزال الدهر أثني عليه بالثناء المستطابِ
فأطربُ فيه لا طربَ الأغاني وكأس الراح ترقص بالجبابِ
إذا دار بنت بي رحلّتها عزائمُ باسل عالي الجنابِ
أطرز باسمه بردَ القوافي كوشي البرد طرز بالذهابِ
وفيه تنزل الحاجات منا وتنزل في منازله الرحابِ
إذا آب الرجاء إليه لاقى بساحة مجده حسن المآبِ
تواضع وهو عالي القدر سامي ولا عجب هو ابن أبي ترابِ
شريف من ذؤابة آل بيتٍ براء في الدنيا من كلِّ عابِ
يشرفني إذا أدنيتَ منه دنوّي من علاه واقترابي
وفيما بيننا والفضل قربي من العرفانِ والنسبِ القرابِ
أهيمُ بمدحهِ في كلّ وادٍ وأقرع في ثناه كل بابِ
إلى حضراته الأمداح تجبى ومن ثم انتحى فيها لجابي
يُرَغِّبُ فضله الفضلاء فيه ويطمعهم بأيديه الرغابِ
عطاء ليس يسبقه مطال وقد يعطي الكثير بلا حسابِ

وينفق في سبيل الله مالاً … لأبناء السبيلِ وفي الرقابِ
جزى اللهُ الوزيرَ الخير عنا … وأجزاه بأضعاف الثوابِ
فقد سر العراق ومن عليها … بقاضٍ لا يروع ولا يحابي
وأبقى الله للإسلام شيخاً … به دفع المصابُ عن المصابِ
بمثل قضائه فصل القضايا … ومثل خطابه فصل الخطابِ
من القوم الذين علوا وسادوا … كما تعلو الرؤوس على الذنابِ
أطلوا بالعلاء على البرايا … كما طل الجبال على الروابي
لهينك أنت يا بغداد منه … بطلعة حسن مرجو مهابِ
أقام العدل في الزوراءِ حتى … وجدنا الشاة تأنس بالذئابِ
وأنى لا يطاع الحقُّ فيها … ولا تجري الأمور على الصوابِ
وسيف الله في يدِ هاشميٍّ … صقال المتن مشحوذ الذبابِ
خروجك من دمشق الشام ضاهى … خروج العضب أصلت للقرابِ
وجئت محيي سيل الطم حتى … لقد بلغ الروابي والزوابي
بعلم منك زخّار العباب … وفضل منك ملآن الوطابِ
فمن هذا ومن هذا جميعاً … أتيت الناس بالعجب العجابِ
وراح الناسُ يا مولايَ تدعو … لعزِّكَ بالدعاءِ المستجابِ
فلا أفَلَتْ نجومك في مغيبٍ … ولا حجبت شموسك في ضبابِ

وكتب عبد الباقي العمري عند تقلده قضاء بغداد سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ما يأتي:

لما شرف من دمشق الشام لمدينة السلام، جناب قاضيها السيد المولى محمد أفندي الجابي، جامع أشتات الفضائل، وابن جابيها، وذلك بواسطة مسيّرها وواليها، وبالإشارة العلية من حضرة شيخ الإسلام ومفتيها، واستبشرت بمبارك قدومه أهالي الزوراء، قاصيها ودانيها، قصدته مصاقع شعراء العراق بقصائدها المشحونة بتهانيها. قلت مؤرخاً عام تشريفه بغداد وحلول ركابه بناديها بهذه القصيدة المزرية بالنترة

تنسيقات جواهرها، وتنظيمات لئاليها، مرصعاً مصارعها بنعت ولي نعم هذه الأمم، ومولى مواليها شاكراً من تلك الأيدي على هذه النعمة فضل أياديها، وأنا المفتقر إلى لطف ربه الخفي الجلي عبد الباقي الفاروقي الموصلي، عفا عنه مولاه الغني:

ظهر الدين طالعاً من أكنه ... كهلال عنه أميطت دجنّه
وحمدنا عند الصباح سراه ... حيث قد جاء مطلقاً للأعنه
ونفى الجور عدل قاضٍ بحقٍ ... وقع آرائه كوقع الأسنه
ولأهل الزوراء من غير زور ... كم وكم منحة أتت أثر محنه
فأذاقت قطر العراق على مر ... الليالي أحلى من المن منّه
وقضت حاجة ليعقوب كانت ... من قديم بنفسه مستجنه
بقضاء المولى محمد هذا ... لما لربّه بث حزنه
وشفيق النعمان جاء من الشا ... م فخلناه شامة فوق وجنه
وإذا جاء الحق من بعد يأس ... ذهب الباطل الموروث هجنه
بالندب رد الشريعة بكراً ... فغدت شبه وكانت مسنّه
جبر الكسر من قلوب اليتامى ... فهي لم تخشَ بعد ذلك وهنه
وقد انتاش الشرع شرع أبيه ... من يدي هالك الشرع صونه
ثاقبٌ رأيه بنصل حجاه ... شاهد الزور ليس يأمن طعنه
غوث أهل الكمال بل هو غيث ... كم بيوم النوال جاد بمزنه
خلقة كالنسيم والعقل منه ... مستقيم ونفسه مطمئنه
حسن كله تقول المعالي ... لا تلمني إذا تعشقت حسنه
لم تخف وهو عندنا من سوى ... سحر عيون المها لك الله فتنه
بيّض الله وجهه ما ازدهته ... من سواد العراق خضراء ومنّه
أخذ الزهد والتقي عن أويس ... والهدى سفيان بن عيينه
صام عن أكل السحت حتى وقاه ... شر يوم الحساب والصوم جنه

شهد الحق أنه مثل ما قد ... قلت فيه ويشهد الله أنّه

ويح قوم من قبله سجنوا الحق ... وفيه قد أطلق الحق سجنه

وتعاطى إظهاره من خفاء ... بعدما أدغموه من غير غُنّه

فيه شيخ الإسلام ما ضن لكن ... ظنَّ خيراً فأحسن الله ظنه

عارفاً يوم وضعه لقبوه ... فطنة منه منهمو أية فطنه

قمّصته أم المعالي قميصاً ... طاهر الذيل راح يسحب ردنه

كنز فقه في صدره درر البحر الـ ... ـذي فيه غنيتي مستكنه

أخلق الدهر تالد المجد منه ... مثل ما أخلق المهند جفنه

في حواشي الآفاق أبدى طرازاً ... شرح الله بالهداية متنه

ذو فنون أفنان روح علاها ... فوقها العندليب أظهر فنه

معرباً عن صفات حضرة مولى ... دام في مدحه يردد لحنه

منطق الطير في بيان معانٍ ... وصف هذا البديع عاقته لكنه

بيته بيت عصمة وفناء ... حرم فيه يبلغ الدين أمنه

بابه باب حطة رفع الله ... على عاتق السموات ركنه

هو للدين حصنه وحريٌّ ... بالمعالي من شاد للدين حصنه

طود فخر رأس تطاول حتى ... طاولت منه قنّة العرش قنّه

مفخراً أكسب الوجوه فانسى ... فخراً بني سبكتين بغزنه

ذويد لا تزال موصلة الصحـ ... ـن ملياً لما لها مد صحنه

وإشاراته العلية تكسو ... شامخات الرؤوس أسنى مئنه

يمّ أوصافه كبحر عمانٍ ... بلآليه أشحن الفكر سفنه

خصه الله بالكمال فأعطى ... للزبرقان ليلة التم ثمنه

هل له من موازن لنقيم الوز ... ن بالقسط كي ترجح وزنه

أم لـــه مـــن نظـــائر ليراهـــا ... نـــاظر الـشخص حـين يفـتح عينـه

كلمـا جنَّ ليلـــة سلسلتـــــه ... عينـــه بالـــدموع إذ فيـــه جنّـــه

شـــكر الله ســعيه حيـــث ولّـــى ... قاضـياً منـه صـادق الـدين عونـه

فتباهـــت بـــه الرصـــافة والكـــر ... خ ازدهـــى دوحـــه فـــرنح غـــصنه

وانبـــرى الفـــاروقي يخـــدم بالمـــد ... حٍ علـــى ســيد غـــدا الـــسعد قنـــه

ويهنّيـــــه قـــــائلاً بـــــدعاه ... إذ ينـاديـــه وهـــو يعطيـــه أذنـــه

عـش مـدى الـدهر كـم أمِتّ بهـذا الـ ... ـقطر مـــن بدعـــةٍ وأحييـــتَ ســـنه

ولـــسان الـــدين انتـضى ينـشد الـــ ... ـحق بثغـر قـد أضـحك البـشر سـنه

مـن يـدي قاضـي النـار بشراك أرخ ... أنجـد الحـق حكـم قاضـي الجنـة

سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م

وقلت مؤرخاً عام تشريفه مدينة السلام بورود المشار إليه من الشام:

بـدا مـن دمـشق الـشام بـارق إيمـاض ... فـأدحض داج الظلـم أيـة إدحـاض

خبيـر بحـال الخلـق بـالحق صـادع ... بـصير بـأمر الـشرع كالـصارم الماضـي

بـه نطـق العلـم الـشريف مـصرخاً ... بغيـــر كنايـــات تـــشاب بـــأعراض

ومـن كـل وجـه طـابق العـدل حكمـه ... فـأرّخ بوجـه العـدل قـد حكـم القاضـي

سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م

وقد ذكره العلامة شهاب الدين السيد محمود أفندي الآلوسي مفتي بغداد في غرائب الاغتراب عند مواجهته في إستانبول دار الخلافة الإسلامية فقال: ومنهم القاضي الأسبق في مدينة السلام محمد أفندي الشهير بالجابي، من أهل دمشق الشام حاله في العراق معلوم، وإن جهلته فسل عنه قاضي جبل أو سدوم رأيته أسامة شيخ الإسلام مع أنه تعالة أهل الشام قد لازم في بيت المشار إليه ملازمة ما لازمها أحد قبله، فكلما دخل عليه وجدته مطرقاً رأسه على سجادة له، مستقبل القبلة لا يخرج إلاّ لحاجة ضرورية في ليل أو نهار، وهو فيها جحيش وحده، لا يزور ولا يزار حتى إذا أعطاه شيخ الإسلام رتبة مخرج، ونصب مفتي المجلس في بغداد انتصب قائماً وخرج.

ثم أنه توجه إلى دمشق الشام فعزل عن الإفتاء قبل أن يتوجه إلى مدينة السلام، وبقيت رتبة المخرج عليه وهي أحب شيء إليه، وقد تحقق عندي بلا مريّة أنه رماني وعبد الباقي أفندي العمري بكل فرية، فصدقه على ما سمعت شيخ الإسلام، حيث أنه عنده (مع أنه أكذب من السائبة) قام مقام خدام وهو سلمه الله معذور في تصديق هذا الكذوب، فإن حاله مما لا يخفى على علاّم الغيوب، وأنا أسأل الله تعالى معذور أن لا يجعل في قلبي لمؤمن غُلاً، وأن يغفر لي إن كنت افتريت عليه شيئاً أو قلاً، وأن يصلح حالي وحاله، وأن لا يجعل أفعاله أفعى له، ولعمري لو اطلع شيخ الإسلام من حاله نحو ما اطلع عليه أهل مدينة السلام، ما قلده القضاء بين اثنين، إلى أن يقضي الله سبحانه بين الأنام، ولله تعالى في تقدم هذا الرجل عند حضرة المشار إليه سر خفي، لا يطلع قبل ظهوره، عليه نسأله تعالى أن يحفظنا مما نكره وأن يدفع عنا بحوله وقوته كيد الشيطان ومكره. انتهى قول العلامة الآلوسي.

ومما قاله عبد الباقي العمري قوله: وقلت مؤرخاً ورود الرؤوس الهمايونية في تدريس مخدوم قاضي بغداد جابي زادة وذلك سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م.

مـا الـذي يبـدي لـسان الواصـف	مـن تـلاد المجـد أو مـن طـارف
لابنـه جـابي العـلا جـاء بـه	مـن أيـادي كـف غيـث واكـف
شـيخ إسـلام الـورى عـالي الـذرى	فـضله دانـي الجنـا للقـاطف
حكمـة الإشـراقِ مـن أكمامـه	أشـرقت لـيس لهـا مـن كاسـف
بحـر عرفـان ومعـروف فكـم	قـد طمـى تيـاره للغـارف
عـصمة الأشـراف فـي أبوابـه	فهـي والله أمـان الخـائف
ذو إشـارات بهـا خـرق العـلا	رأفـة أكـرم بـه مـن رائـف
أوقـف الفخـر عليـه جـده	فاكتـسى الفخـر بـشرط الواقـف
أيهـا المـولى الـذي فـي حكمـه	أضـحت الـزورا كـروض وارف
والـذي إن أزمـة حلـت بنـا	غيـره لـيس لهـا مـن كاشـف
والـذي انتـاس لنـا الحـق بـه الحـ	ـق كـلّ مـن أكـف الخـاطف
قـرّ عينـاً بمعـالي رتبـة	قـد حواهـا عـارف مـن عـاطف

دام ممنوعاً من الصرف له	لم تجد عن دَستِه من صارف
فلقد أسدى لكم منابه	ما جملتم قط ممن العانف
كم هلال صار في أنظاره	بدر تمّ ما له من خاسف
ما ترى نجلك هذا قد رقى	للعلى فاصغ لقول الهاتف
أوتي الحكم صبيّاً أرخوا	عارفٍ حكمته من عارف

١٢٦٥هـ/١٨٤٨م

وقد رفعت للقاضي السيد محمد الجابي دعوى خلاصتها: ادعت أن زوجها أحمد توفي عنها وعن بقية ورثته، وأن لها في تركته الثمن وقدره سهم واحد من ثمانية أسهم، وطلبت إلزام ابنه الكبير أحد الورثة بأداء حصتها الإرثية. فادعى المدعى عليه أن والده قبل وفاته بعشرة أيام طلق زوجته المدعية طلاقاً ثلاثاً، وهو في حال مرضه، وطلب رد دعوى المدعية، وحيث أن الطلاق في مرض الموت لا يمنع الزوجة من الإرث، لأنه طلاق الفار من الإرث. فقد حكم القاضي على المدعى عليه بأداء سهم واحد من أصل ثمانية تركة المتوفى حكماً صحيحاً شرعياً، وسجل حكمه في اليوم الرابع من صفر سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م.

❖ ❖ ❖

(٢٩٤)

محمد أمين أفندي بن سليمان
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م، وكان مشهوراً سليمان أفندي زاده محمد أمين أفندي قاضي بغداد، وكان عالماً فقيهاً، وكان حسن الخط بقلم النسخ، وله إلمام قوي في تنظيم السجلات والمحاضر والصكوك والفرائض والحساب. وقد حضرت مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد عدله خاتون بنت عناية الله آغا، ووقفت أملاكها على ذريتها، وبعد الانقراض على مصالح جامع نازنده خاتون، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٥ شوال سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م.

وسجل أيضاً وقفية الحاجة آسية خاتون بنت محمد لثلاثة دكاكين واقعات في محلة خرطوم الفيل ببغداد، على قراءة القرآن المجيد وإهداء ثواب ذلك على روحها بموجب الوقفية المؤرخة ٤ شوال سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م.

(٢٩٥)

السيد شرف الدين خليل أفندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، وهو السيد شرف الدين خليل نجل السيد أحمد حياتي قاضي بغداد، وكان فقيهاً عالماً، حسن السيرة، وكان حسن الحظ، وقد ألف كتاباً في الأدب، فقرضه الشاعر المشهور عبد الباقي العمري بقوله:

طالعت هذا النظام المنتخب. من محكم الآي وأمثال العرب، وسمت طرف الطرف في سطوره يمدح مرخى العنان واللبب، فراح يمشي خبباً، وهل سوى طرفي بضمار العلا يمشي الخبب:

وبازل الفكر أناخ كلكلاً ... بسوحها وعنه قد ألقى القتب
والحدس أدلى دلوه في جبها ... فامتلأ الدار إلى عقد الكرب
كل غدا مستطباً من غورها ... ضروب معنى هي أحلى من ضرب
للهِ در ناظم بيانه ... مرى له در المعاني وجلب
فأعجب لتعريفات تعبيراته ... من فضة كانت فعادت من ذهب
روح حياتي الشرف الخليل قد ... أرخت أحيا نظمه روح الأدب

سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م

وقد رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن المدعى عليه كان قد اقترض منه عشرة دنانير، على أن يدفعها له، والمدعى عليه ممتنع عن دفع القرض المذكور قاسماً، وطلب إلزامه بمقدار القرض. فأجاب المدعى عليه معترفاً عليه بالدعوى، وطلب تأجيل القرض لوقت آخر. وحيث أن تأجيل القرض باطل، كما هو مفصل في مجمع الفتاوى وملتقى الأبحر والقدوري، فقد أُلزم المدعى عليه بأداء القرض، وهو عشرة دنانير للمدعي حكماً صحيحاً شرعياً، وسجله في اليوم الخامس عشر من رمضان سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م.

❖ ❖ ❖

(٢٩٦)
شريف رشدي بن صدقي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٠م، وشهرته صدقي زاده شريف رشدي أفندي، وقد اتهم بالمحاباة، وكان وافر العلم والعقل، وكان فقيهاً عالماً بالفرائض والصكوك، وكان حسن الخط بقلم النسخ على قاعدة نس تعليق:

وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد الحاج أمين ابن الحاج خليل، ووقف الدكانين في محلة حمام السيد وجميع المقهى الواقعة في المحلة المذكورة، وثلاثة أرباع البستان الواقعة في قرية أبي صيدا الكبيرة على نفسه، ومن بعده على بنت أخيه رقية بنت الحاج أحمد ثم على أولادها وأولاد أولادها، وبعد الانقراض على تكية العرب الواقعة باتصال جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني، وطلب تسجيل الوقف المذكور وفق شرائطه وضوابطه، فحكم القاضي بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٠م.

وقد رفعت إليه دعوى إثبات وصاية مختارة خلاصتها: ادعى أن أخاه قد اختاره وصياً على إخراج ثلث تركته وصرفه في وجوه البر والخير، وأنكر الوارث دعوى الوصاية فأقام المدعي البينة معدلة على دعواه، غير أن المدعي عليه رشا القاضي، فقال له القاضي : ادعى أن أحد الشهود أقرع، فإذا شتمك لا ترد عليه، رد الشهادة للخصومة. وفي يوم المرافعة تقدم الشهود وهما شاهدان فقط وليس للمدعي غيرهما فسأل القاضي من المدعى عليه عن الشهود، فادعى المدعي عليه أن أحدهما أقرع. أما الشاهد فعندما سمع هذا القول أخذ يشتم المدعي عليه، فقال القاضي: حكمت برد شهادة هذا الشاهد. وحلف المدعي عليه اليمين ورد الدعوى . انتهى.

❖ ❖ ❖

(٢٩٧)
السيد محمد فهمي أفندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، وهو من إستانبول، وكان عالماً فاضلاً، حسن الخط بقلم النسخ نس تعليق. وقد حضر مجلسه الشرعي هاتف بك بن عثمان بك، فوقف البستان الواقع في طريق الأعظمية على أولاده وأولاد أولاده بموجب الوقفية المؤرخة ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م.

وسجل أيضاً وقف نازلي خاتون بنت عبد الله الباغجة وثلاثة دكاكين على إمام وخطيب جامع حسين باشا بموجب الوقفية المؤرخة سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، وسجل أيضاً وقف عبد الله أفندي ابن محمد آغا قرللي زاده الباغجة الواقعة في قرية الغالبية على مسجد قمر الدين ببغداد، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م وسجل وقفية ملا حسين بن علي للأرض الواقعة خارج باب الإمام الأعظم على مصالح جامع قنبر علي بموجب الوقفية المؤرخة ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م.

وسجل أيضاً وقفية الملا محمد بن فياض للكورة الواقع خارج الباب الوسطاني على مصالح جامع الملا جادر، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، وسجل أيضاً وقفية الشيخ ياسين بن عبد الغفور داره الواقعة في محلة الست نفيسة في جانب الكرخ من بغداد على مصالح سقاية الماء في محلة الست نفيسة بموجب الوقفية المؤرخة ١٥ شوال سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م.

دعوى فتح كوة على موضع النساء

رُفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن المدعى عليه كان قد اشترى ملك جاره، وقام بتعميره مجدداً، وفتح كوة شبابيك على داره يشرف على موضع النساء، وطلب منعه عن ذلك. ولدى إجراء الكشف ظهر أن الشبابيك المراد فتحها تشرف على موضع النساء وفي التهذيب: فأما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحة ونحوها، لا يمنع والفتوى على أنه كان الكوة للنظر، والساحة على موضع النساء يمنع شرعاً فتح الشباك على موضع النساء، وحيث ظهر أن الشبابيك لم تطل على ساحة، وإنما تطل وتشرف على موضع النساء. فقرر من قبل الشرع غلق الشبابيك، وسجل تحريراً في ذي القعدة سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م.



(٢٩٨)

زين العابدين أفندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، وكان من أفاضل العلماء، وكان خطاطاً حسن الخط على قاعدة النسخ، وكان فقيهاً، وكان دمث الأخلاق، وكان يحسن

الصك والسبك في الإعلامات والحجج الشرعية، وقد سجل وقف السيد محمد شوكت بك ناظر رسومات إزمير بن السيد محمد صادق بك على سقايته الواقعة في الميدان، ووقف على مصالحها نصف الدكان الواقع في سوق الجوخجية ببغداد. والمقهى الواقعة في الميدان بشهادة عبد النافع دفتردار بغداد، ومحمد فيضي مفتي الحنفية ببغداد، وعبد الغفور مفتي الشافعية، وعبد اللطيف الكتخدا، وإبراهيم أفندي الدفتردار، ومحمد أفندي جميل، بموجب الوقفية المؤرخة ١٥ محرم سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.

دعوى طلب الولاية لا يولى

رفعت إلينا دعوى خلاصتها: ادعى أن الواقف الفلاني، كان قد وقف أملاكه على أولاده وأولاد أولاده ذكوراً وإناثاً، وشرط التولية للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده، وقد توفي الواقف، وترك ولداً صغيراً قام هو بإدارة التولية، غير أن ابن الواقف أخذ يعارضه في أمر التولية، وطلب الحكم بتوجيه توليته إليه، ومنع معارضة ابن الواقف في التولية. وحيث ظهر من كتاب الوقف أن التولية مشروطة لأرشد أولاد الواقف، وأن المدعي لم يكن من أولاد الواقف، فمجرد إدارة الوقف مدة قصيرة لا يشكل له حقاً في التولية. وحيث أن طالب الولاية لا يولى شرعاً، كما هو مصرّح في رد المحتار حاشية ابن عابدين، فقد ردت دعوى المدعي توجيه التولية إليه، وحرر بعد التسجيل في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.



(٢٩٩)

القاضي مصطفى رشيد
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، وكان أديباً فاضلاً، وقد حضر مجلسه الشرعي السيد عبد القادر شيخ الحلقة القادرية ابن الحاج عبد الله القندلجي، ووقف التكية القادرية الواقعة في محلة باب الشيخ، وإحدى عشر حصة من أصل اثني عشر حصة من ربع جميع البستان الواقع في قرية بعقوبة، المسماة بستان كوشة، وثلاث أرباع بستان المجدد الواقعة في القرية المذكورة من بعده على أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، وطلب تسجيل الوقف. فحكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في ١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، تحت عدد ٢٨٣ السجل.

(٣٠٠)

أحمـــد أفنـــدي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، وكان هذا القاضي يلقب سروري زاده أحمد أفندي القاضي، وكان عالماً فقيهاً، لا يحابي ولا يداجي، وكان سلفي العقيدة، وكان يتجنب الشبه، وكان مجلسه في المحكمة الشرعية عامراً بالعلماء والفضلاء، وكان قد سجل التعامل في وقف العلامة السيد محمد أفندي الطبقجلي للدار والحمام الواقعين محلة الحيدرخانة على مدرسته مع وقف ٢٨٥ مجلداً من الكتب العلمية التفسير والحديث والفقه والأصول واللغة والتاريخ وعلم الفلك، ونصب مدرساً فيها العلامة رئيس المحدثين، الشيخ داود أفندي النقشبندي الذي توفي سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م وحكم هذا القاضي بصحة التعامل بموجب الأعلام الشرعي المؤرخ ١٠ صفر سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م.

الإذن بالقرض من بدلات الاستبدال

رفع متولي وقف إلى هذا القاضي عريضة خلاصتها: أنه متولي الوقف الفلاني، وأن من جملة عقار الوقف الأرض الواقعة في محلة الحيدرخانة البالغة مساحتها ثلثمائة متراً مربعاً، ولم يوجد من يرغب في إيجارها لمدة سنة، وهي واقعة في محلة مرغوب إيجارها إذا كانت عامرة، ولم توجد غلة في بقية الموقوفات للقيام بتعميرها، وأن لهذا الوقف في صندوق المحكمة الشرعية عشرة آلاف قرش رائج بغداد، وهو بدل استبدال أرض الوقف المذكور. وطلب الإذن بقرض المبلغ المذكور ليقوم بتعمير العرصة المذكورة بناية تشتمل على طابقين، على أن يسدد بدل القرض من بدل الإيجار في كل سنة. وطلب الإذن له بالقرض المذكور. وحيث تحقق أثر الكشف بمعرفة أهل الخبرة أن في هذا القرض لغرض تعمير أرض الوقف فيه نفع ومصلحة للوقف، كما تحقق ذلك بأخبار المسلمين الثقات المحرري الاسم في جريدة الضبط، وحيث يفتى بالأنفع والأصلح للوقف. فقد أذن للمتولي بقرض المبلغ المذكور، والقيام بتعمير أرض الوقف، على أن يسدد بدل القرض من بدلات الإيجار في كل سنة، وعلى أن يكون التعمير تابعاً للكشف من قبل هذه المحكمة بعد إكماله، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب في يوم ٥ رجب سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م.

دعوى محاسبة المتولي لا تعاد مرة ثانية

رفعت إليه دعوى خلاصتها: أن أحد المرتزقة في الوقف الفلاني، طلب محاسبة متولي الوقف، وقد دفع المتولي بأن المدعي كان قد تحاسب معه وصادق على دفتر الوارد والمصروف، وطلب رد الدعوى. وحيث تحقق من الوثيقة المبرزة أن المدعي كان قد تحاسب مع المتولي بحضور القاضي، فقرر رد الدعوى مستنداً إلى البيّنة التحريرية ولما ذكره في فتاوى تنقيح الحامدية.

❖ ❖ ❖



(٣٠١)

القاضي محمد مظهر أفندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م وكان من العلماء المشهورين بالفضل والأدب، وكان من الخطاطين المتقنين لفن الخط بقلم النسخ على قاعدة نس تعليق.

❖ ❖ ❖



(٣٠٢)

كواكبي زاده محمد عطاء الله أفندي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، وهو عطاء الله بن محمد سعيد أحد الصدور، وقد صار والياً على بغداد بعد أن صرف عن القضاء ٢٠ محرم سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ووصل بغداد يوم ١٥ صفر ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، وكانت ولادته في القسطنطينية سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، وشغل عدة مناصب كثيرة، منها منصب رئاسة ديوان التمييز في ٣ ذي القعدة سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، وكان مشهوراً بالتقوى والعلم والفضل والعدالة والنزاهة. وقد حضرت مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد السيدة نايلة خاتون بنت عبد الرحيم بن عبد الله، وسجلت الوقف الآتي ذكره، وهذا نص الوقفية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، مالك يوم الدين، بارئ الخلق أجمعين، الواقف على الضمائر والنيات الذي أوقف رحمته على العباد، وحبس لطفه على من اختاره وأراد، والصلاة والسلام على من ارتضاه هادياً ودليلاً، فاختاره من خليقته واجتباه، وعلى آله وصحابته الكرام.

أما بعد، فقد حضرت مجلس الشرع نائلة خاتون بنت عبد الرحيم آغا ابن عبد الله، زوجة مراد أفندي، ووقفت بستان أم الجوة، وبستان محمد جواد علوش، وبستان أم العبيد، وأم التمر الواقعات في قضاء الهويدر، وكذلك بستان أم التوث، وثلاثة أرباع الحصة من البساتين الواقعات في الحلة، والمقهى الواقعة في سوق السروجية بمدينة بغداد، وخان الدفتردار الكبير والصغير ببغداد المحدودين بقهوة مناحيم[1] دانيل وبدجلة العظمى، وبالطريق النافذ إلى دجلة، وبعضاً بوقف داللي فتحي. ووقفت أيضاً الدكاكين الأربعة مع المخزن، وكذا دار الحرم الواقع في محلة الحيدرخانة المحدود من طرف بدار محمد أمين الجادرجي زاده، وبالطريق العام على مصالح مسجدها ومدرستها الواقعين في محلة الحيدرخانة، على أن تصرف غلة الموقوفات برأي المتولي للإمام خمسة وسبعون قرشاً صاغاً، وللمؤذن خمسون قرشاً صاغاً، ولمن يتلو الوتريات في ليالي شهر رمضان المبارك، وأن يعطى بعد وفاتها إلى مدبرها وجاريتها لكل منهما في كل شهر خمسون قرشاً صاغاً، وبعد وفاتهما لأولادهما وأولاد أولادهما. وأن يعطى إلى عتيقها مبروك بن عبد الله خمسين قرشاً صاغاً، وبعد الانقراض تكون فضلة الغلة إلى عتيق زوجها بلال بن عبد الله وابنه سليمان وأولادهم وأولاد أولادهم وبعد الانقراض تصرف على مصالح سقايتها ومصالح مدرستها، فتعطى لتلاوة التهاليل والتسبيح والصلوات مائتان وخمسون قرشاً صاغاً، ومائة قرش صاغ إلى محافظ الكتب، وأن يعطى لكل طالب علم في مدرستها قرشان وأربعمائة درهم شمع، وجعلت التولية إلى السيد عبد الله بن السيد إبراهيم البرزنجي ومن بعده لأرشد أولاده وأولاد أولاده، ومن بعدهم إلى الحاج عبد الحميد بن مصطفى، وطلبت تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه فحكم القاضي السيد محمد عطاء الله كواكبي زاده بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجله في اليوم السادس عشر من ذي الحجة سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م. السجل ١٥١.

(١) مقهى المصبغة من أوقاف المدرسة المرجانية، وكانت مستشفى لطلاب العلم في تلك المدرسة.

ثم وقفت البستان الواقعة خارج باب الإمام الأعظم من مدينة بغداد المحدودة بملك درويش چلبي بن أحمد چلبي الچوربهچي ، وبدرب المنازل وببستان فاطمة بنت عبد الله، وبالطريق العام على مصالح سقايتها، بموجب الوقفية المؤرخة ٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.

وقد كتب القاضي بخط يده في صدر الوقفيتين ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه، محمد عطاء الله كواكبي زاده القاضي بمدينة بغداد المحروسة.

إبقاء الرضيع في حضانة أمه

رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن له من مطلقته ابناً صغيراً رضيعاً بلغ عمره سنة واحدة، وأنها سيئة الأخلاق، وطلب أخذه منها وسقوط حضانتها للرضيع المذكور. وحيث جوّز الفقهاء إبقاء الرضيع في حضانة أمه ما دام رضيعاً، ولو كانت سيئة الأخلاق، فقرر القاضي رد الدعوى مستنداً على ما في الأنقروي.



(٣٠٣)

السيد محمد روحي بن زين العابدين
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م بنيابة السيد نجم الدين النائب، وكان من العلماء المشهورين بالفضل، والمقدرة على القضاء الشرعي، وكان خطاطاً يجيد خط النسخ على قاعدة عربية حسن الخط قوي الصنعة. وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد محمد أمين چلبي ابن سعيد بن الحاج مصطفى وكيلاً عن السيدة نائلة خاتون بنت عبد الرحيم بن عبد الله، زوجة متصرف العمارة مراد أفندي بشهادة العارفين لذاتها عبد الحميد آغا بن عبد الغني آغا بن الحاج عبد الله، والحاج عبد الحميد بن السيد قاسم، فقرر الوكيل قائلاً: أني قد وقفت، وحبست وقفاً وحبساً مؤبداً، جميع الكتب المشتملة على كتب التفسير والحديث والفقه واللغة والتاريخ والمنطق والفلسفة والتصوف والنحو والصرف والبلاغة، وعلم الوضع والآداب والمناظرة والجغرافية وعلم النباتات، على مدرستها التي أنشأتها لتدريس العلوم العقلية والنقلية،

وطلب الوكيل تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه. فحكم القاضي المشار إليه بصحة هذا الوقف ولزومه، وسجله في اليوم السادس من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وسجل ١٥٥ وصحيفة ١٢، ثم أن القاضي المشار إليه سجل الوقف الآتي ذكره، وهو أن وكيل نائلة خاتون السيد محمد سعيد أفندي بن ملا جواد، وبشهادة عبد الرحمن بن عمر آغا ابن سليمان آغا، وملا عطية بن عبد الرحمن بن عبد الله بأنه حسب وكالته وقف البستان الواقعة في قرية دلتاوه، والدار الواقعة في القرية المذكورة على بلال الحبشي عتيق زوجها متصرف العمارة المرحوم مراد أفندي، وعلى عتيقة زوجها الحاجة نورة بنت عبد الله، وبعد الانقراض تصرف الغلة على مصالح مدرستها الواقعة قريباً من جامع الحيدرخانة، وطلب تسجيل الوقف بشرائطه وضوابطه، فسجل الوقف بعد أن حكم القاضي بصحته، ولزومه في ٦ ربيع الثاني ١٢٩٢هـ/١٢٨٧٥م، سجل ١٥٤.



(٣٠٤)

القاضي حسين توفيق أفندي السيد حمدي زاده
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، بعد أن صرف السيد روحي زين العابدين عن قضاء بغداد، وكان عالماً فاضلاً وخطاطاً، وكان نائبه السيد محمد نجم الدين النائب.

الإجـارة الطويلـة

رفع إليه متولي الوقف عريضة خلاصتها: أن من جملة مستغلات الوقف الجاري تحت توليته الباغجة الواقعة باتصال محلة البتاويين البالغة مساحتها ثمانمائة متر مربع، وكانت تسقى بواسطة البستان المجاورة لها، وأن صاحب البستان قد حولها إلى عرصات وقسمها وباعها، أصبحت تلك البستان دوراً وفصولاً، وبقيت الباغجة الخاصة بالوقف بدون سقي، فاضمحلت أشجارها، ولم يبق فيها شيء، وأصبحت عرصة خالية، ولم يحصل لها راغب باستئجارها، ولم يوجد غلة في بقية الأوقاف للقيام بتعميرها، فاقتضى وقفها بالإجارة الطويلة لمدة ثلاثين سنة لمن يرغب في استئجارها، وقد رغب هذا الحاضر الشيخ عبد الرزاق على استئجارها بالإجارة الطويلة على أن يشيد عليها

ثلاثة دور، يدفع بدل إيجار سنوي قدره ثلاثون ليرة عثمانية ذهباً، وأن يصرف من خالص ماله على تعمير الدور مبلغاً لا يقل عن ألف ليرة عثمانية ذهباً، وأن تكون جميع المصروفات المقتضية عليه، وعلى أن يسلم الدور الثلاثة بعد انتهاء مدة الإجارة إلى جهة الوقف عامرة، وحيث أن في هذه الإجارة المنفعة والمصلحة للوقف، وحيث يفتى بالأنفع والأصلح للوقف، فإنه طلب الإذن له بالإجارة وتصديقها وفق الشرع والأصول، فصدق المستأجر الحاضر جميع ما قرره المتولي، وتعهد بجميع ذلك، وحيث تحقق لدى الشرع بالكشف بمعرفة أهل الخبرة والأخبار على طريق الشهادة، أن في هذه الإجارة الطويلة نفع ومصلحة للوقف، كما تحقق أن بدل الإيجار السنوي هو بدل المثل، فقد أذن للمتولي بالإجارة الطويلة على الوجه المفصل وبالشروط المذكورة أعلاه، على أن يكون البناء والصرف تابعاً للكشف من قبل هذه المحكمة، وبعد التفهيم سجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في ١٥ صفر سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م. صرف عن القضاء في ذي القعدة سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م وأشغل القضاء بالوكالة محمد فيضي الزهاوي مفتي بغداد.



(٣٠٥)

صالح حقي الأرزن الرومي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، وكان قاضياً في مدينة بوسنة، وصُرف عن القضاء، وعيّن لقضاء بغداد، وكان عالماً أديباً اتهم بالمحاباة. وقد حضر مجلسه الشرعي السيد أحمد بن السيد عبد الله من سكان محلة العاقولي ببغداد، فقرر وهو بحال صحته، وكمال عقله ورشده، قائلاً: **إني كنت قد اخترت الشيخ علي بن حسن وصياً مختاراً على أن يخرج بعد وفاتي وقدومي على ربي عزّ وجل، ثلث جميع أموالي المنقولة وغير المنقولة، ويصرف في تجهيزي وتكفيني، وفي وجوه البر والخير، وقراءة القرآن المجيد، وأن يقوم بتربية وإدارة أولادي الصغار إلى أن يبلغوا سن الرشد، ويحفظ أموالهم، ويصرف عليهم من أموالهم بموجب الحجة الشرعية الصادرة من مجلس القضاء الشرعي ببغداد المؤرخة سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، وإني الآن بطوعي واختياري بدون جبر ولا إكراه، قد رجعت عن تلك الوصاية وأبطلتها، وعزلت الوصي المختار المذكور، فأطلب تسجيل تقريري بالرجوع والعزل. وحيث أن للوصي حق الرجوع عن الوصاية**

المضافة إلى ما بعد الموت بالقول والفعل، فقد صح الرجوع، وأبطل حكم الوصاية المختارة، وعزل الوصي المختار عن تلك الوصاية، وسجل ما هو الواقع بالطلب تحريراً في غرة رجب سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م.

ثم بناء على تردي أحوال القضاء زمن هذا القاضي، فقد صرف عن القضاء.



(٣٠٦)

الحاج السيد يونس وهبي أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٤ صفر سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، بعد أن صرف صالح حقي الأرزن الرومي قاضي بوسنة سابقاً، بنيابة السيد نجم الدين النائب، وأخذ خلفه السيد يونس وهبي بإصلاح ما أفسده سلفه من سوء السمعة للقضاء الشرعي بسبب تردي الأحوال وانحلال الأمور وبعمله هذا أقضَّ مضاجع أهل الوساطة، وأخذ القاضي يونس وهبي أفندي يقوم بالإصلاح ونشر العدالة، إلى أن لبس القضاء الشرعي ببغداد ثوباً قشيباً من العفة والنزاهة، وقطع دابر شهود الزور، وكان رحمه الله ذكياً ألمعياً في تنظيم الصكوك، وسريعاً في حسم الدعاوي. وقد سجل وقف الحاجة حسنة بنت الحاج حسين دارها الواقعة في محلة جامع عطا على مصالح مسجد الخنيني، وعلى إمام المسجد المذكور بموجب الوقفية المؤرخة في ٩ شعبان سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.

إعلام التخارج

حضرت مجلسه المرأة المعرفة الذات تعريفاً شرعياً، فقررت بحضور القاضي قائلة: إن زوجي الداخل بي فلان بن فلان بن فلان، توفي قبل شهر تقريباً، وانحصرت وراثته بي لأني زوجته، وبأخيه الشقيق فلان بن فلان المذكور، وقد صحت مسألتنا الميراثية من أربعة أسهم سهم واحد وهو الربع لي وثلاثة أسهم للأخ الشقيق الحاضر في هذا المجلس، وقد ترك زوجي الدار الواقعة في محلة الحيدرخانة، وبناء على حصول المنازعة بيني وبين الوارث الأخ الحاضر، فقد طلبت منه حصتي الإرثية من تلك الدار، فقد توسط المصلحون من المسلمين، فوقع الصلح والتراضي بيننا، وتصالحت معه عن كافة ما أستحقه من تركة زوجي المتوفى في جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة،

وخرجت منها بمقابل مائة ليرة عين عثمانية ذهباً صلحاً وتخارجاً صحيحين شرعيين جامعين لشرائط الصحة، خاليين عن الموانع المفسدة والمواضعة، وقد تعهد الوارث المذكور بإيفاء كافة الديون التي تظهر على تركة زوجي المتوفى من خالص ماله، وقد قبلت الصلح والتخارج على الوجه المذكور، وقبضت منه بدل الصلح والتخارج في هذا المجلس قبل مفارقة الأبدان، وأن بدل الصلح والتخارج هو أكثر وأوفر من حصتي الإرثية في التركة، وقد أبرأت وأسقطت ذمة الأخ الحاضر من جميع الدعاوى والإيمان والمخاصمات المتعلقة بالتركة المنقولة وغيرها وبالصلح، وببدل الصلح والتخارج إبراءً عاماً، وإسقاطاً تاماً، صحيحين شرعيين متضمنين قبول كل منا إبراء الآخر، ولم يبقَ لي حق في تركة المتوفى منقولة وغير منقولة حق أو بعض حق، بوجه من الوجوه، وعلى هذا فقد صار جميع ما يخصني من تركة زوجي المتوفى ملكاً للأخ الوارث، وحيث صدق الأخ الوارث جميع ما ذكرته زوجة أخيه المتوفى ، فقد صح التخارج. وبعد التفهيم سجل ما وقع ونفذ ، تحريراً في سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م.



(٣٠٧)

السيد مير محمد أسعد أفندي

قاضي بغداد

هو شريف باشا زاده السيد مير محمد أسعد أفندي بن السيد محمد شريف باشا بن الحاج سليمان آغا، عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م، وكان عالماً فاضلاً فقيهاً، بنيابة السيد نجم الدين النائب. وبعد أن صرف السيد يونس وهبي عن قضاء بغداد عيّن وكيلاً للقضاء العلامة السيد محمد فيضي أفندي الزهاوي، مفتي بغداد، وفي أيام وكالته، وجه تولية تكية بابا كوركور إلى دده حسين البكتاشي بن أحمد مصطفى في ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م، غير أن القاضي السيد مدير محمد أسعد أصدر حكمه بعزل حسين دده عن توليته التكية المذكورة، ونصب العلامة الشيخ عبد الرحمن أفندي القرهطاغي متولياً ومدرساً بموجب الإعلام المؤرخ ٢٨ صفر سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، وعادت التكية مسجداً تقام فيها الصلوات الخمس حيث أن شرط التولية على التكية المذكورة يعود توجيهها بيد قاضي بغداد. وهكذا جرى التعامل القديم، وتوفي الشيخ عبد الرحمن القرهطاغي سنة ١٣٣٥هـ/١٩١٦م، ودفن في نفس التكية، ثم وجهت التولية إلى ولده العلامة الشيخ علي القرهطاغي.

وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد الحاج إبراهيم بن عبد الوهاب الوصي المختار من قبل المتوفى ملا جاسم بن أحمد على أولاده القاصرين فاضل وقاسم وفضيلة وبدرية وزينب بمقتضى حجة الوصاية المختارة المؤرخة ٢٠ رجب ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م، وقدم عريضة خلاصتها أن للصغار المذكورين سبعة أسهم من اعتبار مائة وخمسين سهماً في الدار الواقعة في محلة رأس القرية ببغداد، ولم يحصل منها نفع للصغار المذكورين، وقد عزم بقية الشركاء في بيع سهامهم، وأن بقاء سهام الصغار لا فائدة مرجوة منها لهم، وطلب الإذن له بالبيع، وحيث تحقق لدى الشرع صدق ما بيّنه وبسطه الوصي بالكشف، وبالإخبار على طريق الشهادة، فقد أذن للوصي سبع سهام القاصرين من الدار المذكورة، ببدل المثل وصرف البدل في نفقتهم ولوازمهم، وسجل ذلك في سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م.

القاضي السيد مير

محمد أسعد قاضي بغداد



(٣٠٨)

القاضي عاصم بك

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م، وقد حضر بغداد في يوم الخميس ٢٨ صفر سنة ١٢٩٦هـ/١٨٩٧م، وكان عالماً فاضلاً مشهوراً بالعفة والنزاهة، وكان من أعظم القضاة في العلم والفضل، وصار رئيساً لديوان التمييز.

إذن بالشـراء

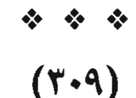
حضر مجلسه الشرعي السيد عبد الرزاق بن السيد عبد المالك المتولي على وقف أحمد بن محمد، وقدم عريضته خلاصتها: أن بيده من بدل استبدال دار الوقف مبلغاً قدره ثلثمائة دينار، على أن يشتري به عقاراً يكون وقفاً طبق الشروط المحررة في الوقف الجاري تحت توليته، وأنه الآن قد عثر على الدار الواقعة في محلة باب الشيخ، وهي في محل مرغوب استيجارها، وبناؤها متين، وتشتمل على طابقين، وطلب الإذن له بشرائها وإضافتها إلى الوقف المذكور، وحيث تحقق لدى الشرع بالكشف وبالإخبار على

طريق الشهادة، أن الدار المذكورة متينة البناء، وأنها واقعة في محل شريف، وأن شراءها لجهة الوقف المذكور بالبدل المذكورة فيه نفع ومصلحة للوقف، وحيث أن القضاء مقيد بما فيه مصلحة الوقف، فقد أذن من قبل الشرع للمتولي بشراء الدار المذكورة بالبدل المذكور، واعتبرت وقفاً من الأوقاف الجارية تحت إدارة المتولي المذكور، وسجل ما هو الواقع بالطلب، تحريراً في ربيع الثاني سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م.

الفقير إليه عزَّ شأنه

عاصم القاضي بمدينة بغداد

❖ ❖ ❖



(٣٠٩)

السيد عبد القادر بن إسماعيل فخر الدين الحسيني

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، وهو من بيت علم وسيادة، وفضل في استانبول، وكان عالماً متبحراً متضلعاً في وظيفة القضاء الشرعي عارفاً في تنظيم الصكوك والمحاضر والفرائض والسجلات، اشتهر ببغداد بالعفة والنزاهة.

وقد سجل وقفية آمنة خاتون بنت الحاج رسول أفندي بن محمد آغا، والوقف عبارة عن أرض وقرى في الموصل لمصالح خانقاه الشيخ محمد برفكان وفقراء.

وصرف عن القضاء في ١٨ شعبان سنة ١٢٠١هـ ومارس القضاء بعده بالوكالة، مفتي بغداد الشيخ محمد فيضي الزهاوي في نفس اليوم.

❖ ❖ ❖



(٣١٠)

السيد عمر فهمي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م بنيابة السيد نجم الدين المشهور بالنائب ، وكان القاضي الموما إليه فقيهاً متضلعاً بالقضاء الشرعي متصفاً بالعدل والنزاهة، وكان خطيباً بليغاً يحسن اللغة العربية وله تآليف فيها.

وهذا القاضي كان قد سجل وقفية الحاج أسماء بنت الحاج محمد بن الحاج حسين المعلمه چي للدكاكين الثلاثة الواقعة في سوق الخوجه چيه والعطارين، على أولادهما محمد وزهرا، ولدى الحاج هويدي، وبعد الانقراض إلى فقراء المدينة المنورة بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، وبعدد ٩٢٩ وسجل وصحيفة ١٣. وسجل أيضاً وقفية حنشه بنت معتوق بن إبراهيم للدار الواقعة في محلة باب الشيخ، شارع البرابرة، على أولادهما وبعد الانقراض على فقراء الحضرة الكيلانية، بموجب الوقفية المؤرخة ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، وبعدد ٩٧٩.

وأن القاضي السيد عمر فهمي كان في ١٢ شعبان سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م أصدر حجة شرعية تتضمن توجيه جهة الإمامة في جامع الشيخ معروف الكرخي، المشروطة من قبل الوزير داود باشا والي بغداد، إلى الحاج نعمان أفندي بن السيد محمود أفندي الآلوسي، براتب قدره أربعون قرشاً في الشهر بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٢ شعبان سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، والمرقمة بعدد ٩١ وسجل ٣٥٣ بحضور محاسب الأوقاف محمد نوري أفندي، وأصدر أيضاً حجة شرعية بتوجيه جهة الإمامة في جامع العادلية الكبير إلى أحمد أفندي بن ملا أسعد براتب قدره خمسون قرشاً بموجب الحجة المؤرخة ٢٤ شوال سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م وبعدد ١٠٤، وأصدر أيضاً توجيه جهة قراءة الدور في جامع الفضل إلى خطاب بن الحاج بكر براتب قدره عشرة قروش بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٦ رجب سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، بحضور المحاسب محمد نوري أفندي، وأصدر الإعلام الشرعي القاضي بقصاص السيد مصطفى أفندي مدير الأيتام ببغداد لقتله النائب نجم الدين أفندي بن عبد الله آغا بن حسين آغا بموجب الإعلام المؤرخ ٢٥ رجب سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م وبعدد ٩٢ وسجل ٢٥٩.

وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد العلامة السيد نعمان خير الدين، مدرّس المدرسة المرجانية بن العلامة شهاب الدين السيد محمود الآلوسي مفتي بغداد، فوقف كتبه، وهذا نص الوقفية :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواقف على السرائر، العالم بما في الضمائر، الحابس جناته على أوليائه والمجازي من تصدق بما يحب من أحبائه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف من أنزل عليه كتاب، وأكمل من شرفه بعلى الخطاب، وعلى آله الذين هم باب مدينة علمه، وأصحابه الحاكمين بحكمه. والمخلد ذكرهم في الكتب السماوية، والقرآن العظيم والمسبلين أنفسهم في حب نبيه الكريم، وعلى من اقتفى أثرهم في الميراث وأتبعهم بالخيرات.

أما بعد. فيقول العبد المذنب الملتجي إلى عفو المنان خير الدين نعمان، المدرّس بمدرسة مرجان، أسبل الله عليه هاطل الغفران، ابن المرحوم محمود شهاب الدين المفتي ببغداد، وابن المرحوم صلاح الدين السيد عبد الله، المدرّس بالمدرسة الأعظمية، الشهير بالآلوسي زاده، أنا لهم الله سبحانه والزيادة إني لما نظرت إلى الدنيا وزوالها، وأيقنت أنها مزرعة للآخرة، وتدبرت ما ورد عن النبي ﷺ من قول: إذا مات ابن آدم، الحديث الشهير، وأحببت الامتثال لما أنزل الله سبحانه وتعالى من قوله عزّ من قائل: **﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾** وكانت الكتب من أحب الأشياء إليّ، وأغلاها لديّ. وكنت حصلت في زمني على ألف كتاب من سائر العلوم التي يلزم تحصيلها على ذوي الألباب وتزيد على كفاية الطلاب، وقفت جميع ما حواه هذا الدفتر من الكتب، وهي عبارة عن ألف وخمسة وخمسين كتاباً وحبستها، عالماً بالخلاف، ومطلعاً على ما صححه الفقهاء الأشراف من صحة وقفها، ولزوم حبسها على أن ينتفع بها المسلمون، ويطالع فيها المشتغلون في المدرسة المرجانية الواقعة في بغداد المحمية، بشرط أن لا يخرج منها المتولي بعدي شيئاً إلى خارج الجامع المذكور، ولا يبدل منها ولا يعار منها ولا يرهن ولا يوهب ولا يسلم لأحد برهن، ولا يتحيل على ذلك بنوع من أنواع الحيل، فإن فعل أحد من ذلك شيئاً فعليه ما يستحق من الله تعالى جلّ وعزّ، فإنه سبحانه لا تخفى عليه خافية، ومن يمكر يمكر الله تعالى به، ومن أخذ شيئاً منها بحيلة من الحيل، فعليه لعنة الله تعالى، ولقاه عزَّ شانه بدل ذلك في نفسه وولده وماله. وشرطت التولية لنفسي ثم لأولادي ما تناسلوا ظهراً بعد ظهر، وبطناً بعد بطن، أولاد الذكور لأولاد الإناث، فإن أولاد بناتي وبنات بناتي ليس لهم ولا لهن حظ في التولية، ما دام من الأولاد الذكور واحد، وإذا انقرضوا لا قدر الله تعالى ذلك، فالتولية لمن يكون مدرّساً في المدرسة المرجانية من أبناء العرب، وأما من لم يكن عربياً فليس له نصيب في التولية، بل يرجع أمرها إلى القاضي الحاكم في بغداد، فيعين من أراد من ذوي عصبتي وشرطت التولية للأعلم فالأعلم من أولادي أولادهم ما تناسلوا، وشرطت أن يكون ناظراً عليه أيضاً من أولادي وذريتي الذكور ما تناسلوا. وشرطت محافظتها أيضاً لأحد أولادي وذريتهم ما تناسلوا بالوجه المزبور، ومجمل الكلام بعد التفصيل أني وقفت وحبست جميع ما أملكه من هذه الكتب التي هي ألف وخمسة وخمسون كتاباً، كما هو مفصل في دفترها هذا وقفاً صحيحاً شرعياً في حال صحتي وطوعي ورشدي، عالماً بالخلاف الجاري، ومتبعاً في تصحيحه للأئمة الأسلاف، وشرطت التولية لنفسي ثم لأعلم أولادي والناظر عليه

من أولادي، ومحافظتها أيضاً من أولادي والمحافظ ثالث لهما، وأن لا تخرج من جامع مرجان ومدرسته، فمن بدله بعد ما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، وقد كان أيضاً حكم بصحة وقفها في الزمان الماضي، وإمضائه من المسلمين قاضي، وأشهدت على نفسي بذلك، فأسأله سبحانه أن ينجيني في الدنيا والآخرة من المهالك، ويسلك بي وبذريتي من أحسن المسالك، وأسأله أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، وينفعني به في الموقف العظيم. ويوفقني بخير الدارين، ويحسن عواقبي، ويجعلني بعملي قرير العين، ويؤيد الدين ويكثر العلماء العاملين، ويغفر لنا ولوالدينا ومشائخنا وجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. وكان ذلك في غرة رجب الفرد من شهور سنة ١٣٠٤ هـ/١٨٨٦م، أربع وثلثمائة بعد الألف، والحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين.

وقد كتب القاضي السيد عمر فهمي القاضي ببغداد بخط يده في صدر كتاب الوقف المدوّن في دفتر الكتب ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وأنا عمر فهمي القاضي بمدينة بغداد، عفى عنه. السجل ٣٧٨، وعدد ٩١، وصحيفة ٤٤.

دعـوى البنـوة

رفعت إلى هذا القاضي دعوى خلاصتها: ادعى أن ابنه رزق له من أمه خديجة بنت محمد حال قيام النكاح الصحيح، وهو الآن يجحده بنوته له بغير حق شرعي، وطلب الحكم عليه بأبوته وفق الشرع والأصول. وحيث تسمع شرعاً دعوى الأبوة مجردة عن المال، ويجوز أن يدعى حقاً ضمن دعوى الأبوة وحيث أنكر الأب دعوى المدعي إنكاراً محضاً طلبت البيّنة من المدعي على دعواه، فأقامها معدلة سراً وعلناً، وحيث لم يبدِ المدعى عليه طعناً شرعياً في الشهود، فقد حكم القاضي بدعوى المدعي أبوة المدعى عليه حكماً صحيحاً شرعياً، وسجل في رمضان سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

وقد سجل هذا القاضي ما وقفه الحاج محمد سعيد بن أحمد آغا الشابندر على مسجده الذي شيده في مدينة العمارة بموجب الوقفية الصادرة في غرة رجب سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، وقد صرف السيد عمر فهمي أفندي قاضي بغداد عن القضاء ببغداد في ٢ محرم سنة ١٣٠٦م.

وسجل أيضاً ما وقفه السيد يوسف المعمار الدار الواقعة في محلة العاقولية في وجوه البر والخير، بموجب الوقفية المؤرخة سلخ ذي القعدة سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م.

وحكم أيضاً بكون المقهى الواقعة في محلة الدهانة، من أوقاف جامع علي أفندي ابن مراد بموجب الإعلام المؤرخ ٢٣ رجب سنة ١٣٠٣هـ.



(٣١١)

مصطفى رشدي بن محمد خلوصي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، بنيابة السيد محمد رشيد بن عبد الصمد، بموجب الحجة المؤرخة سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، وكان عالماً فاضلاً فقيهاً، له عقل راجح وإرادة قوية، وقد كان بينه وبين والي بغداد مشادة.

هذا القاضي مصطفى رشدي أفندي عند تسلّمه وظيفة القضاء ببغداد، عين من قبله أمين الفتوى إذ ذاك السيد عبد الوهاب حسبي أفندي بن عبد القادر نائب الباب في المحكمة الشرعية، بموجب الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٣٠٦هـ وأصدر الحجة الشرعية المؤرخة ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٠٧هـ بتوجيه جهة الإمامة في جامع بوشناق أحمد باشا السيد عبد الرحمن بن أحمد براتب قدره قرش ونصف بحضور محاسب الأوقاف محمد واصف أفندي. وسجل وقفية الحاج حسين بن عبد خيوكه، وهذا نص الوقفية:

الحمد لله الواقف على الضمائر المطلع على السرائر، والصلاة والسلام على سيّد الأوائل والأواخر. أما بعد، فقد حضر الرجل المدعو الحاج حسين بن عبد خيوكه، ووقف جميع الدار الواقعة في محلة جديد حسن باشا، وقهوة زنبور، والدكان الواقع في سوق الميدان، والدكاكين الثلاثة الواقعات في سوق الجوبقجية والدكان الواقع في سوق المولى خانه، والخان وماء السبيل في رأس سوق الجادة المقابلة لدكاكين المولى خانه، ونصف القهوة الواقعة في الحلة، ونصف القهوة الواقعة في الحلة السيفية الشهيرة بقهوة علي أفندي المشتركة مع ورثة صالح باشا على نفسها وأم حياكم على أولاده وأولاد أولاده، وتناسلوا وتعاقبوا، وإذا مات أحد منهم ولم يكن له ورثة، فنصيبه إلى أقرب راشد شرعي، فوضاً ونصيباً، وبعد الانقراض على طلبة العلم.

وقد سجل قسمة أملاك المرحوم محمد سليم بن ملا راضي بن ملاّ طه مع ورثته، وهم زوجته فاطمة بنت درويش نائب بغداد بعدد ١٧٩٧ وسجل ٣١٦ بموجب الحجة الشرعية المؤرخة صفر سنة ١٣١٠هـ، وقد سجل انحصار وراثة السيد محمد درويش أفندي بن محمد أمين أفندي بن عبد الله بزوجاته الثلاثة، وهن: خديجة بنت عبد الغفور، وأسماء بنت عبد الرحمن الروزبهاني، وشهربان بنت عبد الله، في ٢٥ شعبان سنة ١٣٠٧هـ. سجل ٣٩٨.

الحجر على السفيه

رفع إلى هذا القاضي عريضة موقع بذيلها جملة تواقيع.خلاصتها: أن فلان ابن فلان تُرك له منذ سنة تقريباً أملاكاً وأثاثا، وهي ثروة عظيمة ، غير أنه أخذ يتعاطى أموراً لا يرتضيها عقلاء المسلمين، كما أخذ يبذر تلك الأموال بالسفه، وطلب في تلك العريضة حجره ونصب قيِّم عليه يقوم بإدارته وحفظ أمواله إلى أن يصلح حاله. وحيث تحقق لدى الشرع بالإخبار على طريق الشهادة وتأييد مندرجات العريضة، فقد قرر من قبل الشرع حجر الموما إليه لسفهه وتبذيره.

وقد حضر مجلس القاضي مصطفى رشدي أفندي الشيخ عبد الرزاق بن الشيخ محمد الشواف، ووقف الدكان الواقع في رأس الجسر في الجانب الغربي من بغداد على مصالح مسجد رأس الجسر بموجب الوقفية المؤرخة ١٠ رجب سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.

وقد سجل الدكان الواقع في محلة رأس القرية وقفاً من قبل واقفه علي بن محيي ابن الحاج مال الله على أولاده وأولاد أولاده ذكوراً وإناثاً، وبعد الانقراض تعود غلة الوقف إلى فقراء المدينة المنورة بموجب الوقفية المؤرخة ٥ رجب سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م وصرف عن القضاء في جمادى الآخرة سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.



(٣١٢)

مصطفى حقي أفندي شيخ عبد الله زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٢ رجب سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، وكان عالماً فاضلاً، امتاز بخلقه المتين، وكان محمود السيرة، أحكامه مرضية، وهو المشهور بشيخ عبد الله زاده

مصطفى حقي بنيابة محمد رشيد أفندي بن عبد الصمد، وقد رُفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعى أنه كان قد سُجل وقفه وبقية الأملاك الموقوفة والشروط التي اشترطها، وذكر أن الكاتب كان حين التسجيل سهى عن إدخال شرط من شروطه، وهو أن له حق التغيير والتبديل والإخراج والإدخال، مرة بعد أخرى، وطلب استماع بيّنته على التي كانت حاضرة حين تسجيل الوقف وشروطه، وأبرز حجة الوقف، ولدى تدقيقها لم يظهر في متنها شروط التغيير والتبديل، ثم أقام الواقف بيّنة شهدت طبق دعواه لفظاً ومعنىً، وعدلت تلك البيّنة سراً وعلناً.

القرار: وحيث أن للواقف نفسه حق الإدعاء بإدخال شرط في شروط الوقف المسجل إذا كان عدم إدخاله حين التسجيل من سهو الكاتب باستماع الشهود الذين حضروا تسجيل الوقف، فقد حكم القاضي المشار إليه دعوى المدعي مستنداً في حكمه هذا إلى ما في **(البحر الرائق شرح كنز الدقائق)**، **وفتاوى علي أفندي وفتاوى المهدية**، وسجل ما وقع في اليوم العاشر من رمضان سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. صُرف عن القضاء في ١٨ صفر سنة ١٣١٠هـ،١٨٩٢م، وعُيّن وكيلاً للقضاء مفتي بغداد السيد محمد فيضي الزهاوي، في شهر ربيع الأول سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م .

قد سجل قسمة أملاك المرحوم محمد سليم بن ملاّ راضي بن ملاّ طه مع ورثته وهم زوجته فاطمة بنت درويش بغداد بعدد ١٧٩٧ وسجل ٣١٦ بموجب الحجة الشرعية المؤرخة صفر سنة ١٣١٠هـ. وقد سجل انحصار وراثة السيد محمد درويش أفندي بن محمد أمين أفندي بن عبد الله بزوجاته الثلاثة وهن : خديجة بنت عبد الغفور، وأسماء بنت عبد الرحمن الروزبهاني ، وشهربان بنت عبد الله في ٢٥ شعبان سنة ١٣٠٧هـ سجل ٣٩٨.



(٣١٣)

ملحق بترجمة القاضي شيخ عبد الله زاده مصطفى حقي أفندي قاضي بغداد

وقد حضر مجلسه الشرعي العلامة السيد نعمان خير الدين الآلوسي مدرّس المدرسة المرجانية، ووقف الدكاكين الأربع الواقعات في سوق الكواظمة المقابلة لخان بكر القريب من جامع مرجان من أسواق الجانب الشرقي لمدينة بغداد المتصل بعضها ببعض

ووقف أيضاً ربع الأرض المعروفة بالزبيرية الواقعة في هور عقرقوف في الجانب الغربي من بغداد، والدار الواقعة في سوق الجديد على مصالح مكتبة المدرسة المرجانية، وشرط أن يعطى من غلتها بعد التعمير في كل شهر لمحافظ الكتب التي وقفها ليرة عثمانية ذهباً، وأن يكون المحافظ من ذريته الذكور دون الإناث بطناً بعد بطن، ومن بعدهم لعصبته الأقرب فالأقرب. وجعل التولية من بعده تعود إلى من هو متول الأوقاف من قبل الدولة العلية العثمانية، وشرط بأن يحضر المحافظ كل يوم في المكتبة من الصباح إلى العصر، حتى الجمعة والثلاثاء، ويتعهد الكتب من الغبار ونحوه، وأن لا يغفل عن محافظتها، ولا يخرج شيئاً منها خارج المدرسة، وطلب تسجيل الوقف، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة هذا الوقف، ولزومه وسجله في اليوم السابع والعشرين من محرم سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م وكتب القاضي بخط يده ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف بخصوصه وعمومه، وأنا الفقير إليه عزّ شأنه شيخ عبد الله زاده مصطفى حقي القاضي بمدينة بغداد وهذا توقيعه. العدد ٤٢٨ السجل ٣٠٢.

وسجل وقف حسين بن الحاج زيني داره الواقعة في محلة صبابيغ الآل على أولاده وأولاد أولاده، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٠ صفر سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م تحت عدد ٤٩٩ وسجل ٣٠٢ ووقع أيضاً إمضائه بذيلها.

وسجل وقفية حسين بن محمد حسين الهليل من محلة الحجاج الكرادة الأعظمية للبستان الواقعة في محلّة السبع أبكار في الأعظمية على أولاده وأولاد أولاده بموجب الوقفية المؤرخة ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م تحت عدد ٦٣١ وسجل ٣٠٢.

وسجل أيضاً وقف آمنة خاتون بنت الشيخ عبد الرحمن الروزبهاني البستان الواقع في قرية جديدة الأغوات من مضافات خراسان، المسماة بستان سعيد على نفسها، ومن بعدها على أولاد أختها سعيد أفندي وأسعد أفندي، ومحمد صالح أولاد أحمد يكَن وقف ترتيب، وبعد الانقراض إلى فقراء التكية الخالدية، وشرطت التولية من بعدها إلى السيد أحمد أفندي بن السيد إبراهيم المتولي على التكية المذكورة، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، وتحت عدد ٦٣٥ وسجل ٣٠٢.

وسجل أيضاً وقف رازقية بنت محمد جميع دارها الواقعة في محلة جديد حسن باشا على أولادها وأولاد أولادها، بموجب الوقفية المؤرخة ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، تحت عدد ٢١٨، وسجل ٣٠١ ووقع بذيلها.

وسجل أيضاً وقف صفية خاتون كريمة محمد جواد أفندي بن موسى أفندي، جميع البستان الواقع خارج الباب الشرقي كرادة البو شجاع، على أولادها وأولاد أولادها، بحضور ولدها محمد أمين أفندي بن السيد محمد صالح بن السيد ياسين خطيب زاده، وبشهادة السيد محمود بن السيد عبد الله الدباغ، والملا عبد الرحمن بن عمر آغا، وأوسته أحمد أحمد بن سلوم، ونائب الباب عبد الوهاب أفندي بموجب الوقفية المؤرخة ١٧ شعبان سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، وتحت عدد ٨٩، وسجل ٣٩٩.

وسجل وقف فاطمة بنت السيد هاشم بن السيد أمين من محلة الهيتاويين، وبين جميع الدكان الواقع في سوق الشورجة على أولادها وأولاد أولادها، بموجب الوقفية المؤرخة ١٧ شعبان، سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، تحت عدد ٩٠ وسجل ٣٩٩.



(٣١٤)

مير السيد محمد عزيز بك

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ١١ صفر سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م بموجب الإنهاء الصادر محمد توفيق أستانه زاده قاضي عسكر أناطولي، والتعيين بموجب القرار الصادر من محمد جمال الدين شيخ الإسلام المؤرخ ١١ صفر سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، وعدد السجل ٣١٩. وهو من أهالي إستانبول، حفيد آل البشمقجي، وكان مشهوراً بالعلم والفضل والعفة والنزاهة، ومن أعماله جدد عمارة الدار الموقوفة على سكنى القضاة من قبل صاحبة الخيرات عادلة خاتون بنت أحمد باشا والي بغداد، صاحبة جامع العادلية الكبير الواقع مقابل المحكمة الشرعية، ورفع الاعتداء عن أموال اليتامى وحفظها، وحاسب الأوصياء، وعزل أكثرهم لمّا ظهر له أنهم لم يقوموا بحفظ ما ائتمنوا عليه. وكان قوي الإرادة، وقد قضى على شهود الزور، وقد خلت المحكمة الشرعية منهم، وكان حريصاً كل الحرص على تمشية مصالح الناس .

وقد سجل وقف السيد سلمان أفندي نقيب الأشراف، ومتولي الأوقاف القادرية ابن السيد علي نقيب الأشراف بن السيد سلمان نقيب الأشراف على مسجده الواقع في محلة السنك وسقايته بنيابة العلامة الشيخ عبد الوهاب النائب، وهذا نص الوقفية:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل الوقف على الأولاد والقرابات من أسنى الزلفى والقربات، وصير الصدقات على الصالحين والصالحات من أكمل الصلوات وأتم الصالحات، فسبحانه من كريم يقبل التوبة عن عباده، ويأخذ الصدقات ورحيم تصدق على عباده المتصدقين بمضاعفة الحسنات، ووفق الواقفين على مناهج المبرات، وأوقف العاملين العالمين بأحاسن الطاعات على محاسن العبادات، والصلاة والسلام على سيد السادات وسند السعادات وأصحابه الهداة، صلاة دائمة ما دامت الأرض والسموات.

وبعد، فمضمون حجج مباني هذا الكتاب وفصيح صريح معاني ذا الخطاب هو أنه الحي الموجود الواحد الوجود، إذا أراد بعبده خيراً جعله من أهل الكرم والجود، ونوّر بصيرته بنور الهداية، وبصره بلطفه، وجعله من أهل العناية، وعلمه بأن الدنيا الدنية دار بلية ومنية ودار غرور، لا دار سرور، ومنزل وبال لا منزل منال، لا ترحم من شكى إليها، ولا تركن إلى من اعتمد عليها وسط فنائها فناء، وقلب إقبالها لا بقاء، فالسعيد من لا يعتبر بطول الأمل، ويلاحظ المآل قبل حلول الأجل، فإذا مدت إليه باعها باعها، والرشيد من يدخر لآخرته، والعاقبة من عافيته، والعاقل من يتفكر لمعاشه ومعاده، فإن الفلك لا يدوم دائماً على مراده، والزمان لا يكون أبداً من أمداده وإسعاده، والفطن من يتبصر في إسعاد أولاده وأحفاده لأنهم بضع منه أولاد أكباده، وأن أفضل النفقات ما تصرف على البنين والبنات، وأكمل الصدقات ما يكون على الأقارب والقربات، ومن الذين اتصفوا بما وصفناه، ودخلوا في جملة ما ذكرناه، جناب ذي السماحة والشرف، نقيب الأشراف وفخر آل عبد مناف، حضرة السيد سلمان أفندي نجل المرحوم المبرر السيد علي أفندي، فإنه لما تفكر وتدبر، وبعين البصيرة والصبر تبصر، واعتبر أرسل مأذوناً بالحكم من قبل الشريعة الغراء، نائب الباب عبد الوهاب أفندي، فعقد في دار المشار إليه مجلس شرعي بحضور كل من الذوات المحررة أسماؤهم في ذيلها: وهم ذي العز الحاج إبراهيم چلبي الزيبق زاده، ابن الحاج سليم چلبي ونقيب زاده جناب زين الدين أفندي، وباش كاتب الأوقاف عبد الجبار بن المرحوم الشيخ عبد القادر وأوسته عبد الله ابن حمادي، فقام في المجلس بنية صادقة وعزيمة في الخيرات سابقة، فشرع في فعل محاسن الخيرات، وسارع إلى تحصيل أحاسن المبرات هرباً من أليم العقاب والعذاب، وطلب الزلفى، ونيل الثواب في يوم المآب، وتمسكاً بقوله عزّ وعلا، إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً، ورغبة بما نطق به الكتاب المبين ﴿إنّا لا نضيعَ أجرَ المحسنين﴾، وامتثالاً بقول النبي الأمي سيد الأنام المفضل بالغمام، حيث قال أزكى الصلوات من يومنا هذا

إلى يوم القيامة: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له. وقد أجمع علماء الإسلام، وفقهاء الأنام، على أن الوقف هو الصدقة الجارية إلى يوم القيامة. فقد شملت العناية الأزلية، وسبقت له من الله السعادة الأبدية، قَدمَ الصدق والوفا، واثقاً بكرم الله وكفى، واقر واعترف في حال يصح فيه الإقرار من المقر شرعاً، وذلك بمحضر المتولي المنصوب لأجل التسجيل مخدومه جناب ذي الفضيلة السيد داود أفندي بأنه قد وقف وحبس وأبّد ما هو ملكه وبيده وتحت تصرفه، إلى حين صدور هذا العقد الشرعي. فمن ذلك الدكانان الواقعان في سوق الشورجة المتصل أحدهما بالآخر المحدودان أولاً بالطريق العام، وثانياً وثالثاً بالعلوة التي هي ملكه، ورابعاً بالقراغولخانه. ومن ذلك الكرد الواقع في محلة السنك المحدود أولاً بدجلة، وثانياً بقصر عبد الرزاق بك، وثالثاً بملك عباس بن حاج عثمان، ورابعاً بملك ورثة السيد سالم، ويتم ببئر الكرد الذي يسقي السرداحية وببستان القصر، ومن ذلك القصر المحدود أولاً بالطريق العام، ويتم بقصر المشار إليه قرب الشيخ الخلاني، وثانياً بالقصر ويتم بملك ورثة السيد سالم، وثالثاً بملك ورثة السيد سالم المزبور، ويتم بالقصر الصغير والباغجة، ورابعاً بالطريق العام، ويتم بالقصر الصغير الذي يبلغ ذرعه بالمعماري طولاً ثلاثة وأربعين، وعرضاً ستاً وثلاثين ذراعاً. ومن ذلك بستان السرداحية المحدودة أيضاً بالطريق العام الذي ينتهي إلى الباب الشرقي، ويتم بتكية سلمان باك، وثانياً بالخرابة التي هي من أوقاف الشيخ محمد عليه الرحمة، ويتم بعقد الخناق، وثالثاً ببستان الوقف الراجع إلى عرموش، ورابعاً ببستان طيفور، ويتم بالسبيلخانة والمسجد، وذلك مع توابعها مجرى الماء الذي يمر بباغجة عباس بن عثمان، وببستان طيفور، ونهر السبح الذي يمر بباغجة محمد جواد. ومن ذلك البستان المسمى ببستان عبد الله المحدود أولاً بالطريق العام الذي ينتهي إلى الباب الشرقي، وثانياً بالطريق الذي ينتهي إلى شريعة السنك، وثالثاً يتم بالمسجد الخربة، ورابعاً بالطريق العام، ويتم بالمسجد الخربة المذكور، وذلك مع توابعها من نهر السيح الذي يمر بأم الورد. ومن ذلك البستان المسماة ببستان الساقية المحدودة أولاً بساقية الشيخ، وثانياً بخربة آل السيد زين الدين، وثالثاً بالطريق العام الذي ينتهي إلى شريعة كرد الشيخ، ورابعاً بالطريق العام، ويتم بالمسجد الخربة. ومن ذلك الدكان الكائن بسوق العطارين المحدودة أولاً بدكان الوقف الهمايوني، وثانياً بالطريق العام، وثالثاً بدار السيد عيسى بن السيد محمد علي، ورابعاً بالوقف الهمايوني. ومن ذلك الدكان الواقع في سوق الجايف المحدود أولاً بالطريق

العام، وثانياً بدكان حاج علي القاموس، وبالوقف السنوي، وثالثاً: بدكان أولا الشيخلي عبد الحميد ومحمد سعيد، ومحمد جابر الدركزلي، ورابعاً بالطريق العام. ومن ذلك نصف القهوة الواقعة في محلة قنبر علي المحدودة أولاً وثانياً بالطريق العام، وثالثاً بجامع قنبر علي، ورابعاً بدكان السيد عبد القادر ابن السيد خميس، ويتم بدار وقف جامع قنبر علي عليه الرحمة بجميع ما دارت عليه هذه الحدود. واشتملت عليه هذه القيود، وقفاً صحيحاً شرعياً، وحبساً صريحاً مرعياً مؤبداً، إلى أبد الآبدين ودهر الداهرين، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين. وشرط الواقف سلمه الله تعالى يبدأ أولاً من غلة الأوقاف المذكورة بتعميرها إبقاء لدوامها وتعمير المسجد والسبيلخانة اللذين أنشأهما الواقف المشار إليه، وأخرجهما من ملكه، طالباً للمثوبة الأبدية وإخراج الوظائف التي عينها لأربابها، وهي أن يعطى لمن يقوم بخدمة السبيلخانة، ويعطى الماء للواردين من كل صنف من عباداته كل شهر خمسة وسبعون قرشاً صاغاً، ولإمام المسجد خمساً وسبعون قرشاً صاغاً، ولخادم المسجد القائم بتطهيره وإيقاد قناديله، وحفظ ما فيه من الخدمات اللازمة خمسون قرشاً صاغاً، وفي كل سنة جعل لمن يتلو في كل يوم جزأين من القرآن الكريم ثلثمائة قرش صاغ، وأن يكون اثنين لا غير، وشرط أن يكون الماء جارياً بلا انقطاع شتاءً وصيفاً، يستقي كل من أراد من أبناء السبيل والمترددين، ومن أراد حمل الماء بالأواني المخصوصة إلى بيته من الحوض المعد لذلك، فلا يسوغ لأحد منعه، ومن منعه وقطعه فعليه ما يستحق من الله تعالى. وشرط أيضاً للمصارف الضرورية للسبيلخانة والمسجد من حبوب وحصير وقناديل وشيرج وأباريق وغيرها، في كل شهر خمسين قرشاً صاغاً. وشرط أن تكون التولية لنفسه النفيسة ما دامت في قيد الحياة أنيسة. ومن بعده تكون التولية لأرشد أنجاله الكرام جناب ذي الفضيلة السيد داود أفندي والنظارة لنجله الأفضل السيد موسى أفندي، وشرط أن يكون لهما ثلث الغلة المذكورة مناصفة بينهما وذلك بعد إخراج ما يجب إخراجه، وتعمير الوقف والمسجد والسبيلخانة والوظائف المذكورة، وما بقي من الثلثين يصرف لوجوه البر والخيرات في المواسم والليالي والأيام المباركة، من إطعام الطعام، وصلة الأرامل والأيتام، ولمن كان فقيراً من السلالة القادرية القاطنين في دار السلام بغداد، وأن يضحى عنه وعن آبائه وأولاده أيام النحر وأن يهدى ثواب ذلك كله له ولآبائه وأولاده، ثم تكون التولية والنظارة بعد الموما إليهما لأولادهما وأولاد أولادهما نسلاً بعد نسل، وجيلاً بعد جيل، وإذا انقرضوا والعياذ بالله تعالى تكون التولية لأرشد الذكور من ذرية الواقف المشار إليه،

فإذا انقطعوا أيضاً والعياذ بالله تعالى، تكون التولية والنظارة للأرشد من الذكور من أولاد الإناث من ذرية الواقف المشار إليه، وإذا انقرضوا والعياذ بالله تعالى تكون التولية والنظارة لمتولى الحضرة القادرية، وخادم سجادتها. وشرط الواقف المشار إليه أن يزاد في الوظائف المذكورة مقدار كافٍ إذا مست الحاجة إليه، وليس لأحد من حكام الشريعة الغراء، ومن يلي الوقف الهمايوني أن يحاسبهم وأن يعارضهم في جميع الوقف المذكور، ومن تصدى لذلك أو رام إبطال الوقف المذكور أو تبديله أو تغييره أو تبديل شرائطه فقد باء بغضب الله، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. وقد قبل المتولي الموما إليه التولية من الواقف المشار إليه من بعد أن يرفع يده عن الوقف المذكور وسلمه الواقف المشار إليه، وتصرف فيه حسبما هو مسطور. وبعد ذلك رجع عن الوقف الواقف المشار إليه، وطلب بطريق الملكية استرداده إليه متمسكاً بعدم اللزوم على قول أبي حنيفة، فعارضه المتولي باللزوم متمسكاً بلزوم الوقف على قول الإمامين أبي يوسف، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، ولما رأى المأذون بالحكم النائب الموما إليه جانب الوقف أولى وأحرى حكم، بصحة الوقف ولزومه في خصوصه وعمومه، مع إحاطة العلم بالخلاف الواقع بين العلماء الأشراف، وبعد التنفيذ صح هذا الوقف ولزم وتم وانعقد وأبرم على اختلاف مذاهب المسلمين وفقهاء أئمة الدين، لا يفسخه فاسخ، ولا ينسخه ناسخ، بل صار ذلك على أولئك وقفاً صحيحاً شرعياً، مؤبداً ومؤكداً، وصدقة لوجه الله تعالى جارية أبداً، ماضياً على رسوم شرائطه، جارياً على سبيل ضوابطه، لا يخلفه تقادم عهد، ولا تطاول أمد، كلما كر عليه زمان، أكده، وكلما مرّ عليه عصر جدده ومهده، يشتغل الناظر فيه والولي عليه، والقيّم له بالمصالح بجميع الاشتغالات الجارية له شرعاً، والفعل الذي هو له صالح إلاّ البيع والمهاباة والإجارة والمحاباة، فلا يباع، ولا يوهب، ولا يؤجر، إلاّ لمن يكون مأموناً فيه، لكن لا يؤجره الناظر أكثر من ثلاث سنوات، ولا يعقد عليه إجارة ثانية، حتى تنقضي مدة الإجارة الأولى. فلا يحل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر تغيير ذلك ولا تبديله، ولا فسخه، ولا تحويله، فمن سعى في ذلك أو رامه قصم الله ظهره، وحطّم عظامه، لأنه قد باء بإثمه ودينه، وتعرّض لسخط ربه، وأنه حسيبه وطليبه ومحاربه ومطالبه، والمنتقم به، ولا يتقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، ولا فرضاً، ولا نفلاً، ولا صلاة، ولا صوماً، ولا حجاً، ولا نسكاً، وأثكله نفسه، وأيتم ولده، فمن بدله بعدما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم، وأجر الواقف على الحي الجواد الكريم. تحريراً في اليوم السابع عشر من شهر رمضان المبارك لسنة اثنتي

عشرة وثلثمائة وألف. وقد كتب القاضي بخط يده في صدر كتاب الوقف ما نصه: رفع كتاب الوقف إليّ، وأنهي من قبل النائب فنفذته. وأنا الفقير إليه عزّ شأنه حفيد آل البشمقجي السيد محمد عزيز القاضي بمدينة بغداد المحروسة وهذا توقيع القاضي.

السجل ٤٤، العدد ١٠٧، الصحيفة ٧٧، وسجل دائرة الأوقاف ببغداد.

دعـوى نفقـة

رفعت إليه دعوى خلاصتها: ادعت أن المدعى عليه الحاضر في هذا المجلس زوجها الداخل بها، وقد تركها بلا نفقة، ولا منفق شرعي، وطلبت فرض نفقة لها عليه بقدر حالها لأنها من الأشراف إلى أن يهيء لها مسكناً يعولها فيه. أما الزوج فاعترف بالزوجية والدخول، وطلب إسكانها من مدينة بغداد إلى إحدى قرى بغداد التي تبعد أكثر من مسافة القصر، واعترف بأن عقد النكاح جرى في مدينة بغداد، أما الزوجة فامتنعت من السفر من المدينة إلى القرية، وادعت قصد الزوج الإضرار بها، كما ادعت الإيذاء بدون سبب شرعي، وأقامت بيّنة على الإيذاء، وحيث ينبغي العمل بما في فتاوى البزازية من تفويض الأمر إلى المفتي، حتى لو رأى رجلاً يريد نقلها للإضرار بها، خصوصاً وأن عقد نكاحها جرى في بغداد، فلا يفتيه المفتي بالنقل، لا سيما إذا كانت من أشراف الناس، ولم تكن القرية مسكناً لائقاً لها، فقد قرر القاضي المشار إليه، فرض نفقة لها، ففرض لها على زوجها المدعى عليه اعتباراً من تاريخ الفرض، ثلاث ليرات عثمانية ذهباً شهرياً لنفقتها بأنواعها الثلاثة، وأذن لها بالقبض والصرف في حوائجها الضرورية، وبالاستدانة عند الحاجة، والصرف عليها، والرجوع على المفروض عليه.

وبعد التفهيم سجل ما وقع في ٢٠ صفر سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م.



(٣١٥)

كواكبي زاده السيد محمد نجم الدين

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، وكان عالماً فاضلاً، فقيهاً متواضعاً، يكاشف أصحاب الدعاوى بالأمر الواقع، ولا يسرف في القول والوعد، بل كان يقوم بإنجاز الأعمال بدون تباطؤ، وكان عالماً بأسرار الشريعة، وفاهماً مراميها، ومدركاً

لغاياتها. وصُرف عن القضاء في سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ومرة بعد أبو بكر حلمي، ثم أُعيد تعيينه للقضاء ببغداد في سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م.

وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد الحاج أحمد جلبي وعلي چلبي آل الشيخلي، ووقفا الأملاك الآتي ذكرها. وهذا نص الوقفية :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل جنته وقفاً على عباده المؤمنين، ووزع رحمته وفقاً بالطائعين والعاصين، أبرز ما أخبته الإرادة بأيدي قدرته وأحكم ما أظهرته قدرته على وفق حكمته فخلق الإنسان أشرف الموجودات وميّزه بمزايا على سائر البريات، فوضع جوهرة العقل يستضيء بها لما ينفع في معاشه ومعاده، وسخر له الحيوان لإسعافه وإسعاده وملكه من الدنيا ما هو الأنفع له والأحرى، ووعده أن زهد فيها أن يتحفه خيراً منها في الأخرى، واستخلصه لعبادته واصطفاه، وكلفه بما اختاره له وارتضاه، فلذلك أرسل فيه من نوعه الرسل مبشرين ومنذرين وهادين إلى معالم الحق الواضح المستبين، وكان منهم واسطة العقد وبيت الحمد إمامهم الأفضل ومقتداهم الأكمل الآخر، بعثاً وإرسالاً، والأول مجداً وأفضالاً، خاتم خزانة الإرسال، فاتح أبواب الكمال، أعمهم إرسالاً، وأتمهم أحوالاً، وأفضلهم بلاغاً، وأسرعهم إبلاغاً، وأقواهم برهاناً، وأفصحهم بياناً، فقام بأعباء الرسالة، حتى أوري قبساً لقابس وحبس نفسه على تمهيد العدالة فلله دره من حابس، فتمت رسالته الأسود والأحمر، وأبلغت دعوته الأصغر والأكبر. اللهم فصلِّ عليه وعليهم صلوات موقوفة على أرواحهم، مزينة أشباحهم، وعلى آله وآلهم وأصحابه وأصحابهم الذين وقفوا نفوسهم على إتباع الحق ونصرته، وتشييد ركن الدين ورفعته وعلى التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين. أما بعد، فلما كان الوقف من أشرف الطاعات وأجل القربات، حتى قصر الله نيل البر عليه كما نصَّ عليه المفسرون، فقال عزَّ من قائل ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ولما سمع هذا الخطاب المعنون بالصواب أبو طلحة رضي الله عنه دبّت فيه أريحية الطاعة، فانخرط من بين الجماعة، وبادر إلى وقف أحب أمواله إليه أعني برحا حديقة له مشهورة وجنة له معمورة، ووقف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرضاً أصابها بخيبر بأمره صلى الله تعالى عليه وسلم وشرط فيها شروطاً، رواه الشيخان. وهو أول وقف وقفه في الإسلام، ثم جرى على سنته الخاص والعام، ووقف ﷺ أمواله بخريق التي وصّى بها في السنة الثالثة وقال ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه: إذا مات المسلم انقطع عمله إلاّ من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له. والمراد بالصدقة الجارية

الوقف باتفاق أكثر علماء الأعلام والأئمة هداة الإسلام. عن جابر رضي الله عنه: ما بقي من أصحاب النبي ﷺ أحد له مقدرة حتى وقف أحب أمواله إليه، فعند سماع ذلك وثبوت الثواب فيما هنالك، بادر وحضر مجلس الشرع الشريف الأنور، ومحفل الدين المنيف الأزهر كل من الرجلين الحرين العاقلين الرشيدين، وهما الحاج أحمد چلبي، والحاج علي چلبي أبناء المرحوم كاظم الشيخلي بن رمضان، وأحضرا معهما المتولي لإتمام الوقف والتسجيل، وهو إبراهيم ناجي أفندي بن أحمد أفندي، فأقرا واعترفا في حال الصحة، والعقل والرشد والاختيار، ومن دون جبر واضطرار بمحضر المتولي الموما إليه إقراراً صحيحاً شرعياً، نافذاً، لازماً، خالياً عن الجبر والإكراه بأننا قد وقفنا وحبسنا في حياتنا، وبعد مماتنا حسبة لله تعالى وطلباً لمرضاته ما هو ملكنا وبيدنا وتحت تصرفنا إلى حين صدور هذا العقد الشرعي منا وذلك ثلاث دور واقعات في بلد بغداد المحمية، في محلة الشيخ سراج الدين، عليه الرحمة، متصل بعضها ببعض، وقفاً صحيحاً شرعياً مؤبداً، وحبساً صريحاً مخلداً، على أنفسنا ما دمنا في قيد الحياة للسكنى لا للغلة، ثم من بعدنا على أولادنا وأولاد أولادنا وأولاد أولاد أولادنا، ما تعاقبوا وتناسلوا، الذكور والإناث، بشرط أن تكون الأنثى غير متزوجة، فإذا تزوجت سقط حق سكناها، فإذا طُلقت أو مات عنها زوجها، ولم يكن ولد ولا ولد ولد يقوم بحقوقها، ولا مسكن، رجع لها حق السكنى في الدار المذكورة، وليس لأولاد البنات بعد البلوغ السكنى ذكوراً كانوا أو إناثاً، وشرطنا السكنى لزوجاتنا مدة حياتهن إن متنا عنهن. وإن من تزوجت منهن سقط حق سكناها. فإذا انقرض الذكور والإناث والعياذ بالله ترجع السكنى إلى أولاد البنات، وإذا انقرضوا فإلى ذوي الأرحام والعصبة منا، فإن لم يكن تكون الغلة للفقراء القاطنين في المدينة المنورة. ووقفنا جميع المفروشات والمنقولات والأواني الموجودة في الدار المذكورة سوى المفروشات الراجعة إلى نسائنا، ووقفنا أيضاً ربع السيف الواقع في نفس قصبة الحلة الفيحاء الكائن على شاطئ الفرات. وشرطا التولية لنفسهما، ومن بعدهما للأرشد فالأرشد من أولادهما وأولاد أولادهما من أهل التقوى والصلاح، وبعد الانقراض فتكون التولية لمن يلي أمر الأوقاف النبوية وطلبا تسجيل الوقف. وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه، وسجله في اليوم الثالث من شهر ربيع الآخر لسنة ست عشرة وثلثمائة وألف.

وكان شهود التسجيل متولي التسجيل السيد إبراهيم ناجي، ونائب الباب الشيخ عبد الوهاب النائب. وعبد الغفور مدير الأيتام، ومصطفى المدرس وعباس السيد جواد

والسيد أحمد أفندي من كتبة المحكمة الشرعية، ومحمود أفندي وكيل الدعاوى، وعبد الرحمن بن عبد الكريم الدركزنلي، والسيد عبد الوهاب أحد كتاب المحكمة الشرعية، والسيد محمد رؤوف مدرّس جامع الخفافين، والعلامة السيد نعمان خير الدين الآلوسي، وعبد الله چلبي بن محمد سليم چلبي، ومحمد طاهر چلبي بن محمد سليم جلبي، والسيد حسام الدين الآلوسي، والحاج عبد الكريم الدركزنلي.

وقد كتب القاضي بخط يده ما نصه: حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه، وأنا الفقير كواكبي زاده السيِّد محمد نجم الدين المولى، خلافة بمدينة بغداد المحروسة، وهذا توقيع القاضي.

وقد صرف السيد محمد نجم الدين عن القضاء في سلخ جمادى الآخرة سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

وفي سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، في شهر صفر سجل المكتبة التي أرسلها شيخ الإسلام إلى مدرسة الرواس، وهذا نص ما سجل في سجل ٣٩٢ وعدد ٤٣٧١ حرفياً:

هذا بيان مجموع الكتب الموقوفة من قبل صاحب الدولة والسماحة والفضل والرجاحة، شيخ الإسلام ومفتي الأنام، حضرة مولانا محمد جمال الدين على مدرسة الغوث الكبير، والعلم الشهير، المقبل على الله حضرة السيد محمد مهدي بهاء الدين الصيادي الرفاعي الشهير بالرواس، الواقع قرب دكاكين جنوب محلة رأس الساقية ومجموعها ٤٨٩ مجلداً وهي كتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب الفقه على مذهب الإمام الشافعي، وكتب الفقه على مذهب الإمام الحنفي، وكتب النحو، وكتب اللغة، وكتب الأدب، وكتب الوعظ والتصوف، وكتب علم البلاغة، وكتب علم الطب، وكتب علم الكلام، وكتب أخرى متفرقة. وحكم القاضي بصحة وقفها، وسجل وقفية البستان الواقعة في محلة البتاويين الموقوفة من قبل عبد الله وأختيه عدله خاتون، وخجة خاتون، بتولية متولي التسجيل إسماعيل آغا بن أحمد آغا بن عبد القادر آل فرهاد، وشرطوا التولية من بعدهم، ومن بعد أولادهم، للمدرّس الأول في جامع الإمام الأعظم، وهكذا دائرة بين مدرّس الجامع الأول الوقفية المؤرخة ٣ صفر سنة ١٣١٦ هـ/١٨٩٨م وعدد ٤٣٧١ وسجل ٣٩٢، كما سجل وقف مريم خاتون بنت الحاج عبد القادر من محلة القراغول دارها الواقعة في محلة جديد حسن باشا، على أولادها وأولاد أولادها بموجب الوقفية المؤرخة محرم سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م وعدد ٤٣٣٠ وسجل ٣٩٢ جامع الرواس قد عفا أثره بسبب فتح الشارع العام ببغداد الطولاني سنة ١٩٥٨م، والمكتبة نقلت إلى مكتبة الأوقاف العامة.

إن هذا القاضي المشار إليه كان قد سجل وراثة المتوفى سفيان أفندي زاده إسماعيل أفندي بن محمد أمين، بزوجته عطية بنت أحمد أفندي بن سفيان أفندي، وبنتيه وجيهة وخديجة، وبإخوته محمد أفندي، وعواشة، وفاطمة، بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٩ ربيع الأول سنة ١٣١٣هـ، وبعدد ٦١، وسجل ٣٢٦.



(٣١٦)

السيد محمد كمال الدين المشهور بسليمان أفندي زاده

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، بموجب الإنهاء الصادر من السيد رأفت أفندي زده القاضي لعسكر أناطولي زاده، والتعيين من قبل شيخ الإسلام، بموجب القرار المؤرخ غرة جمادى الآخرة ١٣١٦هـ، وقد باشر القضاء ببغداد في رجب سنة ١٣١٦هـ، وأول سجل شغله السجل ٣٢٩. وهو من بيت مشهور بالعلم والفضل، وكان منصرفاً في أداء واجبه، وقد سار على منهج قويم، مراعياً المصلحة العامة، وكان عفيفاً، وله بعض التآليف في الفقه والأصول، وكان قاضياً في مدينة حلب، وقد صرف عن قضاء بغداد في سلخ ذي الحجة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، وقد حضر مجلسه الشرعي المنعقد في محكمة شرعية بغداد، الحاج عباس الجراح بن الحاج عثمان بن الحاج علي، الساكن في محلة باب الشيخ من محاليل بغداد المحمية، وسجل وقفه على المسجد الواقع في محلة السنك. وهذا نص وقفيته:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواقف على الضمائر، المطلع على السرائر، والصلاة والسلام على سيد الأصاغر والأكابر محمد النبي الأمين وعلى آله وأصحابه الغر الميامين. أما بعد، فإن مما ينفع المرء في معاشه ومعاده الصدقة التي تنيل فاعلها أجراً، وتجلب له نفعاً، وتدفع عنه ضراً، وقد ورد بها الكتاب المصون ﴿**لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾. وقد روي عنه ﷺ : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له، وقد حمل العلماء الكرام الصدقة الجارية على الوقف، فلأجل ذلك بادر الرجل المدعو الحاج عباس الجراح بن عثمان بن الحاج علي الساكن في محلة باب الشيخ من محاليل بغداد المحمية، فأقر

وأعترف في حال يصح فيه الإقرار من المقر شرعاً بأنه قد وقف وحبس وأبّد ما هو ملكه، وبيده وتحت تصرفه إلى حين صدور هذا الوقف، فمن ذلك جميع الثلاث دكاكين المتصلة بجامع السنك الواقع في بغداد المستخرجة عرصتها من الجامع المذكور المتصل بعضها ببعض المحدودات أولاً وثانياً بجدار الجامع المذكور، وثالثاً ببستان الحاج عباس المذكور، ورابعاً بالطريق العام وقفاً صحيحاً شرعياً، مؤبّداً وحبساً صريحاً مخلداً إلى أبد الآبدين، ودهر الداهرين على مصارف وتعمير الجامع المار ذكره، وجعل التولية لنفسه ما دام في قيد الحياة، ثم من بعده إلى أولاده وأولاد أولاده، ما تناسلوا وتعاقبوا بطناً بعد بطن، وظهراً بعد ظهر، وإذا انقرضوا والعياذ بالله تعالى، تكون التولية لناظر الأوقاف المضبوطة ببغداد المحمية، وبعد أن أقر الواقف المار ذكره سلم الوقف بيد المتولي المنصوب لأجل التسجيل، وهو السيد خضر بن السيد عبد الغني، فارغاً عن الشواغل، رجع عن الوقف، محتجاً بعدم اللزوم، وبعد المرافعة وترجيح جانب الوقف حكمت بصحة هذا الوقف، محتجاً بعدم اللزوم، وبعد المرافعة وترجيح جانب الوقف، حكمت بصحة هذا الوقف ولزومه بخصومه وعمومه، حكماً جارياً على نمط شرائطه وضوابطه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، فتم الوقف، ولزم فلا يبدل ، ولا يرهن، ولا يباع، فمن بدله بعدما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم، وأجر الواقف على الحي الجواد الكريم، جرى ذلك وحرر في اليوم الثامن من شهر شعبان المعظم لسنة تسع عشرة وثلثمائة وألف. توفي الواقف سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م، ودفن في مقبرة الغزالي، أما الجامع المذكور فهو من المساجد القديمة ببغداد.

المتولي أمين على ما سلط عليه شرعاً

رفعت إلى القاضي الموما إليه دعوى خلاصتها: ادعى أن له ارتزاقاً في الوقف الفلاني الجاري تحت تولية المدعى عليه، وأن له من غلة سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م مائة قرش رايج بغداد، وطلب إلزام المتولي بما يستحقه، وهو المبلغ المذكور. أما المتولي فادعى أنه كان قد تحاسب مع المدعى ودفع له استحقاقه المذكور، وحيث أن المبلغ المدعى به زهيد، وأنه لا يخالف الظاهر فيما يدعيه المتولي من دفعه استحقاق المدعي، وحيث أن لمتولي أمين على ما سلط عليه شرعاً، وأن القول قوله بيمينه، فقد حلَّفه القاضي اليمين الشرعية، ورد دعوى المدعي مستنداً إلى ما ذكره ابن عابدين في فتاوى تنقيح الحامدية. انتهى.

وسجل القاضي كمال الدين وقف الحاج إبراهيم بن الحاج سليم چلبي بن عبد الله چلبي الزيبق وهو الخان الواقع في رأس القرية، على أولاده وأولاد أولاده، وشرّط بأن يخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة مائة قرش صاغ لإطعام الطعام للفقراء في بغداد، بموجب الوقفية المؤرخة ٨ ربيع الأول سنة ١٣١٨هـ، وعدد ٢٢٦٥.

❖ ❖ ❖

(٣١٧)

مفتي زاده السيد أبو بكر حلمي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، بنيابة العلامة الشيخ عبد الوهاب النائب، وكان عالماً فاضلاً، وكان فقيهاً عفاً نزيهاً، اشتهر بالصدق والأمانة، حميد السيرة في القضاء، وله فضل وخبرة. وقد صرف عن القضاء في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ثم عُين لقضاء بغداد مرة أخرى، وبعد أن صُرف عن القضاء أُشغل القضاء بالوكالة العلامة الشيخ سعيد أفندي، ثم أُشغل القضاء بالوكالة أيضاً العلامة الشيخ عبد الوهاب النائب.



(٣١٨)

كواكبي زاده السيد محمد نجم الدين أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، بنيابة العلامة الشيخ عبد الوهاب النائب، وكان القاضي الموما إليه بارعاً بالحيل.

وقد حضر مجلسه الشرعي عبد الكريم چلبي ابن الحاج صالح بن عبد القادر الخضيري، ووقف الدكان على مصالح مسجد الدسابيل. وهذا نص الوقفية:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أوقف جناته على أحبائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صفوة رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه هداة الدين. أما بعد، فقد حضر مجلس عبد الكريم چلبي، وبمواجهة متولي التسجيل السيد أحمد بن السيد

عبد الله من محلة باب الشيخ، قرر قائلاً وهو في حال صحته، وبكمال عقله ورشده، أنه قد أخرج من سلك ملكه الدكان الواقع في محلة باب الآغا على مصالح مسجد الدسابيل، وهو المسجد الذي شيده جده الحاج زكريا، وشرط التولية من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده، وبعد الانقراض تكون التولية لمن يتولى أوقاف بغداد، وطلب تسجيل الوقف، وبعد الترافع بالوجه الشرعي حكم القاضي الموما إليه بصحة الوقف ولزومه في خصوصه وعمومه، عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف، وسجله في محرم الحرام سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وكتب القاضي في صدر الوقفية ما نصه: حكمت بصحة الوقف ولزومه، وأنا الفقير إليه عزّ وجل، كواكبي زاده السيد محمد نجم الدين القاضي بمدينة بغداد.

عدد الوقفية ٥٥٥ سجل الوقفية ٣٧٦ . وهذا توقيع القاضي.



(٣١٩)

السيد محمد عصمت أفندي بن محمد علي
قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وكان فقيهاً عالماً فاضلاً، وكان عارفاً بالصك والسبك، والسجلات والفرائض والحساب، وكان محمود السيرة، وأحكامه مرضية، وكان ذا فضل وعقل وحسن خلق، وتودد للناس، وقضاء حوائجهم، وبقي في القضاء إلى سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، ثم صُرف عن القضاء في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، وأُشغل القضاء بالوكالة النائب محمد رشيد أفندي.

وقد حضر مجلسه الشرعي حكيم بن نصري بن عبد الأحد، وأحضر معه أحمد جلبي بن الحاج سليم جلبي الباچهچي، وقرر وهو بحال صحته، وكمال عقله ورشده، قائلاً: أن ابن هذا الحاضر المدعو إبراهيم منيب الباچهچي كان قد قتل أخي نعيم ليلة ٢٦ شعبان سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، في قهوة الميدان، وأن وراثته انحصرت بي وبأخته سلمى، وإني أُبرئ ذمة القاتل من جميع الدعاوي والأيمان والمخاصمات، فأصدر القاضي الحجة الشرعية المؤرخة ١٨ صفر سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م والمرقمة ٣١٦.

وقد حضر مجلسه الشرعي الملا محمد بن كاظم أبو التمن وكيلاً عن أمينة خاتون بنت صالح آغا بن عبد اللطيف آغا، فقرر بحضور نائب الباب الشيخ عبد الوهاب

أفندي، بأن ربع أراضي المزرع المشهور بكرد الباشا الكائن في الكرادة الشرقية، وقف جدة موكلته من قبل الأم ليلى خاتون بنت الحاج جواد آغا الذي وقفته على أولادها وأولاد أولادها ما تناسلوا بطناً بعد بطن، وظهراً بعد ظهر، للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا مات أحد الأرباب تعود حصته إلى أقرب قرابته ذكراً أو أنثى، وثلاثة أرباع الكرد وقف شمس خاتون بنت عبد الحليم بتولية أمينة المذكورة في ١٢ صفر ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م وبعدد ١٦١ وسجل ٢٩٦. صرف عن القضاء في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.



(٣٢٠)

القاضي السيد عمر فخر الدين أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، وأُشغل القضاء عنه بالوكالة السيد محمد رشيد أفندي، بموجب السجل المرقم ٤٠١.

❖ ❖ ❖

(٣٢١)

السيد محمد عاصم الملقب بخواجة زاده محمود عاصم بن خليل

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في صفر سنة ١٣٢٨هـ/١٩١١م بموجب الأمر الصادر من قاضي عسكر أناطولي دري زاده، السيد عبد الله بأمر شيخ الإسلام في صفر سنة ١٣٢٨هـ. وكان عالماً فاضلاً لطيف المعشر، وكان يجمع بين الشدة واللين، وكان عفاً نزهاً جليل القدر، وكان يفقه نفسية الخصوم، وماهية الدعوى، وكان يتصل بالعلماء، ومن أعماله التحقيقية هي وليدة نفسيته ليقف على الحق، ويحكم بموجبه، وقد حضر مجلسه الشرعي السيد أحمد بن السيد إبراهيم المتولي على القيصرية المشتملة على الدكاكين الواقعة في قصبة النجف من أوقاف المرحوم نجيب باشا والي بغداد، وأجر الموقوفات المذكورة بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، وسجل ٤٠٨ . كما سجل وقفية طيبة خاتون بنت عبد اللطيف أفندي بن محمد

أفندي من أهالي محلة النصة في الأعظمية للدار الواقعة في محلة النصة المذكورة، على أولادها وأولاد أولادها، وبعد الانقراض تصرف غلة الدار على مصالح جامع حضرة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م والمرقمة بعدد ٨٤٦.

كما سجل وقفية الحاجة عيشة بنت سليم آغا بن قادر من محلة جديد حسن باشا للدار الكائنة في المحلة المذكورة على أولادها وأولاد أولادها بموجب الوقفية المؤرخة ١٧ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وعدد ٨٢١ ، وسجل ٤٠٨.



(٣٢٢)

القاضي بهاء الدين أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٤ صفر سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وأُشغل القضاء وكالة عنه السيد محمد رشيد أفندي حفيد، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وسجل ٤٠٣.



(٣٢٣)

عبد الرحمن وهبي أفندي مفتي يابنة سابقاً

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وكان أديباً فاضلاً فقيهاً، مليح الشكل، وافر الحرمة، وكان عارفاً بالفقه والقضاء. وقد أصدر هذا القاضي الإعلام الشرعي بخصوص توجيه جهة التدريس في أحد مساجد بغداد، وهذا نصه:

لقد كانت وظيفة جهة التدريس في جامع العادلية الكائن في محلة رأس القرية بمقر ولاية بغداد المحروسة، والملحق للأوقاف بتصرف صاحب الفضيلة العلامة الشيخ عبد الجليل بن أحمد جميل بالراتب الشهري الذي كان يأخذه مائة وخمسون قرشاً صاغاً، وبناء على تعيينه إلى جهة التدريس في مسجد الآصفية الكائن في محلة جديد حسن باشا ببغداد، ومن الأوقاف المضبوطة فقد بقي محله خالياً وجهة التدريس معطلة.

وبناء على استدعاء قسم من المدرسين والعلماء ببغداد، لتوجيه الجهة إليهم، فقد عقد مجلس علمي في دائرة الولاية بحضور محاسب الأوقاف، ولدى إجراء امتحانهم في اكتساب الرجحان منهم بالتساوي والامتياز سبعة أشخاص، وعند إجراء سحب القرعة الشرعية، أصابت النمرة من العلماء فضيلة العلامة الشيخ نجم الدين عبد الله، وأنه مقيد في جريدة النفوس، وأنه من مواليد سنة ١٢٩٨هـ، ويبلغ من العمر ثلاثين سنة، كما أنه من أصحاب الفضيلة والتقوى، وحسن الخلق، حيث ظهر ذلك لدى الشرع من ثقاة المسلمين، فقد أنيطت الجهة المذكورة إليه وفقاً للأصول والنظام على أن يعرض رجاءه إلى السلطان للتفضل بإصدار قطعة البرات العالية الشأن. حرر ذلك في ٢١ محرم الحرام سنة ١٣٢٨/١٩١٠م، وسجل وقف الدار الواقعة في محلة جديد حسن باشا، من قبل الواقفة ناجية خانم بنت أحمد أفندي بن علي القصب على أولادها وأولاد أولادها، بموجب الوقفية المؤرخة ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٠هـ، وعدد ٦٣٧، وصحيفة ١٢٢، وسجل ٤١٨. وصُرف عن القضاء في جمادى الآخرة سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م.

ثم أُشغل القضاء بالوكالة السيد محمد سعيد أفندي الزهاوي، مفتي بغداد إلى نهاية جمادى الآخرة سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م بموجب السجل المرقم ٤٢٠.



(٣٢٤)

السيد محمد علي وهبي أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م، بنيابة المشارو السيد سعيد أفندي الحديثي ابن السيد قاسم أفندي، وكان عالماً فاضلاً، محمود السيرة، فقيهاً، وقد حدثت عليه شكايات من جراء أنه طرد وكلاء الدعاوي المشتبه في نزاهتهم، ولم تفد مراجعاتهم، وهذا القاضي كان مشهوراً بالعفة، ولم يكن من أهل الرشوة، وكان عفيفاً في غاية العفة. وكان يحسن المقام ، حسن الصوت. صُرف عن القضاء في ١٠ رجب، سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م.

❖ ❖ ❖

(٣٢٥)

إبراهيم شوقي بن أحمد

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ١٥ رجب سنة ١٣٣٣هـ الموافقة لسنة ١٣٣٢رومية في شهر تموز ١٩١٥م، وهو من استانبول، وكان رئيساً لمحكمة استئناف بغداد، بنيابة فضيلة محمد ثابت أفندي بن عبد الرحيم، وهذا أيضاً من أهالي استانبول، وكان القاضي المشار إليه عالماً فاضلاً، وهو من الناحية الفقهية والأصولية على جانب عظيم، وكان لا يُصانع في أحكامه، ولا يتنكر للخصوم في مجلس قضائه، وكان صريحاً في القول لا يحابي، وقد شاهد عوامل كثيرة تعرقل سير الإدارة في المحكمة الشرعية، فأدخل بعض التعديلات في المرافعات ترمي إلى تسهيل الأمور، وتحفظ حقوق الناس، تجنباً للتذمر الشديد، فقد طبع أوراقاً خاصة لضبط الدعاوي، ثم طبع سجلات خاصة للإعلامات الشرعية والحجج، وقد سهلت كثيراً في إنجاز الأعمال، وقد قضى على كل تذمر، وكان لا يميل إلى تكليف الناس بدفع الرسوم الباهظة، وأنه يعتقد أن تشكيل المحاكم الشرعية لم يكن لغرض فرض الرسوم والضرائب، وقد قضى على الفساد والرشوة. وكانت تدفعه دوافع العفة والنزاهة، فقد شاهد كثرة شهود الزور، فأصدر أمراً بكتابة أسماء المترددين على المحكمة للشهادة، فقطع دابرهم، وقبل احتلال الإنكليز مدينة بغداد بثلاثة أيام، أصدر الوالي شفيق بك أمراً بحرق سجلات المحكمة الشرعية، فعارضه القاضي المشار إليه، ولم ينفذ أمره غير أنه عندما فارق بغداد، أخذ معه السجلات الخاصة بالإعلامات والحجج زمن قضائه، وأبقى ضبوطها مصدقة بتوقيعه، وسافر يوم الخميس ٤ مارت سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٦م، ثم عيّن لقضاء أنقرة، وتوفي فيها سنة ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.

وهذا الذي اختارني بتبييض الإعلامات الشرعية في المحكمة الشرعية براتب قدره مائة وخمسون قرشاً صاغاً.

وقد سجل وقف الحاجة أمينة خاتون بنت عبد الرحمن چلبي الباچه چي ابن الحاج سليم الباچه چي، وهذا نص كتاب الوقف :

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله على الضمائر والمطلع على السرائر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأصاغر والأكابر، وبعد. وبناء على تحقق العذر الشرعي أرسل مأذوناً من قبل الشرع السيد حسين عوني رئيس كتاب المحكمة

الشرعية إلى دار السيدة أمينة خاتون المذكورة، الكائنة في محلة المعمار سبع أبكار، وعقد فيها مجلساً شرعياً، حضرته السيدة أمينة المذكورة فقررت وهي بحال صحتها وكمال عقلها ورشدها، بمواجهة متولي التسجيل السيد أحمد بن السيد صالح، وبحضور أوسطه كاظم بن أوسطه ظاهر المعمار، بأنها قد وقفت الدار الواقعة في محلة العمار سبع أبكار المحدودة بالطريق العام، وبدكان مصطفى چلبي ابن الحاج عبد الرحمن الباچه چي، وبمسجد نعمان چلبي الباچه چي، وبقهوة مصطفى چلبي المشهورة بقهوة سبع أبكار، ووقفت الدكاكين الثلاثة المفرزة من تلك الدار المحدودة بملك الحاج عبد القادر چلبي بن إسماعيل چلبي دله زاده، وبالمقهى المذكورة وسهامها المعلومة من الدار الواقعة بطريق العباخانة على نفسها ما دامت في قيد الحياة، ومن بعدها بعد تعمير الوقف وترميمه، يعطى الربع من فضلة الغلة إلى المتولين والأرباع الثلاثة يخرج منها ثلاث ليرات عثمانية ذهباً، إلى قراءة القرآن الكريم على روحها، وستة ليرات عثمانية إلى السيد أحمد بن السيد صالح الأورفه لي ما دام حياً، وإثنا عشرة ليرة عثمانية إلى خالتها شفيقة وخيرية بنتي محمود آغا، وبعد الانقراض إلى عمتها، ومن بعدهم إلى أولادهم وأولاد أولادهم، ما تناسلوا وتعاقبوا نسلاً بعد نسل، وبطناً بعد بطن. وجعلت التولية على هذا الوقف بيدها، ومن بعدها إلى ابن أخيها علي حيدر أفندي بن عبد الوهاب الباچه چي ، وصالح بن علي بن أحمد الباچه چي ، مشتركاً ومتساوياً، وشرّطت أيضاً صرف نصف فضلة غلة الوقف، إلى الفقراء، والنصف الآخر لإطعام الطعام للمساكين، وفي سائر وجوه البر والخير، وإذا توفى أحد المتوليين فيشترك مع المتولي الآخر من أولاد أخيها نعمان چلبي الباچه چي ، ومن بعده أولاد أخيها موسى كاظم الباچه چي ، وطلبت تسجيل الوقف وفق شرائطه وضوابطه، فسجل في اليوم الثاني والعشرين من رجب سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م.

وقد كتب القاضي المشار إليه في صدر كتاب الوقف بخط يده ما نصه: هذا صك نائبي إبراهيم شوقي .



أخبار قضاة بغداد
بعد الاحتلال البريطاني



(٣٢٦)

الحاج علي علاء الدين الآلوسي

قاضي بغداد

هو السيد علي علاء الدين الآلوسي ابن السيد نعمان خير الدين الآلوسي بن السيد محمود أفندي الآلوسي، مفتي بغداد. ولد ببغداد سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، وهو سليل بيت كريم من أعرق بيوتات بغداد في العلم والفضل والأدب، قرأ القرآن الكريم والمبادئ على أحد كتاتيب بغداد في محلة العاقولية، ثم شرع في طلب العلم على والده السيد نعمان خير الدين الآلوسي، حتى اتقن العلوم النقلية والعقلية، وأخذ عن غيرهما، منهم العلاّمة الشيخ إسماعيل مدرّس مدرسة جامع الخفافين، وكان الغالب عليه سلامة الصدر، وكثرة الوقار، وحرية الفكر. تصدر للتدريس في المدرسة المرجانية بعد وفاة أبيه، وتخرج عليه ناس كثيرون، وتخرج أيضاً من مدرسة القضاة في إستانبول، ونال شهادتها بتفوق، وانتخب عضواً في المجلس النيابي العثماني بعد المشروطية، وقد حج مع والده، وفي سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م سافر على الهند، وحل ضيفاً على الملك حسن صديق خان.

وفي غرة شهر رمضان سنة ١٣٣٥هـ الموافق ٢٢ حزيران سنة ١٩١٧م دُعي إلى القضاء ببغداد زمن الاحتلال الإنكليزي فلم يوافق وأصرت عليه حكومة الاحتلال، فلما لم يجد محيصاً عن القبول، أشغل ذلك المركز الشرعي، وعند ذلك كتب بخطه على ظهر فتاوى علي أفندي من كتب مكتبة المحكمة الشرعية ما نصه :

إن القضاء هو البلاء فلا تكن ... متعرضاً فتصاب من سوء القضا

وإذا ابتليت به على كره فخذ ... نهج العدالة إنها سبب الرضا

والله عون الحق ينصر أهله ... ويذل من هضم الحقوق وأعرضا

وكان شديد الحرص على نشر العدالة، لا يخاف في الله لومة لائم، وكان لا يميل إلى الأخذ باستبدال الوقف، وقد عارض في استبدال أرض الوقف بالنقد لغرض مد السكة الحديدية زمن الاحتلال الإنكليزي، وقد استفتاه القائد العام الإنكليزي لمنطقة كركوك، بنقل رفات الموتى من مقبرة كركوك لغرض مد السكة الحديدية، فأجابه بعدم جواز الطلب. وكان أديباً كاملاً، وشاعراً فصيحاً، وكان مقلاً من النظم، وكان يجيد في كل ما يقوله، ومن ذلك قوله:

لعمرك أن الناس ساءت فعالهم وقد طلقوا المجد الأثيل ثلاثا

تراهم رجالاً إن نظرت جسومهم وتحسبهم عند الفعال إناثا

وقوله في برج بيروت :

إن في قبة السماء بروجاً ليس فيها سوى هلال يدور

وببيروت لم يكن غير برجٍ كل يوم تدور فيه بدور

وقال في تصويره مع بعض أحبته:

هلم انظروا هذي التصاوير إنها بدور تبدت في سماء جمال

كساها شعاع الشمس بدراً من السنا فبان لها شكل عديم مثال

رسوم عليها للغرام علامة ولم يبق منها الحب غير خيال

وجادت لها الأيام بالوصل واللقا لذاك تراها مثل عقد لآل

ستبقى جميعاً بعد فرقة أهلها منعمة من دهرها بوصال

وقوله جينما جعلوه حكماً في السمر والبيض:

قالوا جعلناك فيما بيننا حكماً في السمر والبيض قلت اصغوا لتعريضي

كلا الفريقين عندي حبهم حسن لكن في السمر معنى ليس في البيض

وله مداعبات مع أحبته، فقد أجاد في مقالة مخاطباً مفتي لواء الديوانية العلامة السيد مصطفى نور الدين الواعظ، وذلك عن لسان حال طفله الصغير السيد إبراهيم الواعظ حينما رآه يلاعب طفلة صغيرة فقال:

أيها الوالد الذي طهر اللّـ ـه بنيه من كل خبث ورجس

أحرام على ابن ست صغير وهو مثلي تقبيلة ابنة خمس

كلما ضمها إليه التصاقاً أوجعته لثماً وعضاً بضرس

والتصابي دعاهما للتصافي فأجابا عن طيب قلب ونفس

فأجب طفلك الصغير المعنى فهو في أمره بشكٍّ ولبس

وله مؤرخاً ولادة حفيد الواعظ يوسف الصديق نجل السيد إسماعيل الواعظ:

تهنَّ أبا الغر الكرام بقادمٍ | بمولده قد سر كل صديق
تلوح سماة الخير فوق جبينه | كما لاح ضوء الشمس عند شروق
ومن ضربت أعراقه لمحمد | يفق في اقتناء المجد كل عريق
فهذا هو الفرع الذي طاب أصله | فانعم بفرع بالفخار حقيق
تباشرت الأشراف فيه وأرخوا | تكملت العليا بمولد صديق

سنة ١٣١٨هـ/١٩٩٠م

وقوله مؤرخاً وفاة المرحوم السيد مصطفى نور الدين أفندي الواعظ:

أسفاً لقد حلَّ الحِمام بفاضلٍ | من فقده الزورا بأمرٍ باهظ
قد كان في علم الشريعة حافظاً | ولسنّة المختار جد محافظ
وله اليراع العضب يرعف ثغره | للدين خير مؤازر وملاحظ
فقضى حقوق العلم غير مقصر | بكتابةٍ وخطابةٍ ومواعظ
وبمذهب النعمان جاهد حقبة | من عمره جهد الغيور اللاحظ
حتى قضى نخباً وسار لربه | همم المحامد في أمان الحافظ
فثوى جوارَ أب ابر مجاهد | في الدين نصار أمين واعظ
تبكي عليه قلوب أرباب النهى | حزناً لقد همت برزء غائظ
كم من لسان يوم مات المصطفى | يولي الثناء وبالمراثي لافظ
والدين ناح عليه لما أرّخوا | الدين نوّاحٌ على ابن الواعظ

سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م

وكان رحمه الله حسن الخط، ألف كتباً كثيرة في علوم مختلفة، منها منظومة الأجرومية في علم النحو، وكتاب الدر المنتثر في تراجم رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، وله حواشي وتعليقات على تواليف متعددة، وقد نسخ كتباً كثيرة، وفي أوائل سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢١م، لازمه مرض الفالج، وبقي مدة طويلة يعاني هذا المرض، وقد توفى سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢١م، ودفن جوار والده في جامع مرجان، ولم يعقب سوى بنتين وهما ليلى ورابعة. وقبل وفاته بثمانية أشهر وكل عنه لقضاء بغداد ابن عمه العالم الفاضل السيد محمد درويش بن السيد أحمد شاكر الآلوسي.

❖ ❖ ❖

(٣٢٧)

السيد محمد درويش الآلوسي

وكيل قاضي بغداد

هو العلامة الفاضل السيد محمد درويش ابن العلاّمة الفاضل السيد أحمد شاكر أفندي بن العلامة السيد محمود أفندي الآلوسي، مفتي بغداد. تخرج على والده وعلى العلامة الشيخ إسماعيل أفندي مدرّس جامع الصياغ، وأُشغل وظائف في محكمة شرعية بغداد، وكان حسن الخط على قاعدة نس تعليق، وأُشغل تدريس جامع السيد سلطان علي بعد وفاة والده. وقد اشتهر بالعلم والفضل والأدب، ومجلسه في محلة العاقولية، يختلف فيه العلماء والفضلاء والأدباء، وأن ابن عمه العلامة الحاج علي أفندي الآلوسي وكّله في وظيفة القضاء ببغداد إلى أن توفي. وكان السيد محمد درويش أفندي المومإ إليه محمود الحال والسيرة، وأحكامه مرضية، وكان عفاً نزيهاً، وقد سجل شروط التولية على وقف صاحبة الخيرات الحاجة أمينة خاتون بنت عبد الرحمن چلبي الباچه چي ابن سليم چلبي الباچه چي. وهذا نص ما قررته:

إني وإن كنت قبل هذا قد اخترت وجعلت تولية الأوقاف التي أوقفتها بموجب الحاشية المؤرخة في اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول من السنة الرابعة، والثلاثين والثلثمائة والألف على الحجة الوقفية الصادرة من المحكمة الشرعية ببغداد المرقمة بعد المائة والخمسة والثلاثين المؤرخة في اليوم الثاني والعشرين من شهر رجب، لسنة ثلاث وثلاثين وثلثمائة وألف، بعد وفاتي إلى إخوتي الأشقاء وهم: نعمان افندي، وموسى كاظم أفندي، وشاكر افندي أبناء الحاج عبد الرحمن چلبي الباچه چي الموما إليه مشتركة ومتساوية، وبعد وفاة أحدهم تكون التولية للإثنين الباقيين منهم، وبعد وفاة أحد الإثنين الباقيين تكون التولية للواحد الباقي منهم من غير مداخلة أحد غيره، ومن بعدهم تكون التولية على حسب الدور الذي ذكرته في الحجة المذكورة، إلا اني بحسب الشرط الذي أوضحته في الوقفية المذكورة من أن لي الحق والخيار بتغيير وتبديل وعزل من أشاء من المتولين المذكورين، وتعيين غيرهم مكانهم، فإني الآن قد عزلت جميع الذين ذكرتهم وعنيتهم ورتبتهم في السابق واللاحق من المتولين المذكورين في الحاشية والوقفية، من غير استثناء واحد منهم، وجعلت التولية منحصرة في ثلاثة ذوات فقط، وهـم: محمد چلبي ابن المرحـوم الحاج أحمد چلبي بن

الحاج سليم الباچه چي، وعلي حيدر أفندي ابن المرحوم عبد الوهاب أفندي ابن الحاج عبد الرحمن چلبي الباچه چي، والحاج صالح چلبي بن الحاج أحمد چلبي الباچه چي، وقد أذنت وأبحت لكل واحد من هؤلاء الثلاثة أن ينتخب وتعيين مكانه من شاء من أهل العفة والديانة والاقتدار متى شاء وأراد متولياً، ويعزله مرة بعد أخرى على شرط أن يكون ذلك المتولي من العائلة الباچه چية سواء كان من الذكور ومن الإناث، فأطلب تسجيل تقريري هذا، حفظاً للمقال، وبعد التنفيذ سجل في اليوم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨هـ/١٩١٩م.

وهذا توقيع وكيل القاضي وختمه. العدد ٦، الصحيفة ٨٤، السجل ٢.

❖ ❖ ❖



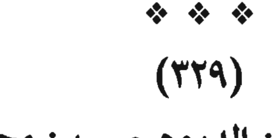
(٣٢٨)

الشيخ عبد الملك الشواف بن الشيخ طه أفندي

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٣ جمادى الاخرة سنة ١٣٤٠هـ الموافقة ١ شباط سنة ١٩٢٢م بنيابة فضيلة العلامة السيد محمد نافع المصرف، وكانت ولادته سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، تخرج على علماء أعلام. وفي سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م عيّن مدرساً ثانياً في الحضرة الكيلانية، ثم بعد وفاة والده الشيخ طه الشواف مفتي البصرة، عيّن لإفتاء البصرة، وقد تخرج به كثير من الفضلاء، وكان مشهوراً في العلوم العربية، وقد أُشغل وظيفة القضاء ببغداد تسعة أشهر، ثم نُقل إلى رئاسة مجلس التمييز الشرعي السني. وقد اشتهر بالصدق والأمانة، وكان متحرياً في أحكامه. توفي في سنة ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.

❖ ❖ ❖



(٣٢٩)

الشيخ عثمان الديوه چي بن محمد

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٤١هـ، الموافق ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٢٢م بنيابة فضيلة السيد محمد نافع المصرف. وكان قبل القضاء مدرساً في إحدى

المدارس العلمية في الموصل، وكان عالماً فاضلاً، اشتهر بالعفة والنزاهة، وقد أُشغل القضاء ثلاث سنوات، ثم نُقل إلى عضوية مجلس التمييز الشرعي السني، ثم أُعيد للقضاء مرة أخرى في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٢هـ الموافق ٥ تشرين الأول سنة ١٩٣٣م، وكان فقيهاً حسن الفهم، متواضعاً، حريصاً على تسهيل أمور الناس. وفي سنة ١٩٤٠م أُحيل على التقاعد، وذهب إلى الموصل، وتوفي هناك سنة ١٩٤٥م. وكانت ولادته سنة ١٢١٨هـ/١٨٦٤م.



(٣٣٠)

السيد محمد سعيد الحديثي بن السيد قاسم

قاضي بغداد

هذا القاضي مشهور بالمشاور، عيّن لقضاء بغداد في ١٨ رجب سنة ١٣٤٤هـ الموافق ١ شباط سنة ١٩٢٦م بنيابة الفاضل محمد نافع المصرف، تخرج على العلامة الشيخ يوسف العطار، وتخرج من مدرسة القضاة في إستانبول، وعُين مشاروا للقاضي السيد علي وهبي قاضي بغداد سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وكان من كتّاب المحكمة الشرعية، وقد وُصف قبل القضاء بحسن الخط، وكان عالماً فاضلاً، يتقن صنعة القضاء بمهارة فائقة.



(٣٣١)

محمد نافع المصرف بن علي صائب أفندي

قاضي بغداد

هذا الفاضل، تخرج على العلامة الشيخ عبد الوهاب النائب، وأشغل معاونيه رئاسة الكتّاب في المحكمة الشرعية، ثم عُين قاضياً في بعض الأقضية، ثم أُشغل رئاسة كتّاب مجلس التمييز الشرعي السني بعد الاحتلال، ثم عُين نائباً للقاضي عبد الملك الشواف. ثم عُين لقضاء بغداد في ٨ رجب سنة ١٣٤٧هـ بنيابة السيد حسين فوزي بن الشيخ عبد الوهاب النائب الموافق ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢٨م، ثم نُقل إلى عضوية مجلس التمييز الشرعي، ثُم أُعيدَ إلى قضاء بغداد مرة ثانية في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٣هـ ٢١ آب

سنة ١٩٣٤م، وأُعيد إلى عضوية مجلس التمييز الشرعي. وأما معرفة القضاء والأحكام فكان أوحد عصره في ذلك، وكان بارعاً في الفقه والفرائض وتنظيم الصكوك الشرعية.

❖ ❖ ❖

(٣٣٢)

الحاج عبد الحميد الملا أحمد

قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٢هـ الموافق ٥ تشرين الأول سنة ١٩٣٣م، ثم نُقل إلى عضوية مجلس التمييز الشرعي السني، ثُمَّ أُعيد للقضاء ببغداد مرة ثانية في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٤ هـ الموافق ٨ حزيران سنة ١٩٣٥م، وهذا القاضي خريج مدرسة الحقوق زمن العهد العثماني، وقد أُشغل حاكمية البصرة والعمارة وبعقوبة.

سجل القاضي مصطفى حقي وقف الحاج أحمد أفندي بن إبراهيم آغا سمين بن علي آغا، الدكان الواقع في محلة الميدان، وكذلك الدكان الواقع في محلة المتصل بعضهما ببعض، ووقف أيضاً الأنبار الواقع في رأس الجسر القديم، ووقف أيضاً البستان الواقع في بعقوبة على أولاده وأولاد أولاده، بطناً بعد بطن، وجعل التولية من بعده لأرشد أولاده، وطلب الحكم بصحة الوقف ولزومه، فحكم القاضي بصحة الوقف ولزومه وسجله في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. السجل ٣٠٤، العدد ٦٨٤.

وسجل أيضاً وقفية جميع الدار والديوانخانة الواقعة في محلة جديد حسن باشا، من قبل الواقف حسين چلبي ابن السيد يحيى ابن السيد مهدي على أولاده وأولاد أولاده، بموجب الوقفية المؤرخة ١ جمادى الثاني سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، وعدد ٧٠٧، وسجل ٣٠٤.

وسجل وقف السيد محمد أمين أفندي ابن السيد محمود أفندي، مفتي آلالاي أربعة عشر داراً في محلة التيه، على أولاده وأولاد أولاده، وشرط ثلث الغلة إلى حملة القرآن والأرامل والأيتام، بموجب الوقفية المؤرخة ١٥ رجب سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. العدد ٧٩٦، وسجل ٣٠٤.

وسجل أيضاً الدكان الواقع في محلة الميدان، وقفاً من قبل رازقية خاتون بنت محمد آغا، وشرطت صرف غلته على التهاليل في كل سنة، وشرطت التولية من بعدها لأولادها، وبعد الانقراض لأفقه وأورع علماء بغداد، بموجب الوقفية المؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، العدد ١١٦٦، وسجل ٢٠٧.

وسجل وقفية السادة محمد ومحمد ولدي السيد چلبي ابن السيد مهدي وابن أخيهما السيد عيسى بن السيد حسن بن السيد حسين جميع العلوة الواقعة في محلة الشيخ بشار في جانب الكرخ، على أولادهم وأولاد أولادهم، بموجب الوقفية ٢٦ ذي الحجة، سنة ١٣٠٨هـ وعدد ١١٩٩، وسجل ٢٠٧.



(٣٣٣)

السيد صالح الراوي بن السيد محمود بن السيد عبد الرحمن الراوي قاضي بغداد

عيّن لقضاء بغداد في ٢١٨ جمادى الآخرة، سنة ١٣٥٦هـ الموافق ٤ أيلول سنة ١٩٣٧م، بنيابة السيد إبراهيم الآلوسي، وكان عالماً فاضلاً. تخرج على علماء عصره، وكانت ولادته سنة ١٣٠٠ هـ. وتوفي سنة ١٩٤٠م، وله مكتبة تضم أمهات الكتب في الفقه والحديث والتفسير واللغة والأدب. له ديوان شعر وتعليقات على بعض كتب الفقه، وله كتاب لم يتمه في ترجمة عمه العلامة السيد أحمد الراوي، مدرّس جامع الوزير.



(٣٣٤)

السيد مصطفى بن السيد حسن الأنكرلي وكيل قاضي بغداد

عيّن لوكالة القضاء ببغداد في ٢٥ صفر سنة ١٣٥٨هـ الموافقة ١٥ نيسان سنة ١٩٣٩م، ونُقل إلى إحدى الحاكمية في المحاكم النظامية، ثُمَّ أُعيد لوكالة القضاء مرة ثانية في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨هـ، الموافق ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٩م، وهو خريج كلية الحقوق العراقية.

الفهرست

أخبار قضاة بغداد زمن الحكم التتري
سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م

أخبار قضاة بغداد زمن العهد العثماني

أخبار قضاة بغداد بعد الاحتلال البريطاني

